

الرأسمالية المعاصرة
في مراكزها



الكتاب: الرأسمالية المعاصرة في مراكزها
تأليف: اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
الطبعة الأولى: أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣
الطبعة الثانية: تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة

الناشر:
المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)
دمشق، ص. ب. ١١٤٨٨ / هاتف: ٦٣١٥٧٤٠

التوزيع:
• شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر - بيروت - لبنان
ص. ب. ١٤/٦٠٤٧ هاتف ٣٠٥٥٩٦
• الدار الوطنية الجديدة - دمشق - سوريا
ص. ب. ٥٩٥٣ - هاتف: ٤٤١٨٢٠٢ - ٢٢٤٨٥٦٠

التنضيد: حسن الهندي
تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح
الإخراج: زكريا شريف

سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر» (١٨)

الرأسمالية المعاصرة في مراكزها

خالد عطا

قيس عبد الكريم

هذا الكتاب..

■ بعد كتاب «الرأسمالية المعاصرة في أطرافها»، يأتي هذا الكتاب: «الرأسمالية المعاصرة في مراكزها» ليتم ما سبقه، في إطار مساهمة علمية رصينة تجيب على عديد الأسئلة الراهنة حول الرأسمالية ومسار تطورها، منذ انطلاقتها القوية في ق ١٩، وانتقالها من المنافسة الحرة إلى الاحتكار، فالإمبريالية، وصولاً إلى العولمة؛ ومن رأس المال الصناعي إلى رأس المال المالي بعد اقترانه برأس المال البنكي؛ ومن ظهور الطغمة المالية (الأوليغارشيا) الممسكة بالاحتكار والنفوذ السياسي الممتد في الدولة، إلى ظاهرة رأسمالية الدولة الإحتكارية، بدورها التحكيمي بين مختلف الإحتكارات، التي تضطلع بوظيفة ضبط تناقضات المجتمع، وصراعاته، تحت سقف الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي للنظم السياسية الحاكمة.

■ يسلط الكتاب الضوء على الخلل البنوي المتأصل في نمط الإنتاج الرأسمالي، الناجم عن التناقض الأساسي بين الصفة الإجتماعية (المجتمعية) للإنتاج، وبين الصفة الخاصة لملكية وسائل الإنتاج (واستتباعاً للتداول)، على امتداد ١٣ فصلاً، موزعة على ٥ أقسام بعناوين تعكس موضوعاتها: ١- تطور الرأسمالية حتى نهاية ستينيات ق ٢٠؛ ٢- تطور الرأسمالية في سبعينيات ق ٢٠، ومطلع ثمانينياته؛ ٣- دور الدولة، وسمات الأزمة الاقتصادية في سبعينيات ق ٢٠، ومطلع ثمانينياته؛ ٤- سمات الرأسمالية المعاصرة؛ ٥- التحولات البنوية للرأسمالية، جراء الثورة العلمية - التكنولوجية.

■ بعد مضي ما يقارب ثلاثة عقود على طبعته الأولى (١٩٩٣)، مازال هذا الكتاب يتمتع براهنية من خلال عديد القضايا التي يتناولها، إن كان بإضاءاته المنهجية، أو بعرضه لأسس وقوانين الإقتصاد السياسي، بالعودة إلى مصادرها وأصولها في كتابات المؤسسين، أو بتحليل الواقع المائل حتى مطلع العقد الأخير من ق ٢٠، بالإستناد إلى معطيات رقمية من مصادرها الأولية، وأبحاث إمبريقية لجهات مختصة، ولمفكرين معتمدين، وبخلاصات تجد عناصر صحتها في ما نتابعه اليوم من أزمت يعيها النظام الرأسمالي، وكيف يحاول أن يجعل من الإقتصاد سلاحاً في حروبه الباردة (والساخنة أيضاً) ضد منافسيه التجاريين وخصومه السياسيين، سواء من داخل دائرة حلفائه المفترضين من الدول الرأسمالية؛ أو من خارجها، من دول اشتراكية، وشعوب من دول نامية تتطلع إلى بناء اقتصاد وطني، متحرر من هيمنة الرأسمال المالي الجشع، الرأسمال المتعولم الذي بات العالم بأسره، مسرحاً لخطه

ومشاريعه في نهب ثروات الشعوب وخيراتها.

■ وأخيراً، يحمل هذا الكتاب الرقم ١٨ في سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، ومعه نختم رباعية الوثيقة النظرية الشاملة، من تأليف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: «حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية - اتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر»، التي سبق صدورها في ٣ كتب تحمل الأرقام ١٥، ١٦، و١٧ من هذه السلسلة، بالعناوين التالية: ١- «في الإشتراكية العلمية، الدولة المدنية، المجتمعات الانتقالية»؛ ٢- «النموذج السوفييتي لعملية الانتقال إلى الإشتراكية»؛ ٣- «الرأسمالية المعاصرة في أطرافها» ■

المركزي الفلسطيني للتوثيق والمعلومات
(ملف)

القسم الأول

تطور الرأسمالية حتى نهاية ستينيات ق ٢٠^(١)

■ مقدمة

الفصل الأول - أزمات ما بين الحربين، التجديد الذاتي

بعد الحرب العالمية الثانية

الفصل الثاني - ظهور الإحتكارات فوق القومية

الفصل الثالث - النهب الإمبريالي، الأزمات الدورية

(١) رقم الصفحة الوارد بين قوسين، الذي يعقب إقتباس نص معين، يشير إلى المصدر الوارد في كتاب كارل ماركس: «رأس المال»/ طبعة دار التقدم، ١٩٥٧- موسكو، (وطبعة ١٩٦٣ بالنسبة للمجلد الثاني، وطبعة ١٩٧١ بالنسبة للمجلد الثالث)، باللغة الإنجليزية؛ فعندما يُشار إلى المجلد الأول - على سبيل المثال - يكون المقصود هو المجلد لكتاب «رأس المال»، وهكذا. . . وهذا ما ينطبق أيضاً على سائر أقسام هذا الكتاب.

مقدمة

■ شهد تطور الرأسمالية، مرات عديدة خلال القرنين الـ ١٩ والـ ٢٠، فترات طويلة من التجدد الذاتي والرواج النسبي، كانت تقترن بقفزات رئيسية في مسار التطور التكنولوجي، وتثوير أساليب الإنتاج وشروطه، والارتقاء بمستوى إنتاجية العمل الاجتماعي. والحقيقة، أنه منذ أن أصبحت الرأسمالية نمط إنتاج سائداً في عدد من الدول الأوروبية، وبخاصة بريطانيا، في أواخر ق ١٨، بدأ مسار تطور النظام الرأسمالي يتخذ شكل دورات طويلة الأجل تتطوي، إلى جانب التقلبات الدورية القصيرة المدى، على تقلبات بعيدة المدى، بين اتجاهات الصعود والرواج، وبين فترات الإنكماش والتأزم. وكانت المرحلة الأولى، مرحلة الصعود، من هذه الدورات الطويلة، ترتبط عموماً بموجات رئيسية من التجديد التكنولوجي، وبقفزات كبيرة مناظرة على طريق تشكل السوق العالمية، إلى جانب ما تتطوي عليه من ارتقاء في درجة تركيز الإنتاج ورأس المال، ولاحقاً في درجة التمرکز، وصولاً إلى الإحتكار.

■ الموجة الأولى من هذه الموجات الطويلة، إنطلقت في أواخر ق ١٨، واقترنت بظهور الآلة والطاقة البخارية، المعتمدة على الفحم كوقود، واستخدامها على نطاق واسع في الإنتاج، وبلغت هذه الموجة ذروتها في ١٨٢٥، حيث شهدت الرأسمالية، في موطنها الرائد بريطانيا، أول أزماتها الشاملة الحادة (تراجع خلالها الناتج الصناعي في بريطانيا بنسبة ٩٪). وبدأت بعد ذلك فترة من الهبوط، استمرت حتى منتصف القرن، تخللتها، بعد أزمة ١٨٢٥، أزماتان حادثتان في ١٨٣٦، ثم في ١٨٤٥ - ١٨٤٧. وترافق ذلك مع سلسلة الحروب والصراعات الطبقيّة الحادة التي أنهكت القارة في أربعينيات ق ١٩، وتوجت بموجة ثورات ١٨٤٨ - ١٨٥٢.

■ منذ منتصف ق ١٩، بدأت دورة جديدة طويلة المدى، شهدت فترتها الأولى ١٨٥٠ - ١٨٧٠، طوراً من الرواج وتسارع النمو الرأسمالي، إقترنت بموجة بناء شبكات السكك الحديدية وإنتاج الصلب، بما كان ينطوي عليه الأخير من تحسين جوهري في صناعة الآلات وتصميمها، وكذلك بظهور التلغراف، واستخدام الغاز الطبيعي في الإنارة والإنتاج.

■ لم تكن فترة الرواج هذه تخلو من الأزمات الدورية، فقد شهدت أزميتين في ١٨٥٧ و ١٨٦٧، ولكنهما كانتا أقصر زمنياً، وأخف وطأة من أزمات ربع القرن السابق. (خلال أزمة ١٨٦٧ مثلاً، كان التراجع في الناتج الصناعي لبريطانيا بنسبة ١,٦٪ فقط). وأفضت هذه الفترة إلى الحرب القارية في ١٨٧٠ (الفرنسية- الألمانية)، ومن ثم إلى كومونة باريس -

١٨٧١، وبعدها بدأت فترة من الهبوط والتراجع استمرت حتى ١٨٩٤، وتخللتها سلسلة من الأزمات الحادة في ١٨٧٢-١٨٧٥، ثم في ١٨٧٧-١٨٨٠، ثم في ١٨٨٣-١٨٨٦، وأخيراً في ١٨٩٠-١٨٩٤.

■ تميزت هذه الأزمات بحدتها وطول مددها الزمنية، (خلال أزمة ١٨٧٢-١٨٧٥ مثلاً، كانت نسبة تراجع الناتج الصناعي ٥,٦٪ في الولايات المتحدة، و٥,٩٪ في ألمانيا؛ وفي ١٨٧٧-١٨٨٠ كانت نسبة التراجع في بريطانيا حوالي ١٠٪، وفي ألمانيا ٤,٢٪؛ وفي أزمة ١٨٩٠-١٨٩٤ كانت نسبة التراجع في الولايات المتحدة ١٤٪، وفي بريطانيا ٧٪، وفي ألمانيا ٣,٥٪). إتسمت هذه الفترة أيضاً بحدة استثنائية في الصراع الطبقي، وبتصعيد القمع الشديد لحركة الطبقة العاملة الناشئة في أكثر من بلد.

■ ينبغي هنا أن نُحذِر من الفهم الخاطيء للعلاقة السببية بين الابتكار العلمي والتكنولوجي، وبين موجات الرواج والتوسع الرأسمالي. فالإبتكارات العلمية والتكنولوجية ليست هي السبب في النمو والتوسع الرأسمالي، بل إن تراكم رأس المال وتوسعه الذاتي، هو الذي كان يوفر الشروط المؤاتية لإدخال الإبتكارات الجديدة في الإنتاج، وبالتالي الزيادة المؤقتة لمعدل الربح التي لا تلبث أن تتعكس وجهتها، بعد أن يتم تعميم الوسائل التكنولوجية المستحدثة في مختلف ميادين الإنتاج، وحينذاك، يصبح فيض التراكم، وانخفاض معدل الربح، قيداً يحول دون مزيد من التجدد، وتحل فترة الإنحدار طويل الأمد. يوضح ماركس، مثلاً، أن عناصر المعرفة العلمية الضرورية لإدخال الآلات والطاقة البخارية، كانت معروفة ومتوفرة قبل استخدامها في الإنتاج بعشرات السنين. (المجلد الأول، ص ٣٥٥). وكذلك الحال بالنسبة للكهرباء، والمولد الكهربائي.

■ منذ منتصف تسعينيات ق ١٩، بدأت موجة جديدة من الإزدهار والرواج، ترافقت مع ما يمكن أن يسمى بالثورة التكنولوجية الأولى لهذا القرن، التي انطوت على استخدام واسع النطاق للطاقة الكهربائية، واختراع المحرك الاحتراقي، واستخدام البترول ومشتقاته. والتطويرات الثلاثة فتحت الباب لنشوء فروع إنتاج جديدة هامة، كما لقفزة جوهريّة في تركيب خطوط الإنتاج في المصانع وطاقتها الدافعة، إقترنت بتطوير الطريقة التaylorية في تنظيم العمل.

■ ولم تكن هذه الفترة أيضاً تخلو من الأزمات الدورية، فقد شهدت إثنين منها، في ١٩٠٠ و١٩٠٧، ولكنهما كانتا قصيرتين بشكل إستثنائي، وخفيفتي الوطأة: في أزمة ١٩٠٠ شهد الناتج الصناعي لبريطانيا تراجعاً بنسبة ٧,٢٪، بينما شهدت ألمانيا نمواً طفيفاً بنسبة ٠,٣٪. ولم تشهد الولايات المتحدة أزمة في نفس الفترة، بل بعد ثلاث سنوات، حيث تراجع الناتج

الصناعي بنسبة ١,٦٪ في ١٩٠٣. أما في ١٩٠٧ فقد كانت نسبة نمو الناتج الصناعي في فرنسا صفر٪، وفي ألمانيا - ٠,٥٪، وفي بريطانيا - ٢,٥٪. ذلك أنه على خلفية الأزمة المدينة الحادة لربع القرن السابق (١٨٧٠-١٨٩٤)، فقد شهدت عملية تركيز الإنتاج، وتمرکز رأس المال، تسارعاً حاداً بدءاً من العقد الأخير من ق ١٩، تمثل في نشوء وغلبة الإحتكارات، وترافقت مع عملية إعادة هيكلة شاملة للصناعة، باستخدام منجزات الثورة التكنولوجية الأولى، وكذلك مع نمو السوق العالمية وتسارع وتيرة تصدير رأس المال إلى الخارج ونهب المستعمرات، وجميع هذه العوامل أدت إلى زيادة ملموسة في معدلات الربح العام.

■ وكانت الأزمات المحدودة والملطفة تزيد من تعجيل عملية التمرکز المترافقة بالتجديد التكنولوجي وإعادة الهيكلة، كما تساعد على الإستئناف السريع لتزايد معدل الربح، وخصوصاً بفضل افتتاح مجالات إنتاج جديدة، إمتصت بسرعة فائض التراكم في رأس المال، وكانت بمثابة الأرض البكر، التي استولت عليها منذ البداية الإحتكارات «الرائدة».

■ تميزت هذه الفترة باستقرار سياسي، وبمناخ ديمقراطي (في البلدان المتقدمة)، شهدت في ظلها حركة الطبقة العاملة نمواً تنظيمياً ملموساً، وتطوراً «سلمياً» لشقيها الحزبي والنقابي، ولكنها أيضاً شهدت نمو الظاهرة الإنتهازية في صفوفها، واستفحالها. ولكن جميع العوامل التي أدت مؤقتاً إلى زيادة معدلات الربح، هي نفسها التي لم تلبث أن قادت مجدداً إلى تدهورها، وإلى انفجار أزمة ١٩١٣ الحادة، التي أنهت عقدين من الرواج والإزدهار الرأسمالي، ولم تلبث أن اشتعلت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، بفعل احتدام الصراع بين الضواري الإمبريالية من أجل إعادة اقتسام المستعمرات ومناطق النفوذ في العالم ■

الفصل الأول

أزمات ما بين الحربين العالميتين، التجديد الذاتي بعد الحرب العالمية الثانية

- ١-٣ أزمات بين الحربين
- ٢- تغيير الدور المسند إلى الدولة
- ٣- تعديل في الفكر الإقتصادي البورجوازي
- ٤- التجديد الذاتي للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية
- ٥- الرأسمالية في مرحلة الحرب الباردة

(١)

٢ أزمات بين الحربين

■ الحرب العالمية الأولى كانت الإنفجار الكوني الأول لتناقضات الرأسمالية، وقد دخلت مرحلتها الإمبريالية. وفق الأرقام الرسمية بلغ عدد ضحايا الدول المتحاربة عشرة ملايين من البشر، فقدوا أرواحهم لينتقل أي من الضواري سينعم بالغنيمة الأكبر من نهب ممتلكات تركيا العثمانية، وإخضاع الصين، والتغلغل في البلقان والأصقاع الروسية الشاسعة. كان هذا الرقم يمثل حينذاك ١/١٥٠ من مجموع سكان العالم. رغم ذلك لم يكن الدمار الذي أحدثته الحرب الشاملة، ولا سلسلة الثورات والحروب الإقليمية التي أعقبها حتى ١٩٢٠، لم يكن هذا الدمار كافياً لضمان موجة جديدة من التجدد الذاتي للرأسمالية. ولأنها كانت في الغالب حرب خنادق وجبهات ثابتة، على الأقل في أوروبا الغربية، فإن حجم الخراب المادي الذي أحدثته كان «محدوداً»، بالمقارنة مع ما يحتاجه رأس المال من أجل تجده الذاتي. ولذلك، فقد افتتحت الحرب فترة من الهبوط والإنحدار في مسار التطور الرأسمالي، فترة من الأزمة المديدة التي استمرت حتى الحرب العالمية الثانية.

■ كانت معالم هذه الأزمة، الحادة بشكل استثنائي، واحدة من الدلالات على دخول الرأسمالية مرحلة انحدارها بالمعنى التاريخي، التي لم تعد فيها قدرة على تجديد شبابها إلا عبر الدمار الاستثنائي، وعبر استغلال الشعوب المقهورة. لقد شهدت الفترة بين الحربين (١٩١٨-١٩٣٩) ٣ أزمات دورية طويلة وطاحنة:

• **الأولى** في ١٩٢٠-١٩٢٢، حيث بلغت نسبة التراجع في الناتج الصناعي خلالها ٧,٢٢٪ في الولايات المتحدة، و٤,٤٧٪ في بريطانيا، و٣,١١٪ في فرنسا، و٢٤٪ في اليابان. أما في ألمانيا فقد شهدت هذه الفترة انهياراً اقتصادياً شاملاً.

• **الأزمة الثانية**، كانت أزمة الثلاثينيات الشهيرة التي بلغت الذروة في مدتها الزمنية ونتائجها التدميرية. فقد استمرت أربع سنوات في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة تقريباً (١٩٢٩-١٩٣٣). وفي الولايات المتحدة تراجع الإنتاج الصناعي خلال الأزمة إلى النصف تقريباً (بنسبة ٤٦,٢٪) وارتفع معدل البطالة إلى ٢٥٪؛ وفي بريطانيا كانت نسبة التراجع ١٦,٥٪ ونسبة البطالة ٢٠٪؛ في ألمانيا كانت نسبة التراجع ٦٤,٧٪ ونسبة البطالة ٤٤٪؛ وفي فرنسا كانت نسبة التراجع ٣١,٦٪ في الناتج الصناعي. وفي ألمانيا، خلال سنوات الأزمة الأربع، أشهر ٦٢ ألف إفلاس، وفي الولايات المتحدة أفلس، وأغلق ٨٥ ألف معمل.

• **الأزمة الثالثة**، في ١٩٣٧، حيث تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة ٢١,٦٪ في الولايات

المتحدة، و٦,٥٪ في بريطانيا، و٧,٣٪ في فرنسا. ونجت ألمانيا واليابان نسبياً من آثار هذه الأزمة الأخيرة، بفعل التحضيرات المحمومة للحرب، ليس إلا.

■ تميزت فترة ما بين الحربين العالميتين، باحتدام غير مسبوق للصراعات الطبقيّة، حيث تعاقبت الثورات والحروب الأهلية والإقليمية في أوروبا، وفي مختلف بقاع العالم، واتخذت شكلاً اجتماعياً صارخاً. وكان انتصار ثورة أكتوبر وقيام الإتحاد السوفييتي أحد أبرز معالم هذا الإحتدام. وبالتقاسم البريطاني - الفرنسي لامتلاكات الدولة العثمانية، والغزو الياباني للصين، والتوسع الألماني في محيطها المباشر (ضم النمسا، ومنطقة السويد في تشيكوسلوفاكيا)، وهيمنة إمبريالية اليابان على أميركا اللاتينية، لم تبق بقعة في العالم إلا وذهبت ضحية التقاسم الإستعماري للهيمنة من قبل حفنة من الدول الإمبريالية الكبرى ■

(٢)

تغيير في الدور المسند إلى الدولة

■ هذه التطورات وضعت مصير الرأسمالية، كنظام عالمي، موضع التساؤل التاريخي. أصبح واضحاً أن الآليات القديمة، في المجالين الإقتصادي والسياسي، لم تعد فاعلة ولا قادرة على ضمان استمرار النظام، وتوازنه. وبات يبرز للعيان، أكثر فأكثر، أن إنفاذه أضحى يتطلب آليات جديدة لإدارة النظام، تسمح بتسكين مفعول الأزمة ولجم آثارها المدمرة، والحد من استفحالها. وكما كان الحال في كل الفترات التي وجد فيها المجتمع البورجوازي نفسه في مأزق، كان الإلتفاف إلى تعزيز دور الدولة ووظيفتها في ضبط ولجم مفاعيل الأزمة، وإدخال شيء من التنظيم، يضع حدوداً لتفاقم الفوضى الإقتصادية، التي قاد إليها نمو الإحتكارات وهيمنتها. كان الإندماج بين الأوليغارشية المالية وبين الدولة، قد تطور إلى ذروته خلال العقود الثلاثة الأولى من ق ٢٠.

■ أصبحت الدولة، دون موارد، دولة رأس المال المالي. وبذلك باتت الرأسمالية الإحتكارية تتخذ شكل رأسمالية دولة احتكارية. وفي خضم الأزمة التي كانت ترسم علامة استفهام كبرى، حول قدرة النظام كله على الإستمرار، وبخاصة بعد انهيار مطلع ثلاثينيات ق ٢٠، بات رأس المال الإحتكاري يميل إلى أن يسند إلى الدولة، وقد باتت «دولته» دون منازع، دوراً جديداً، يتجاوز حدود وظيفتها كمجرد «خادم» لمصالح الإحتكارات، دوراً يجعل منها «حكماً» بين الجماعات الإحتكارية المتنافسة، ومشرفاً على أداء النظام ككل، وأداة تنظيم وتوازن لمعالجة مظاهر الخلل الخطيرة فيه، ولجم عناصر الفوضى والتأزم التي تضرب أطناها في الإقتصاد، بما في ذلك الإدارة المباشرة لبعض مجالاته الإنتاجية الحساسة والمفصلية، كالنقل

والإتصالات والطاقة، والتي كان تدهور معدلات الربح فيها يهددها بالتوقف، مما قد يتسبب بشلل الإقتصاد كله، أو التي كان دورها المفصلي في خدمة مجموع الإحتكارات يتطلب الحيلولة دون وقوعها في قبضة مجموعة احتكارية معينة، تجعلها في موقع احتكاري متفوق، يتحكم برقاب الآخرين، ويبتزهم جميعاً باقتطاع حصة كبيرة من الأرباح التي كانت معدلاتها تتدهور باضطراد.

■ هذا الميل بات، بعد أزمة ثلاثينيات ق ٢٠، يكتسب زخماً متعاضماً، ويعبر عن نفسه بأشكال متباينة في مظهرها الخارجي، ولكنها تتقاطع عند نقطة واحدة: تحويل الدولة إلى حكم وأداة تنظيم لفوضى المنافسة الإحتكارية. في البلدان الرأسمالية الكبرى التي كانت «محرومة» من المستعمرات، أو التي كانت في وضع أضعف، من حيث حجم واتساع وغنى إمبراطوريتها الإستعمارية، مثل ألمانيا واليابان وإيطاليا، عبّرَ هذا الميل عن نفسه بالإتجاه نحو الفاشية، نحو دكتاتورية مفضوحة لرأس المال الإحتكاري، نواتها دولة استبدادية قوية، تؤدي دور قيادة وتنظيم رأس المال المالي، والتحكيم بين مراكزه المتنافسة؛ وتؤدي، أيضاً، وظيفة تعبئة جمهور الفئات الوسطى تحت قيادة رأس المال الإحتكاري، وتحت راية أيديولوجيا عنصرية، تطرح حلاً لأزمة هذه القطاعات المدمرة، يقوم على التوسع الإستعماري، وطموحات الهيمنة العالمية، والتحضير للحرب؛ وتؤدي، أخيراً، وظيفة أداة بوليسية لقمع الطبقة العاملة، وتصفية حركتها النقابية والسياسية المنظمة، وإخضاعها لمزيد من الإستغلال المكثف، كوسيلة للجم تدهور معدلات الربح إزاء محدودية مجالات التوسع في المستعمرات.

■ أما في البلدان الرأسمالية المتطورة، التي كانت تستطيع الإعتماد على استمرار تدفق عوائد النهب الإمبريالي للمستعمرات والبلدان التابعة، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فإن هذا الميل، نحو تطويع دور الدولة كحكم وأداة تنظيم وتوازن، اتخذ أشكالاً أخرى، كانت تتراوح بين غلبة الإتجاهات الإصلاحية البورجوازية، المتجسدة بسياسات «العقد الجديد» التي تبناها روزفلت في الولايات المتحدة، وفاز على قاعدتها بالرئاسة عام ١٩٣٢، وبين تحالف هذه التيارات الإصلاحية البورجوازية مع يمين الإشتراكية - الديمقراطية، على أساس برنامج إصلاحي، كذلك الذي تبنته، مثلاً، حكومة «الجبهة الشعبية» التي جاءت إلى الحكم في فرنسا في عام ١٩٣٦ في أعقاب حالة من الغليان العمالي في البلاد.

■ في الجوهري، كان البرنامج يتشابهان في الدور الذي يعطيهان للدولة، عبر سلسلة من الإجراءات التشريعية الإصلاحية، في الإشراف على الإقتصاد، ولجم وتنظيم فوضى المنافسة الإحتكارية، وفي محاولة استعادة التوازن للإقتصاد، عبر تنازلات محدودة للطبقة العاملة، اتخذت شكل ضمانات اجتماعية، وحقوق نقابية، وتحسين نسبي في مستوى المعيشة،

بهدف معالجة أزمة فيض الإنتاج، وتشجيع زيادة القدرة الشرائية والإستهلاكية للمجتمع، وهي إجراءات كانت ممكنة بفضل تدفق عوائد النهب الإستعماري. ولذلك، حظيت هذه السياسة الإصلاحية بموافقة أغلبية الدوائر الحاسمة لرأس المال الإحتكاري، التي كانت ترى فيها وسيلة إضطرارية لإنقاذ النظام بعد انهياره الشامل خلال أزمة ثلاثينيات ق ٢٠.

■ كانت الفاشية، من جهة، وسياسة العقد الجديد وسائر تلاوين الإصلاح البورجوازي، من جهة أخرى - على اختلافهما العميق نوعياً - تعبران عن حاجة رأس المال الإحتكاري إلى تحويل في الدور المسند إلى الدولة، يعطيها وظيفة الحكم، وأداة التنظيم لفوضى المنافسة الإحتكارية، ويجعل منها أداة لاستعادة توازن النظام بهدف إنقاذه من الإنهييار الذي يهدده بفعل احتدام أزمته.

وفي البلدان التي كانت تتمتع بميزة تدفق عوائد النهب الإستعماري من الخارج، كان يمكن ضمان هذا الهدف، عبر تقديم تنازلات للطبقة العاملة، وانتهاج سياسة إصلاحية بورجوازية. أما في البلدان المحرومة من هذه «الميزة»، فقد كان ضمان هذا الهدف يتطلب قمع حركة الطبقة العاملة وتحطيمها، ورفع درجة استغلالها. وقد شهدت أواخر ثلاثينيات ق ٢٠، تأرجحاً لدوائر رأس المال الإحتكاري بين هذين القطبين، واشتد هذا التأرجح بشكل خاص في أعقاب أزمة ١٩٣٧-١٩٣٨ التي أدت إلى انفضاض دوائر رأس المال الإحتكاري مؤقتاً عن التوجه الإصلاحية، حتى في البلدان «الديمقراطية» ذات الإمبراطوريات الإستعمارية الواسعة، وانحيازها إلى القطب المضاد، ما أدى إلى انهيار حكومة «الجبهة الشعبية» في فرنسا، وإضعاف سياسة «العقد الجديد» في الولايات المتحدة، وتوجه البورجوازيات الإمبريالية، للحلف البريطاني - الفرنسي، إلى عقد صفقة مع النظام النازي في ألمانيا، تبلورت في اتفاق ميونخ في خريف ١٩٣٨ ■

(٣)

تعديل في الفكر الإقتصادي البورجوازي

■ هذه الحاجة إلى دور جديد لدولة رأس المال الإحتكاري، عكست نفسها أيضاً على الفكر الإقتصادي البورجوازي. وعَبَّرَ هذا عن نفسه، بالسقوط المدوي للنظريات الكلاسيكية التي كانت تضيي إيماناً مقدساً على دور السوق، وبنجاعة آلياتها في ضمان التوازن للإقتصاد، وفي إعادة توزيع الموارد بين فروعها المختلفة، بما يضمن هذا التوازن. وفي المقابل، شهدت تلك الفترة بداية تبلور النظرية الكينزية، التي هي الإطار الأيديولوجي، المعبر بحق، عن حاجة رأس المال الإحتكاري إلى دور جديد لدولته، في استعادة التوازن للإقتصاد الذي لم تعد آليات

السوق قادرة على تأمينه.

■ إن النتائج العملية التي يخلص إليها التحليل النظري الكينزي، والسياسات التي يقترحها لمعالجة أزمة الإقتصاد الرأسمالي، وهي سياسات تتمحور حول تعزيز دور الدولة كعامل توازن، يعادل مفعول الإتجاهات المدمرة التي تدفع نحوها آليات السوق في ظل المنافسة الإحتكارية، وذلك عبر توجيه سياسة الإنفاق العام بما يعادل مفعول الإتجاهات المدمرة، التي تدفع نحوها آليات السوق في ظل المنافسة الإحتكارية، أي عبر توجيه سياسة الإنفاق العام بما يضمن مستوى معيناً من التشغيل والعمالة، ومستوى معيناً من «الطلب الفعال» الذي يلطف من مفعول أزمات فيض الإنتاج، ويخلق حافزاً لتنشيط الإستثمار، عبر زيادة الطلب بتوسيع الإنفاق الحكومي.

ولنا أن نلاحظ هنا، أن هذه السياسات كانت، من حيث الجوهر، هي نفسها التي انطوت عليها، بأشكال مختلفة، الخطة المعروفة بإسم «خطة شاخت» التي تبناها النظام النازي في ألمانيا، والتي نُسب إليها ما يُسمى بالمعجزة الإقتصادية الألمانية في ثلاثينيات ق ٢٠، وهي «معجزة»، لم تكن لتتحقق، لولا توافرها مع احتياجات ومصالح رأس المال الإحتكاري، في سياق التحضير المحموم للحرب ■

(٤)

التجديد الذاتي للرأسمالية

بعد الحرب العالمية الثانية

■ الحرب العالمية الثانية، كانت أكثر ضراوة من سالفها بأضعاف مضاعفة، فقد أزهقت الحرب أرواح خمسين مليوناً من البشر، يوازنون أكثر من ٢٪ من مجموع سكان العالم حينذاك. أما حجم الدمار المادي، فكان أكبر من ذلك بكثير. وكان هذا الدمار الهائل هو القاعدة التي انطلقت منها عملية التجدد الذاتي للرأسمالية، في حقبة ما بعد الحرب. وهو الشرط الذي أتاح لرأس المال الإحتكاري مناخاً مؤقتاً للتوسع الذاتي، وللخروج من أزمته الطاحنة، والإنطلاق في موجة جديدة من التراكم والنمو. إن الخراب الكارثي الذي تسببت به الحربان العالميتان، وفترة الأزمات الطاحنة والحروب الأهلية والإقليمية الواقعة بينهما، هو السبب في دخول الرأسمالية حقبة جديدة مديدة من الراج، وفي انطلاق موجة تجديد ذاتي طويلة الأمد، شهدتها في فترة ما بعد الحرب.

■ الدولة الإمبريالية الوحيدة التي خرجت من الحرب بدون دمار، هي الولايات المتحدة

الأميركية، التي شهد اقتصادها نمواً هائلاً خلال سنوات الحرب: في الفترة من ١٩٢٩ وحتى ١٩٤٠، كان إجمالي الناتج القومي للفرد، بالأسعار الثابتة في الولايات المتحدة، قد تراجع بنسبة إجمالية تزيد عن ٨٪. بفعل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة. ولكن خلال السنوات الخمس التي استغرقتها الحرب، إزداد إجمالي الناتج القومي الأمريكي للفرد (أيضاً بالأسعار الثابتة) بنسبة إجمالية تبلغ ٨٤,٧٪، أي أنه تضاعفت تقريباً خلال ٥ سنوات.

وكان هذا يعبر عن تسارع التراكم في رأس المال، بفعل الأرباح الخارقة التي كان ممكناً الحفاظ على مستواها ومعدلها المرتفع، بسبب الجهد الحربي الأمريكي، وكذلك بسبب الموقع الإحتكاري الفعلي الذي احتلته الولايات المتحدة في السوق العالمية خلال الحرب، والذي تكرر بعدها. ولكن نهاية الحرب شهدت هبوطاً حاداً في معدلات الربح، وبالتالي تفاقماً مفاجئاً في فيض تراكم رأس المال، رغم استمرار الموقع الإحتكاري المميز في التجارة العالمية. وأدى ذلك إلى تدهور حاد في حجم الناتج القومي، إذ تراجع إجمالي الناتج القومي للفرد (بالأسعار الثابتة) بنسبة ٢٤٪ في الفترة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠.

■ إن إعادة إعمار أوروبا، وبالدرجة الثانية اليابان، إلى جانب تنشيط تصدير رأس المال إلى البلدان التابعة والمتخلفة اقتصادياً، وبخاصة دول أميركا اللاتينية، كانت هي المنافذ التي من خلالها، سعى رأس المال الإحتكاري الأمريكي، إلى معالجة معضلة فيض التراكم بعد الحرب. ولذلك تدفقت رؤوس الأموال الأميركية إلى الخارج، باحثه عن مجالات الإستثمار التي أصبحت متاحة ومفتوحة بسبب من الدمار الذي أحدثته الحرب. وكان من الطبيعي أن يتزايد التدفق على أوروبا الغربية واليابان، لأسباب اقتصادية، وكذلك استراتيجية (حاجة الولايات المتحدة إلى تقوية حلفائها في مواجهة «الخطر السوفييتي» المتفاقم)، ففي هذه البلدان كانت البنية الإقتصادية الأساسية المتطورة تمكن من تحقيق مردود سريع.

■ في هذا الإطار، يندرج مشروع مارشال بدوافعه الإستراتيجية، وكذلك الإقتصادية، حيث تراوحت المساعدات، بما فيه القروض المسهّلة التي تضمنها بين ١٣-١٥ مليار دولار على أعلى تقدير، (وهو مبلغ بقيمة الدولار اليوم، وبالمقارنة مع الذهب، يقع ما بين ١٥٠ إلى ١٧٠ مليار دولار)، بوظيفة وغرض تأمين البيئة الإستثمارية الضرورية لرأس المال الإحتكاري الأمريكي، المنتج نحو الإستثمار في أوروبا، حيث إعادة بناء ما دمرته الحرب، تتيح مجالاً لمعدلات ربح أعلى من تلك التي يمكن تحقيقها في الولايات المتحدة، وتنفس ضغط أزمة فيض التراكم وتدهور معدلات الربح في موطنه الأصلي.

لقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب زعيمة مكرسة للنظام الرأسمالي العالمي دون

منازع، وأقوى دولة اقتصادياً وسياسياً. ولكنها خرجت أيضاً بحالة من الإفراط في تراكم رأس المال، تهدد بانهايار شامل، ما لم يتم إيجاد المنافذ لمعالجتها. وبفعل كلا العاملين (تحقيق معدلات الربح + توظيف فيض رأس المال)، إندفعت الولايات المتحدة فور نهاية الحرب، لإعادة ترتيب النظام الإقتصادي الرأسمالي الدولي، بما يضمن مصالحها في تأمين الأسواق وميادين الإستثمار المفتوحة أمام رأس المال الإحتكاري الأميركي.

■ بهذا الإتجاه، فرضت الولايات المتحدة إعادة صياغة نظام النقد الدولي على أساس إتفاق بريتون وودز (Bretton Woods)، القائم على تثبيت أسعار الصرف، واعتماد الدولار كعملة إحتياط دولية أساسية، تسوّى بها مختلف المدفوعات العالمية، مقابل تعهد الولايات المتحدة بالحفاظ على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت. وبهدف الإشراف على انتظام عمل نظام بريتون وودز أنشئ صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واستأثرت الولايات المتحدة بحصة الأسد من القوة التصويتية في هذه المؤسسات، بفعل مساهمتها الرئيسية في رأسمالها، وتمكنت، بالتالي، من صوغ أهدافها وأنظمتها طبقاً للمصالح الأميركية.

وكان الهدف الرئيسي لهذا النظام، إلغاء كافة القيود التي قد تؤثر على حرية حركة رأس المال الأميركي على الصعيد الدولي، أو تضع الحواجز لعلق الأسواق أمام الصادرات الأميركية. وفضلاً عن ذلك، فقد أتاح نظام بريتون وودز للولايات المتحدة، إمكانية التحكم بالسيولة الدولية، وإمكانية تمويل عجزها الخارجي من خلال طبع الدولار دون أن تُضطر إلى سياسات إنكماشية، تضر بمستويات الإستهلاك والاستثمار في الإقتصاد الأميركي. وقد ساعدها على إرساء قواعد هذا النظام، وتأمين الثقة فيه، أنها كانت حينذاك - بعد الحرب مباشرة - تمتلك ٧٥٪ من إحتياطيات الذهب في العالم ■

(٥)

الرأسمالية في مرحلة الحرب الباردة

■ لكن نجاح الولايات المتحدة في تكريس زعامتها للعالم الرأسمالي، وتأمين مصحتها في إبقاء الأسواق وميادين الإستثمار العالمية مفتوحة لرأسمالها، كانت تحد منه، من الجهة الأخرى، حقيقة، أن هذا العالم الرأسمالي نفسه كان يتقلص، ومعه رقعة أسواقه ومجالاته الإستثمارية. ذلك أن تفجر تناقضات الأزمة الرأسمالية في فترة الحربين، وما بينهما، أدى، في السنوات القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، إلى موجة من النهوض لحركة الطبقة العاملة وحركات التحرر الوطني، قادت إلى انتصار الثورات اليوغوسلافية والصينية والفيتنامية.

■ في بلدان شرق أوروبا، أقيمت أنظمة على الطراز السوفييتي، وكذلك الحال في كوريا الشمالية. وفي أوروبا الغربية نفسها، وبخاصة في فرنسا وإيطاليا واليونان، كان النهوض الثوري يرفع إلى الذروة نفوذ أحزاب الطبقة العاملة، التي لعبت دوراً مهماً في حرب المقاومة المناهضة للفاشية. وقد ساهم التواجد المكثف للقوات الأميركية والبريطانية في إيطاليا وفرنسا في لجم هذا النهوض، كما أدى التدخل البريطاني المباشر إلى قمع الثورة في اليونان، بعد أن كانت قد نجحت في طرد الإحتلال النازي من البلاد. وبهدف لجم هذا التطور الثوري ووقف امتداده، الذي كان يسمى في لغة الدعاية الإمبريالية «توسعاً سوفييتياً»، بادرت الولايات المتحدة إلى صوغ نظام إستراتيجي جديد، يوحد العالم الرأسمالي تحت قيادتها. ووجد هذا النظام مرتكزه في حلف شمالي الأطلسي، الذي سعت أميركا وبريطانيا إلى استكمالها بسلسلة من الأحلاف العسكرية الإقليمية، والمعاهدات الأمنية الثنائية، وبزرع شبكة من القواعد العسكرية الأميركية، التي شكلت، بمجموعها، شبكة مترابطة الحلقات، تطوق الإتحاد السوفييتي وحلفاءه، وفي نفس الوقت تضمن حماية مصالح رأس المال الأميركي في مختلف بلدان العالم الرأسمالي.

■ استكملت فصول هذا التحالف العسكري بمبادرات عدوانية هجومية. فلم تكف تنقضي بضع سنوات على نهاية الحرب العالمية، حتى بدأت الولايات المتحدة وحليفاتها حرباً عدوانية في كوريا، تلتها سلسلة من المغامرات وحروب التدخل الإقليمية، وصولاً إلى حرب فيتنام. وترافقت هذه الحروب الإقليمية «الساخنة» بحرب عالمية باردة، دار محورها الرئيسي حول تسعير سباق التسلح التقليدي والنووي. لقد كان هذا الجهد يؤمن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في الهيمنة على العالم الرأسمالي بأكمله، وضمان استباحة أسواقه ومجالاته الإستثمارية، والقبض على موارده، بنفس القدر الذي كان يؤمن فيه تطوير المعسكر الإشتراكي، واحتواء إمتداد التحولات الثورية إلى مواقع جديدة في العالم.

■ لقد كان هذا الجهد الإستراتيجي، خاصة الحروب الإقليمية، وسباق التسلح، وكلفة القواعد العسكرية في الخارج، يؤمن حافزاً متواصلًا للنمو المضطرد لاحتكارات المجمع الصناعي - العسكري، التي تحتل أهمية حاسمة في مجمل الناتج الأميركي، والتي كانت تعمل بموجب عقود وطلبات مضمونة من الدولة، تؤمن لها معدلات ربح مرتفعة، وإعانات وإعفاءات وتسهيلات واسعة، فضلاً عن تمويل كامل لنفقات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي. وإذا أخذنا بعين الإعتبار، أن الإنفاق العسكري للدولة كان يزيد أحياناً على ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يكن يقل في أية سنة من السنوات عن ٧,٥٪، لاستطعنا أن ندرك، كم كان هذا العامل يساهم في إبطاء إندثار المعدل للربح في الإقتصاد ككل، فضلاً عن مساهمته الرئيسية في دفع مسيرة التجديد التكنولوجي، وتخفيف أعباء النفقات الإستثمارية، التي كانت

تتحملها الإحتكارات لتغطية كلفة البحث والتطوير .

■ بفعل هذه العوامل، وبفعل تسارع عملية التجدد والتوسع الرأسمالي في أوروبا الغربية واليابان، في سياق إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وهي عملية طويلة امتدت حتى مطلع ستينيات ق ٢٠، وبفعل تعجيل التوسع الرأسمالي في البلدان التابعة، وتنشيط حركة تصدير رأس المال إليها، وتكثيف نهب فوائضها وثرواتها، أمكن للرأسمالية العالمية أن تشهد موجة الراج والتجدد، التي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية ستينيات ق ٢٠ ■

الفصل الثاني

ظهور الإحتكارات فوق القومية

- ١- تطور معدلات الربح ومعدلات نمو الإنتاجية
- ٢- إتجاه المسار الواقعي لتطور معدلات الربح
- ٣- في دور تصدير رأس المال إلى الخارج
- ٤- تركز رأس المال : ظهور الإحتكارات فوق القومية

(١)

تطور معدلات الربح ومعدلات نمو الإنتاجية

■ التحليل الماركسي لنمط الإنتاج الرأسمالي، يأخذ بعين الاعتبار أن معدل الربح $\text{إف} \div (\text{رث} + \text{رم})$ ؛ أو معدل فائض القيمة $\times \text{رم} \div (\text{رث} + \text{رم})$ يشكل المهماز والحافز الرئيسي للإنتاج، وللتوسع الذاتي لرأس المال الذي هو غاية الإنتاج الرأسمالي، وهدفه. ويرتبط تطور معدل الربح ارتباطاً وثيقاً بتطور الإنتاجية. ذلك أن زيادة متواترة في الإنتاجية، كما يعبر عنها ارتفاع معدل نمو الإنتاجية، بما ينطوي عليه من تجديد تكنولوجي، وتثوير في أساليب الإنتاج، وطرق تنظيم العمل، يقود في المدى القصير إلى زيادة في معدل الربح بفعل ارتفاع معدل فائض القيمة، أي النسبة بين العمل الفائض الذي يستحوذ عليه رأس المال دون مقابل، وبين العمل الضروري الذي يوازي قيمة رأس المال المتغير على شكل أجور (فق $\div \text{رم}$).

■ إن معدل فائض القيمة هو أحد العناصر الرئيسية التي تشكل معدل الربح. ولكن تطور الإنتاجية، بما يؤدي إليه من ارتفاع في نسبة التكوين العضوي لرأس المال، (أي نسبة رأس المال الثابت - رث، إلى المتغير - رم)، وهو نفسه يقود لاحقاً، في حال ثبات العوامل الأخرى، إلى انحدار معدل الربح وميله إلى الهبوط. ولذلك، فإن من الطبيعي أن نجعل دراسة تطور معدل الربح، بارتباطه بتطور معدل نمو الإنتاجية، مدخلاً لتحليل معالم تطور الأسهم المعاصرة في كل مرحلة من مراحلها، فهو الذي يفسر لنا مسار عملية تراكم رأس المال التي تقع في أساس مختلف الظواهر الأخرى لعملية التطور الرأسمالي.

■ تدل جميع الدراسات والمعطيات المتوفرة، أن معدلات الأرباح في مختلف بلدان المركز الرأسمالية المتطورة، كانت عالية بشكل استثنائي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وأنها اتخذت منحى إجمالياً باتجاه التدهور والانحدار، مع تذبذبات معينة في فترات الأزمات الدورية على امتداد الفترة حتى مطلع سبعينيات ق ٢٠. ففي دراسة لإنرست ماندل - Mandel يتضح أن معدل الربح للشركات الأميركية غير المالية، بعد دفع الضرائب، كان يوازي ٨,٦٪ في الفترة ١٩٤٨-١٩٥٠، ثم انخفض إلى ٦,٤٪ في الفترة ١٩٥١-١٩٥٥، وإلى ٦,٢٪ في الفترة ١٩٥٦-١٩٦٠، في أعقاب أزمة ١٩٦٦-١٩٦٧ وحرب فيتنام، ارتفع معدل الربح إلى ٧,٧٪ خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠، ثم عاود الانخفاض إلى ٥,٣٪ عام ١٩٧٠. (راجع د. رمزي زكي: «الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة»/ ١٩٨٥، ص ٢٦).

■ تؤكد دراسة لوليم نوردهاوس الاتجاه نفسه، حيث تبين «أن ثمة إيجاباً متسارعاً لتدهور نصيب الأرباح في المؤسسات الإحتكارية الأميركية غير المالية منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام

١٩٧٤، سواء قمنا بقياس هذا النصيب منسوباً إلى الدخل الاجمالي، أو عبرنا عنه في شكل تطور معدل الإيرادات، أي نسبة الإيرادات الصافية إلى مجموع رأس المال المستثمر (الإشارة إلى دراسة لوليم نوردهاوس بعنوان «تناقص نصيب الأرباح - ١٩٧٤»، وردت في د. رمزي زكي: «الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة»/ مصدر سبق ذكره، ص ٢٥ و ٢٧).

■ ويبين الشكل المعتمد على بيانات نوردهاوس، أن نصيب الأرباح في الناتج الاجمالي للشركات الأميركية الكبرى غير المالية قد انخفض من ٢٢٪ في العام ١٩٥٠، إلى حوالي ١٦,٥٪ في ١٩٥٤، ثم عاود الإرتفاع قليلاً بعد أزمة ١٩٥٣-١٩٥٤، ليصل إلى ١٨٪ عام ١٩٥٥، وبدأ في الإنخفاض مجدداً ليصل إلى ١٤,٢٪ في ١٩٥٨. وارتفع مجدداً بعد أزمة ١٩٥٧-١٩٥٨، ليصل إلى ١٦٪ في عام ١٩٥٩، ثم يبدأ بالانخفاض مجدداً ليستقر على حوالي ١٤ إلى ١٤,٥٪ طيلة سنوات ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣ (وهي السنوات التي أعقبت أزمة ١٩٥٩-١٩٦٠)، ثم ليشهد ارتفاعاً ملموساً بدءاً من أواخر ١٩٦٣ وطيلة سنتي ١٩٦٤ و١٩٦٥، وحتى الربع الأخير من عام ١٩٦٦ (وهي السنوات التي شهدت تكثيف التدخل العسكري في فيتنام)، ثم يعود إلى الانخفاض بشكل حاد في سنوات ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ليصل أدنى مستوى له في أواخر عام ١٩٧٠، أي إلى ١٠٪.

■ الإتجاه نفسه يمكن ملاحظته كذلك في بريطانيا: في الفترة من ١٩٥٠-١٩٥٤، كانت نسبة الأرباح من الناتج الصافي للشركات البريطانية توازي ٢٥,٢٪. في الفترة من ١٩٥٥-١٩٥٩ هبطت هذه النسبة إلى ٢٢,٨٪، ثم إلى ٢١٪ في الفترة ١٩٦٠-١٩٦٤، وإلى ١٧,٤٪، في الفترة ١٩٦٥-١٩٦٩.

■ تُلحظ أيضاً ظاهرة تذبذب نسبة الربح بعلاقتها مع الأزمات الدورية، ومع العوامل الأخرى المؤثرة على عملية تراكم رأس المال، كما هو الحال في الولايات المتحدة. ففي عام ١٩٦٠ شهد معدل الربح انخفاضاً حاداً، وواصل انخفاضه خلال عامي ١٩٦١-١٩٦٢، اللذين شهد الإقتصاد البريطاني خلالهما أزمة ركود استمرت ٦ أشهر، ثم عاود الإرتفاع في عامي ١٩٦٣-١٩٦٤ ليصل إلى ٢١,٢٪. وفي السنة اللاحقة ١٩٦٥، إنخفض إلى ٢٠,٢٪، وإلى ١٧,٦٪ في عام ١٩٦٦ الذي شهد بداية أزمة ركود استمرت ٢١ شهراً، وقادت في أواخر ١٩٦٧ إلى زيادة جديدة في معدل الربح إلى ١٨,١٪. وفي السنة اللاحقة ١٩٦٨، بدأ معدل الربح في الإنخفاض مجدداً إلى ١٦,٨٪، وواصل انخفاضه حتى بلغ ١٢,١٪ في عام ١٩٧٠ الذي شهد بداية أزمة حادة استمرت ١١ شهراً خلال عامي ١٩٧٠-١٩٧١. وطبقاً لدراسة أعدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة لهيئة الأمم المتحدة، في عام ١٩٨٤، يتضح أن معدل الربح في أكبر ١٠ دول رأسمالية صناعية، سجل في الفترة التي أعقبت عام

١٩٦٥ إتجاهاً واضحاً نحو التدهور في جميع هذه الدول.

■ بيانات معدلات الربح البريطانية مستمدة من كتاب د. رمزي زكي: «التضخم المستورد»/ دار المستقبل العربي - عام ١٩٨٦، ص ٢٢. أما البيانات بشأن مؤشرات الأزمة الاقتصادية في بريطانيا، فهي مستمدة من كتاب أ.أ. بلجوك «الأزمات الاقتصادية المعاصرة»/ ترجمة د. محمد تقي القزويني/ دار العلم للنشر - موسكو - ١٩٨١، ص ١٠١.]

■ يلاحظ العديد من علماء الاقتصاد البورجوازيين هذا الاتجاه العام لمعدلات الربح نحو الانخفاض، ولكنهم يعجزون عن تفسيره، ويعجزون بشكل خاص عن تفسير التذبذبات في معدل الربح المرتبطة بقلبات الدورة الاقتصادية الرأسمالية. وهم يحاولون، من موقعهم، كمبررين للرأسمالية، أن ينسبوا هذا التدهور في معدلات الربح إلى زيادة الأجور، مستشهدين بالوقائع والمعطيات الإحصائية، التي تشير إلى أن الاتجاه العام لتطور نسبة الأرباح، يميل لصالح الأجور على المدى البعيد.

والحقيقة أن هذه المعطيات الإحصائية صحيحة، وهي تشير فعلاً إلى هبوط نسبة الأرباح بالمقارنة مع الأجور، ولكنها لا تثبت أن ارتفاع الأجور هو السبب في انخفاض معدل الربح (رغم إنه - كما يوضح ماركس - يمكن أن يكون كذلك في حالات محددة). فهذه المعطيات الإحصائية تقيم مقارنة مجردة بين الأجور والأرباح، بمعزل عن دراسة عامل آخر، شديد الأهمية، وإدخاله في الحساب. وهذا العامل هو زيادة معدل الإنتاجية. إنها تدرس العلاقة بين الأرباح والأجور متجاهلة علاقتهما بالإنتاجية. وهي لذلك تقود إلى نتائج مضللة، فالواقع أن جميع الدراسات والمعطيات الإحصائية، تبرهن أن الزيادة في مستويات الأجور هي، بشكل عام، أدنى (أقل) من الزيادة في معدل الإنتاجية.

■ إن هذا يعني أن التدهور في معدل الربح (الذي هو نسبة بين كمية الربح وبين رأس المال الكلي الذي يساوي حاصل جمع الرأسمال الثابت مع المتغير، أي مع الأجور)، لا يمكن تفسيره بارتفاع الأجور، (أي بزيادة رأس المال المتغير)، طالما أن رأس المال المتغير يعطي كمية من الربح تزيد بنسبة أكبر من زيادته، بدلالة الزيادة الأكبر في معدل الإنتاجية. يؤكد ماركس: «إن ميل معدل الربح إلى الانخفاض يقترن بميل معدل فائض القيمة إلى الإرتفاع، أي بالميل إلى زيادة درجة استغلال العمل. ليس ثمة، إذن، ما هو أكثر مجافاة للمنطق من محاولة تفسير الانخفاض في معدل الربح بارتفاع نسبة الأجور، رغم أن هذا يمكن أن يحدث على سبيل الإستثناء. إن الإحصائيات لا تستطيع أن تقدم تحليلاً واقعياً لمستويات الأجور في حقبات زمنية مختلفة، أو بلدان مختلفة، ما لم يتم إدراك الشروط التي تؤثر في معدل

الربح إدراكاً عميقاً. إن معدل الربح لا ينخفض لأن العمل يجري استغلاله بدرجة أقل، بل لأن كمية أقل من العمل يجري استخدامها بشكل عام بالمقارنة مع رأس المال المستخدم. إنه لا ينخفض لأن العمل يصبح أقل إنتاجية، بل بالعكس لأنه يصبح أكثر إنتاجية». (المجلد الثالث، ص ٢٣٩).

فضلاً عن ذلك، فإن محاولة تفسير تدهور معدل الربح بارتفاع الأجور تستند إلى الاتجاه العام للعلاقة بينهما والذي تكشف عنه المعطيات الإحصائية، ولكنها تتجاهل التذبذبات التي تطرأ على هذه العلاقة والتي هي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتقلبات الدورة الإقتصادية، وهي تذبذبات تعجز النظرية الإقتصادية البورجوازية عن تفسيرها، بل هي تتجاهل تماماً ضرورة هذا التفسير.

■ تؤكد العديد من الدراسات وجود هذه العلاقة الوثيقة بين نسبة الأرباح إلى الأجور، وبين تقلبات الدورة الإقتصادية. ومن بينها دراسة الإقتصادي الأمريكي ألبرت برغر التي تثبت أنه «خلال النصف الأول من مرحلة الإنتعاش الدوري. غالباً ما تكون هذه النسبة في صالح الأرباح، بينما في النصف الثاني من تلك المرحلة تبدأ هذه النسبة للتغير لصالح الأجور إلى أن تصل إلى قمة الانتعاش، حيث يصل التحسن في صالح الأجور إلى ذروته. وعندئذ تهبط الأرباح بسرعة، وتجر معها انكماشاً شديداً في الإستثمارات، وتبدأ مرحلة كساد تتزايد فيها البطالة وتدهور معدلات الأجور، الأمر الذي يسمح بتعديل نسبة الأرباح إلى الأجور لصالح الأرباح، وتعود الإستثمارات للتزايد ويدخل الإقتصاد مرحلة انتعاش دوري جديد، يجر معه تغييراً في النسبة وفق النمط السابق، وهكذا دواليك» (الإشارة إلى دراسة ألبرت برغر حول «التحركات للأجور والأرباح»، وردت في كتاب رمزي زكي: «التضخم المستورد»/ مصدر سبق ذكره، ص ٥٨).

■ لقد اعتمدنا على المعطيات الإحصائية التي يقدمها الباحث حول تطور نسبة الأرباح (بعد دفع الضرائب في الشركات الأميركية غير المالية) إلى الأجور (إجمالي مدفوعات الأجور في الشركات الأميركية غير المالية)، وقارناها بالمعطيات المتوفرة حول التقلبات الدورية للإقتصاد الأميركي خلال نفس الفترة، فتشكلت لدينا اللوحة التالية:

في النصف الأول من عام ١٩٥٣ شهدت نسبة الأرباح إلى الأجور (أرباح/أجور) هبوطاً من ١٤ إلى ١٣,٢٪. ومنذ منتصف عام ١٩٥٣ شهد الإقتصاد الأميركي فترة أزمة استمرت ١٣ شهراً، وأدت إلى تراجع الناتج الصناعي بمعدل ٨,٢٪، وانخفضت خلالها نسبة أرباح/أجور حتى بلغت أدنى مستوياتها (حوالي ١٠٪) في مطلع ١٩٥٤، أي في قعر الأزمة، ثم

عادت إلى الإرتفاع مجدداً خلال النصف الأول من ١٩٥٤ حتى وصلت إلى ١٣,٥٪ عند نهاية الأزمة. وبعد ذلك واصلت ارتفاعها حتى أواخر ١٩٥٥ حيث بلغت ١٧٪. ومنذ مطلع ١٩٥٦ بدأت في الإنحدار لتصل إلى ١٣٪ تقريباً في منتصف ١٩٥٧. وبهذا التاريخ حلت أزمة جديدة إستمرت ٩ شهور، وتراجع الناتج الصناعي خلالها بمعدل ١٢,٦٪. وفي قعر الأزمة - مطلع ١٩٥٨ - بدأت نسبة أرباح/ أجور ترتفع بحدة مجدداً، لتصل إلى ذروة جديدة في منتصف ١٩٥٩، حيث بلغت ١٤,٥٪. وعند هذه النقطة بدأت رحلة الإنخفاض لتصل مع مطلع ١٩٦٠ إلى ١٢٪.

■ وبذلك، حَلَّت أزمة جديدة استمرت ٩ شهور، وتراجع الناتج الصناعي خلالها بمعدل ٤,٨٪. وعند قعر الأزمة أخذت النسبة في الإرتفاع وواصلت ارتفاعها طيلة سنوات ١٩٦١-١٩٦٥، وهي السنوات التي شهدت تكثيفاً استثنائياً للتدخل العسكري الأمريكي في الحرب الفيتنامية. ولكن هذا التدخل (بما ينطوي عليه من زيادة في الإنفاق العسكري، وبالتالي انتعاش في التراكم الرأسمالي) أخذ يستنفذ تأثيره على زيادة معدل الربح في أواخر عام ١٩٦٥، بعد أن كان قد رفع نسبة أرباح/ أجور إلى ذروة زادت على ١٦,٥٪. وإثر ذلك بدأت النسبة في الإنخفاض لتقود في ١٩٦٧ إلى أزمة قصيرة، استمرت ٦ شهور وتراجع الناتج الصناعي خلالها بمعدل ٢,١٪.

و عند قعر الأزمة بدأت نسبة أرباح/ أجور في الارتفاع، ولكن ارتفاعها كان طفيفاً لأن حجم «الدمار» الذي أحدثته الأزمة كان محدوداً بالمقارنة مع سابقاته، ومدتها كانت أقصر (كان زخم الجهد العسكري المرتبط بحرب فيتنام ما يزال على أشده). وهكذا بدأت نسبة أرباح/ أجور تتدهور مجدداً من مطلع ١٩٦٨، وقادت إلى أزمة جديدة أكثر حدة في ١٩٦٩-١٩٧٠، استمرت ١٤ شهراً وتراجع الناتج الصناعي خلالها بمعدل ٨,٦٪. وعند قعر الأزمة، في منتصف ١٩٧٠، وصلت نسبة أرباح/ أجور إلي ٧٪، وهي أدنى نسبة لها خلال خمسينيات وستينيات ق ٢٠، وبدأت بعدها بالإرتفاع مجدداً.

■ لا تتوفر لدينا الآن، معطيات حول تطور معدل الإنتاجية في الإقتصاد الأمريكي خلال الفترة موضع البحث (١٩٥٠-١٩٧٠). ولكننا سوف نوضح بعد قليل، إستناداً إلى معطيات متوفرة حول بلد رأسمالي متطور آخر هو ألمانيا الغربية، العلاقة القائمة بين معدل الإنتاجية، وبين تقلبات الدورة الإقتصادية، بما تعبر عنه من تذبذبات في معدل الربح، وبالتالي معدل تراكم رأس المال. نكتفي هنا بتكرار الإشارة إلى أن معدلات نمو الإنتاجية تفوق عادة معدلات زيادة الأجور، وإلى أن الزيادات الحادة في معدلات الإنتاجية التي تقع عادة في مرحلة الأزمة، هي المسؤولة عن الزيادة المفاجئة في معدل الربح التي تبدأ بالبروز عند بلوغ الأزمة

قعرها، وتؤدي بالتالي إلى اتساع التراكم وعودة الإنتعاش. وهكذا، فإن النظريات الإقتصادية البورجوازية، بإهمالها عامل التغير في معدل الإنتاجية، تعجز في الواقع عن تفسير هذه التقلبات في معدل الربح، وفي علاقة الربح بالأجر، وعلاقتها معاً بتقلبات الدورة الإقتصادية.

■ إن تداخل هذه العناصر والعلاقات فيما بينها لا يمكن، في الحقيقة، فهمه أو تفسيره إلا بالعودة إل تحليل ماركس لمسار وقوانين عملية التراكم الرأسمالي وعلاقتها بالقانون الذي يحكم تطور معدل الربح: وفقاً لمعادلة ماركس، فإن معدل الربح يساوي مقدار فائض القيمة (الذي سنرمز إليه بالحرف فق) منسوباً إلى رأس المال الكلي (رك)، الذي هو حاصل جمع رأس المال الثابت (رث) مع رأس المال المتغير (رم). وبما أن معدل فائض القيمة هو مقدار فائض القيمة منسوباً إلى رأس المال المتغير (فق ÷ رم)، فإن معادلة معدل الربح، كما يوضح ماركس، يمكن أن تكتب على النحو التالي: معدل الربح = (فق ÷ رم) × [رم ÷ (رث + رم)]، أي معدل الربح يساوي معدل فائض القيمة مضروباً في نسبة رأس المال المتحرك (رث) إلى رأس المال الكلي (رث + رم).

■ يجب أن نلفت الإنتباه هنا إلى أن معدل فائض القيمة، الذي هو نسبة مقدار فائض القيمة إلى رأس المال المتغير، لا يتطابق تماماً مع نسبة الأرباح إلى الأجر كما تعطيها المعطيات الإحصائية التي أوردت أعلاه. فالربح في هذه الإحصاءات هو ليس سوى جزء من مجموع فائض القيمة المستخلص، ذلك أنه يحتسب بعد تسديد الضرائب وقوائد القروض، وهي كلها جزء من فائض القيمة يذهب إلى الدولة الرأسمالية، أو إلى رأسماليين آخرين (البنوك، حملة السندات، الخ...).

مع ذلك، فإن المعطيات الإحصائية حول تطور نسبة أرباح/أجر، هي مؤشر - بدرجة أو بأخرى - على تطور مناظر لمعدل فائض القيمة، وإن كانت لا تتطابق معه. أما رأس المال المتغير، فهو هنا يوازي إجمالي مدفوعات الأجر كما تعكسها المعطيات الإحصائية، على الأقل في قطاع إنتاج السلع المادية، أو الخدمية الذي يسمى في هذه الإحصائيات بقطاع الشركات غير المالية.]

■ الآن: وفقاً للنموذج الذي رسمه ماركس في تحليله لمسار وقوانين التراكم الرأسمالي، فإن انخفاض معدل الربح يترافق مع زيادة تراكم رأس المال، ويقود إلى فيض التراكم في رأس المال، أي إلى الحالة التي يكف فيها قسم من رأس المال المتراكم، ويحجم، عن القيام بوظيفته كرأسمال بسبب تدني معدل الربح، ويقود ذلك إلى الأزمة.

خلال الأزمة، كما يوضح ماركس، يقع تخفيض في قيمة رأس المال الثابت (إذن تناقص

(رث)، يرافقه أيضاً تخفيض في العناصر المادية التي يتكون منها رأس المال الثابت، بسبب من «دمار» بعض الطاقات الإنتاجية القائمة، أو توقفها عن العمل (إذن مزيد من التناقص في رث). وهذا يعني أيضاً إنخفاضاً في رأس المال المتغير، أي في إجمالي مدفوعات الأجور (بسبب الإنخفاض المطلق أو النسبي في أجور العمال المشتغلين فعلاً، من جهة، ولكن أيضاً وبالدرجة الأولى بسبب تسريح عدد من العمال الذين كانت تشغلهم الطاقة الإنتاجية المتوقفة عن العمل، حتى لو لم ينخفض مستوى أجور العاملين، من جهة أخرى). والإنخفاض في رأس المال المتغير، يعني تناقص (رم)، إلى جانب التناقص الذي أشرنا إليه في (رث).

■ فوق ذلك: في سياق الأزمة تتفاقم عملية تركز رأس المال، عملية استيلاء رأس المال الأقوى على رأس المال الأضعف، عبر حركة الاندماج «الطوعي»، أو الإستيلاء القسري الناجم عن قيام الرأسماليين بنزع ملكية بعضهم من قبل البعض الآخر. ومع هذه العملية، تجري عادة عملية إعادة هيكلة للمكونات المادية لرأس المال (الأصول الثابتة) حيث يجري إعدام بعضها، وإدخال التجديدات التكنولوجية على البعض الآخر.

■ وهكذا، تبدأ حركة تجديد تكنولوجي، تقود إلى زيادة في الإنتاجية. وتتعرز هذه الحركة عندما يبدأ الرأسماليون الأقوى، ذوو رأس المال الأكبر، القادر على تحمل كلفة زيادة الإستثمار التي يتطلبها التجديد التكنولوجي، يبدأ هؤلاء، تحت ضغط قوانين المنافسة، التي تحتدم في سياق الأزمة، بالعمل على تجديد رأسمالهم تكنولوجياً، مدفوعين، من جهة، بانخفاض قيمة رأس المال الكلي، التي تخفض كلفة تجديدهم نسبياً، كما تجعلهم يتوقعون زيادة وشيكة في معدل الربح؛ ومدفوعين، من الجهة الأخرى، بحافز السعي إلى تقليص حصتهم من الخسارة الإجمالية، من خلال توسيع حصتهم في السوق، عبر تخفيض كلفة إنتاجهم، بإدخال التجديدات التكنولوجية التي تمكنهم من إنتاج بضائع أكثر وأجود، بكلفة أدنى من المعدل السائد اجتماعياً، مما يجعلهم قادرين على بيعها بسعر أدنى من سعر السوق، ومع ذلك تحقيق ربح إضافي، يزيد على معدل الربح العام السائد اجتماعياً (لنتذكر أن التجديد التكنولوجي لرأس مال معين، يمكنه زيادة معدل فائض القيمة الخاص به، فوق معدل فائض القيمة السائد اجتماعياً).

■ التمرکز وتجدید رأس المال القديم القائم فعلاً، كلاهما يقودان إلى زيادة مفاجئة في المعدل العام لنمو الإنتاجية، يبدأ بالتجلي في سياق الأزمة، عند بلوغها قعرها، أو قبل ذلك، أو بعده بقليل. زيادة الإنتاجية تقود بدورها إلى تخفيض كمية العمل اللازم لإنتاج نفس الكمية - أو حتى كمية أكبر - من البضائع. الرأسماليون «المجددون» إذن يسرحون المزيد من عمالهم.

وهذا يعني مزيداً من الإنخفاض في إجمالي مدفوعات الأجور، أي مزيداً من التناقص في رأس المال المتغير، أي مزيداً من التخفيض في قيمة رأس المال الكلي بشقيه الثابت والمتغير. (أخذين بعين الاعتبار أن هذا التخفيض يبدأ يعادله، عند هذه النقطة، الإرتفاع في حجم الإستثمارات، والذي ينطوي عليه التجديد التكنولوجي، ولكن يجدر التذكير أن الرأسماليين، عند احتسابهم نسبة الربح المتوقع بإدخال آلات جديدة، لا يدخلون قيمة الآلات الجديدة دفعة واحدة في احتساب كلفة رأس المال، بل فقط قيمة إهلاكها السنوي، أو قيمة الإستثمار التي تكلفه لإدخالها، مقسوماً على عمرها الافتراضي. وهذا هو أيضاً أسلوب الحساب الذي يتبعه ماركس عند احتسابه قيمة رأس المال الثابت الموظف في الإنتاج).

■ إن زيادة الإنتاجية تعضي غالباً إلى تقليص كمية، وبالتالي، قيمة المواد الأولية والمواد المساعدة المطلوبة من أجل إنتاج نفس الكمية من البضائع (إذن مزيداً من التخفيض في ربح). وأخيراً، فإن زيادة الإنتاجية تعني زيادة معدل فائض القيمة (زيادة نسبة $ق \div ر$)، حيث يزيد مقدار فائض القيمة الذي ينتجه نفس المقدار المعطى من العمل الحي، أو حتى مقدار أقل منه، وبالتالي يزداد مقدار فائض القيمة مع انخفاض مقدار رأس المال المتغير. (وهكذا، فإن زيادة الإستثمار في المعدات يعادلها، في الكفة الأخرى، خفض كلفة المواد الأولية والمساعدة، كما والتناقص في رأس المال المتغير). وبمحصلة مجموع هذه العوامل، فإن مقدار فائض القيمة يزداد مع انخفاض قيمة رأس المال الكلي. وبالعودة إلى المعادلة الأساسية لمعدل الربح، نرى أن هذا التطور يجب أن يتجلى إرتفاعاً مفاجئاً في معدل الربح، عندما تبلغ الأزمة قعرها. وهذا هو فعلاً ما تثبت الوقائع الإحصائية أنه يقع عادة ■

(٢)

إتجاه المسار الواقعي لتطور معدلات الربح

■ تظهر زيادة معدل الربح هذه على شكل ارتقاع في نسبة الأرباح إلى الأجور، ولكن أسبابها لا تقتصر وحسب، على الإنخفاض في إجمالي مدفوعات الأجور، بل هي تتضمن أيضاً، وبالدرجة الأولى، الزيادة في معدل فائض القيمة الناجم عن زيادة الإنتاجية، وهي بالتالي يمكن أن تتحقق نظرياً، وأحياناً عملياً، حتى لو بقي مقدار إجمالي مدفوعات الأجور ثابتاً، أو حتى إذا ازداد زيادة طفيفة.

■ زيادة معدل الربح تستأنف دورة تراكم رأس المال وتقود إلى الإنتعاش. ومع عودة الإنتعاش يستعيد قسم من رأس المال القديم قيمته التي فقدها خلال الأزمة (إذن، زيادة معينة في ربح). ويدفع رأسمالاً إضافياً إلى الإستثمار، (إذن زيادة أكبر في ربح). ورأس المال الجديد

المستثمر يدخل ميدان الإنتاج على قاعدة النسبة الجديدة الأعلى في التكوين العضوي لرأس المال، التي تسببت فيها التجديدات التكنولوجية (إذن زيادة إضافية مضاعفة في رث). والزيادة في رأس المال الثابت الموظف في الإنتاج، تقود إلى زيادة العمل المستخدم، أي إلى زيادة في رأس المال المتغير، ولو على قاعدة نسبه الجديدة (الأدنى) إلى الثابت (إذن زيادة مناظرة في ر.م). وعندما تبلغ هذه الموجة أوجها، ذروتها، فإن معدل نمو الإنتاجية يبلغ أيضاً ذروته، ويبدأ في التباطؤ (دون أن يعني ذلك انخفاضاً في الإنتاجية، بل فقط تباطؤاً في معدل زيادتها). وهذا يعني ثباتاً نسبياً، أو تباطؤاً في زيادة معدل فائض القيمة، أي في نسبة (فق) إلى (ر.م). ذلك أن كمية فائض القيمة تزداد، ولكن نسبتها إلى رأس المال المتغير تبقى دون تغيير، أو تزداد بمعدل أقل من وتيرة زيادة رأس المال المتغير.

■ وبالتالي، مع التزايد النسبي الأكبر في (رث) وكذلك في (ر.م)، والتزايد النسبي الأكبر في حاصل جمعهما، الذي يوازي قيمة رأس المال الكلي، فإن معدل الربح (الذي هو فائض القيمة منسوباً إلى رأس المال الكلي) يبدأ عند نقطة معينة، بعد بلوغ هذه الذروة من الانتعاش، يبدأ في الانخفاض مجدداً، حيث يزداد رأس المال الكلي الموظف في الإنتاج، بوتيرة أسرع من وتيرة زيادة مقدار فائض القيمة، بسبب التباطؤ في معدل نمو الإنتاجية. ويظهر هذا الانخفاض على شكل انخفاض في نسبة أرباح/ أجور (أرباح ÷ أجور)، ليس بسبب انخفاض فعلي في معدل فائض القيمة، أي في درجة استغلال العمل، بل بسبب أن الزيادة الكمية في إجمالي مدفوعات الأجور تجري بوتيرة أسرع من وتيرة زياد درجة الإستغلال.

■ إن تدهور معدل الربح يقود تدريجياً إلى خفض الإستثمار، أي إلى تناقص معدل زيادة كمية وقيمة رأس المال الذي يقوم بوظيفته كرأس مال، أي بوظيفته في استغلال العمل. وهذا يعني فائضاً في رأس المال المتراكم، لا يعاد توظيفه في الإنتاج بسبب تدني معدل الربح. وهو يعني تقاوم فيض التراكم في رأس المال، الذي يقود بدوره إلى تسارع انحدار معدل الربح، ومن ثم إلى الأزمة، وهكذا...

■ لقد رأينا أن المسار الواقعي للدورة الإقتصادية، بعلاقته مع تطور نسبة أرباح/ أجور، يتبع بالضبط هذا النموذج. يبقى فقط أن نوضح علاقة هذا المسار، علاقة تقلبات الدورة الإقتصادية، بالتطور في معدل نمو الإنتاجية. وبهذا الشأن، لدينا الوقائع الإحصائية التالية لبلد رأسمالي متطور آخر، هو ألمانيا الإتحادية للفترة ١٩٦١-١٩٧١:

في عام ١٩٥٧-١٩٥٨، شهد الإقتصاد الألماني فترة ركود إستمرت ٨ أشهر، وهبط الإنتاج الصناعي خلالها في ٤٠٪ من مجمل فروع الصناعة، وكان معدل نموه الإجمالي

يساوي الصفر. في ١٩٦٠ كان معدل نمو إنتاجية ساعة العمل، بالنسبة المئوية مقارنة بالعام السابق، يبلغ ٧,٦٪. في عام ١٩٦١ ارتفع إلى ٩,٤٪ بالغاً بذلك ذروته، التي انخفض بعدها إلى ٧,٢٪ عام ١٩٦٢، وإلى ٦,٥٪ عام ١٩٦٣. وبين هذين العامين تراجع معدل نمو الناتج الصناعي من ٤,٦٪ إلى ٣,٣٪.

■ نلاحظ هنا أن ألمانيا الإتحادية كانت ماتزال في حقبة إعادة إعمار ما دمته الحرب. وبالتالي، فإن تقلبات الدورة الإقتصادية فيها كانت أخف وطأة بكثير عما هو الحال في الولايات المتحدة وبريطانيا، وكانت تتخذ على الأرجح شكل جمود في معدل نمو الإنتاج، أو تراجع طفيف فيه، ولا تقود إلى تراجع مطلق في حجم الناتج الصناعي الإجمالي.]

■ التراجع في معدل النمو، كان كفيلاً بزيادة معدل نمو الإنتاجية في العام اللاحق (١٩٦٤) إلى ٨,٨٪. ولكنه عاد فانخفض إلى ٤,٩٪ في ١٩٦٥، وإلى ١,٤٪ في ١٩٦٦. وشهد عام ١٩٦٦ أول أزمة حقيقية في ألمانيا في فترة ما بعد الحرب، حيث ابتدأ تراجع مطلق في حجم الناتج الصناعي منذ بداية العام، إمتد ١٥ شهراً حتى ربيع ١٩٦٧، انخفض الناتج الصناعي خلالها بمعدل ١٠,٧٪.

وعند قعر الأزمة، بدأ معدل نمو الإنتاجية بتصاعد، فبلغ ٨,٦٪ في عام ١٩٦٧ بالمقارنة مع العام السابق. ومن ذروته هذه بدأ الإنخفاض مجدداً، فتراجع في عام ١٩٦٨ إلى ٧٪، وحافظ على نفس النسبة في ١٩٦٩. ثم انخفض بشكل مفاجيء في ١٩٧٠ حيث بلغ ٣,٤٪. وفي أواخر ١٩٧٠ شهدت ألمانيا أزمة أخرى إستمرت ٧ شهور، وتراجع الناتج الصناعي خلالها بمعدل ٥,٦٪. وعند قعر الأزمة، بدأ معدل نمو الإنتاجية بالتصاعد حتى بلغ ٦,٦٪ في عام ١٩٧١، ثم ارتفع إلى ٧,١٪ في عام ١٩٧٢. (أوتو راينهولد: «الأزمة الإقتصادية»/ ترجمة أبو علي ياسين/ دار الفارابي - ١٩٨٠، ص ٨٠).

■ إن مؤشر معدل نمو الإنتاجية، في علاقته بتقلبات الدورة الإقتصادية، يتبع في الواقع النموذج الماركسي لتحليل مسار عملية تراكم رأس المال، وبالتالي تطور معدل الربح، ويؤدي بالضبط الوظيفة التي يحددها له ماركس في سياق هذا المسار ■

(٣)

في دور تصدير رأس المال إلى الخارج

■ قبل الإنتهاء من تحليل اتجاه المسار الواقعي لتطور معدل الربح، في الفترة ١٩٥٠-١٩٧٠، لا بد من الإشارة إلى الدور الذي يلعبه تصدير رأس المال إلى الخارج في سياق هذه

العملية. ولقد رأينا أن تحليل ماركس، وكذلك لينين، يشير إلى أن ارتفاع معدلات الربح التي يحققها رأس المال المصدر إلى الخارج (المستثمر في الخارج) ينعكس على معدلات الربح العامة في البلد المصدر لرأس المال باتجاه زيادتها، ولذلك، فإن تصدير رأس المال يشكل أحد المخارج الرئيسية من مآزق فيض التراكم.

في فترة ١٩٥٠-١٩٧٠، كان هذا يصح بشكل رئيسي على رأس المال الأميركي، الذي خرج من الحرب الثانية بدرجة عالية من التراكم، دفعت به إلى غزو العالم، وبشكل خاص أوروبا القارية (الغربية باستثناء بريطانيا)، وبدرجة أقل اليابان، حيث كانت عملية إعادة الإعمار تؤمن معدلات ربح أعلى نسبياً، وكذلك أميركا اللاتينية. والحقيقة أن المعطيات الإحصائية المتوفرة، تؤكد أن رؤوس الأموال الأميركية المستثمرة في الخارج، كانت تحقق معدلات ربح أعلى من تلك التي تحققها في الولايات المتحدة، ولكن الفجوة بين المعدلين، كانت تتناقص بالنسبة لرأس المال المصدر إلى البلدان المتقدمة في أوروبا واليابان، بقدر ما كانت تتقدم عملية إعادة أعمار ما دمرته الحرب.

■ في الفترة ١٩٥١-١٩٥٥، كان معدل الربح للشركات الأميركية غير المالية، بعد دفع الضرائب، يوازي ٦,٤٪ في الولايات المتحدة نفسها، بينما كان معدل الربح للاستثمارات الأميركية الخاصة المباشرة في البلدان المتقدمة (بعد دفع الضرائب المحلية)، يساوي ١٤,٣٪ في عام ١٩٥١، وفي البلدان المتخلفة كان يصل إلى ٢٣,١٪.

في الفترة ١٩٥٦-١٩٦٠، كان المعدل في الولايات المتحدة ٦,٢٪، بينما كان، في عام ١٩٦٠، يصل إلى حوالي ١٠٪ للاستثمارات الأميركية الخاصة في البلدان المتقدمة، وإلى ١٥,٧٪ في البلدان المتخلفة.

وفي فترة ١٩٦٦-١٩٧٠، كان يساوي ٧,٧٪ في الولايات المتحدة، بينما حققت الاستثمارات الأميركية في البلدان المتقدمة ٨,٧٪ في عام ١٩٦٦، وفي البلدان المتخلفة ١٨,١٪ في نفس العام. (رمزي زكي: «الليبرالية المستبدة»/ دار سينا للنشر - ١٩٩٣، ص ٥٣).

■ نلاحظ هنا، أنه حتى بداية الفترة، مطلع خمسينيات ق ٢٠، كانت معدلات الربح في البلدان المتقدمة أدنى منها في البلدان المتخلفة. وذلك أمر مفهوم وطبيعي. ولكن، في ضوء ذلك، كيف نفسر ظاهرة التدفق الإستثنائي لرؤوس الأموال الأميركية على أوروبا، وبدرجة أقل اليابان، في فترة خمسينيات ق ٢٠، فترة إعادة إعمار أوروبا؟

إن هذه الظاهرة تجد تفسيرها في حقيقة، أن معظم الإستثمار في الخارج كانت تقوم به

الإحتكارات الكبرى، وبخاصة المالية، وهذه الإحتكارات، تفضل غالباً الإستيلاء على قدرات إنتاجية قائمة فعلاً، وإن كانت معطلة أو شبه مدمرة، وإعادة هيكلتها، بدلاً من تأسيس مشاريع جديدة في الخارج وبنائها من الصفر.

■ هذه القدرات الإنتاجية القائمة فعلاً، كانت متوفرة في البلدان المتقدمة (وخاصة أوروبا القارية واليابان) أكثر منها في البلدان المتخلفة. والإستيلاء عليها كان يؤمن للإحتكارات مقدارا من الربح أعلى، بالمقارنة مع قيمة الإستثمار المجدد في الأصول الثابتة، حتى لو كان معدل الربح أدنى مما هو عليه في البلدان المتخلفة، بسبب من ارتفاع قيمة قوة العمل، أي قيمة رأس المال المتغير.

■ إن كلفة الإستثمارات الإبتدائية في الأصول الثابتة تصبح أقل (في حالة البلدان المتقدمة)، وبالتالي، فإن فترة استرداد رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة تصبح أقصر. والكسب الإضافي في كمية الربح الذي تجنيه الإحتكارات في هذه الحالة، لا يعبر عن نفسه في معدل الربح السنوي، بل في زيادة كمية الربح المحقق إجمالاً، عند نهاية فترة استرداد رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة. ولكن بالرغم من هذا العامل، فإن قيمة الإستثمارات الأميركية في أوروبا، لم تكن توازي سوى سدس مجموع قيمة الإستثمارات الأميركية في الخارج في نهاية ستينيات ق ٢٠.

■ في ختام هذه النقطة، ما الذي نستخلصه من تحليل اتجاهات المسار الواقعي لتطور معدل الربح، خلال فترة ١٩٥٠-١٩٧٠؟

• نستخلص، أولاً، أن المسار الواقعي لهذا التطور يؤكد، في محصلته، صحة القانون الماركسي بشأن ميل معدل الربح إلى التدهور على المدى الطويل، بسبب من الإرتفاع المضطرب في تراكم رأس المال، عملية تركيز الإنتاج وتمركز رأس المال، كما يؤكد صحة التشخيص الماركسي للعوامل المضادة التي تكبح مؤقتاً مفعول هذا القانون، ولكنها تعزز مفعوله في المدى البعيد، ومن بينها تصدير رأس المال إلى الخارج.

• ونستخلص، ثانياً، أن المسار الواقعي لهذا التطور يؤكد صحة نظرية ماركس بشأن فيض التراكم في رأس المال، الناجم عن احتدام التناقض بين شروط نمو التراكم ومتطلباته، وبين التدهور في معدل الربح الذي يحبط التراكم، وعلاقته بالأزمة الرأسمالية، وسوف نرى أن كلا الإستخلاصين يتأكد، أكثر فأكثر، عندما ننقل إلى تحليل المسار الواقعي لهذه الظاهرة في الفترات الزمنية اللاحقة (سبعينيات وثمانينيات ق ٢٠) ■

(٤)

تمركز رأس المال : ظهور الإحتكارات فوق القومية

■ فترة الرواج، التي امتدت منذ نهاية الحرب الثانية حتى نهاية ستينيات ق ٢٠، شهدت تقدماً مضطرباً لعملية تركيز الإنتاج ورأس المال على المستوى القومي، في بلدان المركز الإمبريالية المتقدمة، كما شهدت تطوراً مستمراً لعملية تمركز رأس المال، ونمو الإحتكارات وهيمنتها الساحقة على أسواقها الوطنية في تلك البلدان.

في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، كان ثمة في أواخر ستينيات ق ٢٠، أقل من ألف مؤسسة إحتكارية، تنتج حوالي نصف السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص، وذلك مقابل حوالي ١٢ مليون مشروع متوسط أو صغير، تنتج بمجموعها النصف الآخر. والعدد الأكبر من هذه المشاريع المتوسطة والصغيرة، كان في الواقع يقع تحت سيطرة الإحتكارات بشكل خاص المصارف الكبرى التي كانت تستحوذ على نسبة عالية من أرباح هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة كفوائد على قروضها. ففي ١٩٧٠، بلغت حصة فوائد البنوك، من مجموع الدخل الذي أنتجته المشاريع الفردية الصغيرة، في الولايات المتحدة، حوالي ٥٢,٥٪، بينما كانت حصة دخل المالكين ٤٠٪، وذهب الباقي لأجور العمال. (راجع «الملخص الإحصائي للولايات المتحدة» لعام ١٩٩٢/ منشورات برينان بريس/ الجدول رقم ٦٨٠، ص ٤٣٢).

■ لم تكن المصارف تتفرد بهذه السيطرة. فالإحتكارات الصناعية الكبرى كانت أيضاً، في الواقع، تسيطر على العديد من المؤسسات المتوسطة، حيث تجد الإحتكارات أن التعامل مع مشاريع صغيرة، متخصصة في مجالات إنتاجية معينة، مستعدة لمواجهة عواقب المنافسة، هي عملية أكثر ربحية من إنشاء مشاريع تابعة لها مباشرة، وهي لذلك تكتفي بالهيمنة على هذه المؤسسات المتوسطة، بوسائل «القبض»، أو التمويل، أو التعاقد، مع الحفاظ على استقلالها النسبي. وهكذا، فإن عملية هيمنة الإحتكارات على الإقتصادات الوطنية لبلدان المركز المتقدمة، وهي العملية التي كانت في أوائل ق ٢٠ في بداياتها، وكانت تقتصر على فروع إنتاجية معينة، أصبحت في أواخر ستينيات ق ٢٠ تقترب من ذروتها الممكنة، وباتت شاملة لجميع فروع الإقتصاد.

■ لكن الجديد الرئيسي في عملية تطور الإحتكارات، إلى جانب هيمنتها الساحقة على السوق الوطنية لبلدانها الأم، كان يتمثل في الشوط الواسع الذي قطعته تلك الإحتكارات العملاقة، في زحفها للهيمنة على السوق العالمية. هذه العملية كانت في بداياتها في أوائل ق ٢٠، ولذلك تحدث لينين عن بداية اقتسام السوق العالمية من قبل الإحتكارات في مجالات

معينة (كالبترول، والسكك الحديدية، والطاقة الكهربائية)، ولكنه أوضح أيضاً، أن منطق هذه العملية وقوانينها، سوف تدفع بها حتماً - إذا لم يتم لجمها - نحو الهيمنة الاحتكارية الكاملة على السوق العالمية بأكملها.

■ في مطلع سبعينيات ق ٢٠، كانت هذه العملية قد قطعت أكثر من نصف الطريق نحو الذروة التي بلغتها في عالمنا الرأسمالي في تسعينياته، فقد شهدت فترة خمسينيات وستينيات ق ٢٠، بروز الإحتكارات فوق القومية العملاقة التي لم تعد تكتفي بالسيطرة على الأسواق وميادين الإنتاج المحلية في بلدانها، بل باتت تمد أذرعها كالأخطبوط، عبر عمليات تصدير رأس المال، أو إعادة استثمار أرباحها في الخارج، وبوسائل متعددة أخرى، للسيطرة على السوق، من أجل الهيمنة على ميادين الإنتاج والأسواق العالمية في مجالات اهتمامها، التي توسعت لتشمل الصناعة والمال والتجارة والزراعة والخدمات، ومختلف النشاطات الاقتصادية.

■ لقد شاعت تسمية هذه الإحتكارات، بالشركات متعددة الجنسية. والحقيقة أن هذا التعبير ليس دقيقاً، وهو يولد أحياناً انطباعات خاطئة، إذ يوحي بأن الرئيسي في بنية هذه الظاهرة يكمن في التداخل والتشابك والمشاركة بين رؤوس أموال إحتكارية، تنتمي إلى بلدان متعددة. ورغم أن الظاهرة تنطوي على درجة من التشابك والمشاركة، إلا أن هذا لا يشكل في الواقع وجهها الرئيسي.

إن الأغلبية الساحقة من هذه الإحتكارات، هي ذات مركز قومي واحد، بمعنى كونها تنتمي إلى بلد معين، ورأسمالها في أغليبيته، ينتمي إلى جنسية هذا البلد، ولكنها تمارس نشاطها على نطاق دولي، ليس وحسب بمعنى التجارة في السوق العالمية، واستثمار رأس المال في مشاريع منعزلة في بلدان أجنبية، كما كان الوضع غالباً في الماضي، بل أيضاً، بشكل رئيسي، بإقامة شبكة من الفروع والمنشآت التابعة، والشركات المشتركة والوكيلة، في مختلف أنحاء العالم، تشكل مجموعها حلقات في سلسلة إنتاجية موحدة، وتندمج في وحدة إنتاجية واحدة على نطاق دولي، في «منشأة عملاقة» تدار من مركز واحد. ولذلك فهي في الواقع احتكارات تتخطى الحدود القومية، أكثر من كونها احتكارات تدمج بين رؤوس أموال من قوميات مختلفة. ولذلك، فإن من الأفضل تسميتها بالإحتكارات المتخطية (أو المتجاوزة) للقومية، أو ببساطة الإحتكارات فوق القومية.

■ لا شك أن جانباً من نشاط هذه الإحتكارات، وبخاصة المالية منها، يشمل الإستثمار في شراء حصص من ملكية شركات أجنبية، أو الإستيلاء عليها عبر حركة الإندماجات والإستيلاءات، أو تشكيل مشاريع وشركات مشتركة مستقلة ومنكافئة نسبياً بالتعاون معها. وفي

بعض الحالات، وهي أقلية على كل حال، تم تشكيل احتكار دولي، عبر الاندماج الطوعي لاحتكارين وطنيين (أو أكثر)، بحيث يصبح للإحتكار الموحد مركزان قوميان، وتحتسب موجوداته وحقوق مساهميه بعمليتين وطنيتين. ولمجموع هذه العوامل، تنشأ حالة من التشابك والتداخل بين الإحتكارات، ودرجة من التعدد في جنسية رأسمالها. ولكن، في الغالب الأعم من الحالات، تبقى الغلبة في كل احتكار لرأسمال ينتمي إلى البلد الذي يقوم فيه مركزه الرئيسي، ولا تؤثر حالات التشابك في سياساته، إلا بقدر ما تؤدي إلى الإستيلاء عليه من قبل احتكار آخر، أو سيطرة الأخير على حصة حاسمة من رأسماله المصوت. وبهذه الحالة يتحول عملياً إلى مجرد فرع تابع للإحتكار المهيمن الذي يقوم مركزه في بلد آخر، ويسيطر عليه رأسمال من قومية أخرى.

■ تنمو هذه الإحتكارات فوق القومية، وتتزايد هيمنتها في الصناعة. (الصناعة هنا لا تعني فقط الصناعة التحويلية، بل هي تستخدم بمعناها الشامل، الذي يضم أيضاً الصناعات الاستخراجية، والبناء والنقل والاتصالات والسياحة والفنادق، وعدداً واسعاً من الخدمات، وبعض مجالات الزراعة). ولكنها تنمو أيضاً وتتزايد هيمنتها في قطاع البنوك والخدمات المالية عموماً، حيث تنشأ مؤسسات مالية عملاقة، يصير عددها إلى التضاؤل باضطراد، ولكن هيمنتها على سوق المال تتزايد بوتيرة أسرع. ويشد التداخل والتشابك بين الإحتكارات الصناعية الكبرى، والإحتكارات المالية العملاقة، فالإحتكارات «الصناعية» أصبحت تتحكم بسيولة مالية هائلة، وتوجه جزءاً من نشاطها نحو المضاربة وشراء الأسهم والسندات، وخدمات التمويل والإقراض، والإحتكارات المالية باتت تحتل أيضاً مواقع هامة في تملك الإحتكارات الصناعية، وتوجيه سياستها.

■ إن التمييز الذي كان ممكناً، في أوائل ق ٢٠، بين المصارف الكبرى والإحتكارات الصناعية، أصبح - بفعل الإندماج والتشابك بينها - تمييزاً شكلياً، يفقد مغزاه ومضمونه باضطراد. ذلك أن جماعات صغيرة من عمالقة المال، أصبحت تسيطر على الصناعة والمصارف معاً، وتمد نفوذها، بقدر ما يكون ذلك مجزياً لها، أيضاً إلى عالم تجارة المرفق والزراعة. وهكذا، فإن الأوليغارشية المالية، التي كان يمكن الحديث عنها في أوائل ق ٢٠، تحولت في مطلع سبعينياتها إلى ما يمكن تسميته «أوليغارشية النخبة»:

• في الولايات المتحدة، في عام ١٩٦٨، إستولى المساهمون الأفراد (الرأسماليون بصفتهم الفردية) على ٧٣٪ من إجمالي قيمة الأسهم (بأسعار السوق) التي أصدرتها المؤسسات الصناعية والمالية، واستولت المؤسسات المالية (بنوكاً وشركات تأمين ومؤسسات استثمار)، بصفقتها الجماعية كشرركات، على الـ ٢٧٪ الباقية. وفي نفس العام كان ٥٪ من مجموع حاملي

الأسهم الأفراد يمتلكون ٧٥٪ من الأسهم المملوكة فردياً، أي ما يوازي ٥٦٪ من مجموع قيمة الأسهم في البلاد. والأرجح أن هؤلاء الـ ٥٪، هم أنفسهم كانوا يسيطرون أيضاً على الـ ٢٧٪ من قيمة الأسهم التي تملكها الشركات بصفتها الجماعية، عبر سيطرتهم على الحصص الحاسمة في ملكية هذه الشركات. ووفق أكثر التقديرات سخاءً، فإن ٥٪ من حملة الأسهم هؤلاء، لم يكن يزيد عددهم على نصف مليون شخص، والأرجح أنهم أقل من ذلك بكثير، يمتلكون أو يسيطرون على ٨٥٪ من مجموع رأس المال الكلي في بلد، كان عدد سكانه حينذاك حوالي ٢٠٠ مليون، بل بلد كان حينذاك ينتج حوالي ثلث الناتج الإجمالي العالمي.

• في ألمانيا الاتحادية، في ١٩٦٠، كان ١,٧٪ من مجموع عدد العوائل في البلاد، يمتلك ٧٠٪ من مجموع رأس المال الكلي. وفي ١٩٦٦، ارتفعت حصة هذه العوائل القليلة المحظوظة، إلى حوالي ٧٤٪ من مجموع رأس المال الكلي في البلاد.

■ يجب أن نلفت الانتباه هنا، أن هذه الأرقام، لا تعكس تماماً حقيقة الحلقة الضيقة من «أوليغارشية النخبة»، التي كانت تسيطر عملياً على هذه النسب الهائلة من رأس المال. فإذا تجاوزنا الملكية بمفهومها الحقوقي، إلى الملكية بمفهومها العملي، أي السيطرة الفعلية لرأس المال، لوجدنا أن هذه السيطرة تكاد تنحصر في عدد ضئيل، لا يتجاوز بضعة مئات الأفراد، أو العوائل في كل بلد، ممن كانوا يمتلكون عملياً الجزء الأعظم من رأس المال، عبر سيطرتهم على حصص حاسمة من رؤوس أموال الإحتكارات. إن «أوليغارشية النخبة»، هذه، بعد استكمال هيمنتها على رأس المال في بلدانها المتطورة، وسعت امتداد أذرعها الأخطبوطية إلى العالم، عبر سيطرتها على الإحتكارات فوق القومية:

• في ١٩٦٠، بلغت قيمة مبيعات فروع الخارج للإحتكارات الأميركية فوق القومية، حوالي ٥٤,٢ مليار دولار، وهي كانت تمثل ١٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. في عام ١٩٧١، بلغت قيمة مبيعات هذه الفروع حوالي ١٤٨,٤ مليار دولار، وأصبحت تمثل ١٧,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

• في ١٩٦٠، بلغت قيمة مبيعات فروع الخارج للإحتكارات الأوروبية الغربية فوق القومية، حوالي ٣٦,٥ مليار دولار، تمثل ١٢,٤٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول أوروبا الغربية. في ١٩٧١، بلغت هذه المبيعات ١٣٧,٦ مليار دولار، وباتت تمثل ١٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول أوروبا الغربية.

• أما اليابان، فقد كانت حينذاك ماتزال في بداية الطريق على هذا الصعيد، حيث لم تتجاوز نسبة مبيعات الفروع الخارجية لاحتكاراتها، ١,٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في

١٩٦٠، و٤,٤٪ في ١٩٧١، (رمزي زكي: «الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة»/ مصدر سبق ذكره، ص ٣٠)، ولكنها كانت تحتل موقعاً أقوى في قطاع المصارف الدولي.

• في عام ١٩٦٦، كانت صادرات الفروع الخارجية للإحتكارات الأميركية فوق القومية، تمثل أكثر من ربع صادراتها المنتجة في الولايات المتحدة نفسها. وفي ١٩٧٠، كانت صادرات الإحتكارات الأميركية المنتجة في الولايات المتحدة، توازي بقيمتها ٢٩ مليار دولار، بينما بلغت قيمة مبيعات فروعها في الخارج ٧٨ مليار دولار.

■ في أوائل ق ٢٠، كانت الإحتكارات، غالباً، تتخصص في الهيمنة على مجال إنتاجي واحد، ثم صارت تمد نشاطها إلى الصناعات الفرعية المتعلقة بهذا المجال. بيد أن السمة التي صارت تميز الإحتكارات فوق القومية، في مرحلة تطورها الجديدة، هي تنوع نشاطاتها الإقتصادية بحيث يغزو الإحتكار الواحد أكثر من صناعة ومجال إنتاجي في نفس الوقت، مع حفاظه على هيمنته في مجال اهتمامه الرئيسي.

هذا التنوع والإمتداد، يتيح للإحتكار، بالتالي، أن يكتسب مرونة أكبر في تقبيل رأس ماله من ميدان إلى آخر، للإستفادة القصوى من تباين معدلات الربح في مختلف فروع الإنتاج، وتعظيم الأرباح إلى الحد الأقصى، والتغلب على ميلها البعيد المدى للإندثار. في عام ١٩٤٩، من بين أكبر ٥٠٠ احتكار أميركي كانت نسبة الإحتكارات التي يقتصر نشاطها على صناعة واحدة فقط، توازي ٣٤٪، أما في مطلع سبعينيات ق ٢٠، فقد تراجعت هذه النسبة إلى ٦٪ فقط.

■ هذا التطور في سمات الإحتكارات، لم يقتصر على الشركات الصناعية فحسب، بل لقد تميز به أيضاً تطور المصارف. وفي هذا المجال كانت اليابان تعوض عن تأخرها النسبي، حتى ذلك الوقت، في تطور السمات فوق القومية لاحتكاراتها الصناعية، باحتلال موقع متميز في درجة التمركز والنشاط الدولي لمصارفها. ففي منتصف ستينيات ق ٢٠، كانت قيمة أصول المصارف الكبرى، في العالم الرأسمالي، تتوزع على النحو التالي: ٤٧٪ للولايات المتحدة، ٢٢,٦٪ لليابان، ١٠,٥٪ لبريطانيا، و ٦٪ لفرنسا.

■ حتى مطلع ستينيات ق ٢٠، كان رأس المال الإحتكاري الأميركي سباقاً ورائداً في تخطي الحدود القومية، وبالتالي في بروز ظاهرة المنشآت فوق القومية، فلقد كان الأكثر تراكمًا وتمركزًا، وكان مضطراً، بفعل درجة فيض التراكم، التي عانى منها بعد الحرب الثانية، إلى الإنطلاق لغزو العالم، وكانت أغلبية رؤوس الأموال الهائلة في العالم تجد طريقها إلى الولايات المتحدة، لتضع نفسها بتصرف احتكاراتها الكبرى.

إلا أن القيود التي فرضتها الحكومة الأميركية على أسواق المال، في ستينيات ق ٢٠، بهدف تنظيمها، أدت إلى تحويل توجه رؤوس الأموال باتجاه أوروبا واليابان، بما في ذلك رؤوس أموال أميركية سائلة (أو هائلة). وساعد ذلك على سرعة تطور الإحتكارات فوق القومية، الصناعية والمالية، الأوروبية واليابانية. وفي مجال المال أدى ذلك إلى نشوء ما يعرف بالسوق الأوروبية للدولارات، التي تتجمع فيها كتل هائلة من السيولة الدولية، وتنتقل بهدف المضاربة من بلد لآخر.

■ في أواخر ستينيات ق ٢٠، أوضح تقرير لإحدى لجان الكونغرس الأميركي، أن الشركات فوق القومية، باتت تتحكم بمقادير هائلة من السيولة الدولية، بحيث أصبحت قادرة، في وقت قصير، على تعبئة أكثر من ٢٥٠ مليار دولار، وأن تنقل فوراً من بلد لآخر، ما بين ٣٠ إلى ٥٠ مليار دولار بهدف المضاربة. وقد أرست هذه التطورات الأساس لظاهرة تدويل الإنتاج ورأس المال، تدويل عملية تركيز عملية الإنتاج وتمركز رأس المال التي كانت في أوائل ق ٢٠، تجري على نطاق قومي، وبالتالي لظاهرة العولمة المتزايدة باضطراد للنظام الرأسمالي العالمي، المستند إلى تقسيم صارم للعمل على نطاق دولي، وهي الظاهرة التي قطعت شوطاً متقدماً في تطورها، وباتت تميز الرأسمالية اليوم.

■ وعلى هذا الطريق، الذي يفضي إلى نشوء اقتصاد رأسمالي عالمي متداخل، يتجاوز الحدود القومية، شهدت التجارة الدولية نمواً سريعاً في الفترة ١٩٥١ - ١٩٧٠. وتوسعت السوق الرأسمالية العالمية بوتائر مذهلة. بينما كان نمو التجارة في السوق الرأسمالية العالمية يوازي ١٧٠٪ منذ مطلع ق ٢٠، وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، فإن التجارة الدولية، بين أطراف العالم الرأسمالي (بما فيه المتخلف)، تضاعفت أربع مرات خلال السنوات العشرين ١٩٥١-١٩٧٠. وكان نمو التجارة الدولية، خلال هذه الفترة، أسرع بمرتين ونصف المرة من نمو الناتج الصناعي. في الفترة ١٩٥٣-١٩٦٣، كان المتوسط السنوي لمعدل النمو في التجارة الدولية يوازي ٦,١٪، بينما كان المتوسط السنوي، لمعدل النمو في الناتج العالمي الإجمالي، يوازي ٤,٣٪. وبين ١٩٦٣-١٩٧٣، نمت التجارة الدولية بمعدل سنوي قدره ٨,٩٪ في المتوسط، بينما كان المتوسط السنوي لمعدل النمو الناتج العالمي ٥,١٪ ■

الفصل الثالث

النهب الإمبريالي، الأزمات الدورية

- ١- تصدير رأس المال إلى الخارج
 - ٢- النهب الإمبريالي للبلدان المتخلفة والتابعة
 - ٣- أبرز آليات النهب
 - ٤- تطور دور الدولة والسياسات المالية والنقدية
 - ٥- الأزمات الدورية، وسماتها الجديدة
 - ٦- التفاوت في توزيع الدخل
- ملحق: نسبة النمو السنوي للنتاج الصناعي

(١)

تصدير رأس المال إلى الخارج

■ رأينا أن ماركس لاحظ، في وقت مبكر، أن تصدير رأس المال إلى الخارج يشكل منفذاً رئيسياً للتغلب على معضلة فيض التراكم، ولمعادلة مفعول قانون ميل معدل الربح إلى التدهور على المدى البعيد.

■ في «رأس المال»/المجلد الثالث/الجزء الثاني/الفصل ٨، ص ١٠٥/بيهرن ماركس، بالتحليل الرياضي، أن رأسمالاً بدرجة متدنية من نسبة التكوين العضوي (وهذا هو حال الرأسمال في البلدان المتخلفة تكنولوجياً، حيث إنتاجية العمل متدنية) يحقق معدل ربح أعلى، وإن كان ينتج البضائع بكلفة أكبر (ولذلك، فإن بضائع الصناعات المحلية للبلدان المتخلفة لا تصمد لمنافسة البضائع المنتجة في بلدان متقدمة تكنولوجياً، حيث مستوى إنتاجية العمل أعلى).

■ ويوضح ماركس: «إن رؤوس الأموال المستثمرة في المستعمرات... يمكن أن تعطي معدلات ربح أعلى لسبب بسيط، هو أن معدل الربح العام هناك هو أعلى بسبب من التخلف، من جهة، ولأن درجة استغلال العمل هي أعلى بدورها، من جهة أخرى... (ولذلك)، فإن معدلات الربح هذه التي تحققها رؤوس الأموال المستثمرة في فروع إنتاجية معينة في المستعمرات، والتي تعيدها من ثم إلى بلدها الأم، تدخل في حساب معادلة مساواة معدل الربح العام وتميل، بالتالي، بدهاءة، إلى رفع هذا المعدل العام». (المجلد الثالث، ص ٢٣٨).

■ ويستطرد ماركس موضحاً أنه: «إذا أرسل رأس المال (جرى تصديره) إلى الخارج، فإن هذا ليس بسبب الإستحالة المطلقة لإمكانية توظيفه داخل بلده، بل لأنه يمكن أن يوظف بمعدل ربح أعلى في بلد أجنبي». (المجلد الثالث، ص ٢٥٦).

■ أما بشأن تأثير التجارة الخارجية على تطور معدل الربح، فإن ماركس يقول: «حيث أن التجارة الخارجية تؤدي جزئياً إلى خفض كلفة عناصر رأس المال الثابت (بسبب انخفاض سعر المواد الأولية المستوردة من المستعمرات)، كما تؤدي جزئياً أيضاً إلى تخفيض كلفة ضروريات الحياة (المواد الغذائية، الخ..) التي يتم تبادلها لقاء رأس المال المتغير، فإنها (أي التجارة الخارجية) تميل إلى زيادة معدل الربح من خلال زيادة معدل فائض القيمة، وخفض قيمة رأس المال الثابت. وهي عموماً تعمل بهذا الإتجاه، إذ تسمح بتوسيع نطاق الإنتاج. إنها إذن تعجل عملية التراكم، من جهة. ولكنها، من جهة أخرى، تتسبب في تقليص رأس المال المتغير بالمقارنة مع رأس المال الثابت، وبهذا، فإنها - من ناحية ثانية - تساهم في انحدار

معدل الربح. إن توسيع التجارة الخارجية، رغم كونه الأساس الذي ارتكز إليه نمط الإنتاج الرأسمالي، من خلال الضرورة المتأصلة في نمط الإنتاج هذا: حاجته الدائمة إلى سوق تتسع باضطراد. هنا، مرة أخرى، نشهد الطبيعة المزدوجة للتأثير (الذي تحدته التجارة الخارجية)». (المجلد الثالث، ص ٢٣٧).

■ يستطرد ماركس: «إن التجارة الخارجية نفسها تطور نمط الإنتاج الرأسمالي في البلد الأم، الأمر الذي ينطوي على تقليص رأس المال المتغير في نسبته إلى الثابت، وتؤدي - من ناحية أخرى - إلى فيض الإنتاج في الأسواق الأجنبية، ولذلك فإن لها في المدى البعيد تأثيراً معاكساً». (المجلد الثالث، ص ٢٣٩).

■ كما أن لينين رأى في تصدير رأس المال إلى الخارج، سمة رئيسية من سمات الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية. وكانت هذه الظاهرة ماتزال بعد جنينية في زمن ماركس، وكانت ماتزال في مراحلها الأولى حتى في عصر لينين، بالمقارنة مع وتيرة التطور المذهلة التي شهدتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إن قيمة رأس المال المصدر إلى الخارج، تضاعفت ٤ مرات ونصف المرة في الفترة بين ١٨٧٦-١٩١٣. أما في الفترة بين ١٩٥٠-١٩٧١، فإن قيمة رؤوس الأموال المصدرة من بلدان المركز الإمبريالية المتطورة، تضاعفت ٦ مرات، بينما تضاعفت صادراتها السلعية ٤ مرات فقط.

■ في هذا المجال، كان رأس المال الأميركي سابقاً أيضاً، بسبب حالة إفراط التراكم التي خرج بها من الحرب الثانية. ففي عام ١٩٥٠ كانت قيمة الإستثمارات الأميركية في الخارج تبلغ حوالي ٢١ مليار دولار. وفي عام ١٩٦٥ بلغت ٨١ مليار دولار، وأصبحت في نهاية عام ١٩٦٧ تساوي ١٢٢,٢ مليار دولار، وتوازي نصف مجموع الإستثمارات الأجنبية في العالم تقريباً. وقد كان اتجاه التدفق الأبرز نحو أوروبا، حيث كانت عملية إعادة إعمار ما دمرته الحرب تجري على قدم وساق.

ففي عام ١٩٥٠، كانت قيمة الإستثمارات الأميركية في أوروبا الغربية توازي ١,٧ مليار دولار، وتشكل نسبة قليلة جداً من مجموع الإستثمارات في الخارج، وارتفعت قيمتها في ١٩٧٠ إلى ٢٤,٥ مليار دولار، وأصبحت توازي حوالي سدس المجموع. وبلغت أرباحها في هذا العام ٢,٤ مليار دولار، أعيد استثمار نصفها محلياً، وحُوّل النصف الأخر إلى الولايات المتحدة.

وحتى عام ١٩٦٤، كانت معظم هذه الإستثمارات تتجه إلى أوروبا القارية، التي عانت من دمار الحرب أكثر من بريطانيا، ولذلك، وبينما تضاعفت الإستثمارات الأميركية في القارة الأوروبية أكثر من ٨ مرات في الفترة ١٩٥٠-١٩٦٤، تضاعفت هذه الإستثمارات

في بريطانيا ٣ مرات فقط خلال نفس الفترة، ومع ذلك يبقى الحجم الرئيسي من رأس المال الأميركي المصدر إلى الخارج مستثماً في البلدان المتخلفة والتابعة، حيث يحقق معدلات ربح أعلى بفعل القرب من مصادر المواد الخام، ورخص اليد العاملة، وبفضل التسهيلات والإمكانيات الواسعة التي يتمتع بها في هذه البلدان ■

(٢)

النهج الإمبريالي للبلدان المتخلفة والتابعة

■ إلى جانب انتصار الثورات الصينية واليوغسلافية والفيتنامية ولاحقاً الكوبية، وقيام المعسكر الإشتراكي العالمي، شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية صعود حركات التحرر الوطني وانتصاراتها، في العديد من البلدان المستعمرة التابعة، ونجاحها في انتزاع استقلالها السياسي، وبالتالي، انهيار النظام الإستعماري (الكولونيالي) القديم الذي كان يقوم على النهب المفضوح لموارد المستعمرات، والسيطرة العاشمة على ثرواتها وأسواقها ومقدراتها، بوسائل تقوم على السيطرة العسكرية والسياسية المباشرة، والإتفاقيات والمعاهدات التجارية والسياسية غير المتكافئة. الأزمة الحادة المدينة، التي عانت منها الرأسمالية العالمية خلال فترة الحربين العالميتين وما بينهما، وما أدت إليه من تصاعد لنضال الشعوب المقهورة من أجل تحريرها واستقلالها، كانت هي العامل الأبرز الذي قاد إلى انهيار النظام الإستعماري القديم.

■ وهكذا، فإن الدول الإمبريالية الكبرى، في صراعها الضاري من أجل الفوز بالغنيمة الإستعمارية، وإعادة اقتسامها، إنتهت في المحصلة إلى فقدان هذه الغنيمة، بقدر ماهي تعني السيطرة الكولونيالية المباشرة. وبفعل التوازن الدولي الذي قام بعد الحرب الثانية، والدور الدولي المتعاضم للإتحاد السوفييتي وحلفائه، والدعم الذي قدمه لحركات التحرر الوطني، توالى حركة الاستقلال والتحرر الوطني على امتداد خمسينيات وستينيات ق ٢٠، حتى أدت عملياً إلى التصفية شبه الكاملة للإمبراطوريات الإستعمارية القديمة، في مطلع سبعينياته.

وشهد العديد من الدول المستقلة حديثاً بروز نخب بورجوازية وطنية مستقلة نسبياً عن الإمبريالية، واستيلاءها على السلطة، وشروعها بمحاولات لثقب طريق التنمية المستقلة، وبناء نظام بورجوازي وطني، والسعي إلى تحقيق درجة من التكافؤ في علاقتها بالسوق الرأسمالية العالمية، مستفيدة من التوازن الدولي القائم، ومن الدعم الإقتصادي والسياسي والعسكري السوفييتي، لتحسين موقعها في النظام الرأسمالي العالمي. وبلغت هذه المحاولات ذروة صعودها في أواخر خمسينيات والنصف الأول من ستينيات ق ٢٠، وهي الفترة التي شهدت ذروة الصعود في التجربة السوفييتية وتعاضم نفوذها الدولي.

■ رغم التنازلات التي نجحت هذه البلدان في انتزاعها من الإمبريالية العالمية، بفضل التوازن الدولي حينذاك، فإن تصفية النظام الإستعماري القديم، وانهيار آليات السيطرة الكولونيالية المباشرة، لم تؤدِ إلى وضع حد للنهب الإمبريالي للبلدان المتخلفة والتابعة، بل اقتصر على تغيير أشكاله واستبدال آلياته القديمة، التي باتت عقيمة ومكلفة، بآليات جديدة أكثر تمويهاً وتسترًا ولكنها - كما تبين فيما بعد - أكثر فعالية وجدوى. تصفية الإمبراطوريات الإستعمارية، وانهيار الكولونيالية القديمة، إذن، لم تؤدِ إلى تغيير جوهر الإمبريالية، بل إلى تغيير أشكالها ووسائلها، ولم تضع حداً لعلاقات التبعية بين أطراف العالم الرأسمالي المتخلفة وبين مراكزه المتطورة، بل هي بالعكس قادت إلى تعميقها.

■ الولايات المتحدة، مركز القرار الحاسم في المنظومة الإمبريالية العالمية، كانت أصلاً منذ أوائل ق ٢٠، قد أقامت علاقاتها مع توابعها في أميركا اللاتينية على هذه الأسس والآليات غير المباشرة، وهي لم تكن تجد غضاضة في تصفية النظام الإستعماري القديم، طالما أن هذا لا ينطوي على المساس بالخطوط الحمر لمصالحها، بل هي، بالعكس، كانت تستفيد في الواقع من زوال الموقع المتميز الذي كانت تحتله حليفاتها ومنافساتها، بريطانيا وفرنسا تحديداً، بفعل سيطرتها الكولونيالية على عدد من بلدان العالم.

زوال هذه السيطرة كان، في حالات معينة، يقضي على هذا الإمتياز، ويفتح الطريق دون عوائق لتغلغل رؤوس الأموال الأميركية، وبالتالي الهيمنة الأميركية، في هذه البلدان، ولكن «التساهل» الأميركي إزاء الدول المستقلة حديثاً، كانت له حدود مرسومة بصرامة، وكان ينطوي على عمل منهجي استراتيجي مبرمج لاستبدال آليات السيطرة القديمة، بآليات أكثر فعالية. الخطوط الحمراء كانت صارخة وواضحة: الحيلولة دون وقوع هذه البلدان المستقلة حديثاً تحت سيطرة حكومات، أو قوى إجتماعية، ترتبط مصالحها بمصادرة رأس المال الأجنبي والكميرادوري، أو الحد من حرية رأس المال الأميركي في النفاذ إلى مصادر الطاقة والمواد الخام الحيوية، أو إغلاق السوق المحلية أمام الصادرات والإستثمارات الأميركية، أي المساس بحرية حركة رأس المال الإحتكاري الدولي، أو إنجاز الإستقلال الحقيقي عن السوق الرأسمالية العالمية، التي باتت تهيمن عليها الإحتكارات.

■ أما آليات السيطرة الجديدة فكانت تمزج ما بين الآليات الإقتصادية غير المباشرة، وبين الوسائل الإستراتيجية (العسكرية، والسياسية، والأمنية). الآليات الإقتصادية كانت تتمثل في: تعميق شروط عدم التكافؤ في التبادل التجاري في السوق الرأسمالية العالمية، إقامة علاقات خاصة ثنائية تتضمن ترتيبات معينة في مجال العملة والتسهيلات التجارية والجمركية، وهي ترتيبات تبدو شكلاً متكافئة، ولكنها تتطوي ضمناً على عدم التكافؤ بفعل الفارق الشاسع

في درجة التطور بين طرفيها، تشجيع التحول الرأسمالي للطبقات المالكة القديمة في البلدان التابعة، ونسج علاقات وثيقة بين رأس المال المحلي، وبين رأس المال الإحتكاري الدولي، وهي علاقات ذات طابع كومبرادوري، وتتطوي بالضرورة على التبعية واستخدام القروض والمساعدات كأداة ووسيلة للهيمنة، فالعديد من هذه القروض أو المساعدات كانت تنطوي ضمناً، وأحياناً صراحة، على شروط سياسية، وجميعها كانت تنطوي على شروط اقتصادية ضمنية، أو صريحة.

■ أما الآليات والوسائل الإستراتيجية، فكانت تتضمن: اجتذاب هذه البلدان إلى شبكة الأحلاف العسكرية والمعاهدات الأمنية، والتواجد العسكري الأميركي على أراضيها، بحجة حمايتها من «التوسع السوفييتي»، تشجيع ودعم أنظمة الحكم المطلقة والدكتاتوريات العسكرية والرجعية، وربطها الوثيق بالمنظومة الإمبريالية العالمية، إستخدام العون العسكري التسليحي والتدريبي مدخلاً لربط جيوش هذه البلدان والتغلغل فيها، نسج العلاقات مع عناصر وأجنحة في الأنظمة البورجوازية الوطنية، بهدف التأثير على سياساتها وتوجهاتها في المجالين الإقتصادي والسياسي، وكذلك استخدام وسائل الضغط والعقوبات الإقتصادية، كقطع المساعدات، وفرض الحصار المالي والتجاري، والحظر التكنولوجي والتسليحي، وفي الحالات القصوى: التدخل العسكري المباشر والعدوان المفضوح بهدف إخضاعها. ولا ينبغي أن ننسى أيضاً استخدام سلاح التجزئة، وتغذية الصراعات بين الدول النامية، وتشجيع التفكك داخلها، باستغلال معضلاتها وتناقضاتها القومية، أو الإثنية، أو الطائفية، أو القبلية، وتغذيتها.

■ سوف نعالج هنا، بشكل خاص، الآليات الإقتصادية للسيطرة والنهب وتعميق التبعية. وهي آليات تشكل الوجه الآخر، والنتيجة الحتمية لعملية تصدير رأس المال إلى البلدان التابعة. هذه العملية، التي يزينها الخطاب الأيديولوجي الليبرالي - الإمبريالي، ويقدمها بصيغة «استثمار رؤوس الموال الأجنبية في البلدان النامية بهدف المساهمة في تنميتها وتطوير إقتصادها»، هي في الواقع، عجلة نهب للفائض الإقتصادي للبلدان التابعة، بأشكال مختلفة، وتوظيفه في خدمة تراكم رأس المال الإحتكاري في بلدان المركز الإمبريالية المتطورة.

■ الأرباح الخارقة التي تجنيها رؤوس الأموال الإحتكارية، المستثمرة في البلدان التابعة، هي ليست سوى فائض القيمة الذي ينتجه عمال هذه البلدان، ويستحوذ عليه رأس المال الإحتكاري، من جهة، وعوائد الإستغلال غير المباشر الذي يمارسه رأس المال هذا لصغار المنتجين في هذه البلدان، لتقشيطهم فائض إنتاجهم بوسائل متعددة، من جهة أخرى. وحتى إذا جرى مؤقتاً استثمار هذه الأرباح، أو جزء منها، في البلد التابع، فإن مصيرها في النهاية هو التحويل إلى بلدان المركز، عاجلاً أم آجلاً. وهذا التحويل، يعني ابتزاز الفائض الإقتصادي

الذي ينتجه البلد التابع، والإستحواذ عليه، ويعني بالتالي - وهذا الأهم - قطع دورة التراكم وإعادة الإنتاج في البلد التابع نفسه، والحكم عليه بالتخلف الأبدي والتبعية الدائمة. وتشير بعض الدراسات أنه، بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠، كان كل دولار من رأس المال الأجنبي المستثمر في البلدان النامية، يؤدي إلى تقليص التراكم المحلي بمقدار نصف دولار ■

(٣)

أبرز آليات النهب

■ أبرز آليات النهب وتعميق التبعية يمكن معالجتها تحت عناوين أربعة: (أ) تعميق اللاتكافؤ في شروط التبادل التجاري؛ (ب) الإستثمار المباشر لرأس المال الإحتكاري في البلدان التابعة؛ (ج) توطيد العلاقة الكوميرالدورية بين رأس المال الإحتكاري الدولي، وبين رأس المال المحلي في هذه البلدان؛ (د) القروض و«المساعدات»:

(أ) تعميق اللاتكافؤ في شروط التبادل

■ تشير رؤية ماركس للعوامل الإقتصادية المحضنة، التي تقود إلى انعدام التكافؤ في شروط التبادل الإقتصادي، بين البلدان ذات المستويات المتباينة من التطور الرأسمالي، وسوف نشير لاحقاً إلى الوسائل التي يتم بواسطتها تعزيز مفعول هذه العوامل، عبر إجراءات الحماية والدعم والتحكم بأسعار الصرف وغيرها.

■ يوضح ماركس أن عدم التكافؤ بين البلدان في شروط التبادل التجاري يجد جذوره في التباين بينها في مستوى إنتاجية العمل: «إن البلد الأكثر تقدماً يبيع منتجاته بما هو أعلى من قيمتها رغم كونها أرخص من منتجات البلدان المنافسة.. تماماً كما أن الرأسمالي الذي يستخدم إختراعاً جديداً قبل أن يتم تعميمه، يستطيع أن يبيع بضاعته بسعر أرخص من منافسيه رغم كونه يبيعها بما هو أعلى من القيمة المتجسدة فيها فعلاً. إنه يستثمر العمل عالي الإنتاجية الذي يستخدمه ويحققه بصفته عملاً فائضاً، ويحقق بذلك ربحاً خارقاً». (المجلد الثالث، ص ٢٣٨).

وهكذا، فإن البلد المتخلف في مستوى الإنتاجية يقدم (أي: يصدر) عملاً - مجسداً في بضائع - أكثر في كميته مما يتلقى، ورغم ذلك، فإنه يتلقى البضائع بسعر أرخص مما يمكنه إنتاجها. ذلك أنه «يقدر ما يكون العمل في البلد الأكثر تقدماً ذا وزن نوعي أعلى.. فإن (هذا البلد) يبيع عملاً من نوعية أعلى رغم كونه لا يدفع له بصفته من نوعية أعلى».. «إن البلد الأكثر حظاً يحصل على عمل أكثر (أي: قيمة أكبر) مقابل عمل أقل (أي: قيمة أدنى)، رغم

أن هذا الفرق، هذه الزيادة - كما هو الحال في أي تبادل بين العمل ورأس المال - تدخل إلى جيوب طبقة معينة». (المجلد الثالث، ص ٢٣٨).

■ على خلفية ما سبق، نكتفي بالتذكير، أن ماركس كان يعتبر التجارة في السوق العالمية، إحدى المنافذ الرئيسية الهامة التي يلجأ إليها رأس المال، من أجل لجم مفعول قانون تدهور معدل الربح، بما توفره هذه التجارة من خفض لقيمة الخامات والمواد المساعدة (الطاقة، إلخ..)، وبالتالي، خفض قيمة أحد العناصر الرئيسية المكونة لرأس المال الثابت، وكذلك لما توفره من توسيع لأسواق التصريف، يسهل عملية تحقيق فائض القيمة ويعجل سرعة دوران رأس المال، وينحو إذن باتجاه زيادة معدلات الربح. وهكذا، رغم الدور المتميز الذي باتت تحتله عملية تصدير رأس المال في تكوين السوق العالمية، فإن استمرار نمو التجارة الدولية بالسلع، هو شرط لا غنى عنه من شروط إضطراد التوسع الرأسمالي، وبخاصة التجارة مع البلدان الأقل تطوراً، حيث الفرق بين قيمة (وأسعار) المواد المصنعة، وبين قيمة (وأسعار) المواد الخام والمساعدة يشكل، بذاته، وسيلة من وسائل إبتزاز ومصادرة الفائض.

■ إن السيطرة الإستعمارية المباشرة تعزز هذه العلاقة غير المتكافئة، ولكنها ليست هي الوسيلة الوحيدة لإعادة إنتاجها. وهكذا، فإن انهيار النظام الإستعماري القديم، لم يكن يعني زوال عدم التكافؤ في التبادل الإقتصادي، طالما بقيت البلدان المستقلة حديثاً مندمجة في السوق الرأسمالية العالمية، وخاضعة بالتالي لقوانينها. وهذا هو بالفعل ما أكدته تطورات العلاقة في السوق العالمية خلال فترة خمسينيات وستينيات ق ٢٠، التي شهدت تدهوراً مضطرباً في أسعار المواد الأولية والمساعدة، التي تتشكل منها معظم صادرات البلدان التابعة والمستقلة حديثاً، مقابل إرتفاع تدريجي، ولكن متواصل، في أسعار المواد المصنعة، التي تتكون منها معظم صادرات بلدان المركز الرأسمالية المتطورة، مما كان يعني تعميقاً لانعدام التكافؤ في شروط التبادل بين القطبين.

■ يشير إلى ذلك، مثلاً، تطور الرقم القياسي لأسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية، معتمداً أسعار عام ١٩٧٢ كسنة أساس = ١٠٠. فقد انخفض مؤشر أسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمية من ١٧٥ في عام ١٩٤٨ إلى حوالي ٩٠ في عام ١٩٧٠، أي أن هذه الأسعار تدهورت بمقدار النصف تقريباً بين هذين العامين، وقد لعبت دوراً مساعداً في هذا التطور، سياسة الإغراق التي انتهجتها الولايات المتحدة منذ منتصف ق ٢٠، فيما يخص السوق العالمية للقمح والحبوب عموماً. فالحبوب الأميركية المدعومة، التي تشتريها الدولة من المزارعين بأسعار مجزية، يجري طرحها في السوق العالمية بكميات هائلة وبأسعار منخفضة، مما يعني تدمير معظم زراعات المحاصيل التقليدية في البلدان المتخلفة،

وإجبارها على التحول إلى محاصيل التصدير (كالقطن، والمطاط، إلخ..) التي تؤدي زيادة إنتاجها إلى تخفيض أسعارها بدورها.

(ب) ■ الإستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي

في عام ١٩٥٠، كانت الإستثمارات الأميركية في البلدان التابعة، تزيد بقيمتها قليلاً عن ١٩ مليار دولار. في عام ١٩٦٩، ارتفعت قيمة هذه الإستثمارات إلى حوالي ١٠٥ مليار دولار، أي أنها تضاعفت خمس مرات ونصف المرة تقريباً خلال ٢٠ عاماً. ووفقاً للمعلومات المتوفرة بشأن معدل الربح للإستثمارات الأميركية في البلدان المتخلفة، يمكننا أن نقدر بأن هذه الإستثمارات، كانت في أواخر ستينيات ق ٢٠، تدر ربحاً صافياً سنوياً مقداره حوالي ١٩ مليار دولار، وهو يزيد على ضعف القيمة الإجمالية لخدمة الديون المستحقة على مجموع البلدان النامية في عام ١٩٧٠. إن الإستثمار المباشر لرأس المال كان ما يزال في خمسينيات وستينيات ق ٢٠، الآلية الأبرز من آليات النهب الإستعماري الجديد للبلدان التابعة.

(ج) ■ تعميق العلاقة الكومبرادورية مع رأس المال المحلي

العلاقة الكومبرادورية، تعني قيام رأس المال المحلي في البلد التابع، أو قسم منه، بدور الوكيل المحلي لرأس المال الإحتكاري في بلد المركز، الوكيل المحلي للإحتكارات. وهذه الوكالة يمكن أن تتخذ شكل وكالة تجارية محضة ذات طابع طفيلي صارخ، بأن يتولى الوكيل تصريف بضائع الإحتكار الدولي في السوق المحلية، إما عبر المشاركة في رأس المال (بين الإحتكارات، وبين الوكيل)، أو على أساس العمولة (الكومسيون). والواقع أن الوكالة التجارية كانت هي الشكل الأبرز من أشكال العلاقة الكومبرادورية حتى خمسينيات ق ٢٠. ولكن منذ ذلك الحين، بدأت تبرز أشكال أخرى، أدت إلى امتداد السمة الكومبرادورية لرأس المال المحلي في البلدان التابعة، من ميدان التجارة المحضة إلى ميادين الإنتاج المادي (الصناعة والزراعة)، والخدمات (الفنادق والسياحة، إلخ..).

■ إن جانباً من الإستثمارات الأجنبية في البلدان التابعة يتجه إلى إقامة مشاريع جديدة، ولكن هذه المشاريع تتطلب نفقات استثمارية طائلة، وفترة استردادها طويلة، وهي لذلك تكاد تنحصر في المجالات التي تنطوي على احتكار مصادر المواد الخام والطاقة، وفي إقامة فروع الإحتكارات التي تخصص في إنتاج بعض الحلقات الوسيطة (كصناعات التجميع مثلاً). أما في المجالات الأخرى، الأقل شأنًا، فإن الإحتكارات تفضل، غالباً، الشراكة الكومبرادورية مع رأس المال المحلي التي تتخذ أشكالاً متعددة: الشركات ذات رأس المال المشترك (الأجنبي - المحلي) التي تزودها الإحتكارات بالأدوات والخبرة الفنية والمواد الوسيطة اللازمة للإنتاج،

بيع براءات الإختراع والخبرة التكنولوجية مقابل حصص من الأرباح، بيع التراخيص وتأجير العلامات الفارقة لشركات محلية، مقابل عائد سنوي مقطوع، أو مقابل حصص في رأس المال، أو نسبة من الأرباح، إلخ..

■ وبهذه الوسائل، ينشأ في البلدان التابعة رأسمال صناعي كومبرادوري، مرتبط بالإحتكارات فوق القومية، إلى جانب رأس المال التجاري الكومبرادوري. ومن الواضح أن رؤوس الأموال المحلية، بسبب عجزها عن منافسة الإحتكارات ونتاجها الأجدود والأقل كلفة، وبسبب تفضيلها - ككل رأسمال - التوجه نحو مجالات الربح المضمون والمردود السريع، إنما تفضل علاقة التبعية والمشاركة الكومبرادورية مع رأس المال الإحتكاري الأجنبي، رغم ما تنطوي عليه هذه العلاقة من مصادرة جزئية لفائضها وأرباحها، بدلاً من أن تتحمل مخاطر المنافسة الطاحنة مع هذا الرأسمال الأقوى، والأكثر خبرة. وهكذا تلتقي مصالح الطرفين، وينجم عنها تعمق السمة الكومبرادورية للرأسمالية التابعة، على حساب متطلبات التراكم والتنمية للبلد، الذي يقع أكثر فأكثر ضحية قانون التفاوت في التطور، فريسة للنهب الإمبريالي المتزايد كثافة، ويعرق إلى مستويات أعمق من التبعية والتخلف، ويشكل التحول الكومبرادوري للبورجوازية المحلية فيه أساساً، لتعزيز إخضاعه المتزايد لآليات السيطرة الإستعمارية الجديدة.

د) ■ القروض والمساعدات

القروض والمساعدات التي تقدمها بلدان المركز الإمبريالية إلى البلدان «النامية»، إرتبطت دوماً بشروط سياسية واقتصادية، معلنة، أو ضمنية. ومنذ خمسينيات ق ٢٠، يحتدم الجدل في البلدان التابعة، وبخاصة المستقلة حديثاً، حول دور القروض في تعميق التبعية وتشديد النهب الإمبريالي. فالقوى الرجعية، المعبرة عن مصالح الطبقات المالكة القديمة، المتحولة رأسمالياً، ومصالح رأس المال الكومبرادوري المحلي، كانت تزعم أن هذه القروض والمساعدات، حتى لو ارتبطت بشروط معلنة - هي لصالح عملية التنمية المحلية والتطور الإقتصادي.

أما القوى المعبرة عن مصالح البورجوازية الوطنية، فقد رفعت - خلال خمسينيات وستينيات ق ٢٠ - شعار «القروض والمساعدات غير المشروطة»، وزعمت أيضاً أنها يمكن أن توظف في مصالح عملية التنمية المستقلة.

■ الوقائع الصارخة تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن القروض و«المساعدات» المزعومة، حتى لو كانت غير مشروطة، وحتى لو أحسن توظيفها محلياً، هي في الواقع وسيلة من وسائل إبتزاز ومصادرة الفائض الإقتصادي للبلدان التابعة، من قبل بلدان المركز الإمبريالية، وهي بالتالي آلية رئيسية من آليات تعميق التبعية، وتعزيز الهيمنة الإستعمارية الجديدة، وأنها فوق

ذلك تحبط التراكم الضروري من أجل التنمية، بدلاً من أن تشجعه.

■ هذه الوقائع تثبت، فوق ذلك، أنه ليست ثمة قروض أو مساعدات «غير مشروطة»، وأن هذا ليس سوى وهم. حتى إذا كانت القروض، أو المساعدات لا ترتبط بشروط سياسية معلنة، فإن انتظامها لفترة ثم قطعها، أو التهديد بقطعها، يشكل بحد ذاته وسيلة ضغط سياسية فعالة، يمكن أن تجعل بلداناً بكاملها مرتهلة للإشارات، وأحياناً مجرد التلميحات، الصادرة عن واشنطن. فضلاً عن ذلك، فإن جميع القروض والمساعدات تتطوي بالضرورة على شروط إقتصادية، فهي ترتبط إما بشراء معدات من البلد الدائن، أو بتسهيلات معينة لصادراته، أو لاستثمار رؤوس أمواله في البلد المدين. وهكذا، فإن القروض تشكل أداة لنهب الفائض مرتين: مرة بفعل الفوائد التي تدفع عليها، ومرة مضاعفة، بفعل ما تمليه من ابتزاز لعوائد وتسهيلات تجارية، أو استثمارية.

■ ولكن هذه الحقائق، رغم إمكانية استخلاصها نظرياً، لم تكن بعد مثبتة بالتجربة العلمية، لم تكن نتائجها طافية على السطح في خمسينيات وستينيات ق ٢٠، كما هي الآن. ذلك أن القروض، كآلية من آليات النهب وتعميق التبعية، لم تكن حينذاك تحتل الدور الطاعي والتميز الذي تحتله الآن. ففي عام ١٩٦٠، كانت القيمة الإجمالية للقروض المستحقة على البلدان النامية تساوي حوالي ١٨ مليار دولار، وكانت قيمة خدماتها السنوية (أقساط وفوائد) تساوي ٢,٦ مليار دولار، ولكنها لم تلبث خلال عقد ستينيات ق ٢٠، أن شهدت قفزة ضاعفتها عدة مرات، حتى بلغت القيمة الإجمالية للقروض في ١٩٧٠ أكثر من ٧٤ مليار دولار (تضاعفت أربع مرات ونيف خلال عشر سنوات)، وأصبحت خدماتها السنوية توازي ٩ مليارات دولار ■

(٤)

تطور دور الدولة والسياسات المالية والنقدية

■ إذا كانت المحاولات الأولى، لتطوير الدور الإقتصادي لدولة رأس المال الإحتكاري، قد انهارت بانتهاء سياسة «العقد الجديد»، والسياسات الشبيهة في أوروبا، في أعقاب أزمة ١٩٣٧-١٩٣٨، وبانهيار النازية في الحرب العالمية الثانية، فإن الحاجة الموضوعية إلى دور جديد للدولة بقيت ماثلة. وكانت فترة الرواج المديدة، التي تمتعت بها الرأسمالية العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتى الانتهاء من إعادة إعمار أوروبا واليابان، في منتصف ستينيات ق ٢٠، مناسبة بشكل إستثنائي من أجل تطوير هذا الدور. فالرواج المديد، الناجم عن تسارع واضطراد عملية التوسع الذاتي لرأس المال، في سياق عملية إعادة الإعمار،

والمعزز بفعل استمرار النهب الإمبريالي للبلدان التابعة، كان يوفر الإمكانية المادية لتطوير هذا الدور. والوضع الدولي الجديد، الناجم عن قيام المعسكر الإشتراكي العالمي، وانتعاش حركات التحرر الوطني، والحرب الباردة بين المعسكرين، كان يفرض على رأس المال الإحتكاري التراجع وتقديم التنازلات الملموسة لصالح الطبقة العاملة في بلدان المركز، كما لشعوب المستعمرات المستقلة حديثاً، بهدف تهدئة جبهاته الداخلية، ما أمكن، وتقادي التوترات الإجتماعية التي شهدتها فترة ما بعد الحربين، والتي كان يمكن أن تكون مدمرة، لو تكررت في ظل التوازن الدولي الجديد.

■ وهكذا، شهدت فترة ما بعد الحرب الثانية، توسيعاً ملموساً لنطاق الحريات السياسية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وتعزيزاً لدور النقابات، مما أدى إلى زيادة قدرة الطبقة العاملة على المساومة وانتزاع التنازلات. كما شهدت هذه الفترة تدخلاً متزايداً من جانب الدولة لتنظيم فوضى المنافسة الإحتكارية، من جهة، ولضمان توازن نسبي لآليات عمل النظام الإقتصادي، من جهة ثانية، ولفرض شبكة من أنظمة الرفاه والضمانات الإجتماعية، تكفل الإستقرار السياسي والإجتماعي للنظام، من جهة ثالثة.

■ أدت هذه التطورات إلى انتشار الأوهام حول «دولة الرفاه»، وحول إمكانية الاقتراب بالرأسمالية تدريجياً نحو الإشتراكية عبر الإصلاحات. ولكن الوقائع تكشف أن هذا الدور الجديد للدولة لم يكن سوى تحول إضطراري، أملتة موازين القوى الدولية الجديدة على رأس المال الإحتكاري، ولم يكن سوى تعبيراً عن حاجة رأس المال الإحتكاري، في مرحلة تطوره المحددة، إلى تدخل الدولة لضمان شروط الانتفاع برأس المال، والحد من انخفاض معدل الربح. والوقائع تكشف أن هذا الأخير هو، في الحقيقة، جوهر الدور الجديد الذي أسنده رأس المال المالي إلى الدولة، أما أنظمة الرفاه فهي تنازلات اضطرارية كانت تجري وتتواصل المحاولات للإلتفاف عليها بوسائل متعددة، كما جرى الالتفاف على التنازلات التي قدمت إلى الدول المستقلة حديثاً بتغيير وتطوير آليات النهب.

■ تضمن الدور الجديد إمكانية إسناد ملكية وإدارة بعض فروع الإنتاج الحساسة إلى الدولة، بشكل خاص في أوروبا، ولكن أيضاً بحدود أقل، في الولايات المتحدة. وتضمن أيضاً، تدخل الدولة لفرض تشريعات تكفل بعض الحقوق والضمانات الأساسية للعمال والمستخدمين (كالنقاع، وتعويض البطالة، والتأمين الصحي، والإجازات، وتقليص ساعات العمل، إلخ...)، ولكنه انطوى في الجوهر، على توجيه السياسات الضريبية والمالية النقدية، وسياسة الإنفاق العام، وبرامج الإستثمار الحكومي، باتجاه يضمن التوازن النسبي لأداء النظام الرأسمالي، عبر تشجيع نمو الطلب الفعال، وبخاصة الطلب الحكومي، وباتجاه تشجيع

الإستثمار، ومساعدة رؤؤس الأموال الإحتكارية، بوسائل مصطنعة، على التغلب على عوامل انخفاض معدلات الربح.

■ على هذا الصعيد، تضمنت الإجراءات الحكومية، الهادفة مباشرة إلى تشجيع الاستثمار، مايلي: تقديم الإعانات المباشرة إلى بعض فروع الإنتاج التي تعاني من تدهور إستثنائي في معدلات الربح، وبخاصة للزراعة، إعانات التصدير، الإعفاءات والتسهيلات الضريبية الخاصة للإستثمارات في مجالات محددة، خفض الضرائب النسبي على الشركات والإستثمارات، سن التشريعات الملائمة الخاصة بمعدلات اهتلاك الأصول الثابتة، والإحتياطات الرأسمالية المخصصة للتجديد التقني، ولتعويض استهلاك رأس المال، تقديم الضمانات الحكومية لرأس المال المصدر إلى الخارج، العقود والطلبات الحكومية الضخمة (وبخاصة التسليحية) للإحتكارات، التمويل المباشر لنفقات البحث والتطوير العلمي، وتقديم الإعانات للتجديد التكنولوجي في بعض مجالات الإنتاج.

■ سوف يتبادر إلى الذهن، هنا بلا شك، سؤال وجيه وهو: من أين تأتي الدولة بكل هذه الأموال التي تمكنها من رشوة العمال والرأسماليين في آن معاً؟ والجواب نجده في الحقائق التالية:

١- ■ إن السياسات الضريبية، كثيراً ما تجعل من «الرشوات» المقدمة للعمال، رشوات شكلية، أو وهمية، تعطى بيد وتسحب باليد الأخرى، بينما الإعانات والاعفاءات المقدمة للرأسماليين حقيقية وملموسة. سوف نجد، أن حصة كبيرة من الإيرادات الضريبية تتأتى من الضرائب المفروضة على دخول العمال والمستخدمين، أو من المكوس والضرائب غير المباشرة (كضرائب الإنتاج والمبيعات وغيرها) والتي يتحملها في النهاية المستهلكون، الذين هم في أغليبتهم من العمال والمستخدمين والفئات الوسطى، وأن الضرائب على الأرباح لا تتناسب ومجموع العبء الضريبي.

٢- ■ تلجأ الدولة، لتغطية مدفوعاتها إلى الإقتراض. ويتفاحم الدين العام تدريجياً إلى مبالغ خيالية في معظم الدول الرأسمالية المتطورة، والدين العام هو وسيلة من وسائل تحميل الشعب، وأغليبته من العمال، عبء تأمين عوائد مضمونة لرأس المال المالي، على شكل فوائد على سندات الدولة، وذلك علاوة على العبء الناجم عن تخصيص الحصة الأكبر من المبالغ المقترضة لدعم الرأسماليين، وتسديد قيمة العقود والطلبات المبرمة مع الإحتكارات.

٣- ■ من أجل دعم سياسة الإقتراض الحكومي، وتمويل البرامج الحكومية الضخمة، تلجأ الدولة، أحياناً، إلى رفع أسعار الفائدة. ورفع أسعار الفائدة يجتذب أموال صغار المدخرين

إلى البنوك، كما يجتذب رؤوس الأموال من الخارج إلى البلد المعني. وبفضل ذلك تحصل الطغمة المالية على عوائد أكبر، وتحصل الدولة على قروض أكبر، وذلك على حساب صغار المدخرين، وعلى حساب البلدان الأخرى.

٤- ■ تلجأ الدولة إلى التمويل بالعجز (عجز الموازنة). والتمويل بالعجز، يعني التضخم الزاحف. والتضخم الزاحف، ضمن حدود معينة، هو وسيلة لخفض القيمة الحقيقية للأجور، أولاً، ولإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح كبار الرأسماليين؛ وهو، ثانياً، وسيلة لابتزاز المزيد من الفائض من البلدان التابعة، عبر زيادة أسعار الصادرات، وبخاصة تلك التي يتمتع البلد المعني بموقع إحتكاري لها في السوق العالمية.

أما التأثيرات السلبية للتضخم على سائر الصادرات التي تتخفف قدرتها التنافسية، فتجري معالجتها بزيادة الدعم، أو بتخفيض أسعار الصرف إزاء العملات الرئيسية الأخرى، أو باللجوء إلى إجراءات الحماية والإغلاق بهدف إحباط الواردات. وتتمتع الولايات المتحدة بميزة خاصة لتفادي، أو تأجيل، الإنعكاسات السلبية لسياسة الإقتراض والتمويل بالعجز، كون عملتها مقبولة كأساس لتسوية المدفوعات الدولية، مما يعطيها القدرة على تعويض العجز بطبع الدولارات، وتحميل العبء لسائر بلدان العالم.

■ جميع هذه الوسائل تعمل، مؤقتاً، لصالح تعظيم أرباح رأس المال المالي. ولكنها جميعاً، في المدى الأبعد، تنقلب إلى ضدها، وتعمل على تعميق أزمته. فلقد أدت هذه الوسائل إلى تضخيم نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، في جميع الدول الرأسمالية المتقدمة. ففي عام ١٩٦٠، بلغت هذه النسبة ٢٧,٨٪ للولايات المتحدة، و٢٨,٤٪ لدول المجموعة الأوروبية (كمتوسط)، و٢٨,٩٪ لكندا، و١٨,٣٪ لليابان. وفي عام ١٩٧٠، إرتفعت النسبة إلى ٣٢,٢٪ للولايات المتحدة، و٣٢,٦٪ لدول المجموعة الأوروبية (كمتوسط)، و٣٥,٧٪ لكندا، و١٩,٣٪ لليابان. وسوف تواصل ارتفاعها بقفزات أكبر في السنوات اللاحقة.

■ تطور أيضاً عجز الموازنة في معظم هذه البلدان بقفزات متسارعة. فبينما كانت الموازنة الأميركية قد حققت فائضاً قدره ٧,٦ مليار دولار، في عام ١٩٥٠، فإن عجزها بلغ ١١,٤ مليار دولار في عام ١٩٧٠، وظل يتفاقم منذ ذلك الحين دون انقطاع. وبلغ عجز الموازنة اليابانية ١٤٠ مليار ين في ١٩٦٠، و٥١٤ مليار ين في ١٩٧٠. والموازنة الألمانية حققت فائضاً قدره ١,٥ مليار مارك في ١٩٥٥، ولكن عجزها بلغ ٢,١ مليار في ١٩٦٥، ونصف مليار في ١٩٧٠.

■ هذه السياسات، التي اعتمدت بهدف إحداث التوازن النسبي للإقتصادات الوطنية لبلدان

المركز الإمبريالية، كانت مدخلاً لإشاعة الإضطراب في الإقتصاد العالمي، وفي العلاقات السعريّة التي تحكم وتنظم السوق العالمية، خصوصاً بما أدت إليه من اضطراب في نظام النقد الدولي، تحول إلى فوضى كاملة بعد انهيار إتفاق بريتون وودز ■

(5)

الأزمات الدورية وسماتها الجديدة

■ الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، أي حتى نهاية ستينيات ق ٢٠، كانت فترة رواج مديدة، حققت خلالها الرأسمالية العالمية، وبخاصة مراكزها المتطورة، معدلات نمو مرتفعة نسبياً، واتسمت بالتجدد الذاتي المتصل، والتوسع الرأسمالي المضطرد. وشهدت هذه الفترة موجات متلاحقة من التجدد التكنولوجي المتواصل، لم يكن يقتصر على الفترات التجديدية التي تتحقق عادة خلال الأزمات، بل كان يتواصل على امتداد الفترة الزمنية المذكورة، وذلك بفعل ثلاثة عوامل رئيسية، وعامل إضافي مساعد:

• **العامل الرئيسي الأول**، هو التوسع المضطرد الذي كانت تتطوي عليه عملية إعادة إعمار أوروبا واليابان، والذي كان يعني إنشاءً متواصلًا لقدرات إنتاجية جديدة تقام، بالضرورة، على قاعدة إدخال أحدث التجديدات والإبتكارات التكنولوجية.

• **العامل الرئيسي الثاني**، هو الحافز الذي كان يوفره تسعير سباق التسليح، في ظل احتدام الحرب الباردة، وكذلك الحربين الإقليميتين الكبيرتين اللتين شهدتهما هذه الفترة في كوريا وفيتنام، وما أدى إليه من تطوير تكنولوجي متواصل، في طائفة واسعة من الصناعات، وبخاصة صناعات الثورة التكنولوجية الحديثة (النوية، الإلكترونية، الكهربائية، الكيمياء الحيوية، اللدائن، المحركات النفاثة والصاروخية).

• **العامل الرئيسي الثالث**، هو الزخم الذي اكتسبته عملية نمو الإحتكارات فوق القومية، التي يتشكل كل منها من امبراطورية واسعة من الفروع والوحدات الإنتاجية، مما يجعل عملية تقادم أصولها الثابتة، وضرورة تجديدها، عملية متصلة، تنتفي عنها السمة الدورية التي كانت تتسم بها سابقاً، عملية تجديد الأصول الإنتاجية لوحدات الإنتاج الكبير، هذا فضلاً عما أدت إليه الثورة التكنولوجية من تقصير لفترة العمر الافتراضي للآلات، وتعجيل تقادمها، واهلاكها المعنوي، وتقصير الفترة الزمنية المطلوبة لبناء الوحدات الإنتاجية الجديدة، وتشغيلها. العامل الإضافي المساعد هو التشريعات التي اعتمدها الدولة، والتي كانت تعفي الأرباح المعاد توظيفها في الإبتكارات الجديدة من الضرائب، وتسمح للشركات بالإحتفاظ بأرصدة ضخمة

من أرباحها، مغفأة من الضرائب، للتعويض عن تقادم واهتلاك رأس المال، ولأغراض الإنفاق الإستثماري على المعدات الجديدة.

■ بفعل مجموع هذه العوامل، كانت وتائر النمو الرأسمالي، وبخاصة في المراكز المتطورة، عالية بشكل استثنائي خلال هذه الفترة، وهي أعلى من تلك التي عرفتتها فترة الرواج بين ١٨٩٤-١٩١٣. بينما كانت وتيرة نمو الناتج الصناعي للبلدان الرأسمالية المتطورة، في الفترة ١٨٨٩-١٩١٣، توازي ٤٪ كمعدل سنوي متوسط، وبينما انخفضت هذه التوتيرة إلى ٢٪ كمعدل سنوي متوسط في الفترة ١٩١٣-١٩٣٧، فإن متوسط معدل النمو السنوي للناتج الصناعي في البلدان الرأسمالية المتطورة، ارتفع إلى ٥٪ في الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧. وكانت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، لجميع هذه البلدان، توازي حوالي ٤,٤٪ سنوياً في المتوسط في الفترة ١٩٥٠-١٩٧٠.

■ ولكن الزيادة الرئيسية في معدلات النمو، كانت تبرز في اليابان وألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا، وهي الدول التي تعرضت أكثر من غيرها لدمار الحرب الثانية، والتي تركزت فيها إعادة الإعمار. أما في الولايات المتحدة، فإن متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج القومي الإجمالي للفرد، خلال هذه الفترة ١٩٥٠-١٩٧٠، فقد بلغ ٢,٨٥٪، وهو أعلى من نسبة النمو المناظرة للعشرين سنة السابقة ١٩٢٩-١٩٥٠ والتي بلغت ١,٣٨٪، ولكنه مع ذلك أدنى بكثير من نسب النمو في الدول الأربعة المذكورة، من معدل المتوسط لمجموع الدول الرأسمالية المتطورة.

■ [الأرقام حول نسب نمو الناتج الصناعي للبلدان المتطورة مستمدة من كتاب راينهولد: «الأزمات الاقتصادية»/ ترجمة أبو علي ياسين/ دار الفارابي - ١٩٨٠، ص ٦٠. أما نسبة نمو الناتج المحلي للفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠، فهي مستمدة من كتاب رمزي زكي: «الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة»، ص ٥٣. المعدل السنوي للنمو الناتج القومي الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة، محتسب على أساس الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢، ومستخلص من «الملخص الإحصائي للولايات المتحدة» لعام ١٩٩١، ص ٤٣٤، الجدول الرقم ٧٠٣.]

■ ولكن، كما كان الحال خلال رواج مطلع القرن، فإن هذا النمو المتواتر، لم يكن يعني اختفاء الأزمات الدورية، بل كان يعني فقط تغييراً في شكلها وسماتها، وأبرز معالم هذا التغيير تتمثل في النقاط التالية: ١- إن فترة الدورة الاقتصادية الكاملة أصبحت أقصر من السابق؛ ٢- إن المدة الزمنية للأزمة ولفترة الركود، أو التراجع أصبحت أقصر؛ ٣- إن الأزمة لم تعد تشمل جميع البلدان الرأسمالية في وقت واحد؛ ٤- إن الأزمة باتت أخف وطأة من حيث

نسب التراجع التي تحدثها، ولم تعد تشمل جميع فروع الصناعة في البلد المعني، وفي العديد من البلدان (اليابان، وفرنسا، وألمانيا تحديداً) باتت تنطوي على ركود، أو تباطؤ في النمو الصناعي، وليس بالضرورة على تراجعها.

■ نلاحظ أن بعض السمات كان يمكن تلمسها، بدرجة أو بأخرى، أيضاً في الأزمات الدورية التي شهدتها العالم الرأسمالي، خلال فترة الرواج ١٨٩٤-١٩١٣. ولكنها كانت هذه المرة أكثر بروزاً، ووطأة الأزمة كانت أقل حدة، لدرجة أدت إلى انتشار الأوهام، ونسج النظريات التي تزعم أن الأزمات لم يعد لها وجود، وأن التخطيط الذي تمارسه الإحتكارات، والدور المنظم الذي تلعبه الدولة، بات يُمكن من التغلب على فوضى الإنتاج الرأسمالي، وأن هذا يثبت، أن الميل إلى الأزمات الدورية، ليس سمة متأصلة في الرأسمالية، ويدحض نظرية ماركس بهذا الشأن، بدليل أن بلدانا، كاليابان وفرنسا، لم تشهد تراجعاً مطلقاً في حجم ناتجها الصناعي طيلة العقدين المذكورين، وألمانيا عرفت تراجعاً مطلقاً فقط في عام ١٩٦٧.

■ بدأت بعض نظريات علم الإقتصاد البورجوازي، تتسبب التقلبات في النشاط الإقتصادي، إلى أخطاء في السياسة الإقتصادية للحكومة، أو إلى سوء الإدارة وسوء التخطيط لدى بعض الإحتكارات، وكانت هذه النظريات تبني منطلقها على ملاحظة المظاهر الخارجية، والسمات الشكلية للتطور الرأسمالي، متجاهلة تحليل آلياته الداخلية، ومهملة العوامل العميقة التي تكمن وراء هذه الظواهر الجديدة، ومتغاضية عن ضرورة تفسير بعض عناصر هذه الظواهر، التي منها، على سبيل المثال، أن الأزمات الدورية في الولايات المتحدة وبريطانيا كانت، حتى خلال هذه الفترة، أشد وطأة وأكثر تدميراً منها في اليابان وألمانيا وفرنسا، وأن التطابق، أو التقارب الزمني لفترة الأزمة، كان معظم الأحيان ملموساً بين الولايات المتحدة وبريطانيا، في حين أن درجة التشابك بين رأس المال الإحتكاري الأميركي ونظيره البريطاني كان، حتى منتصف ستينيات ق ٢٠، أقل مما هو عليه مع الفرنسي والألماني.

■ مهما يكن من أمر، فإن هذه النظريات والأوهام، سرعان ما أطاحت بها الوقائع. فبعد أن استنفذت زخمها عملية إعمار ما دمرته الحرب الكونية، وبعد أن تلاشت آثار حروب كوريا، ثم فيتنام، التي سببت إنعاشاً ملموساً للإقتصاد الأميركي طيلة ستينيات ق ٢٠، مع تراجع قصير في ١٩٦٧، وتباطؤ محدود في ١٩٦٨-١٩٦٩. بعد هذا، جاءت وقائع أزمة ١٩٧٠-١٩٧١، لتكشف عن سمات ومظاهر جديدة، مختلفة عن تلك التي عرفها العقدان السابقان:

فقد كانت الأزمة، شاملة، حيث أصابت في وقت واحد، وأدت إلى تراجع مطلق في الناتج الصناعي في كل من الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا الإتحادية، وبريطانيا، وإيطاليا،

وكندا، والسويد، وبلجيكا، وأدت إلى ركود مديد في فرنسا.

وكانت الأزمة طويلة نسبياً، حيث استمرت فترة التراجع في الناتج الصناعي ١٤ شهراً في الولايات المتحدة، و ١١ شهراً في بريطانيا، و ١٠ شهور في اليابان، و ١٠ شهور في السويد، و ٧ شهور في ألمانيا، وامتدت فترة التباطؤ ١٦ شهراً في فرنسا.

وكانت الأزمة مدمرة، حيث قادت إلى تراجع الناتج الصناعي بنسبة ٨٪ في الولايات المتحدة، و ٩،٥٪ في اليابان، و ٦،٥٪ في ألمانيا، و ٣،٢٪ في بريطانيا، و ٢،٨٪ في إيطاليا، و ٣،٧٪ في كندا، و ٨،٨٪ في السويد، و ٥،٥٪ في بلجيكا.

لقد افتتحت أزمة ١٩٧٠-١٩٧١، بهذا، موجة جديدة طويلة الأمد من الهبوط والأزمة المديدة والمركبة في تطور الرأسمالية العالمية ■

(٦)

التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية

■ الرواج والإزدهار الرأسمالي الذي شهدته فترة خمسينيات وستينيات ق ٢٠، وتطور دور الدولة في سن تشريعات الضمان الاجتماعي، وتقديمات الرفاه للعمال والمستخدمين، أطلق أيضاً سلسلة من الأوهام والنظريات حول «دولة الرفاه» والتي تزعم أن التفاوت في الثروة والدخل، بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، في المجتمع الرأسمالي الحديث، قد اختفى، أو هو يسير إلى الإضمحلال، وأن الرأسمالية المعاصرة، هي رأسمالية وفرة ومساواة، تضمن درجة أعلى من الرفاه للجميع، وأن تدخل الدولة وسياساتها الضريبية تنحو باتجاه إزالة الفوارق بين الطبقات.

■ خارجياً، وعلى السطح، كان الأمر يبدو هكذا فعلاً، وأرقام الإحصائيات الرسمية - إذا أخذت مجردة دون تحليل وتمحيص - كانت، لأول وهلة، توحي بهذا الإنطباع، بل هي - بأسلوب احتسابها وتصنيفها - كانت مصممة لكي توحي بهذا الإنطباع. واستناداً إلى هذه المظاهر السطحية، شنت النظريات البورجوازية هجوماً عنيفاً ضد نظرية ماركس حول «الإفقار النسبي» للبروليتاريا، الذي يتفاقم بقدر ما يتطور المجتمع الرأسمالي، وأعلن علم الإقتصاد البورجوازي أن هذه النظرية قد «حُضتْ وثبتت بطلانها».

■ الواقع الذي لا شك فيه، أن فترة الرواج والتوسع الرأسمالي، ككل الفترات المثيلة لها في السابق، انطوت على درجة ملموسة من التحسن والإرتفاع المطلق في مستوى المعيشة، شمل جميع طبقات المجتمع (في البلدان المتطورة)، ولكنه شملها بدرجات متفاوتة، ومتفاوتة جداً.

وفي هذا، يكمن جوهر نظرية ماركس عن «الإفقار النسبي»، التي لا تنفي إمكانية ارتفاع دخول العمال ومستوى معيشتهم مع اضطراد التقدم الرأسمالي، بل هي بالعكس، تؤكد أن هذا الإرتفاع حتمي بفعل زيادة الإنتاجية، إلى جانب نضال العمال النقابي والسياسي.

■ ولكن هذا الإرتفاع المطلق، يتحول إلى إفقار نسبي، إذا ما قورن بارتفاع معدلات الإنتاجية، أي بارتفاع نسبة الزيادة في الثروة الإجتماعية التي ينتجها العامل، وأيضاً إذا ما قورن، بالإرتفاع الأسطوري في دخول الرأسماليين، التي تزداد بنسب تفوق أضغافاً مضاعفة نسب الإرتفاع في دخول العمال. وبالتالي، فإن حصة العمال من مجمل الدخل القومي تتضاءل نسبياً، بالمقارنة مع حصة الرأسماليين من مجمل الدخل القومي، في نفس الوقت الذي يتزايد فيه دور العمال في إنتاج هذا الدخل - كلما ازدادت الإنتاجية - على حساب دور المنتجين الصغار المستقلين (الفئات الوسطى).

■ في هذا، يكمن جوهر نظرية ماركس حول الإفقار النسبي، فهل تبرهن الوقائع فعلاً على بطلانها؟ لنأخذ نموذجاً، إحدى الدول الرأسمالية المتطورة التي كانت من بين الأكثر ازدهاراً والأسرع نمواً خلال خمسينيات وستينيات ق ٢٠: ألمانيا الإتحادية، ملاحظين أيضاً أنها كانت الأولى بين الدول الرأسمالية الأخرى، من حيث حجم واتساع شبكة الضمانات الإجتماعية، وتقديرات الرفاه، وحجم التنازلات التي قدمت للطبقة العاملة، وذلك بسبب من كون حدودها تقع على الستار الحديدي الفاصل بين الشرق والغرب، مما كان يستدعي تقديمها نموذجاً لـ «دولة الرفاه» الرأسمالية المزعومة. الإحصائيات الرسمية الألمانية، كانت تشير إلى أن أجور العمال والمستخدمين من مجموع الدخل القومي، كانت في ١٩٥٠ تبلغ ٥٨,٦٪، وأن هذه الحصة ارتفعت في ١٩٧٢ إلى ٦٩,٢٪ من مجموع الدخل القومي.

هذه الأرقام، إذا أخذت مجردة، تشهد على بطلان نظرية «الإفقار النسبي». ولكن هذه الأرقام، عندما تؤخذ مجردة، هي أرقام مضللة. ذلك أنها لا تأخذ بعين الإعتبار، بل وتتجاهل وتهمل عمداً، عاملين رئيسيين: الأول، هو زيادة عدد العمال ونسبتهم من مجموع قوة العمل (أي مجموع السكان الناشطين إقتصادياً) مقابل تضائل عدد الرأسماليين ونسبتهم من مجموع قوة العمل. والثاني، هو دور التضخم والسياسات الضريبية للدولة في إعادة توزيع الدخل القومي، ولقد أشرنا سابقاً أن هذه السياسات التضخمية والضريبية، كانت تسحب باليد اليسرى ما كان يقدم للعمال والمستخدمين باليد اليمنى، على شكل ضمانات وزيادات أجور وتقديرات رفاه.

■ بالنسبة للعمال الأول: بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٢، إزداد عدد العمال الأجراء في

ألمانيا الاتحادية بنسبة ٤٦٪، وتضاءل عدد أرباب العمل (الرأسماليين) بنسبة ٣٧,٥٪. إن زيادة عدد العمال بلغت ٤٦٪، بينما ارتفعت حصتهم من الدخل القومي بنسبة ١٨٪ فقط.

■ أما العامل الثاني، المتعلق بالسياسة الضريبية والتضخم. فالضريبة التصاعدية على الأجور كانت تحسم، من كل زيادة في الأجر تبلغ ماركا واحداً، زيادة ضريبية تبلغ ١٩٪ من المارك في الفترة بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٠. وارتفع هذا الحسم الضريبي إلى ٢٧,٤٪ على كل مارك زيادة، في الفترة ١٩٦١-١٩٧٠، بما يعني أن الزيادات الضريبية كانت تتكفل بحسم خمس، ثم أكثر من ربع، الزيادة في حصة العمال من الدخل القومي. ويبقى أن نضيف أثر التضخم، حيث تبين الإحصاءات، أن أسعار كلفة المعيشة لعائلة عمالية من أربعة أفراد، كانت تزداد بمعدل يتراوح بين ٢,٣٪ سنوياً، و٤,٢٪ سنوياً، في الفترة ١٩٦٠-١٩٦٧. إذا أخذنا بعين الاعتبار عملية إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق الموازنة العامة (صافي حصيله الضرائب والتقديمات الإجتماعية)، يتبين لنا أن النسبة التي يحتلها صافي أجور العمال والمستخدمين، في عام ١٩٥٠، كانت ٣٦,٨٪ من الدخل القومي، وفي ١٩٦٨ كانت هذه النسبة تبلغ ٣٦,٤٪.

■ أما دخول وأرباح الرأسماليين فقد ازدادت نسبتها إلى الدخل القومي، من ٤٤,٣٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٥٣,٩٪ عام ١٩٦٨، وانخفضت حصة دخول المنتجين الصغار (الفئات الوسطى) من ١٨,٩٪ عام ١٩٥٠ إلى ٩,٧٪ عام ١٩٦٨. ولكن هذا ما يزال لا يعبر تماماً عن اللوحة الحقيقية، فما زال ينبغي أن نأخذ في الاعتبار، التغير في نسبة كل من هذه الطبقات الثلاث إلى مجموع السكان النشطين إقتصادياً. فلو كانت هذه النسبة ثابتة على ما كانت عليه في ١٩٥٠، وجدنا أنه بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٨، ينخفض نصيب العمال من مجمل الدخل القومي من ٣٦,٨٪ إلى ٢٥,٤٪، وينخفض نصيب المنتجين الصغار من ١٨,٩٪ إلى ١٤٪، ويرتفع نصيب الرأسماليين من ٤٤,٣٪ إلى ٦٠,٦٪. ألا يبدو هذا برهاناً على صحة نظرية ماركس حول الإفقر النسبي، ليس فقط للبروليتاريا بل أيضاً للفئات الوسطى؟

■ هذه العملية تقود إلى تفاقم التفاوت والإستقطاب الإجتماعي، حتى داخل إطار كل من الطبقات الإجتماعية الثلاث. وهذا أيضاً ما تؤكد الوقائع التي تبرزها الإحصاءات الرسمية: في ١٩٦٠ كان هنالك في ألمانيا الاتحادية ١٤ ألف مليونير، في ١٩٦٩ أصبح هناك ٢٠ ألف مليونير. وفوق ذلك، يتبين لنا أنه في عام ١٩٦٥، كان دافعو الضرائب، الذين يزيد دخلهم السنوي على ٢٥ ألف مارك، يبلغون ٤٪ من مجموع دافعي الضرائب، بينما كانت حصتهم من الدخل القومي تساوي ٢٥٪. وفي المقابل كان دافعو الضرائب الذين تقل دخلهم السنوية عن ١٢ ألف مارك، يبلغون ٨١٪ من مجموع دافعي الضرائب، وحصتهم تقل عن

نصف الدخل القومي. رأسمالية رفاه ومساواة حقاً (!)، تلك التي يستأثر فيها ٤٪ من الناس بربع الدخل، ويكتفي أربعة أخماس الناس بأقل من نصف الدخل. (المصادر: ١- راينهولد: «الأزمات الاقتصادية»/ مصدر سبق ذكره، ص ٦٥، ٨٥، ٩٠؛ ٢- «الإقتصاد السياسي غير الماركسي المعاصر»/ ترجمة عصام خفاجي/ الجزء الثاني، ص ١٦٠).

■ ماذا عن الولايات المتحدة الأميركية؟ الإحصائيات الرسمية الأميركية تقول، إنه في عام ١٩٥٩، كان ثمة ٥٥ مليون شخص في الولايات المتحدة، يمثلون ٣١٪ من مجموع السكان، يعيشون على عتبة خط الفقر أو دونه، وإن ٥٥٪ من الأفرو-أميركيين كانوا يعيشون دون خط الفقر. وتقول هذه الإحصائيات الرسمية أيضاً، إنه في عام ١٩٧٠، إنخفض عدد السكان الذين يعيشون على عتبة خط الفقر، أو دونه، إلى ٣٥,٥ مليون شخص، وانخفضت نسبتهم من مجموع السكان إلى ١٧,٦٪، أما نسبة الأفرو-أميركيين الذي يعيشون دون خط الفقر، فانخفضت إلى ٣٣,٥٪.

■ ولكن رغم ذلك، فإن الإحصاءات الرسمية ليست دقيقة، وهي تقلل من شأن ظاهرة «الفقر المطلق»، وليس فقط النسبي، في المجتمع الأميركي. هل ثمة دليل على ذلك؟ نعم: في ١٩٧٠ تشكلت لجنة من الإقتصاديين برئاسة سيناتور، مكلف من لجنة فرعية لمجلس الشيوخ الأميركي، لإجراء دراسة ميدانية بهدف تحديد الحجم الحقيقي لظاهرة الفقر في المجتمع الأميركي. وأجرت اللجنة تحقيقات في عدد من المناطق الأميركية المختارة كنماذج، وذلك خلال عام ١٩٧٠ ونشرت نيويورك تايمز نتائج هذه الدراسة في ١١/٥/١٩٧٢.

■ تأخذ اللجنة على الإحصائيات الرسمية أنها، أولاً، تتجاهل، في حساباتها، الشرائح المهمشة من المجتمع التي لا تحتسب في أرقام البطالة، ولا في أرقام العاملين بسبب بأسها من إمكانية الحصول على عمل؛ كما تتجاهل أولئك الذي يعملون بشكل جزئي. وأنها، ثانياً، تحتسب متوسط خط الفقر وتطبقه على الجميع، دون أن تأخذ بعين الاعتبار تباين الحد الأدنى الضروري من تكاليف المعيشة بين المدن والمناطق، ودون أن تربط هذا بمستويات الأجور والدخل الفعلية (وليس المتوسطة) في تلك المدن والمناطق نفسها. وبعد أن تأخذ الدراسة مجموع هذه العوامل بعين الاعتبار، وفقاً لتحقيقاتها الميدانية، تتوصل إلى إنه، في عام ١٩٧٠، كانت نسبة الفقر في المناطق التي تمت دراستها تتراوح بين ٤٠٪ و ٦٦,٦٪، وأنه، في الواقع، يبلغ متوسط نسبة الفقر «في مجموع المناطق التي تمت دراستها على الصعيد الوطني أكثر من ٦١٪».

■ ماذا عن عام ١٩٥٩؟ يتوصل بول باران وبول سويزي، بعد تحليل نقدي للإحصائيات

الرسمية لذلك العام، إلى نتيجة مفادها، أن نسبة الفقر الحقيقية في المجتمع الأمريكي، في عام ١٩٥٩، كانت تبلغ حوالي ٥٠٪. (المصادر: ١- «الملخص الإحصائي للولايات المتحدة لعام ١٩٩٢»، ص ٤٥٦، الجدول الرقم ٧١٧؛ ٢- بول باران وبول سوزي: «الرأسمالية الإحتكارية»/ دار ماسبيرو/ باريس - ١٩٦٨، ص ٢٥٩).

■ وهكذا إذن، تتضح الصورة الحقيقية لمجتمع الرفاه الذي أنتجته الأسهميات الأمريكية في أكثر فترات رواجها ازدهاراً: نصف المجتمع يعيش في حالة الفقر في ١٩٥٩، وأكثر من ٦٠٪ من المجتمع يعيش في حال الفقر عام ١٩٧٠، وذلك ليس وفقاً لتحليلات أجراها ماركسيون، بل لتحقيقات ميدانية تمت بإشراف سيناتور أمريكي. نضع جانباً الأيديولوجيا التبريرية لعلم الإقتصاد البورجوازي، وتضليل الإحصائيات الرسمية المجردة، ونرى أن الوقائع تؤكد، وتبرهن، على صحة نظرية ماركس حول «الإفكار النسبي»، وحول تفاقم التفاوت في الثروة والدخل، كلما ازداد المجتمع الرأسمالي تطوراً ■

ملحق

نسب النمو السنوي للنتاج الصناعي من ١٩٥١ وحتى ١٩٧٠^(١)

[التغيير بالنسبة المئوية بالقياس للسنة السابقة]

السنة	الولايات المتحدة (%)	فرنسا (%)	ألمانيا الإتحادية (%)	اليابان (%)
١٩٥١	٩,٢	١١,٨	١٨,٧	٣٥,٥
١٩٥٢	٧,٣	٠,٨	٧,٥	١٠,٨
١٩٥٣	٧,٥	١,٦	٨,٥	٢٣,٥
١٩٥٤	- ٧,٩	١٠,٦	١٢,١	٧,٩
١٩٥٥	١١,٨	٨,٦	١٤,٦	٧,٣
١٩٥٦	٢,٨	١٠,٦	٧,٧	٢٣,٩

(١) المصدر: «الأزمة الإقتصادية العالمية»، تأليف رمزي زكي، ص ٢٤.

الرساميات المعاصرة في مراكزها

اليابان (%)	ألمانيا الاتحادية (%)	فرنسا (%)	الولايات المتحدة (%)	السنة
١٦	٦,١	٨,٣	صفر	١٩٥٧
٠,٩	٢,٤	٤,٤	٦,٨ -	١٩٥٨
٢٣,٨	٧,٥	٥,٩	١٣,٧	١٩٥٩
٢٥,٤	١١,١	١١,٥	٢,٥	١٩٦٠
٢٢	٦	٦	٠,٨	١٩٦١
٨,١	٤,٨	٦	٧,٧	١٩٦٢
٨,٩	٨,٨	٤,٩	٥,٥	١٩٦٣
١٦,٦	٨,٨	٧	٦	١٩٦٤
٤,٢	٥,٦	١,٩	٨,٥	١٩٦٥
١٣,٣	١,٨	٦,٤	٩,٦	١٩٦٦
١٩,١	١,٧ -	٣,٤	٠,٨	١٩٦٧
١٧,٣	١٢	٣,٤	٤,٧	١٩٦٨
١٦,٨	١٢,٥	١٣,٦	٤,٥	١٩٦٩
١٦,٣	٦,٣	٧	٣ -	١٩٧٠

القسم الثاني

تطور الأسهم في سبعينيات ق ٢٠، ومطلع ثمانينياته

■ مقدمة

الفصل الأول - تطور معدلات الربح، علاقاتها بمعدلات

نمو الإنتاجية

الفصل الثاني - تمركز رأس المال، عملاقة الإحتكارات

فوق القومية، غلبتها في السوق المالية

الفصل الثالث - النهب الإمبريالي للبلدان التابعة

مقدمة

■ الأزمة الشاملة التي شهدتها العالم الرأسمالي، في ١٩٧٠-١٩٧١، كانت إيداناً بنهاية فترة الرواج والتوسع التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وبافتتاح دورة طويلة الأجل، جديدة، من الركود والتأزم المديد، والتشابك العميق بين الأزمات الدورية، التي أصبحت أكثر حدة وأسرع تلاحقاً، وبين الأزمات الهيكلية بمختلف أشكالها، بدءاً من أزمة النقد الدولية، مروراً بأزمة الطاقة والمواد الخام. كانت فترة إعادة إعمار ما دمرته الحرب قد انتهت في أوروبا، وشارفت على الإنتهاء في اليابان. والحروب الإقليمية الكبرى التي شهدتها هذه الفترة (الحرب الكورية، ثم حرب التدخل في فيتنام كانت قد استنفدت تأثيراتها، في حفز النمو والتراكم الرأسمالي، في الولايات المتحدة وبعض حليفاتها، وبدأت تتقلب إلى نقيضها، وتعطي نتائج معاكسة: كانت الحرب الفيتنامية قد أوصلت الولايات المتحدة، في مطلع سبعينيات ق ٢٠، إلى حالة من الإنهاك الشديد وانقطاع النفس، إستراتيجياً واقتصادياً، وشكل الإنفاق على الحرب وسباق التسلح، وعلى «برامج الرفاه»، استنزافاً خطيراً لمواردها واحتياطاتها المالية.

■ فضلاً عن اضطرارها إلى الإنسحاب من فيتنام، الذي سهّل تحول بلدان الهند الصينية بكاملها، وانضمامها إلى المعسكر الإشتراكي العالمي، كان على الإمبريالية الأميركية أن تواجه، خلال سبعينيات ق ٢٠، سلسلة من الإنتفاضات والثورات الديمقراطية الجزرية، التي تقودها، أو تلعب دوراً هاماً في قيادتها، قوى يسارية أو قوى ترفع راية الإشتراكية العلمية، بدءاً من اليمن، مروراً بالبرتغال وإثيوبيا وأنغولا وموزمبيق، وصولاً إلى نيكاراغوا وأفغانستان، فضلاً عن انتصار الثورة الإسلامية، وانهيار نظام الشاه في إيران، واحتدام تصاعد النضال الوطني الفلسطيني والعربي ضد الإحتلال الإسرائيلي في أعقاب حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣.

■ أدى ذلك إلى انهيار، أو إشغال، العديد من ركائز المنظومة الإستراتيجية، التي أقامتها الإمبريالية الأميركية على امتداد العالم، بهدف حماية مصالحها وتطوير الإتحاد السوفييتي، وكانت مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية، في الإتحاد السوفييتي، قد بلغت ذروة مسارها الصاعد في أواخر ستينيات ق ٢٠، ولم تكن معالم أزمته قد طفت على السطح بعد. وأخذ ميزان القوى، في إطار التوازن الدولي، يميل، بشكل ملموس، لصالح السوفييت وحلفائهم. وقاد ذلك إلى تشجيع العديد من الدول النامية، بما فيها تلك التي تحكمها قوى رجعية ويمينية، على اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية لتحسين مواقعها في نظام التبادل الدولي. وترتبط على ذلك المزيد من احتدام الأزمات الهيكلية للعالم الرأسمالي، وتجزؤها، وتعمق أزمته العامة.

■ كان عقد سبعينيات ق ٢٠ ومطلع ثمانينياته، عقد التدهور الإقتصادي والأزمة في جميع بلدان المركز الرأسمالية المتطورة. فقد بلغ متوسط معدل نموها الإقتصادي، خلال هذا العقد، بين ١٩٧٣-١٩٨٢، حوالي ٢٪، وهو ما يقل عن نصف ما كان عليه خلال العقدين السابقين، ويوازي نسبة النمو المتحققة خلال فترة الأزمة المديدة، ما بين الحربين (١٩١٣-١٩٣٧). وفي الولايات المتحدة، انخفض متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج القومي الإجمالي للفرد إلى ١,٧٢٪، من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠، بالمقارنة مع ٢,٨٥٪ سنوياً خلال العقدين السابقين (١٩٥٠-١٩٧٠). وهبط المتوسط السنوي لمعدل نمو إجمالي الإستثمارات المحلية في البلدان الصناعية ككل، من ٥,٦٪ خلال ستينيات ق ٢٠، إلى ١,٥٪ في الفترة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨.

■ شهدت هذه الفترة سلسلة من الأزمات الإقتصادية المتلاحقة. أزمة ١٩٧٠-١٩٧١، رغم عنفها التدميري وشمولها بالمقارنة مع أزمات العقدين السابقين، كانت متواضعة بالمقارنة مع حدة وشمول أزمة ١٩٧٤-١٩٧٥ وامتدادها الزمني، ونتائجها التدميرية التي، رغم عنفها وحدتها، لم تتمكن - بما فيه الكفاية - من تنفيس الضغط المتواصل لحالة فيض التراكم في رأس المال. ولم تكذ تنتهي الأزمة، حتى شهد العالم الرأسمالي مجدداً، في ١٩٧٧-١٩٧٨، حالة من التراجع في معدل النمو الناتج الصناعي، لم يتمكن من تجاوزها إلا في مطلع ١٩٧٩. وبعد فترة قصيرة من الإنتعاش، غرق العالم الرأسمالي مجدداً في أزمة عنيفة في ١٩٨٠، أعقبها أزمة أكثر عنفاً امتدت من ١٩٨١ حتى ١٩٨٣، وقادت سلسلة الأزمات هذه إلى تحولات هامة في بنية الرأسمالية العالمية ■

الفصل الأول

تطور معدلات الربح، علاقاتها بمعدلات نمو الإنتاجية، وبتقلبات الدورة الاقتصادية

١- ألمانيا الاتحادية

٢- الولايات المتحدة

٣- المملكة المتحدة (بريطانيا)

٤- تجلي مفعول قانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض

■ برز خلال فترة سبعينيات ومطلع ثمانينيات ق ٢٠، على نحو أكثر وضوحاً من العقدين السابقين لها، الإتجاه بعيد المدى لمعدلات الربح نحو الإنحدار. ومع التزايد المضطرد لمستوى إنتاجية العمل، فلقد برز أيضاً خلال هذه الفترة ميل باتجاه انخفاض معدلات نمو الإنتاجية بسبب تقادم أزمة فيض التراكم في رأس المال. لقد بلغ تراكم رأس المال درجة من التطور، ومستوى عالياً من التمرکز، تمثل في تقادم هيمنة الإحتكارات فوق القومية على السوق العالمية، وتغلغلها الأخطبوطي في جميع أصقاع العالم الرأسمالي (بأطرافه ومراكزه معاً)، بحيث بات يضعف، باضطراد، تأثير العوامل المضادة لمفعول قانون ميل الربح إلى الإنخفاض؛ والمنافذ والمخارج الممكنة من تأثير هذا القانون، باتت تضيق وتستنفذ مجالاتها المفتوحة تدريجياً مع تسارع عملية تدويل الهيمنة الإحتكارية.

■ سوف نوضح المعطيات الملموسة التي تؤكد هذا الإستنتاج. ولكن تمهيداً لها، علينا أن نتبع، من خلال التحليل الملموس لبعض نماذج الرأسمالية، آليات عمل هذا القانون وعلاقته بعملية تكوين (تراكم) رأس المال، وارتفاع نسبة تكوينه العضوي (معبراً عنها بزيادة الإنتاجية)، وبتقلبات الدورة الإقتصادية. سوف نختار نماذج رأسمالية ذات بنى مختلفة، سياسياً واقتصادياً. ومواقع متباينة في السوق العالمية، وهي ألمانيا الإتحادية، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة (بريطانيا)، ليتأكد لنا أن آلية هذا القانون لا تتأثر باختلاف هذه البنى والمواقع إلا جزئياً، وبشكل ظرفي ومؤقت، وأنها تنطبق في الواقع من آلية التناقض الأعمق الذي يميز عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي، والذي يتقادم بقدر ما ينمو رأس المال، ويتطور الإنتاج والمجتمع الرأسمالي.

■ ما لم تتم الإشارة إلى مصدر آخر، فإن المعطيات الواردة في النص، مستمدة من كتاب د. رمزي زكي: «التضخم المستورد»، إستناداً إلى تقرير «المسح الإقتصادي لأوروبا في عام ١٩٨٣» الصادر عن اللجنة الإقتصادية الأوروبية للأمم المتحدة، ص ٩٥/١ + ص ٦٣/١، وهي التي سيتم الإعتماد عليها في تبيان مؤشرات تغير معدل الربح:

(١)

ألمانيا الإتحادية

■ معطيات اللجنة الإقتصادية لأوروبا، التابعة للأمم المتحدة، تبين أن مؤشر معدل الربح لرأس المال (المحتسب هنا على أساس الفرق بين معدل العائد الاجمالي للأصول

الرأسمالية الثابتة، وبين سعر الفائدة الحقيقي طويل المدى، الذي تدره السندات الحكومية في البلد المعني، آخذين بالاعتبار أن معدل الربح الحقيقي، بمفهومه الماركسي، يتضمن أيضاً فوائد رأس المال المقترض، ولكننا هنا نتعامل مع مؤشر لتغير المعدل، ولذلك، فإن تأثير هذا الفرق طفيف)، إن هذا المؤشر، في ألمانيا الاتحادية، شهد ارتفاعاً محدوداً منذ أن بلغت أزمة ١٩٧٠-١٩٧١ قعرها في هذا البلد في أواخر ١٩٧٠.

■ نلاحظ أن تلك الأزمة كانت أقل عنفاً في ألمانيا بالمقارنة مع سائر البلدان الصناعية. منذ مطلع ١٩٧١، بدأ هذا المؤشر يهبط ليصل إلى ١٣,٧ نقطة في نهاية ذلك العام. وفي أعقاب الأزمة، كان معدل نمو الإنتاجية قد شهد ارتفاعاً، فسجل معدل نمو إنتاجية ساعة العمل، في عام ١٩٧١، زيادة بنسبة ٦,٦٪ بالمقارنة مع العام السابق، ثم بنسبة ٧٪ في كل من سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣، مما أدى إلى ثبات مؤشر معدل الربح وارتفاعه ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ١٤ نقطة مطلع العام ١٩٧٣. ولكنه هبط هبوطاً سريعاً خلال عام ١٩٧٣ إلى ١٢ نقطة، ثم واصل انحداره في العام اللاحق (١٩٧٤).

■ حلتْ بذلك أزمة حادة، إستمر هبوط الناتج الصناعي خلالها لفترة ٢٠ شهراً. وبلغت نسبة التراجع المطلق في الناتج الصناعي، من نقطته العليا قبل الأزمة، إلى نقطته الدنيا عند قعر الأزمة، حوالي ١٥,١٪، وأدى ذلك إلى انكماش حجم الناتج الصناعي بمعدل سنوي قدره ١,٤٪ عام ١٩٧٤، و ٦,٢٪ في عام ١٩٧٥. ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الذي كان قد شهد ارتفاعاً بنسبة ٤,٩٪ عام ١٩٧٣) إنخفض إلى ٠,٥٪ عام ١٩٧٤، وشهد نمواً سلبياً (تراجعاً مطلقاً) بنسبة ١,٨٪ عام ١٩٧٥. وكانت نسبة الفروع الصناعية المشمولة بتدهور الإنتاج ٨٧٪ من مجمل الصناعة، وهي أعلى نسبة منذ الحرب الثانية. كذلك تراجعت نسبة تشغيل الطاقة الإنتاجية إلى ٨٠٪ من قدرة الصناعة. وتراجعت العمالة في الصناعة التحويلية بنسبة ٥,٥٪ بالمقارنة مع السنة السابقة للأزمة. وتراجع إجمالي الإستثمار في الأصول الإنتاجية الثابتة بنسبة ١٥٪ خلال فصول الأزمة، بالمقارنة مع الفصول النظرية للسنة السابقة.

■ في عام ١٩٧٤، تراجع معدل نمو إنتاجية ساعة العمل إلى ٤,٦٪، ثم إلى ٤,٤٪ في عام ١٩٧٥. وأدى تخفيض قيمة رأس المال الثابت إلى حركة تجديدات تقنية، وإعادة هيكلة شاملة خلال عام ١٩٧٥، وقاد إلى ارتفاع مؤشر معدل الربح من القاع الذي بلغه خلال الأزمة (١٠,٥ نقطة)، ليصل إلى ١١ نقطة في مطلع ١٩٧٦. وساعد هذا في تسارع عملية التجديد التكنولوجي، فارتفع معدل نمو إنتاجية ساعة العمل بنسبة ٨٪ في عام ١٩٧٦، وواصل مؤشر معدل الربح ارتفاعه، ليصل إلى ١١,٥ نقطة في نهاية ١٩٧٦.

■ لكن زيادة الإنتاجية، بما تنطوي عليه من ارتفاع في نسبة التكوين العضوي لرأس المال، بدأت تؤثر بدورها عكسياً على معدل الربح، لتدفعه إلى الإنخفاض، بدءاً من مطلع ١٩٧٧. وكان الناتج الصناعي قد شهد زيادة بنسبة ٦,٥٪ خلال عام ١٩٧٦، وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٥,٢٪ خلال ذلك العام. ومنذ بداية سنة ١٩٧٧ حتى نهايتها، كان مؤشر معدل الربح قد انخفض بنصف نقطة، وحافظ على مستواه (عند مستوى نقطة ١١) حتى نهاية ١٩٧٨، وعام ١٩٧٩ كان معدل نمو الناتج القومي الحقيقي، خلال هذه الأعوام الثلاثة، ١,٨٪، ٣٪، ٤٪ على التوالي.

وفي عام ١٩٧٩، شهد مؤشر معدل الربح هبوطاً حاداً، من ١١ نقطة إلى ٩ نقاط، في مطلع ١٩٨٠، ثم واصل انخفاضه إلى ٦,٥ نقطة في مطلع ١٩٨١.

■ وكانت فترة ١٩٨٠-١٩٨٢ فترة أزمة حادة في ألمانيا وعموم البلدان الصناعية. معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي كان ٤,٤٪ عام ١٩٧٩، وتراجع إلى ١,٨٪ عام ١٩٨٠، ثم شهد نمواً سلبياً (تراجعاً مطلقاً) بنسبة ٣٪ عام ١٩٨١. ومعدل نمو الناتج القومي الحقيقي تراجع من ٤٪ عام ١٩٧٩، إلى ٢,٩٪ عام ١٩٨٠، إلى -٠,٣٪. ومعدل التغيير السنوي الحقيقي (بالمقارنة مع العام السابق)، في إجمالي تكوين رأس المال المستثمر في أصول الإنتاج الثابتة محلياً (داخل البلاد)، تراجع من نسبة نمو سنوية قدرها ٧,٣٪ في عام ١٩٧٩، إلى ٣,٢٪ عام ١٩٨٠، وشهد تراجعاً مطلقاً (أي تدميراً لجزء من رأس المال الثابت وتخفيضاً لقيمته) بنسبة ٣,٢٪ عام ١٩٨١.

هذا التدمير، بدأ يساعد في زيادة معدل الربح إبتداء من ١٩٨١، ولكنه مع ذلك لم يكن كافياً أمام ضخامة فيض التراكم في رأس المال. ولذلك، اندفعت رؤوس الأموال الألمانية إلى الخارج، تنافس اليابانيين والأميركان في الاستيلاء على الصناعات المريضة في بلدان أوروبا الأخرى (وبخاصة بريطانيا وفرنسا) وتعمل على إعادة هيكلتها (فضلاً عن الإستثمار في البلدان المتخلفة).

■ لذلك، فإن إجمالي الناتج القومي الحقيقي، شهد نمواً سلبياً (تراجعاً مطلقاً) بنسبة ١,١٪ في عام ١٩٨٢، بسبب تنشيط حركة تصدير رأس المال، بينما كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، قد بدأ يشهد نمواً إيجابياً بطيئاً بنسبة ١,٥٪ في نفس العام. (الفرق بين الناتج المحلي والناتج القومي يساوي حصيلة تدفق العوائد ورؤوس الأموال من وإلى الخارج). وترافق ذلك مع مزيد من التدمير في قيمة رأس المال الثابت الموظف داخل البلاد، حيث شهد إجمالي رأس المال المستثمر محلياً في أصول الإنتاج الثابتة، نمواً سلبياً (تراجعاً مطلقاً) بنسبة ٥,٤٪ في

عام ١٩٨٢ للسنة الثانية على التوالي.

■ إلى جانب تنشيط تصدير رأس المال إلى الخارج، شهدت الصناعة الألمانية، خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢، حركة تجديد وإعادة هيكلة واسعة، تجلت في ارتفاع معدل زيادة الإنتاجية في العالم اللاحق. لا تتوفر لنا أرقام للمعدلات السنوية لزيادة الإنتاجية خلال تلك الفترة، ولكننا نستطيع أن نتبين هذا التغيير من ملاحظة الحقيقتين التاليتين:

• **الأولى**، أن المتوسط السنوي لمعدل نمو الإنتاجية، كان حوالي ٣,١٪ في الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩، بينما كان المعدل السنوي يساوي ٢,٦٪ للفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٨١، ما يعني أن الفترة من ١٩٧٩-١٩٨١ شهدت تراجعاً استثنائياً في معدل نمو الإنتاجية. وكان المعدل السنوي للفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٣ يساوي ١,٥٪، ما يعني أن عام ١٩٨٣ بدأ يشهد زيادة، ولو بطيئة، في معدل النمو السنوي للإنتاجية.

• **والحقيقة الثانية**، التي تشكل مؤشراً على اتساع حركة التجديد التكنولوجي، خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨١، أن أعداد الإنسان الآلي (الروبوت)، المستخدمة في الصناعة الألمانية، قد ازدادت من ١٢٠٠ روبوت عام ١٩٨٠ إلى ٢٣٠٠ عام ١٩٨١، ثم إلى ٣٥٠٠ عام ١٩٨٢، أي أنها تضاعفت مرتين خلال هذين العامين، بينما كانت قد تضاعفت مرة ونصف المرة فقط (من ٤٥٠ إلى ١٢٠٠) طيلة الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٠.

■ مجموع هذه العوامل (تخفيض قيمة رأس المال الثابت ومكوناته المادية، تصدير رأس المال إلى الخارج، التجديد التكنولوجي وارتفاع معدل نمو الإنتاجية، وبالتالي معدل فائض القيمة)، تضاعفت لترفع معدل الربح مؤقتاً، حيث شهد مؤشر الزيادة، من ٦,٥ نقطة في أواخر ١٩٨٠، إلى ٨ نقاط في مطلع ١٩٨٢، حيث واصل ارتفاعه بعد ذلك.

■ يبقى أن نذكر هنا، إلى أن بعض المعطيات المتوفرة، التي تشير إلى التدهور في معدل الربح، لا يؤثر بالضرورة، إلا بعد حين، على كمية الربح التي تجنيها الإحتكارات، مؤكدة بذلك صحة موضوعة ماركس القائلة بأن رؤوس الأموال الكبيرة الراسخة، تستطيع التعويض عن انخفاض **معدل الربح**، بفضل الزيادة في **كمية الربح** الناجمة عن ضخامة رأسمالها، ولكن فقط إلى حين، حيث أن التخفيض في قيمة رأس المال الثابت، ومكوناته المادية، الذي يجري خلال الأزمة، بينما يحفز زيادة معدل الربح، فإنه يميل في نفس الوقت إلى تقليص كمية الربح، بتقليصه مقدار رأس المال الذي يولد الربح.

■ تتأكد صحة هذه المقولة من المعطيات التالية: أن مؤشر الرقم القياسي للأرباح الصافية لأكبر ١٠٠ شركة صناعية في ألمانيا، منطلقاً من مستوى عام ١٩٦٧ كسنة أساس = ١٠٠،

قد ارتفع إلى ١٦٤ عام ١٩٧٠، ثم إلى ٢١٨ عام ١٩٧٣، ثم إلى ٢٤٨ في عام ١٩٧٤، رغم أن معدل الربح قد شهد انخفاضاً حاداً خلال هذين العامين، كما رأينا أعلاه. ولم يبدأ هذا المؤشر بالتراجع إلا في عام ١٩٧٥، عندما قطعت عملية تدمير رأس المال، وتخفيض قيمته، شوطاً ملموساً بفعل الأزمة، وحتى حينذاك فقد انخفض إلى ٢٢٤، باقياً بذلك فوق السنوي الذي كان عليه في عام ١٩٧٣. الدلالة هنا واضحة: قوى الإنتاج يجري تدميرها، بينما تواصل الإحتكارات جني وتعظيم المقادير المطلقة لأرباحها.

■ هكذا نرى، أن المعطيات الواقعية الملموسة لتطور الأسهم الألمانية، خلال فترة سبعينيات ق ٢٠، كما خلال العقدين الماضيين، تؤكد صحة التحليل الماركسي لآليات عمل قانون انخفاض معدل الربح والعوامل المؤثرة عليه، وعلاقة ذلك بقوانين تراكم رأس المال، وزيادة إنتاجية العمل، وشقبات الدورة الاقتصادية الرأسمالية ■

(٢)

الولايات المتحدة

■ كانت أزمة ١٩٧٠-١٩٧١ قد بلغت قعرها في الولايات المتحدة في أواخر ١٩٧٠. وبدأ مؤشر معدل الربح بالارتفاع ببطء خلال عام ١٩٧١، ثم شهد ارتفاعاً حاداً (من ١٠,٥ نقطة إلى ١٨ نقطة) خلال عام ١٩٧٢، وشهد ركوداً، محافظاً على مستواه عند ١٨ نقطة خلال عام ١٩٧٣. ولكنه منذ أواخر هذا العام، بدأ يشهد هبوطاً حاداً استمر طيلة عام ١٩٧٤، ليصل إلى ١٦ نقطة في عام ١٩٧٥. وبدأ معدل نمو الناتج الصناعي يتراجع منذ ١٩٧٣، وبدأ يشهد نمواً سلبياً بدءاً من مطلع ١٩٧٤، حيث دخل الإقتصاد في الأزمة.

■ علينا أن نلاحظ هنا، أن أزمة ١٩٧٤-١٩٧٥ في الولايات المتحدة، وكذلك في بريطانيا كانت أخف وطأة مما كانت عليه في ألمانيا وسائر بلدان أوروبا الغربية، لأن درجة تأثر الولايات المتحدة بأزمة الطاقة، التي انفجرت في عام ١٩٧٤، كانت أقل (فالولايات المتحدة بلد منتج للنفط). ورغم ذلك، فقد تقلص الناتج الصناعي، من ذروته حتى قعر الأزمة، بنسبة ١٤,٥٪، وتواصل هبوط الرقم القياسي للناتج الصناعي على امتداد ١٧ شهراً. كان المعدل السنوي لنمو الناتج الصناعي، عام ١٩٧٤، يوازي ٠,٦٪، وفي ١٩٧٥ شهد نمواً سلبياً (تراجعاً مطلقاً) بنسبة ٨,٩٪، بالمقارنة مع السنة السابقة لها. وانخفضت قيمة الإستثمارات الخاصة في الأصول الرأسمالية الثابتة، خلال الأزمة، بنسبة ١٧,٥٪ (وهي تعبر عن درجة تخفيض قيمة رأس المال الثابت وتدميره). وبلغت نسبة تشغيل الطاقات الإنتاجية في الصناعة التحويلية ٧٥٪، وهي أدنى نسبة لها منذ ١٩٤٦. وتراجعت العمالة في الصناعات التحويلية

بنسبة ٠,١٪ عام ١٩٧٤، وبنسبة ٨,٥٪ عام ١٩٧٥ (فائض رأسمال وفائض سكان).

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، كان في عام ١٩٧٣ يوازي ٥,٤٪ بالنسبة للعام السابق، فانخفض إلى -٠,٦٪ في عام ١٩٧٤، وإلى -٠,٩٪ في عام ١٩٧٥. (نلاحظ أن النسبة العالمية لقطاع الخدمات في الإقتصاد الأميركي تميل إلى جعل معدل تراجع الناتج المحلي الإجمالي، أقل من معدل تراجع الناتج الصناعي خلال الأزمة).

■ بلغت الأزمة قعرها في الربع الثالث من عام ١٩٧٥. وإضافة إلى التخفيض في قيمة رأس المال الثابت وتدمير مكوناته المادية، نشطت أيضاً حركة تصدير رأس المال إلى الخارج، وتسارعت عملية التجديد التكنولوجي لرأس المال، وإعادة هيكلة الصناعة، التي تجلت إرتفاعاً في معدل نمو الإنتاجية. أعداد الروبوت المشغلة في الصناعة الأميركية، ازدادت من ١٢٠٠ عام ١٩٧٤ إلى ٢٥٠٠ بنهاية ١٩٧٥، أي أنها تضاعفت وزيادة. الرقم القياسي لإنتاجية ساعة العمل، منطلقاً من مستوى عام ١٩٦٧ كسنة أساس = ١٠٠، والذي كان عند مستوى ١٠٣ عام ١٩٧٠، إرتفع إلى ١١٠ عام ١٩٧٥ (ولكن علينا أن نلاحظ أن تزايد معدل نمو الإنتاجية كان بطيئاً، بالمقارنة مع ألمانيا بنفس الفترة، بسبب موقع الإمتياز الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة حينذاك، فيما يتعلق بتصدير رأس المال إلى الخارج).

■ بدءاً من مطلع ١٩٧٦، أخذ مؤشر معدل الربح يرتفع من القعر الذي وصل إليه خلال الأزمة (١٥,٥ نقطة)، ولكن إرتفاعه كان محدوداً وقصير الأمد، حيث بلغ ١٦,٥ نقطة في مطلع ١٩٧٨، وانخفض انخفاضاً طفيفاً خلال ذلك العام، ثم ارتفع ليبلغ ١٦,٨ نقطة في مطلع ١٩٧٩.

كانت الزيادة في معدل نمو الإنتاجية طفيفة، فالرقم القياسي لإنتاجية ساعة العمل، إرتفع من ١١٠,٥ في ١٩٧٥، إلى ١١٦,٥ في عام ١٩٧٨. أعداد الروبوت المستخدمة في الصناعة الأميركية، إزدادت من ٢٥٠٠ في ١٩٧٥، إلى ٣٥٠٠ عام ١٩٨٠، أي بزيادة خلال ٥ سنوات تقل عن العدد الذي إزدادت به خلال سنة واحدة من سنوات الأزمة. المعدل السنوي المتوسط لنمو الإنتاجية (القيمة المضافة لكل عامل مستخدم) كان خلال فترة ١٩٧٣-١٩٧٩ لا يتجاوز ٠,٩٪ (بالمقارنة مع ٣,٧٪ خلال الفترة من ١٩٦٨-١٩٧٣)؛ والإرتفاع في معدل نمو الناتج الصناعي، كان خلال هذه الفترة بطيئاً، وكان يتبع التذبذب في مؤشر معدل الربح. فقد شهد معدل نمو الناتج الصناعي إرتفاعاً طيلة عام ١٩٧٦ وحتى الربع الأول من ١٩٧٧، ثم تباطأ ابتداء من الربع الثاني لعام ١٩٧٧، وشهد نمواً سلبياً خلال الربع الأول من عام ١٩٧٨، وعاد إلى الإرتفاع البطيء في النصف الثاني من عام ١٩٧٨،

وطيلة عام ١٩٧٩.

■ الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كانت ٥,٨٪ في عام ١٩٧٦، وفي الناتج القومي الإجمالي كانت ٥,٥٪ عام ١٩٧٧، و٥٪ عام ١٩٧٨. ولكن في عام ١٩٧٩، تراجعت الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلى ٣٪، وفي الناتج القومي الإجمالي، إلى ٢,٨٪، والفرق بين المعدلين يشير إلى تنشيط حركة رأس المال. ذلك أنه بدءاً من مطلع عام ١٩٧٩، بدأ معدل الربح ينخفض بشكل حاد من المستوى الذي بلغه في مطلع العام (١٦,٨٪)، ليصل إلى ١٤ نقطة في نهاية العام، ويواصل انخفاضه بمعدل أكثر حدة خلال عام ١٩٨٠، ليصل إلى ٩ نقاط في نهاية العام، ثم أيضاً في عام ١٩٨١، ليصل إلى ٤ نقاط في نهاية العام، وهو أدنى مستوى له منذ ثلاثينيات ق ٢٠. وتواصل هبوطه أيضاً بعد ذلك طيلة عام ١٩٨٢ بنسب غير متوفرة لدينا. وهكذا يدخل الإقتصاد الأميركي في أزمة حادة، بدأت منذ منتصف ١٩٨٠، حيث شهد الناتج الصناعي نمواً سلبياً (تراجعاً مطلقاً) خلال ذلك العام.

■ شهد الناتج المحلي الإجمالي للفرد انكماشاً، وتراجع حجمه المطلق بنسبة ١,٧٩٪، وكذلك انكمش الناتج القومي الإجمالي للفرد بنسبة ١,٧١٪، خلال عام ١٩٨٠. معدل التغيير في إجمالي تكوين رأس المال الثابت محلياً (في القطاع الخاص) شهد تراجعاً مطلقاً بمعدل سلبي قدره ٧,١٪ في عام ١٩٨٠، بالمقارنة مع السنة السابقة. وارتفعت نسبة البطالة إلى ٧,١٪ بالمقارنة مع ٥,٨٪ في السنة السابقة (١٩٧٩). ومع نسبة التدمير العالمية في قيمة رأس المال الثابت المحلي، وتوقعات الرأسماليين بإمكانية إرتفاع معدل الربح في ضوء ذلك، انطلقت حركة تجديد تكنولوجي وإعادة هيكلة للصناعة. أعداد الروبوت زادت من ٣٥٠٠ في عام ١٩٨٠، إلى ٤٥٠٠ في ١٩٨١، ثم إلى ٦٢٥٠ في ١٩٨٢، أي أنها تضاعفت تقريباً خلال عامين.

■ انطوت هذه العملية التجديدية على زيادة في حركة التوظيف الرأسمالي، فارتفع معدل التغيير السنوي لإجمالي تكوين رأس المال، المستثمر محلياً في أصول الإنتاج الثابتة، إلى ٢,٩٪ خلال عام ١٩٨١. وأدى ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة ٠,٧٦٪ خلال ذلك العام، ولكن نسبة الزيادة في الناتج القومي الإجمالي للفرد كانت أقل (٠,٦٪)، مما يشير إلى ترفاق عملية التجديد بتزايد تصدير رأس المال إلى الخارج. وبالفعل فقد كانت قيمة رؤوس الأموال الأميركية، التي استثمرت في أوروبا وحدها خلال عام ١٩٨١، تساوي حوالي ٦ مليارات دولار، إتجهت في معظمها إلى بريطانيا، وهي تشكل زيادة في مجموع قيمة الإستثمارات الأميركية في أوروبا بنسبة ٦,٣٪ في عام واحد.

وهكذا، فإن زيادة الإستثمار في تجديد رأس المال، ترافقت مع زيادة نسبة البطالة في نفس العام (١٩٨١) إلى ٧,٥٪. الزيادة في تكوين رأس المال الثابت، وزيادة نسبة البطالة (تخفيض رأس المال المتغير) زادت من تدهور معدل الربح، الذي عرف أشد هبوط إنحداري له خلال عام ١٩٨١.

■ لذلك، عاد معدل تكوين رأس المال الثابت محلياً إلى التراجع خلال عام ١٩٨٢، مسجلاً معدلاً سلبياً قدره ٦,٩٪. وارتفعت نسبة البطالة إلى ٩,٥٪ في نفس العام (١٩٨٢). وانخفض معدل تشغيل الطاقات الإنتاجية في الصناعة إلى ٦٦٪، وهو أدنى مستوى له منذ ثلاثينيات ق ٢٠. وشهد الناتج المحلي الإجمالي للفرد من السكان، إنكماشاً أكثر حدة، حيث تراجع حجمه المطلق بنسبة ٣,٠٩٪، في عام ١٩٨٢، بالمقارنة مع السنة السابقة. وكانت نسبة الإنكماش في الناتج القومي الإجمالي للفرد أكبر - ٣,٢١٪، مما يشير إلى تزايد حركة تصدير رأس المال إلى الخارج، التي توجهت خلال هذه الفترة للتنافس مع اليابان وألمانيا، في صراع حاد للإستيلاء على الصناعات المربضة المتداعية في بريطانيا خصوصاً، وفي سائر أنحاء أوروبا الغربية أيضاً (كانت حصيلة المعركة فوزاً لليابانيين في بريطانيا، وفوزاً لألمانيا في فرنسا، ولكن رأس المال الأميركي نال أيضاً حصته من الغنيمة، وإن تكن محدودة).

■ على قاعدة التدمير في رأس المال الثابت المستثمر محلياً، وتصدير رأس المال الناشط إلى الخارج، تم التنفيس عن ضغط فيض التراكم، وعادت معدلات الربح إلى الإرتفاع في أواخر ١٩٨٢. وارتفع معدل تكوين رأس المال الثابت محلياً إلى ٨,٢٪ في العام ١٩٨٣، ولكن نسبة البطالة حافظت على مستواها عند ٩,٥٪ خلال نفس العام. ومع ذلك ازداد الناتج المحلي للفرد بنسبة ٢,٩٥٪، بالمقارنة مع السنة السابقة، مما يشير إلى أن الزيادة في الناتج تمت على قاعدة مستوى جديد، أعلى من مستويات معدل نمو الإنتاجية، وهو المستوى الذي توشح إليه مضاعفة أعداد الروبوت، كما تشير إليه حقيقة أن معدل النمو السنوي للإنتاجية (القيمة المضافة لكل عامل في الصناعة التحويلية) بلغ ٢٪ في الفترة من ١٩٧٩-١٩٨٣، بالمقارنة مع ٠,٩٪ في الفترة من ١٩٧٣-١٩٧٩. وكان معظم الزيادة في معدلات الإنتاجية قد تحقق بعد عام ١٩٨٠، ذلك أن المعدل السنوي لفترة ١٩٧٣-١٩٨١ كان ٠,٤٪ فقط، وهو أقل من معدل ١٩٧٣-١٩٧٩. وأسس هذا لفترة الإنتعاش النسبي التي شهدتها الرأسمالية الأميركية، والعالمية إلى حد ما، خلال أعوام ١٩٨٤-١٩٨٩ التي لم تكن تخلو مع ذلك من فترات تذبذب وتباطؤ ■

(٣)

المملكة المتحدة (بريطانيا)

■ كانت أزمة ١٩٧٠ - ١٩٧١ قد بلغت قعرها في المملكة المتحدة (بريطانيا) في منتصف ١٩٧٠، وأدت إلى ارتفاع مؤشر معدل الربح من ٤,٥ نقطة إلى ٧,٥ نقطة في مطلع ١٩٧١. ولكن حجم ونسبة التدمير الذي أحدثته الأزمة كان أقل من أن يسمح بزيادة طويلة الأمد لمعدل الربح. ولذلك بدأ المؤشر انخفاضاً حاداً طيلة عام ١٩٧١، ومعتدلاً خلال عام ١٩٧٢، ثم حاداً مرة أخرى خلال عام ١٩٧٣ ليصل إلى ٤,٥ نقطة مجدداً في نهاية ١٩٧٣.

■ غير أن مسار التطور الرأسمالي في هذا البلد، شهد في العام اللاحق ظاهرة استثنائية بفعل عامل طارئ. ذلك أن الزيادة الحادة والمفاجئة في أسعار البترول عالمياً، الناجمة عن انفجار أزمة الطاقة بفعل وقف تصدير النفط العربي، في أعقاب حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣، أدت إلى التوجه نحو تطوير حقول بحر الشمال البريطانية، فضلاً عن تشييط صناعة الفحم التي كانت تتجه نحو البوار والخراب. والأرباح الهائلة التي حققتها الإحتكارات البترولية من تطوير واستغلال حقول بحر الشمال، في ظل زيادة استثنائية في أسعار البترول، انعكست على معدل الربح العام في الإقتصاد البريطاني، وأدت إلى زيادته بنسب استثنائية، رغم انخفاضه في فروع الإنتاج الأخرى التي كانت تسير بسرعة نحو الأزمة.

■ وهكذا، شهدنا ارتفاعاً في مؤشر معدل الربح العام، في نفس الوقت الذي كان فيه الإقتصاد ككل يغرق في الأزمة. (ونلاحظ أن هذا العامل نفسه هو الذي أثر في إبطاء انخفاض معدل الربح في الولايات المتحدة، وإن يكن بنسب أقل منها في بريطانيا، ولكنها أفضل بما لا يقاس بالمقارنة مع ألمانيا وسائر بلدان الرأسمالية المتطورة غير المنتجة للبترول). وبفعل هذا العامل، شهد مؤشر معدل الربح في بريطانيا ارتفاعاً شامهاً خلال عام ١٩٧٤، ليصل إلى حوالي ١٣ نقطة في مطلع عام ١٩٧٥. ولكن التأثير الإستثنائي لهذا العامل الطارئ، سرعان ما استنفذ مفعوله (وسنرى أنه سيقود إلى مفعول عكسي على الإقتصاد البريطاني في السنوات اللاحقة). فعاد مؤشر معدل الربح إلى الإنخفاض بحدة، ليصل إلى ٦,٣ نقاط في مطلع ١٩٧٦، إذ رغم هذه الذبذبة في معدل الربح العام، الناجمة عن ازدهار استثنائي لأحد فروع الإنتاج، كان الإقتصاد ككل يغرق في الأزمة منذ مطلع ١٩٧٤.

■ بسبب هذه الذبذبة الإستثنائية، كانت الأزمة في بريطانيا أطول في فترتها الزمنية، مما كان عليه الحال في سائر بلدان العالم الرأسمالي. فقد استغرق التراجع المتواصل في المؤشر العام للنتاج الصناعي ٢٢ شهراً، وهو أعلى مدة زمنية من بين الدول الصناعية الرئيسية

حينذاك. ولكنه أدى إلى تراجع مطلق في حجم الناتج الصناعي، بنسبة أقل من سائر البلدان الرأسمالية المتطورة، حيث كانت نسبة التدهور من أعلى نقطة حتى قعر الأزمة، توازي ١١,٥٪، وهي أقل حتى من الولايات المتحدة (المنتجة للبترول) في حينه.

■ شهد المعدل السنوي لنمو الناتج الصناعي تطوراً سلبياً، بنسبة ٣,٦٪ عام ١٩٧٤ بالمقارنة مع السنة السابقة، وبنسبة ٥,٢٪ عام ١٩٧٥ بالمقارنة مع السنة السابقة. وشمل التراجع في الإنتاج ٩٢٪ من فروع الصناعة، وهي أعلى نسبة منذ ثلاثينيات ق ٢٠. وتراجعت الإستثمارات في الصناعة التحويلية بنسبة إجمالية قدرها ٩,٨٪. ولكن نسبة التراجع في الإستثمارات الإجمالية، في رأس المال الثابت، كانت أقل من ذلك بكثير، حيث بلغت ٤,٦٪ (نموً سالباً)، بسبب الإستثمارات الضخمة التي تدفقت لتطوير حقول بترول بحر الشمال (البترول كما هو معلوم يعد في عداد الصناعات الإستخراجية، لا التحويلية). وانخفضت نسبة تشغيل الطاقات الإنتاجية إلى ٧٩,٦٪، وهي أيضاً أدنى نسبة منذ الحرب. وتراجعت العمالة في الصناعة التحويلية بنسبة ٤,٨٪. وخلال عام ١٩٧٤، تراجع الحجم المطلق للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪، بالمقارنة مع ما كان عليه العام السابق، وواصل تراجعه عام ١٩٧٥ بنسبة ٠,٦٪.

■ أدى التخفيض في القيمة الإجمالية لرأس المال الثابت، إلى زيادة معدل الربح الذي بدأ مؤشره يتصاعد من مطلع عام ١٩٧٦، من القعر الذي وصل إليه، والبالغ ٦,٣ نقطة، ليصل إلى ٩,٢ نقطة في مطلع ١٩٧٧. وازداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٦٪ عام ١٩٧٦، بالمقارنة مع العام الذي سبقه. وتمت هذه الزيادة على قاعدة عملية تجديد هيكل وارتفاع في معدل نمو الإنتاجية، يؤشر إليه ازدهار الصناعة البترولية، كما تؤشر عليه، ولو بشكل رمزي، مضاعفة أعداد الروبوتات المستخدمة في الصناعة البريطانية، مرة ونصف المرة (من ٥٠ إلى ١٢٥) بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥.

■ لكن الصناعة البترولية، التي ساعد ازدهارها على إبطاء تدهور معدل الربح بشكل استثنائي، خلال المرحلة الإندحارية من الأزمة، سرعان ما أصيبت بنكسة بعد استئناف ضخ البترول العربي، ذي الكلفة الإنتاجية المنخفضة، واضطرت العديد من حقول بحر الشمال إلى وقف إنتاجها. وهكذا، فإن التأثير الحقيقي للأزمة على معدلات الربح لم يبرز، ويتجلى بوضوح، إلا بعد نهاية الأزمة. وهكذا نجد أن مؤشر معدل الربح ينخفض انخفاضاً حاداً خلال عام ١٩٧٧، ليصل إلى قعر استثنائي (إلى نقطتين فقط) في مطلع ١٩٧٨، وهو أدنى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية. وقاد ذلك إلى تباطؤ معدلات النمو، فبلغ معدل نمو الناتج القومي الإجمالي ٢,٢٪ فقط عام ١٩٧٧.

وعادت نسبة تشغيل الطاقة الإنتاجية للصناعة إلى الإنخفاض، لتصل إلى ٨٢,٥٪ (وهي أدنى بكثير من نسب التشغيل التي شهدتها الصناعة خلال أزمات ١٩٥٨، ١٩٦١-١٩٦٢، ١٩٦٦-١٩٦٧، و ١٩٧٠-١٩٧١). وانخفاض نسبة التشغيل، هو مؤشر من مؤشرات التخفيض في القيمة والمكونات المادية لرأس المال الموظف، الذي يقوم فعلاً بوظيفته كرأسمال. وعادت نسبة التشغيل إلى انخفاضها في العام اللاحق (١٩٧٩) إلى ٨١,٥٪، وكان معدل النمو الحقيقي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي، في عام ١٩٧٩، يوازي ٠,٩٪ فقط.

■ على قاعدة هذا التدمير في قيمة ومكونات رأس المال، عاد مؤشر معدل الربح إلى الإرتفاع بدءاً من مطلع ١٩٧٨، ليواصل ارتفاعه طيلة ذلك العام والعام اللاحق، ويصل إلى حوالي ٨ نقاط في أواخر ١٩٧٩. ولكن معدلات نمو الناتج المحلي بقيت متدنية، وبلغت ١,٤٪ عام ١٩٧٩. والزيادة في معدل تكوين رأس المال الثابت لعام ١٩٧٩، وإن كانت طفيفة، سرعان ما عكست مفعولها على معدل الربح سلباً، فبدأ مؤشره منذ مطلع ١٩٨٠، يشهد تدهوراً حاداً، لينخفض إلى دون مستوى الصفر في أواخر ١٩٨٠، أي ليتحول انخفاض معدل الربح إلى تقلص في كمية الربح، إلى خسارة مطلقة لمجموع الطبقة الرأسمالية.

■ تواصل هذا المنحى بوتيرة أبداً قليلاً، طوال عام ١٩٨١، ليصل المؤشر، عند مطلع ١٩٨٢، إلى نقطتين تحت الصفر. ودخل الإقتصاد في أزمة حادة أشد وطأة من أزمة ١٩٧٦-١٩٧٤: انخفض معدل تشغيل الطاقات الإنتاجية في الصناعة إلى ٧٣,٦٪ عام ١٩٨٠، ثم إلى ٦٩٪ عام ١٩٨١، ثم إلى ٦٧,٢٪ عام ١٩٨٢. وبلغت نسبة البطالة ٧٪ عام ١٩٨٠، واقتربت من ١٢٪ في العاميين اللاحقين. وانخفض معدل تكوين رأس المال الثابت إلى نسبة تغيير سالبة قدرها ٥,٥٪ عام ١٩٨٠، وواصل انخفاضه بنسبة تغيير سالبة أيضاً، قدرها ٩,٥٪ عام ١٩٨١.

■ في عام ١٩٨٠، تراجع الحجم المطلق للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٤٪، وتراجع الحجم المطلق للناتج القومي الإجمالي بنسبة أكبر، قدرها ٢,٥٪. وفي عام ١٩٨١ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من العام السابق، حيث حقق نمواً سالباً بمعدل ٢,٢٪، ولكن نسبة التراجع في الناتج القومي الإجمالي، لنفس العام - ١٩٨١، كانت أقل (حيث بلغت معدلاً سالباً قدره ١,٨٪). ففي هذا العام، إنقضت رؤوس الأموال الإحتكارية اليابانية والأميركية والألمانية، على الصناعات البريطانية المقلدة والمتوقفة عن العمل، وابتلعتها في حركة محمومة من الإستيلاءات والإندماجات.

■ الصناعات البريطانية التي وقعت في قبضة الإحتكارات الأقوى، اليابانية على وجه الخصوص، جرت عملية تجديدها وإعادة هيكلتها. وأدى ذلك إلى زيادة ملموسة في معدل نمو الإنتاجية (إذن في معدل فائض القيمة) تُوشر عليه، من بين دلالات أخرى، حقيقة أن أعداد الروبوت المستخدمة في الصناعة البريطانية إزدادت من ٣٧١ عام ١٩٨٠، إلى ٧١٣ عام ١٩٨١، إلى ١١٥٢ عام ١٩٨٢، أي أنها تضاعفت مرتين وزيادة، خلال عامين. وكانت الزيادة الأبرز بين عامي ١٩٨١-١٩٨٢، حيث بلغت نسبة الزيادة ٦٢٪. تبرز أهمية هذا الرقم إذا ما علمنا أن مجموع الزيادة في أعداد الإنسان الآلي، على مدى السنوات الخمس ١٩٧٥-١٩٨٠، لم تكن تزيد على ٢٤٦ روبوت، أي حوالي نصف الزيادة التي تمت من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٢.

■ حركة التجديد هذه، بما تقود إليه من زيادة في معدل فائض القيمة، ونتائج التخفيض في قيمة ومكونات رأس المال الثابت خلال الأزمة، تقود مجدداً، ولكن مؤقتاً أيضاً، إلى ارتفاع مؤشر معدل الربح واستئناف دورة تراكم رأس المال وإعادة الإنتاج. وهكذا، شهد الناتج المحلي الإجمالي البريطاني نمواً بنسبة ١,٢٪ عام ١٩٨٢، وشهد الناتج القومي الإجمالي نمواً بنسبة أكبر (١,٩٪) خلال نفس العام، مما يشير إلى استمرار تدفق رأس المال الإحتكاري الأجنبي، وازداد معدل تكوين رأس المال المستثمر محلياً في أصول الإنتاج، مرتفعاً بنسبة ٥,٧٪ في نفس العام، وأدى ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٧٪، والناتج القومي الإجمالي بنسبة ٢,٩٪ في عام ١٩٨٣ ■

(٤)

تجلي مفعول قانون ميل معدل الربح

إلى الإنخفاض في الأمد الطويل

■ تتفاقم عملية التراكم، وتتركز رأس المال بنشوء الإحتكارات فوق القومية، وهيمنتها على السوق العالمية من جهة، وتعاضم الإرتفاع في نسبة التكوين العضوي لرأس المال، مع الإزدياد المضطرب لإنتاجية العمل، وبخاصة في ظل الثورة التكنولوجية الحديثة، من جهة أخرى، تعزز مفعول قانون ميل معدل الربح إلى الإنخفاض على الأمد الطويل، وتبرز تجلياته إلى السطح بصورة صارخة أكثر من أي وقت مضى.

■ يتعزز هذا الميل أكثر، بفعل حقيقة أن العوامل المضادة لمفعول هذا القانون تضعف تدريجياً، وتستنفذ قدراتها الممكنة باضطراد، وتضيق مجالاتها المفتوحة أكثر فأكثر. مجالات

التوسع الذاتي لرأس المال العالمي الكلي، باتت تضيق شيئاً فشيئاً، وتتحول عملية التراكم أكثر فأكثر إلى إفراط في التمرکز، إلى تسارع لعملية ابتلاع الرأسماليين لبعضهم البعض. المجالات الربحية التي تفتحها الثورة التكنولوجية الحديثة، لنشوء فروع إنتاج جديدة، ولتخفيض كلفة وسائل الإنتاج وجهد العمل الضروري في الفروع القائمة، هذه المجالات الربحية ماتزال مفتوحة بلا شك، ولكن نشوء رؤوس أموال جديدة لارتياح هذه المجالات، يصبح أكثر صعوبة باضطراد، والحافز لارتياحها من قبل رؤوس الأموال الإحتكارية العملاقة يتضاءل باستمرار، بفعل تدهور معدلات الربح وضيق قاعدة الإستهلاك (ضيق السوق)، وبفعل انحسار نطاق المنافسة التي تصبح أكثر صعوبة، إلا إذا كانت منافسة بين الإحتكارات نفسها، التي تتميز عادة بمعارك طاحنة مدمرة.

■ وبهذا، فإن ارتياح هذه المجالات المفتوحة يصبح أقل إمكانية، إلا إذا تطلبت هذه المعارك الطاحنة، إلا إذا ارتبط بمعارك الإستيلاءات، أي بعملية الإبتلاع الذاتي لرأس المال من قبل رأس المال، بما تتطوي عليه من تدمير جزئي لرأس المال العالمي الكلي. وإمكانيات توسيع السوق العالمية تتناقص باضطراد. و«الحقول البكر» التي كانت تستقبل رأس المال المصدر من المركز، وتجزل له العطاء بمعدلات ربح خارقة، هذه الحقول بدأت قدراتها تستنزف. ولم يكد يبقى من وسائل لزيادة معدل الربح، عدا التدمير الذاتي لرأس المال، سوى خفض الأجر دون قيمتها الحقيقية. أي سوى تحويل الإفقار النسبي إلى إفقار مطلق.

هذا ما يجري فعلاً، في أيامنا، للبروليتاريا العالمية (إذا أخذت ككل موحد على الصعيد العالمي، بما فيها البروليتاريا الرثة المهمشة اجتماعياً)، وفي ذلك يكمن سر المجاعات التي تلتهم شعوباً بأكملها، شعباً بعد آخر. ولكن لهذا أيضاً حدوده الفيزيائية التي لا يمكن تجاوزها، وهي حدود يقترب منها العالم الرأسمالي، ببطء نعم، ولكن بثبات واضطراد.

■ بهذا، يتجلى مفعول قانون الميل المضطرد لمعدل الربح إلى الإنخفاض على الأمد الطويل، وتظهر تجلياته صارخة وبارزة على السطح، وعلى نطاق دولي. جميع المعطيات الإحصائية المتوفرة تؤكد تقادم هذا الميل خلال فترة سبعينيات ق ٢٠، ومطلع ثمانياته، وسوف نرى أنه استمر في التقادم خلال السنوات العشر التي تلت، وفيما يلي بعض هذه المعطيات:

في فرنسا، انخفض معدل العائد الإجمالي لرأس المال من ٢٠٪ في المتوسط خلال فترة ١٩٦٠-١٩٧٢، إلى ١٥,٨٪ في المتوسط خلال فترة ١٩٧٣-١٩٨٣. وفي السويد، انخفض نفس المعدل من ١٠,٦٪، إلى ٧,٣٪ في الفترتين نفسيهما على التوالي. وفي ألمانيا

الاتحادية، إنخفض معدل العائد الصافي لرأس المال من ٢٤,٩٪ في المتوسط، خلال فترة ١٩٦٠-١٩٧٢، إلى ١٥,٨ في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢.

وكانت وتيرة الإنخفاض لمعدل العائد الصافي، بين الفترتين المذكورتين كما يلي في البلدان التالية: بريطانيا من ١٣,٧٪ إلى ٦٪، كندا من ١٦,٦٪ إلى ١٥,٣٪، الولايات المتحدة من ٢٨,٧٪ إلى ١٨,٣٪.

■ الإتجاه نفسه يتأكد، إذا أخذنا تطور النصيب النسبي للأرباح من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية. فهذه النسبة إنخفضت في ألمانيا الاتحادية من ٢٩٪، في فترة ١٩٦٠-١٩٧٢، إلى ١٩,٧٪ في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢. وفي السويد انخفضت نفس النسبة من ٢٠,٤٪ إلى ١٣٪. وفي الولايات المتحدة من ٢٠,٨٪ إلى ١٦,٨٪ على التوالي خلال الفترتين المذكورتين. (د. رمزي زكي: «التضخم المستورد»، ص ٢٣-٢٤). وتدهور النسبة الأخيرة بالذات يؤشر على التدهور بعيد المدى في معدل نمو إنتاجية العمل الذي يرافق تدهور معدلات الربح في الحقبة الأخيرة من حقبات التطور الرأسمالي.

■ رغم الضغط المتزايد في الإنتاجية، فإن وتائر تطور معدلات نمو الإنتاجية تتباطأ، وتميل إلى التدهور في المدى الطويل بدورها، وذلك رغم خرافات الخيال العلمي، التي يجري نسجها والترويج لها حول مدى تسارع وتيرة الثورة العلمية التكنولوجية. لقد أشرنا سابقاً إلى المعطيات التي تشير إلى التدهور المضطرد في معدلات نمو الإنتاجية في كل من الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية وبريطانيا. وفيما يلي المعطيات التي تؤكد أن هذا الميل شامل للعالم الرأسمالي بكامله:

• في اليابان، كان معدل نمو الإنتاجية (محتسباً على أساس زيادة القيمة المضافة الحقيقية في الصناعة التحويلية لكل مستخدم) يوازي ٩٪ في المتوسط السنوي للفترة ١٩٦٠-١٩٦٧، وأصبح ١٠,٨٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٧٣، ثم ٦,٥٪ في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، وكذلك ٦,٥٪ في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣.

• وفي فرنسا، انخفض المتوسط السنوي لمعدل نمو الإنتاجية، خلال الفترات الزمنية الأربعة المذكورة على التوالي، من ٦,٩٪ إلى ٦,٤٪، إلى ٤,١٪، إلى ٢,٢٪.

وفي مجموع بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (التي تضم الدول الرأسمالية الـ ٢٤ الأغنى في العالم)، كان متوسط معدل نمو الإنتاجية خلال الفترات الزمنية الأربعة المذكورة على النحو التالي: ٤,٧٪، ثم ٥,١٪، ثم ٢,٨٪، ثم ٢,٧٪.

■ في ضوء الخرافات التي تنتسج حول نتائج تعاضم الأهمية النسبية، لما يسمى بالقطاع الثالث (قطاع الخدمات) في «المجتمع ما بعد الصناعي»، الذي يزعمون أن الثورة العلمية – التكنولوجية هي التي أنتجته في البلدان الرأسمالية المتقدمة، في ضوء ذلك، قد يتوهم البعض أن تراجع معدل نمو الإنتاجية في الصناعة، ربما يعوض عنه تطور الإنتاجية في قطاع الخدمات التي يقال إن إنتاجيتها العالية، خصوصاً في مجال «الخدمات العلمية والتكنولوجية» (المعلوماتية، إلخ..)، تشير إلى اتجاه التطور الريادي في المستقبل.

■ إن إلقاء نظرة على تطور معدل نمو الإنتاجية في قطاع الخدمات، يشير إلى مايلي: في الولايات المتحدة، انخفض متوسط معدل النمو السنوي للإنتاجية في قطاع الخدمات من ١,٦٪ في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣، إلى ٠,٤٪ في الفترة ١٩٧٣-١٩٨١. وبين الفترتين المذكورتين انخفض هذا المعدل في كندا: من ١,٤٪ إلى ٠,٤٪، بريطانيا: من ١,٦٪ إلى ٠,٤٪، ألمانيا الاتحادية: من ٣٪ إلى ٢,٢٪، فرنسا: من ٣٪ إلى ١,٨٪، إيطاليا: من ٣,٤٪ إلى ٠,٩٪، السويد: من ١٪ إلى ٠,٣٪، بلجيكا: من ٢,٦٪ إلى ٠,٧٪، النمسا: من ٢,٩٪ إلى ١,١٪، وهكذا...

الوقائع إذن تؤكد ليس وحسب، أن الإنتاجية في «القطاع الثالث» العتيق هي أدنى منها في الصناعة، بل أن وتيرة الهبوط والتدهور في معدل نمو الإنتاجية في الخدمات، هي أيضاً أسرع منها في الصناعة.

■ دلالة هذه الحقائق صارخة: أن علاقات الإنتاج الرأسمالية، وقد بلغ تمرکز رأس المال المستوى الشاهق الذي وصل إليه، باتت تشكل قيدا ليس على نمو القوى المنتجة فحسب، بل أيضاً على تطور إنتاجية العمل الإجتماعي، تطور الإنتاجية الذي هو، جوهر «الرسالة التاريخية» لنمط الإنتاج الرأسمالي وفق ماركس، الذي يقول: «في اللحظة التي تقع فيها عملية فيض تكوين رأس المال كلياً في أيدي حفنة من رؤوس الأموال الكبيرة الراسخة، حيث تعاضم كمية الربح يعوض عن تدني معدل الربح، فإن شعلة الإنتاج الحية سوف تخمد وجذوته سوف تذوي وتسير إلى الإنطفاء». (المجلد الثالث، ص ٢٥٩) ■

الفصل الثاني

تمركز رأس المال، عملاقة الإحتكارات فوق القومية، غلبتها في السوق المالية

- ١- عملاقة الإحتكارات فوق القومية، غلبتها في السوق المالية
- ٢- إتساع نطاق تصدير رأس المال، توسيع السوق العالمية

(١)

عملاقة الإحتكارات فوق القومية،

غلبتها في السوق العالمية

■ في مطلع سبعينيات ق ٢٠، كانت الإحتكارات قد استكملت سيطرتها على الأسواق المحلية في بلدانها الأم، وقطعت شوطاً في مد أذرعها الأخطبوطية إلى السوق العالمية. وترافقت هذه العملية مع «عملاقة» الإحتكارات، تحولها إلى مؤسسات ضخمة، سواء بحجم رأسمالها، أو أرقام مبيعاتها، أو أعداد العمال العاملين فيها، أو بتنوع مجالات نشاطها. خلال سبعينيات ق ٢٠ وحتى مطلع ثمانينياته، اتسعت ظاهرة «تدويل» الإحتكارات، وأصبحت سمة غالبية للإحتكارات العالمية الأبرز، وباتت الإحتكارات فوق القومية، تحتل موقعاً مسيطراً راجحاً في السوق العالمية. ذلك هو التلخيص للشوط الذي قطعته عملية تركيز الإنتاج، وتمركز رأس المال على النطاق الدولي، خلال فترة سبعينيات ق ٢٠، ومطلع ثمانينياته.

■ شهدت عملية «عملاقة» الإحتكارات دفعة قوية كبرى في أواخر ستينيات ق ٢٠، ومطلع سبعينياته، وذلك بسبب الإنهيارات والإفلاسات التي ترافقت مع أزمة ١٩٦٩-١٩٧١، والأزمات الخفيفة السابقة لها، وتعززت هذه العملية بقفزة كبيرة أقوى خلال أزمة ١٩٧٤-١٩٧٦. في أواخر ستينيات ق ٢٠ شهدت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ما يطلق عليه الإقتصاديون الأميركيون «موجة الإندماجات الثالثة»، بالمقارنة مع الموجة الأولى في مطلع ق ٢٠، والموجة الثانية في فترة ما بين الحربين. ذلك أن تفاقم أزمة فيض التراكم في رأس المال، أدى إلى تنشيط ابتلاع الإحتكارات الأقوى للمؤسسات الأضعف، وإعادة هيكلتها بتدمير قسم من رأسمالها، وضم القسم الآخر.

■ يقدر الإقتصاديون الأميركيون أن مجمل عمليات الإندماج والإستيلاء، خلال تلك الفترة، أدت إلى «اختفاء»، أي إلى تدمير ودمج، ما يزيد على ٢١٪ من إجمالي الموجودات الرأسمالية في قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية، بالمقارنة مع فترة ١٩٢١-١٩٣١، حيث «اختفى» ١٦,٣٪ من الموجودات التابعة لشركات مستقلة عبر عمليات الإندماج. ورأينا سابقاً أن هذه العملية قادت، في ١٩٧٠، إلى سيطرة حوالي ألف شركة كبيرة على نصف الناتج الأميركي.

■ الإتجاه نفسه نلاحظه في بريطانيا: في عام ١٩٦٨، خصصت الشركات البريطانية ثلث التدفقات الإجمالية من أرصدها، وكرستها لعمليات الإستيلاء على مؤسسات أخرى، وكانت هذه النسبة توازي ١٦٪ خلال فترة ١٩٦٠-١٩٦٥، و ١٠٪ خلال الخمسينيات. وفي عقد

ستينيات ق ٢٠، تسارعت عملية تركز رأس المال في بريطانيا ثلاثة أمثال بالمقارنة مع ما كانت عليه في العقد السابق. وفي عام ١٩٧٠، كان أكبر ١٠٠ شركة في بريطانيا تنتج ٥٥٪ من مجمل الناتج الصناعي البريطاني. وهكذا كان الأمر في أوروبا الغربية كلها، حيث يقدر أن حصة أكبر ٥٠ إحتكار من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجموعة الأوروبية ارتفعت من ٣٥٪ عام ١٩٦٠ إلى ٤٦٪ عام ١٩٧٠. (راينهولد: «الإقتصاد السياسي غير الماركسي المعاصر»، ترجمة: عصام خفاجي/ الجزء الثاني، ص ١٢٧).

■ حالة الإفلاس، وانهيارات سوق الأسهم خلال فترة ١٩٧٣-١٩٧٦، والمرتبطة بانهيار معدلات الربح والأزمة الحادة التي شهدها العالم الرأسمالي، في تلك الفترة، أعطت دفعة قوية لهذه العملية، وأدت إلى موجة جديدة من الإندماجات والإستيلاءات. ففي مطلع عام ١٩٧٣، انهارت سوق الأسهم في بورصة نيويورك، وفقدت ٢٠٪ من قيمتها الإجمالية. ومن كانون الثاني (يناير) إلى أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، انخفضت قيمة السهم في بورصة لندن بحوالي ٥٠٪، وقيمة الأوراق المالية إجمالاً في بورصة دوسلدورف بنسبة ٣٥٪. وبهذه الإنهيارات، «اختفت» ادخارات وحقوق الملايين من صغار المساهمين، وابتلعتها الإحتكارات. ولكن، عبر هذه الإنهيارات، كانت الإحتكارات أيضاً تأكل بعضها بعضاً: في ألمانيا الإتحادية، على سبيل المثال، كان عدد الشركات المتداعية أو المفلسة، خلال السنوات ١٩٧٣-١٩٧٦، يوازي ٣١,٧٩٣ شركة، وكان عدد الإندماجات واجبة التسجيل خلال نفس الفترة ١,٤٥٦ حالة اندماج. (راينهولد/ مصدر سبق ذكره، ص ١١٠).

■ في سياق هذه العملية، كانت الإحتكارات تواصل الإمعان في تنويع نشاطاتها الإقتصادية، بهدف المزيد من التحكم في معدلات أرباحها، وبهدف اكتساب المزيد من المرونة في تنقيل رؤوس أموالها بين فروع الإنتاج المختلفة، بما يضمن تعظيم الأرباح وتحسين القدرة التنافسية. وتدل دراسة أجريت على ٣٣ إحتكار أميركي عملاق، في أواخر سبعينيات ق ٢٠، أن كلاً من هذه الإحتكارات كان في المتوسط يشمل بنشاطاته، مباشرة، أو عبر فروع وشركاته التابعة، أو المقولة، حوالي ٨٠ فرعاً صناعياً. ووسعت الإحتكارات أيضاً نطاق امتدادها إلى الزراعة وتجارة المرفق. وكانت هذه العملية تندفع قدماً بسرعة بفضل الفرق الواسع بين الأرباح الخارقة، التي تجنيها الإحتكارات، وبين معدل الربح العام السائد، إذ تشير الدراسات، خلال تلك الفترة، إلى أن الإحتكارات الأميركية فوق القومية، التي يزيد رأسمالها على ١٠٠ مليون دولار، كانت تحصل، على كل دولار من منتجاتها، على ربح يبلغ ثلاثة أضعاف الربح الذي تحصل عليه المشروعات «الصغرى»، التي لا يزيد رأسمالها على مليون دولار.

■ هذه العملة المضطربة، عززت قدرات الإحتكارات على توسيع نشاطاتها وهيمنتها

الدولية. وتسارعت بالتالي عملية «تدويل» الإحتكارات، وتعمقت سماتها فوق القومية، وبدأ حجم نشاطاتها في السوق العالمية يزيد على حجم نشاطها في بلدانها الأم، حيث تقوم مقراتها المركزية. لناخذ، على سبيل المثال، لا الحصر، النماذج الأربعة التالية على مدى اتساع حجم الإنتشار الدولي للإحتكارات الكبرى، في أواخر سبعينيات ق ٢٠:

• في ١٩٧٧، كانت «جنرال إلكتريك» تمتلك، إلى جانب مركزها الأميركي، حوالي ٦١ وحدة إنتاجية منتشرة في سائر أنحاء العالم، وكانت توزع وتقسم عملياتها الإنتاجية، لصنع سلعة نهائية واحدة، على أكثر من بلد للاستفادة من الميزات النسبية المقارنة لتكاليف الإنتاج. فكانت ترسل، مثلاً، مكونات الإنتاج كاملة إلى سنغافورة ليمت تجميعها هناك، حيث تكلف عملية التجميع ٣٠ سنت في الساعة، بينما تجميعها في الولايات المتحدة يكلف ٣،٤ دولار في الساعة.

• «آي. بي. إم»، الإحتكار العالمي الأكبر حينذاك في تكنولوجيا المعلوماتية، وهي صناعة كانت ما تزال ناشئة، كانت تمتلك عام ١٩٧٨، إلى جانب مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة، ٢٦ فرعاً منتشرة في مختلف أنحاء العالم، منها ١٠ في البلدان المتقدمة، و ٦ في البلدان النامية.

• «سيمنز» لصناعة الآلات، كانت إلى جانب مقرها الألماني، تمتلك عام ١٩٧٨، ٣٦ فرعاً في سائر أنحاء العالم، منها ٢٠ في البلدان المتقدمة، و ١٦ في البلدان النامية.

• «فولكسفاغن»، كانت في ١٩٧٨ تمتلك، إلى مقرها الألماني، ٢٠ فرعاً في سائر أنحاء العالم، منها ١٤ في البلدان المتقدمة، و ٦ في البلدان النامية، وهذه الأرقام لا تشمل الشركات «المشتركة»، أو المقاوله، أو الوكالات التجارية الكومبرادورية.

■ في عام ١٩٦٦، كانت صادرات الفروع الخارجية للإحتكارات، تمثل حوالي ربع الصادرات من الولايات المتحدة نفسها، وفي عام ١٩٨٣ قفزت هذه النسبة إلى ثلاثة أرباع. في عام ١٩٧٠، كانت صادرات الإحتكارات المنتجة داخل الولايات المتحدة نفسها، تبلغ ٢٩ مليار دولار، بالمقارنة مع مبيعات فروعها الخارجية التي بلغت ٧٨،٣ مليار دولار خلال نفس العام. في عام ١٩٧٥ أصبحت صادرات الإحتكارات الأميركية، المنتجة داخل البلاد، تساوي ٧٥ ملياراً، وأصبحت قيمة مبيعات فروعها الخارجية ٤٥٨ مليار دولار. خلال ٦ سنوات فقط، تضاعفت الصادرات من ناتج الإحتكارات الأميركية مرتين ونصف المرة، وتضاعفت قيمة مبيعات فروعها الخارجية حوالي ٦ مرات، وأصبحت قيمة هذه المبيعات توازي أكثر من ٣٠٪ من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة.

■ من عام ١٩٧١ حتى ١٩٧٥، خلال ٥ سنوات، تضاعفت قيمة مبيعات الفروع الخارجية للإحتكارات الأوروبية الغربية، بأكثر من مرتين ونصف المرة، لتبلغ ٣٦١ مليار دولار، وارتفعت حصتها من مجموع الناتج القومي الإجمالي لبلدانها، من ١٧,٢٪ إلى ٢٤,٨٪. وخلال نفس الفترة ١٩٧١-١٩٧٥، تضاعفت قيمة مبيعات الفروع الخارجية للإحتكارات اليابانية ٥ مرات ونصف المرة، لتصل إلى ٥٤,٧ مليار دولار، وارتفعت حصتها من مجموع الناتج القومي الإجمالي لليابان، من ٤,٤٪ إلى ١١,٥٪. (رمزي زكي: «الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة»/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - ١٩٨٥، ص ٣١).

■ في مطلع ثمانينيات ق ٢٠، ارتفعت نسبة العمالة الأجنبية، المستخدمة في الفروع الخارجية للإحتكارات فوق القومية، لتشكل حوالي نصف إجمالي عدد العمال المستخدمين في هذه الإحتكارات في المتوسط، وبلغت النسبة في بعضها ثلاثة أرباع الحجم الإجمالي لقوة العمل. «جنرال موتورز»، على سبيل المثال، كانت تستخدم ٧٤١ ألف عامل في مطلع ثمانينيات ق ٢٠، منهم ٢١٩ ألفاً في فروعها الخارجية. «آي بي إم» كانت، مطلع ثمانينيات ق ٢٠، تستخدم حوالي ٤٠٠ ألف عامل، منهم ربع مليون في الولايات المتحدة، والباقي في فروعها المنتشرة في سائر أنحاء العالم.

■ مع اتساع نشاطها الدولي، وتعزز سماتها فوق القومية، بدأت تتأكد هيمنة الإحتكارات الكبرى على السوق الرأسمالية العالمية، لتكتسب غلبة راجحة فيها في مطلع ثمانينيات ق ٢٠، ومنذ النصف الثاني من سبعينياته، أصبح أكبر ٢٠٠ احتكار دولي، يمارس تأثيراً حاسماً على السوق الرأسمالية العالمية: في مطلع ثمانينيات ق ٢٠، على سبيل المثال لا الحصر، كان احتكاران إثنان فقط (هما الآي بي إم الأميركي، وهيتاشي الياباني) يسيطران على ٤٠٪ من السوق العالمية للحواسيب، وتعاضمت التجارة الدولية البينية (المبادلات التجارية التي تجري بين فروع الإحتكار الواحد المنتشرة في أنحاء العالم المختلفة)، وأصبحت تحتل حيزاً متسعاً باضطراد في حجم المبادلات التجارية الدولية.

■ وتشير الأرقام الرسمية الأميركية، أن المبادلات التجارية الدولية، بين مشروعات مرتبطة بين بعضها البعض بعلاقات الملكية، كانت تحتل عام ١٩٧٥ حصة توازي ثلث مجموع الواردات الأميركية من الخارج، وأن نسبتها في واردات الولايات المتحدة من البلدان النامية، بلغت ٣٥٪ في ذلك العام: أكثر من ثلث البضائع المستوردة للمستهلك الأميركي، كان يجري إنتاجها عبر استغلال رأس المال الأميركي المصدر إلى الخارج لقوة عمل بروتيتاريا البلدان الأخرى، وبخاصة من البلدان المتخلفة.

■ مع تضخم الإحتكارات، وتتنوع نطاق نشاطاتها وامتدادها الدولي، تضخمت أيضاً قدراتها المالية، وازداد التداخل والتشابك بينها وبين الإحتكارات المالية (مصارف وشركات تأمين) وصارت تشاركها، تغذيها، وتتغذى منها، في أعمال التمويل والمضاربة. وفي أوائل ثمانينيات ق ٢٠، أصبحت الإحتكارات تملك سيولة نقدية ساخنة، تبلغ حوالي ٧٠٠ مليار دولار. وهي تفوق مجموع الإحتياطيات الدولية التي كانت حينذاك تملكها البنوك المركزية، في كافة دول العالم الرأسمالي، والتي تقدر بحوالي ٤٤٧ مليار دولار. وازداد انغماس الإحتكارات «الصناعية» في نشاطات المضاربة والمتاجرة بالأسهم والأوراق المالية، وبانت تحرك سيولتها الهائلة بسرعة من سوق مالي إلى آخر، محققة بذلك أرباحاً خارقة. (رمزي زكي: «الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة»/ مصدر سبق ذكره، ص ٣٦).

■ مع عملاقة الإحتكارات «الصناعية» سارت يداً بيد، أيضاً، عملية عملاقة المصارف والمؤسسات المالية الكبرى، وغلبة الطابع الدولي على نشاطاتها. فالمصارف الخاصة فوق القومية (أي التي يغلب على نشاطها طابع الإقراض والإقتراض الدولي)، والتي كانت قد برزت كظاهرة صارخة في منتصف ستينيات ق ٢٠، تعاضم دورها في منتصف سبعينيات وحتى مطلع ثمانينيات ق ٢٠، بفعل عوامل عدة.

■ إن احتدام أزمة فيض التراكم، التي كان تعاني منها مختلف البلدان الرأسمالية، دفعت بأحجام ضخمة من رأس المال إلى أن تتخذ شكل رأسمال نقدي محض، وأن تندفع، سواء عبر عمليات المضاربة والتمويل التي تمارسها الإحتكارات، أو عبر عمليات الإئتمان والمضاربة التي تمارسها المؤسسات المالية الإحتكارية، إلى البحث عن ميادين الربح، عبر جني الربح المالي.

وخلال أزمة ١٩٧٤-١٩٧٥، في ظل حالة الركود في البلدان الصناعية، تزايد إقبال المصارف على الإنخراط في نشاطات الإئتمان الدولي، وتولت تمويل قروض ضخمة، بلغت في المتوسط ٤٥ مليار دولار سنوياً، ذهب نصفها تقريباً إلى البلدان المتخلفة غير النفطية، التي كانت بحاجة ماسة إلى الإقتراض، بسبب تقادم العجز في موازين مدفوعاتها، بفعل الأزمة العالمية؛ كما وبفعل ارتفاع أسعار نبتها المستورد. أما فوائض الدولار النفطي، التي تجمعت بأيدي دول الأوبك، فقد وجدت طريقها إلى سوق المال العالمي، لكي تستقر على شكل ودائع، أو إستثمارات مالية، وضعت أغليبيتها الساحقة في تصرف المصارف الخاصة الدولية، التي كانت تعيد ضخها، على شكل قروض، إلى البلدان المتخلفة غير النفطية، وتجنبي من وراء ذلك ريعاً طائلاً.

■ في نهاية سبعينيات ق ٢٠، زادت قيمة الودائع في المصارف الدولية الخاصة على ٦٠٠ مليار دولار، تساوي خمس حجم الدين النقدي للدول الصناعية السبع الكبرى. وأنشأت هذه المصارف شبكة دولية من الفروع، بحيث أصبح حوالي ثلث قروضها، وثلث أرباحها، يأتیان من نشاطها الدولي. وارتفعت، على سبيل المثال، الأرباح التي جنتها أكبر ٧ مصارف أميركية من عملياتها الدولية، لتزداد حصتها من ٢٢٪ من مجمل أرباح هذه المصارف في عام ١٩٧٠، إلى ٦٠٪ عام ١٩٨٢. وفي مطلع ثمانينيات ق ٢٠، بلغت قيمة القروض الدولية، المستحقة للمصارف الخاصة الكبرى، ١٠٢٠ مليار دولار، وكانت في ١٩٧٠ لا تزيد على ٥٧ مليار دولار، أي أنها تضاعفت ١٨ مرة خلال عقد ونيف.

■ في نهاية عام ١٩٧٢، كان حجم عمليات الإئتمان الدولية (إقراض واقتراض على الصعيد الدولي) التي تنهض بها المصارف الخاصة الكبرى، يوازي ٢٩٠ مليار دولار. وفي نهاية ١٩٨٠، ارتفع إلى ١٣٢١ مليار دولار، أي أنه تضاعف ٤ مرات ونصف المرة خلال ٧ أعوام. وفي نهاية ١٩٨٠ كانت حصة المصارف في السوق الأوروبية المشتركة من إجمالي حجم الإقراض الدولي بالعمولات الأجنبية توازي ٧٥,٨٪، وحصة فروع المصارف الأميركية في الخارج ١٤,٢٪، والباقي تقوم به مصارف في كندا واليابان.

■ التطور في وسائل الإتصال الحديثة، بفعل ثورة تكنولوجيا المعلوماتية، شكل عاملاً مساعداً لتسهيل تطور الطابع الدولي المتخطي للقوميات في نشاط الإحتكارات الحديثة، وفي قدرتها على الإدارة الكفوة والسيطرة على عملياتها في مختلف أنحاء المعمورة، سواء بالنسبة للإحتكارات الصناعية، أو بالنسبة، بشكل خاص، للمصارف. وخلال سبعينيات ق ٢٠، نمت شبكة إتصالات مصرفية على صعيد كوني، كانت في عام ١٩٨٣ تضم ٥٠٠ مصرف في ١٥ دولة رأسمالية، تتبادل الرسائل فيما بينها بمعدل ٣٠٠ ألف رسالة في اليوم الواحد، مشكلة بذلك ما يشبه الإتحاد الإحتكاري، الذي بفعل كفاءته يجتذب العملاء من مختلف أنحاء العالم، ويشكل سوقاً مالية واحدة موحدة عالمياً، كما لم يكن عليه الأمر في أي وقت مضى. (الايكونوميست، بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٩).

■ المصارف الخاصة فوق القومية، تمارس سياستها في الإقراض الدولي بتنسيق كامل مع الإحتكارات «الصناعية» فوق القومية، وبما يخدم وينسجم مع توجهاتها للإستثمار المباشر لرأس المال على النطاق الدولي. وهكذا، فإن جماعات مالية قليلة العدد، توجه سياسة تصدير رأس المال بشقيها: القروض، والإستثمار المباشر، في المشروعات. وهكذا، فإن القروض التي تحصل عليها البلدان «النامية»، كانت ترتبط في الواقع بحاجات الإستثمار المباشر، وتُجبر في خدمتها، حيث تعمل المصارف الدولية كأجهزة لتمويل المشروعات ولبيع المعدات

والتكنولوجيا، وللتوزيع المباشر للعمالة الأجنبية ■

(٢)

إتساع نطاق تصدير رأس المال،

توسيع السوق العالمية

■ خلال سبعينيات ومطلع ثمانينيات ق ٢٠، وبالترايق مع عملية عملاقة الإحتكارات فوق القومية، بل على يدها، اتسع نطاق عمليات تصدير رأس المال من بلدان المركز الرأسمالي المتقدمة، واكتسبت هذه العملية سمات جديدة، تميزها نسبياً عن فترة خمسينيات وستينيات ق ٢٠، وتدمغها بصفة أكثر توحشاً، وبطابع طفيلي صارخ أكثر من أي وقت مضى. فقد استمرت عمليات تصدير رأس المال إلى البلدان المتخلفة والتابعة، وتصاعدت بوتائر متسارعة، بالمقارنة مع العقدين الماضيين، ولكن باتت القروض، أي تصدير رأس المال المالي بشكله النقدي، بهدف الحصول على ريع مالي (فوائد، الخ..)، تميل للغلبة والرجحان على حساب عمليات الإستثمار المباشر في مجالات الإنتاج، بالرغم من التنسيق والتداخل بين العمليتين.

■ وبذلك، تعززت السمة الطفيلية لعملية تصدير رأس المال إلى البلدان التابعة، وتعمق طابعها الريعي على حساب طابعها الإنتاجي، وأصبح يغلب عليها طابع الإستغلال غير المباشر لمجموع المنتجين في البلدان التابعة، وابتزاز الأتاوات من صافي فائض إنتاجهم، تمييزاً له عن الإستغلال المباشر لقوة العمل في هذه البلدان. وخارج نطاق التصدير إلى البلدان التابعة، فإن عمليات تصدير رأس المال، من بلدان المركز الرأسمالية المتطورة إلى بعضها البعض، تواصلت واتسع نطاقها أيضاً، ولكن طابعها تغير تماماً عما كان عليه في العقدين السابقين.

■ خلال خمسينيات وستينيات ق ٢٠، كانت هذه العملية مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بإعادة الأعمار، أصبح يغلب على هذه العملية طابع التمركز، أي طابع الإستيلاء ونزع ملكية رأس المال من قبل رأس المال الأقوى، وياتت رؤوس الأموال المصدرة، من دول رأسمالية متطورة إلى أخرى، تتعاطم تحديداً خلال الأزمات، وترتبط بحركة الإندماجات والإستيلاءات التي تقوم بها الإحتكارات الأكبر، على حساب الأصغر، أو الأضعف، وتتطوي بشكل رئيسي، لا على التوسع فحسب، بل على «إعادة الهيكلة»، أي على تدمير وشطب أجزاء متعاظمة من رأس المال القائم، وتخفيض قيمة الأجزاء الأخرى، وضمها، وابتلاعها.

وبذلك، فقد انطوت عملية تصدير رأس المال، خلال سبعينيات ق ٢٠ ومطلع ثمانينياته، على تعجيل مسار تركز رأس المال على نطاق دولي، والانتقال به إلى مستويات أعلى، وترتب عليها تقاوم هيمنة الإحتكارات فوق القومية الكبرى، على السوق الرأسمالية العالمية، من جهة، وتقليص دائرة وعدد هذه الإحتكارات، المتعلقة أكثر فأكثر، على حلقة ضيقة، يتضاءل قطرها بقدر ما يتسع نطاق هيمنتها، من جهة أخرى. إنها العملية نفسها التي كانت تجري على نطاق قومي، انتقل مفعولها الآن إلى النطاق الدولي.

■ إقترن هذا التطور بتراجع الموقع المتميز الذي كان يتمتع به رأس المال الأميركي على الصعيد العالمي، وبروز دور الإحتكارات فوق القومية اليابانية والألمانية بشكل خاص. وساهم في إحداث هذا التحول، انهيار نظام النقد الدولي القائم على أساس اتفاق بريتون وودز، والذي كان يعطي الولايات المتحدة ميزات نسبية واسعة لتمويل استثماراتها، وعملياتها الدولية بمجرد طبع الدولار، ويعزز بالتالي موقعها الإحتكاري في سوق المال العالمي.

■ إنهاء هذا الإتفاق، كان بذاته إنعكاساً لعملية أعمق، تتطوي على تراجع المكانة التي تحتلها الولايات المتحدة في الإقتصاد الرأسمالي العالمي عموماً، بفعل الإستنزاف الواسع لقواها الإقتصادية دعماً لموقعها الإستراتيجي العالمي المهيم (سباق التسلح، حروب كوريا وقيتنام، تمويل حلف الأطلسي، الخ..)، كما وبفعل استعادة أوروبا واليابان أنفاسهما، بعد دمار الحرب، وإعادة بناء قوتها الإقتصادية. وتؤشر بهذا الإتجاه حقيقة، أن حصة الولايات المتحدة من إجمالي الناتج العالمي، التي كانت في عام ١٩٦٠ توازي ٣٣٪، تراجعت عام ١٩٨٠ إلى ٢٢٪، وخلال نفس الفترة ازدادت حصة اليابان من ٣٪ إلى ١٠٪.

■ قيمة الإستثمارات الأميركية في الخارج، استمرت في الإرتفاع طيلة سبعينيات ومطلع ثمانينيات ق ٢٠. ولكن حصتها من إجمالي قيمة رأس المال الدولي المصدر إلى الخارج، تراجعت، كما أن قيمة رأس المال الأجنبي المستثمرة في الولايات المتحدة نفسها، تزايدت بوتيرة أسرع، في سياق العملية المعقدة والمتداخلة للإندماجات والإستيلاءات بين الإحتكارات. قيمة الإستثمارات الأميركية الخاصة في أوروبا الغربية (قروض، وإستثمارات مباشرة)، ارتفعت مثلاً من ٢٤,٥ مليار دولار في عام ١٩٧٠، إلى ١٠١,٥ مليار دولار في عام ١٩٨١، أي أنها تضاعفت ٤ مرات ونيف خلال العقد، ودرت في عام ١٩٨٠ أرباحاً بقيمة ١٦ مليار دولار. وبينما شكلت الإستثمارات الأميركية المباشرة، في بلدان المجموعة الأوروبية، ٨٪ من مجموع الإستثمارات الأميركية المباشرة في العالم عام ١٩٦٠، و ١٥٪ في عام ١٩٧٠، أصبحت في ١٩٨٠ تشكل ٢٦٪.

■ تشير هذه الأرقام إلى تزايد الأهمية النسبية التي باتت تحتلها حركة تصدير رأس المال المرتبطة بالتمركز على نطاق دولي، بحركة الإندماجات والإستيلاءات بين الإحتكارات المتعلقة باضطراب، بالمقارنة مع تصدير رأس المال الذي ينطوي على توسيع الإنتاج. ولكن، بالمقابل، فإن الإستثمارات الأجنبية داخل الولايات المتحدة تعاضمت أيضاً؛ في ١٩٨٠ كانت قيمة الأصول التي يملكها أجانب داخل الولايات المتحدة تساوي ٥٠١ مليار دولار، بينما كانت قيمة الأصول التي تملكها الإحتكارات الأميركية في الخارج تساوي ٦٠٧ مليار دولار. وفي ١٩٨٤ باتت قيمة الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة ٨٩٣ مليار تقريباً، بينما كانت قيمة الأصول الأميركية في الخارج ٨٩٦ مليار.

■ سوف يستمر الإتجاه نفسه بالتفاقم خلال ثمانينيات ق ٢٠، ليتحول الميزان سلبياً لغير صالح الولايات المتحدة، ذلك أن حركة الإندماجات والإستيلاءات التي اشتدت خلال أزمة ١٩٨٠-١٩٨٢، كما شهدت تدفقاً لرأس المال الأميركي باتجاه أوروبا، فقد شهدت أيضاً تدفقاً لرأس المال الياباني والألماني باتجاه الولايات المتحدة. وساهم في تعجيل هذه العملية، السياسة الإقتصادية التي انتهجتها حكومة ريغان برفع أسعار الفائدة الأميركية، بهدف معالجة معضلة ميزان المدفوعات، باجتذاب رأس المال الأجنبي، وهي سياسة قصيرة النظر، وسرعان ما أدت إلى نتائج عكسية. وهي ساعدت على تحويل ميزان تصدير رأس المال من وإلى الولايات المتحدة، إلى ميزان سالب. ولكنها لم تكن السبب الرئيسي في ذلك. فالعامل الجوهرى وراء هذه الظاهرة، يكمن في تقادم الإختلالات في بنية الإقتصاد الأميركي، وتعاضم السمة الطفيلية لرأس المال الإحتكاري الأميركي، وتراجع الموقع الإحتكاري الذي كانت تحتله الولايات المتحدة في السوق الرأسمالية العالمية.

■ الدافع الرئيسي وراء هجوم رأس المال الأجنبي نحو الإستثمار في الولايات المتحدة، لم يكن ناجماً عن فعل رؤوس الأموال، التي وضعت نفسها بتصرف الإحتكارات والمصارف الأميركية، بفضل رفع أسعار الفائدة، بل كان ناجماً عن هجوم رأس المال الإحتكاري الأجنبي، وبخاصة الياباني، للاستيلاء على المواقع الأميركية الضعيفة، ذات القدرة التنافسية المتراجعة، بهدف «إعادة هيكلتها»، بعد تفكيكها. ومع ذلك، بتضافر العاملين معاً، اشتد هجوم رأس المال نحو الإستثمار في الولايات المتحدة، في عام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ خصوصاً. ففي عام ١٩٨٣، توجه ٣٠٪ من مجموع الإستثمار الخارجي الجديد المباشر إلى البلدان المتخلفة، و ٣٠٪ إلى غرب أوروبا، وتوزع ٨٪ بين كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا واليابان، واتجه ٣٢٪ إلى الولايات المتحدة.

■ تجدر الإشارة إلى أن معظم عمليات تصدير رأس المال إلى البلدان التابعة، خلال فترة

وأواخر سبعينيات ق ٢٠، ومطلع ثمانينياته، كانت من فعل رأس المال الإحتكاري الأميركي، وبدرجة أقل الأوروبي والياباني، الباحث عن منافذ للتخلص من أزمة فيض التراكم، وتدني معدل الربح في بلده الأم. ذلك أن السوق المحلية للبلدان التابعة، شهدت توسعاً استثنائياً خلال النصف الثاني من سبعينيات ق ٢٠، حتى أوائل ثمانينياته، بفعل الإرتفاع النسبي في أسعار الوقود والمواد الخام + تكثيف الإقتراض. فالبلدان المصدرة للنفط، شهدت طفرة في مواردها، وتوسعاً مناظراً في أسواقها، ونمواً رأسمالياً متسارعاً، وشكل ذلك ميداناً مفتوحاً لرأس المال الإحتكاري، «للمشاركة في جهود التنمية» في هذه البلدان.

■ أما البلدان النامية غير النفطية، فقد استفادت جزئياً من ارتفاع أسعار المواد الخام، ولكن توسع أسواقها خلال هذه الفترة كان ناجماً، بشكل رئيسي، عن اندفاعها المحموم نحو تكثيف الإقتراض من المصارف الدولية. وساعد هذا أيضاً، ولو بصورة مؤقتة، على تسارع نموها الرأسمالي. وبسبب ذلك، شهدت معدلات الربح للإستثمارات الأميركية في البلدان التابعة إرتفاعاً استثنائياً. فهي كانت ٣٢٪ عام ١٩٧٩، بالمقارنة مع ١٨٪ عام ١٩٦٦ (محتسبة على أساس نسبة الأرباح إلى استثمارات السنة السابقة بعد استبعاد الضرائب المحلية). ومع أن هذه النسبة أخذت تتراجع منذ ذلك الحين، فباتت عام ١٩٨١ تساوي ٢٤٪، فهي بقيت مع ذلك عالية بالمقارنة مع معدلات الربح المتدنية داخل الولايات المتحدة. غير أن النمو، والتوسع الرأسمالي، الذي شهدته البلدان المتخلفة في هذه الفترة، كان قصير الأمد، وقائماً على أسس هشة ومشوهة، تعمق التبعية، ولذلك سرعان ما انقلب إلى نقيضه بدءاً من عام ١٩٨٢.

■ يبدأ بيد، مع اتساع نطاق تصدير رأس المال، تواصلت خلال سبعينيات ومطلع ثمانينيات ق ٢٠، عملية توسيع السوق العالمية والنمو المضطرد لحجم التجارة الدولية، وإن يكن بوتائر أبطأ من تلك التي شهدتها العقود السابقان. جزئياً، كان هذا النمو المضطرد يعود إلى تسارع النمو والتوسع الرأسمالي في البلدان المتخلفة والتابعة، الذي شكل تعويضاً جزئياً عن الإنكماش والركود الذي عانت منه اقتصاديات البلدان المتقدمة، في ظل تقادم أزمته. ولكن جزئياً فقط. ذلك أنه، خلافاً لفترة الرواج، التي امتدت على مدى العقدين السابقين، كان العامل الرئيسي في توسع السوق الدولية، خلال سبعينيات ق ٢٠، يعود إلى تسارع عملية «تدويلها»، أي إلى تزايد الحصة التي يحتلها القطاع الدولي، القطاع المرتبط بالتجارة الدولية، في اقتصاديات جميع بلدان العالم الرأسمالي (المتقدمة منها، والمتخلفة)، وذلك على حساب القطاع الوطني أو المحلي، على حساب دورة الإنتاج والتبادل داخل كل بلد.

■ وهكذا، فإن توسيع السوق العالمية، خلال سبعينيات ق ٢٠، كان في الواقع يعود إلى زحفها، لتشمل حيزاً أوسع في نطاق عملية الإنتاج والتبادل، في جميع بلدان العالم الرأسمالي.

لقد كان ينطوي، في الواقع، على توسيع دائرة عملية الإنتاج والتبادل الجارية على نطاق دولي، على حساب عملية إعادة الإنتاج والتبادل الجارية داخل كل بلد على حدة. لقد كان حصيلة تدويل عملية إعادة الإنتاج والتبادل الرأسمالي، أكثر مما كان نتيجة لتوسع دائرتها. ولذلك، فإن هذا التوسع المشوه للسوق العالمية، لم يلبث أن انقلب إلى نقيضه، أي إلى انكماشها النسبي، خلال النصف الأول من ثمانينيات ق ٢٠.

■ تتأكد هذه الحقيقة من ملاحظة المعطيات التالية (المستخلصة من تقارير صندوق النقد الدولي): في الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩، كان المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج العالمي يوازي ٤,١٪، وكان ذلك يعود بشكل رئيسي إلى النمو في البلدان المتخلفة، الذي بلغ معدله السنوي ٥,٧٪. وفي نفس الفترة كان المتوسط السنوي لمعدل نمو التجارة العالمية، يوازي ٦,٤٪. وكانت التجارة العالمية تنمو بوتيرة أسرع من نمو الناتج العالمي، وإن يكن الفرق أقل كثيراً مما كان عليه في خمسينيات ق ٢٠، وخصوصاً ستينياته. ولكن في الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٥، انخفض متوسط معدل النمو السنوي للناتج العالمي إلى ٢,٥٪ (انكشمت نسبة نمو البلدان المتخلفة إلى ٢,٧٪، والبلدان الصناعية إلى ٢,٣٪). وكان الإنخفاض أكبر في متوسط معدل النمو السنوي للتجارة العالمية، الذي تدنى إلى ٢,٤٪ بسبب الإنخفاض المريع في نسبة نمو التجارة الدولية للبلدان المتخلفة، إلى ٠,٥٪، والذي كان نتيجة الإنكماش الحاد في أسواقها بعد تفجر أزمة مديونيتها الخارجية.

■ يعود ذلك إلى أن نمو الأهمية النسبية للتجارة الدولية في اقتصاديات البلدان الرأسمالية، المتقدمة والمتخلفة منها على السواء، كان في سبعينيات ق ٢٠ يجري، في الغالب، على قاعدة تدويل هذه الإقتصاديات، أكثر منه على قاعدة نموها وتوسعها. ففي بلدان الدول المتقدمة، ارتفعت نسبة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، من ١٠٪ في ١٩٦٠ إلى ٢٠٪ في ١٩٨٠. وبين العامين ١٩٧٣ و ١٩٨٣، ازدادت نسبة استيرادات البلدان المتقدمة إلى ناتجها المحلي الإجمالي، من ١٣٪ إلى ١٧٪. أما في البلدان المتخلفة، فإن حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت من ١٦٪ عام ١٩٦٠، إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٠ ■

الفصل الثالث

النهب الإمبريالي للبلدان التابعة، تطور آلياته

- ١- علاقة اللاتكافؤ بين المركز والأطراف
- ٢- النهب الإمبريالي .. أشكال وأساليب
- ٣- المديونية الخارجية تعمق التبعية
- ٤- تحول عملية الإقتراض إلى نهب

(١)

علاقة الاتكافؤ بين المركز والأطراف ..

أوهام تدحضها حقائق

■ بفعل تعمق الأزمة الرأسمالية بمختلف جوانبها، وتفجر تناقضاتها، شهد عقد سبعينيات ق ٢٠ ذروة التحسن لميزان القوى، في نطاق التوازن الدولي القائم آنذاك، لصالح الإتحاد السوفييتي وحلفائه. وانعكس هذا التحول على العلاقة بين المركز والأطراف، في إطار المنظومة الرأسمالية العالمية. ومع نهوض حركة التحرر الوطني، ونجاحها في انتزاع تنازلات ملموسة من الإمبريالية العالمية، سعت بورجوازيات الأطراف عموماً، بما في ذلك قطاعاتها الكومبرادورية، إلى الاستعادة من التحول في الميزان الدولي، لتحسين مواقعها وحصتها من المغانم، على حساب رأس المال الإحتكاري في المركز، في البلدان الإمبريالية المتطورة.

وانعكس ذلك تحسناً نسبياً في شروط التبادل التجاري، بين المركز والأطراف. بلدان الأوبك المصدرة للنفط، نجحت، بفضل وقف ضخ النفط العربي، في زيادة أسعار البترول. وارتفعت أسعار المواد الخام عموماً بالمقارنة مع أسعار المواد المصنعة التي، وإن كانت لم تتخفض مستوياتها المطلقة، في سنوات الأزمة التي اجتاحت بلدان المركز، بيد أنها انخفضت نسبياً بتغير العلاقة السعرية، بينها وبين المواد الخام في السوق العالمية. وبرزت محاولات لإنشاء كارتيلات مماثلة للأوبك بين الدول المنتجة لسائر المواد الأولية، بعضها حقق نجاحاً مؤقتاً.

■ عكس هذا التطور نفسه في تحسن مؤقت، دام بضع سنوات، في شروط التبادل بين مركز المنظومة الرأسمالية العالمية وأطرافها، بين البلدان المتقدمة والبلدان الرأسمالية المتخلفة، لصالح الأخيرة. ويعبر هذا التحول عن نفسه في المعطيات التالية: بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠، ارتفع الرقم القياسي للقيمة الكلية لصادرات البلدان المتخلفة (إنطلاقاً من مستواه لعام ١٩٧٥ كسنة أساس = ١٠٠)، ارتفع إلى ٢٣٨ في عام ١٩٨٠.

كان ارتفاع أسعار البترول مسؤولاً عن قسم لا بأس به من هذه الزيادة، ولكن كان ثمة أيضاً ارتفاع في قيمة الخامات غير البترولية، فالرقم القياسي لهذه الخامات (عدا الوقود)، ارتفع أيضاً إلى ١٧٢ عام ١٩٨٠. ويتأكد أن هذا الإرتفاع في القيمة الكلية كان ناجماً عن الزيادة في الأسعار، إذا علمنا أن الرقم القياسي لحجم الصادرات الكلي، منطلقاً أيضاً من مستواه عام ١٩٧٥، كسنة أساس = ١٠٠، ارتفع ارتفاعاً طفيفاً فقط إلى ١١٢ في عام ١٩٨٠. والواقع أن الرقم القياسي لحجم صادرات البترول قد انخفض إلى ٩٨، وارتفع الرقم

القياسي لكمية صادرات الخامات الأخرى فقط إلى ١١٨. وبالتالي، فإن زيادة قيمة صادرات الخامات، كانت ناجمة عن الزيادة النسبية لأسعارها، أكثر منها عن زيادة كميتها. (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - اونكتاد حول «تقييم الإقتصاد العالمي» - جنيف - ١٩٨٧، ص ١١).

■ كان التحول بهذا الإتجاه قد بدأ منذ ١٩٧٣ تحديداً. ففي ١٩٧٥، كانت نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات، لجميع بلدان المجموعة الأوروبية، قد تقلصت إلى ٩٣٪ مما كانت عليه في عام ١٩٧٠. ولا شك أن هذا التحول، قد ساهم في تعميق الأزمة التي عانت منها بلدان المركز المتقدمة في سبعينيات ق ٢٠. فلقد رأينا أن ارتفاع قيمة المواد الأولية، بزيادته لقيمة رأس المال الثابت، وبالتالي لكلفة الإنتاج، يعجل التدهور في معدلات الربح، ويدفع إذن نحو تفاقم أزمة رأس المال.

لقد أدى هذا التحول إلى نشوء طائفة واسعة من الأوهام والمراهنات العقيمة، حول إمكانية نجاح البلدان المتخلفة، بصرف النظر عن طبيعة طبقاتها السائدة، وأنظمتها الإجتماعية، في التغلب على قانون التطور المتفاوت، والقضاء على اللاتكافؤ في العلاقة بينها وبين المركز الإمبريالي، دون أن تخرج من دائرة السوق الرأسمالية العالمية، ودون أن تفك روابط التبعية التي تربطها بهذه السوق، وتخضعها لقوانينها. وعلى قاعدة هذه الأرقام بدا لفترة، وكأن الوقائع تزكي نظرية «الأزمة العامة»، ونظرية «التطور غير الرأسمالي». ولكن هذه الفترة كانت وجيزة جداً، فلم تلبث شروط التبادل اللامتكافيء أن عادت إلى وضعها الطبيعي بعد بضع سنوات.

■ ما سبق، يجد تفسيره في مايلي: إن رأس المال المحلي، بمختلف قطاعاته، حتى الوطنية منها، كان يجد مصلحته في الحفاظ على روابطه مع السوق العالمية، وهي السوق التي يحكمها بالضرورة قانون التفاوت، الذي يملئ إنعدام التكافؤ في شروط التبادل، والذي يحكم بتعميق تبعية البلدان المتخلفة، بصرف النظر عن الرغبات والنوايا. إن القانون نفسه، الذي يحكم على رأس المال الصغير بالخراب والإندثار والإضمحلال، لصالح رأس المال الإحتكاري الكبير، والذي يحكم على رأس المال المتوسط المبعثر، بأن يضع نفسه تحت تصرف الإحتكارات، أو أن يخضع لها ويلحق نفسه بها، هو نفسه القانون الذي يحكم على رأس المال المحلي، الناشيء والمشتت في البلدان المتخلفة، إما بالدمار والإنهياء، أو بالخضوع للإحتكارات ووضع نفسه تحت تصرفها، والقبول بحصة قليلة من الربح، شرط أن يكون مضموناً وسريع المردود، ولو مؤقتاً.

إن هذا القانون، يصح حتى بالنسبة لرأس المال الوطني، أي المستقل نسبياً عن

الإمبريالية، ويحكم عليه بالتحول باضطراد إلى موقع كومبرادوري، بصرف النظر عن النوايا والإدعاءات والأيدولوجيات. ومفعول هذا القانون يصبح أكثر تأثيراً وأسرع تجلياً، كلما ازدادت درجة التحول الكومبرادوري لرأس المال المحلي، وكلما اتسعت الأهمية النسبية للقطاعات الكومبرادورية في تكوينه. فهذه القطاعات، تجد مصلحتها، حكماً، في إعادة الإدماج، ولو من موقع التبعية، في السوق الرأسمالية العالمية، فهي بذلك تريح وتضمن مصالحها، وإن كانت تحكم على بلدانها بالبقاء أسيرة قانون التطور المتفاوت، ورهينة لشروط اللاتكافؤ في التبادل التي تسود هذه السوق، بفعل هيمنة الإحتكارات عليها.

■ إذا علمنا أن أغلبية الطبقات الحاكمة في البلدان النامية كانت ذات طبيعة كومبرادورية أصلاً، وأن التحول الكومبرادوري للبورجوازيات الوطنية، كان قد قطع شوطاً واسعاً في البعض الآخر منها، لأدركنا سر الغز الذي يبدو أحياناً محيراً بالنسبة للبعض، ولفهمنا الجواب على التساؤل:

• لماذا تبدو بعض البلدان النامية وكأنها تتصرف ضد مصلحتها، لماذا تبدو وكأن سياستها محكومة بقصر النظر الأبدى؟ لماذا تندفع بعض بلدان الأوبك - مثلاً - إلى زيادة إنتاج وضح النفط لتعزيز المخزون الإحتياطي للبلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة، رغم أن هذه الزيادة تقود إلى انهيار الأسعار، وبالتالي إلى تقليص فوري في الحجم المطلق لعائدات البلدان المصدرة للنفط، وليس وحسب إلى استنزاف إحتياطياتها؟ لماذا تندفع بعض البلدان النامية إلى الإقتراض بشراهة في سوق المال الدولية بفوائد عالية، وأجال دفع قصيرة، رغم معرفتها بأنها خلال سنوات قليلة، ستضطر إلى دفع أقساط وفوائد القروض، بأرقام تفوق قيمة القروض نفسها؟

• لماذا تتجه فوائض الدولار النفطي إلى الاستقرار كودائع، أو كمحافظ مالية مستثمرة في المصارف الدولية الخاصة، لتعيد هذه المصارف إقراضها إلى البلدان النامية غير النفطية، وتبتز منها ريعاً مالياً خارقاً وتعمق تبعيتها؟ ولماذا لا تتجه هذه الفوائض إلى الإستثمار في بلدانها، أو إلى الإستثمار المباشر في البلدان النامية غير النفطية، دون المرور بهذه الحلقة الوسيطة التي اسمها المصارف الدولية الخاصة؟

• لماذا نجد أن قيمة رؤوس الأموال الخاصة، التي ينتمي أصحابها إلى البلدان النامية، والتي يستثمرونها كودائع، أو أسهم، أو سندات، يضعونها تحت تصرف الإحتكارات الصناعية والمالية في البلدان المتقدمة، سواء عبر تهريبها خلافاً للقانون، أو حتى بوسائل قانونية؟ لماذا نجد أن قيمة رؤوس الأموال هذه لوحدها (بدون قيمة ودائع و احتياطات الحكومات) تساوي

تقريباً حجم المديونية الخارجية لمجموع البلدان النامية؟ ولماذا لا تذهب هذه الأموال إلى استثمارات منتجة، أو حتى إلى قروض مباشرة لبلدانهم، أو للبلدان «الصديقة»؟

■ إن البعض يرى هذه التصرف منافياً للعقلانية والمنطق، والحقيقة، إنه يصبح عقلاً تماماً، إذا أخذنا بعين الإعتبار، أنه ينسجم مع مصالح رأس المال المحلي في هذه البلدان، رغم كونه يتناقض مع مصالح هذه البلدان نفسها، ينسجم مع مصالح طبقاتها الحاكمة، وإن كان يتناقض مع مصالح شعوبها. كما أن البعض الآخر، ينسب هذه التصرفات والسياسات إلى تدني الشعور الوطني والقومي، والبعض الآخر ينسبها إلى الانخداع بفنون التحايل، أو الرضوخ لاستراتيجيات الإبتزاز، التي تجيدها الإمبريالية ودوائر رأس المال الإحتكاري.

لكن، لا هذا ولا ذاك، هو السبب، بل هو انعكاس للسبب وتعبير عنه. فالسبب يكمن في مصالح رأس المال المحلي، والقوانين التي تحكم تطوره في ظل الهيمنة الإحتكارية على السوق الرأسمالية العالمية، التي لا يملك الإنفكاك عنها، طالما بقي هو الطبقة السائدة، طالما بقي القرار الوطني في يده. إنها الضرورة الإقتصادية التي لا مفر منها. إنه فعل قوانين تطوّر رأس المال، التي لا يملك الإفلات منها، طالما هو رأسمال. وليس انعدام الشعور الوطني، والإندفاع بفنون التحايل، أو الرضوخ للإبتزاز سوى الأشكال الخارجية، أو القنوات التي من خلالها تعبر هذه القوانين عن فعلها ■

(٢)

التهب الإمبريالي. أشكال وأساليب

■ وسائل عديدة استخدمت من أجل إعادة شروط التبادل، بين المركز والأطراف، إلى «طبيعتها»، إلى وضعها غير المتكافيء. بعض هذه الوسائل كانت تتطوي على زيادة إنتاجية العمل، ودفع عجلة التطور التكنولوجي، لإيجاد بدائل صناعية للوقود والخامات المستوردة من البلدان النامية، وفي هذا السياق، جرى تطوير اللدائن والمنتجات البلاستيكية والوقود ومصادر الطاقة الأخرى، والمطاط الصناعي، والألياف الصناعية، والنسيج الإصطناعي، ووسائل تخليق المعادن، الخ..

والبعض الآخر منها، كان ينطوي على «التحايل»، أو «الإبتزاز»، كرفع أسعار المواد الصناعية، وتصدير التضخم إلى البلدان النامية، وإجبارها على تخفيض قيمة عملاتها، وزيادة المساعدات والقروض الميسرة المقدمة لها، ولكن المرتبطة بشروط استثمارية، أو تصديرية معينة، من أجل خلق أنماط استثمارية واستهلاكية في هذه البلدان، يصعب الفكك منها، حتى

عندما تغلق حنفيات القروض، الخ..

■ الحقيقة، أن الوسيلة الأبرز كانت، بالضبط، تشجيع التحول الكومبرادوري للبورجوازيات المحلية في هذه البلدان، وتعميق التطابق بين مصالح رأسمالها الكومبرادوري، وبين مصالح رأس المال الإحتكاري الدولي. نأخذ مثلاً على ذلك، أن الطبقات الحاكمة في بعض بلدان النفط، من أجل الحفاظ على قيمة وأرباح ودائعها واستثماراتها الضخمة، الموضوعة بتصرف الإحتكارات والمصارف الدولية، بات من مصلحتها خفض أسعار النفط، عبر زيادة إنتاجه وضخه، لأن استمرار أزمة الطاقة، كان يعني خفض معدلات الربح التي تجنيها الإحتكارات، وبالتالي خفض عوائد الفوائض النفطية المودعة بتصرف هذه الإحتكارات.

لذلك، استجابت هذه الطبقات الحاكمة، لرغبة البلدان الصناعية في تعزيز مخزونها النفطي الإحتياطي، فإذا كان هذا يؤدي إلى خفض أسعار النفط، وبالتالي خفض عوائدها من تصديره، ناهيك عن استنزاف احتياطياتها منه، فهو كان بالمقابل، يعني حفظ قيمة وعوائد فوائض الدولار النفطي، المودعة في مصارف البلدان المتقدمة، أو الموضوعة بتصرف احتكاراتها على شكل أسهم وسندات. ذلك أن حفظ قيمة وعوائد رأس المال، هو أهم من حفظ موارد وعوائد الوطن. إلى جانب هذه الوسائل «الإقتصادية»، لا ننسى طبعاً، أن الأمر لم يكن يخلو أحياناً من اللجوء إلى وسائل الحصار والمقاطعة والحظر الإقتصادي والعُدوان العسكري، لإخضاع الرؤوس الحامية، التي تتردد في الخضوع لمفعول قوانين الضرورة الإقتصادية المحضة.

■ بفعل هذه الوسائل والتطورات، لم تلبث شروط التبادل التجاري، بعد سنوات ذهبية قليلة، أن عادت إلى حالة إنعدام التكافؤ: انخفض معدل زيادة الرقم القياسي لأسعار صادرات البلدان النامية المصدرة للنفط، من ٤٦,٣٪ عام ١٩٨٠، بالمقارنة مع السنة السابقة، إلى ٦,٣٪ عام ١٩٨١، وشهد تغيراً سلبياً بنسبة ٤,٤٪ عام ١٩٨٢، وتغيراً سلبياً بنسبة ٩,٢٪ عام ١٩٨٣، وواصل تراجعها منذ ذلك الحين. أما الرقم القياسي لأسعار صادرات البلدان النامية غير النفطية، فكان قد ازداد بنسبة ١٩,٤٪ عام ١٩٧٩ بالمقارنة مع السنة السابقة، وبنسبة ١٢٪ عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع السنة السابقة، ولكنه تراجع بنسبة ٢,١٪ عام ١٩٨١، وبنسبة ٤,٨٪ عام ١٩٨٢، وواصل تراجعها بنسب متفاوتة منذ ذلك الحين.

كانت نتيجة هذا التراجع، أن وضع البلدان المتخلفة في السوق العالمية، كما تعبر عنه حصتها النسبية في قيمة التجارة الدولية، أصبح في منتصف ثمانينيات ق ٢٠، أسوأ مما كان عليه في عام ١٩٧٠. فقد انخفضت حصتها من قيمة الصادرات العالمية من ٢٨,٥٪

عام ١٩٧٠، إلى ٢٠٪ غلن ١٩٨٦، وانخفضت حصتها من الواردات العالمية من ٣١٪ عام ١٩٧٠، إلى ١٨٪ عام ١٩٨٥. (د. فؤاد مرسي: «الرأسمالية تجدد نفسها» منشورات المجلس الوطني للثقافة - الكويت - آذار ١٩٩٠، ص ٣٢٠ + ٣٣٦).

■ التحسن المحدود والمؤقت في شروط التبادل التجاري لصالح البلدان المتخلفة، خلال النصف الثاني من سبعينيات ق ٢٠، لم يكن ليؤدي، حتى خلال هذه الفترة القصيرة، إلى وقف، أو تخفيف النهب الإمبريالي للبلدان المتخلفة، بل لقد قاد بالعكس إلى تكثيفه. فقد جرى خلال هذه الفترة، تصعيد استخدام الآليات والوسائل الأخرى للنهب، بزيادة تصدير رأس المال لغرض الإستثمار المباشر، أو بتعزيز العلاقة الكومبرادورية مع رأس المال المحلي، وأخيراً بواسطة الديون، التي أصبحت خلال سبعينيات وثمانينيات ق ٢٠، الآلية الرئيسية من آليات النهب وتعميق التبعية.

بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٤، كانت قيمة التدفقات الجديدة لرأس المال من البلدان المتقدمة، بهدف الإستثمار المباشر في البلدان المتخلفة، توازي ٢,٨ مليار دولار. وفي السنوات الأربع اللاحقة ١٩٧٥-١٩٧٩، تضاعفت هذه القيمة إلى ٦,٦ مليار دولار. وفي السنوات الثلاث التي أعقبها ١٩٨٠-١٩٨٣، تضاعفت ثانية إلى ١٣,٣ مليار دولار. وبفضل الارتفاع الإستثنائي لمعدلات ربح الإستثمارات الأجنبية في هذه البلدان، خلال تلك الفترة، التي شهدت توسعاً ملموساً لسوقها المحلية، وتعجلاً لنموها الرأسمالي، فقد أخذت الإحتكارات فوق القومية، تجني من استثماراتها في هذه البلدان أرباحاً وعوائد طائلة، تفوق قيمة رؤوس الأموال الجديدة التي تضخها لكي تستثمر فيها. ففي عام ١٩٨٠، على سبيل المثال، تدفقت على البلدان التابعة، إستثمارات أجنبية بقيمة ٧,٦ مليار دولار، بينما خرج من هذه البلدان على صورة أرباح للإحتكارات الدولية مبلغ يزيد على ضعف هذه القيمة، ويصل إلى ١٥,٨ مليار دولار. (المصدر أعلاه، ص ١٣٣-١٣٤).

■ مع تسارع الزيادة في تصدير رأس المال الإحتكاري، على شكل إستثمارات مباشرة للإحتكارات في البلدان المتخلفة، وتعاضم أرباحها، فقد ضاعفت الإحتكارات أيضاً من مساعيها لتعزيز العلاقة الكومبرادورية مع رأس المال المحلي في هذه البلدان، بالوسائل المختلفة التي أشرنا إليها في فقرة سابقة. وبفعل هذه المساعي ازدادت، مثلاً، العوائد التي جنتها الإحتكارات من عملية بيع البراءات والتراخيص وتأجير العلامات الفارقة، ازدادت في عام ١٩٨٠، ٣ مرات عما كانت عليه في عام ١٩٧٠.

وبفعل هذين العاملين (الإستثمار المباشر + تعميق العلاقة الكومبرادورية)، فقد شهدت

البلدان المتخلفة والتابعة، خلال هذه الفترة، تسارعاً لوتيرة التصنيع فيها، ولكنه كان تصنيعياً مشوهاً ومبتوراً، وخاضعاً تماماً لمبادرة رأس المال الإحتكاري الدولي، أو شركائه الكومبرادور المحليين، ومجيراً، بالتالي، في خدمة عملية تراكم رأس المال الإحتكاري، أكثر منه لصالح تنمية البلدان المتخلفة ذاتها.

ذلك أنه، مع تفاقم أزمة فيض التراكم في رأس المال، في بلدان المركز المتقدمة، ومع ميل الإحتكارات فوق القومية إلى تعجيل تعاضم نشاطها الدولي، عبر إقامة فروع لها في البلدان المتخلفة، أو عبر الشراكات الكومبرادورية مع رأس المال المحلي، بادرت الإحتكارات، إلى نقل بعض حلقات الإنتاج في صناعاتها، وحتى بعض الصناعات التابعة لها، إلى البلدان المتخلفة، بهدف الإستفادة من عدد من الميزات، على رأسها التدني في كلفة اليد العاملة.

وهكذا، فإن حلقات الإنتاج، التي تحتاج إلى عمالة كثيفة، وبالتالي ذات معدل الربح المرتفع، جرى نقلها إلى البلدان المتخلفة، حيث أقامت الإحتكارات فروعاً لها، غلب عليها طابع المنشآت التجميعية لمكونات السلعة (السيارات، أو الأدوات المنزلية الكهربائية، الخ..)، وبعض حلقات الصناعة البتروكيمياوية، وكذلك بعض الصناعات، التي كانت تعاني من أزمة، بفعل التطور التكنولوجي كصناعات النسيج، والملابس، والجلود.

■ هذا التحول، أدى إلى نشوء وترويج طائفة من الأوهام والأساطير، حول دور رأس المال الأجنبي في تنمية البلدان المتخلفة وتصنيعها. ولكن من الواضح أن هذه الأساطير، لم تكن سوى محاولات لتبرير النهب الإمبريالي. فالصناعات التي أقيمت في البلدان المتخلفة، أو التي نقلت إليها، كانت تعتمد اعتماداً كاملاً على توريد الآلات والمكونات الإنتاجية من بلدان المركز الإمبريالية، وكانت بالتالي صناعات ملحقة وتابعة ومعرضة للدمار، بمجرد قطع صلتها مع الإحتكارات.

فضلاً عن ذلك، فإن إقامة هذه الصناعات، كان يقع في سياق التوسع الدولي للإحتكارات فوق القومية، حيث كانت هذه الصناعات، تشكل حلقات في سلسلة عملياتها الإنتاجية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، وهي الحلقات الأضعف، أي تلك التي يمكن الإستغناء عنها، أو نقلها من مكان لآخر في أي لحظة. وهي فوق ذلك، أقيمت لهدف وحيد، هو تعظيم أرباح رأس المال الإحتكاري الدولي، بتمكينه من الإستفادة من انخفاض الأجور، وارتفاع عدد ساعات العمل في البلدان المتخلفة، إلى جانب تسهيلات واعفاءات ضريبية وجمركية وغيرها، وبذلك يرفع معدلات أرباحه بفضل تشديد درجة إستغلال العمل في هذه البلدان.

■ ولنا أن تشكل صورة عن درجة هذا الإستغلال، وما يؤدي إليه من أرباح مضاعفة،

إذا أخذنا بعين الإعتبار، على سبيل المثال، أنه في عام ١٩٧٥، كان متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية، في صناعة النسيج في كوريا الجنوبية، يزيد على ٥١ ساعة، ومتوسط أجر الساعة يساوي ٠,٧٧ مارك ألماني، بينما كان متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية في نفس الصناعة، لا يزيد على ٣٩,٧ في ألمانيا الاتحادية، و ٣٩,٢ في الولايات المتحدة، وكان متوسط أجر الساعة يساوي ٨,٢١ مارك في ألمانيا الاتحادية، و ٨,٣٧ في الولايات المتحدة.

■ تشير هذه الوقائع إلى بطلان النظريات المصممة لتزيين الرأسمالية الإحتكارية، ولمحاولة تبرير النهب الإمبريالي، تلك النظريات التي تعتبر أن انتقال هذه الصناعات إلى البلدان المتخلفة هو نتيجة من نتائج الثورة العلمية التكنولوجية، التي يقال إنها هي التي تدفع باتجاه تخصص البلدان المتقدمة في حلقات الإنتاج ذات التكنولوجيا العالية، ونقل الصناعات ذات العمالة الكثيفة إلى البلدان المتخلفة.

ورغم أن هذا الميل قائم فعلاً وملموس، إلا أن سببه هو ليس الثورة العلمية التكنولوجية نفسها، بل إن السبب يكمن في درجة تطور عملية تراكم رأس المال والقوانين التي تحكمه، وتملي عليه السعي إلى معادلة مفعول قانون ميل معدل الربح إلى الإنخفاض، عبر تشديد استغلال العمل الذي بات يجري على نطاق دولي.

إن هذه القوانين، لا الثورة العلمية التكنولوجية بحد ذاتها، هي التي تدفع رأس المال الإحتكاري الدولي إلى نقل الصناعات، وحلقات الإنتاج ذات العمالة الكثيفة، إلى البلدان المتخلفة والتابعة، بهدف استغلال يدها العاملة الرخيصة، وبهدف تعظيم أرباحه.

(٣)

المدىونية الخارجية تعمق التبعية

■ مع استمرار وتعزيز آليات النهب الأخرى (الإستثمار المباشر + تعميق العلاقة الكوميرادورية)، تميّزت سبعينيات ق ٢٠ بتعاظم متسارع لمعضلة المدىونية الخارجية، التي باتت، في مطلع ثمانينياته، تشكل أبرز آليات النهب الإمبريالي للبلدان المتخلفة والتابعة على الإطلاق. فالديون المستحقة على البلدان المتخلفة، تعاظمت بوتائر مذهلة، وبلغت أرقاماً فلكية حتى منتصف ثمانينيات ق ٢٠، وازدادت نسبة وقيمة القروض الممنوحة من قبل المصارف الدولية الخاصة، في إطار القيمة الإجمالية للمدىونية، على حساب المساعدات والقروض المقدمة من مصادر رسمية، كالحكومات، أو المؤسسات الدولية (الصندوق والبنك الدولي).

ويشير هذا التطور، إلى تعاظم السمة الطفيلية، التي باتت تطبع عملية تصدير رأس

المال إلى البلدان التابعة. فإذا كان رأس المال المصدر على شكل استثمارات مباشرة، أو استثمارات بالمشاركة مع رأس المال المحلي، يساهم بدرجة أو بأخرى في نمو الإنتاج، ولو بشكل مشوه وتبعي، وينطوي على استغلال مباشر لقوة العمل في البلدان التابعة، فإن رأس المال المصدر على شكل قروض، هو رأسمال طفيلي تماماً، يقوم بدور ربوي، وينطوي على ابتزاز الربح المالي، عبر الإستغلال غير المباشر لجميع المنتجين في البلدان المدينة، حيث تشكل مدفوعات فوائد وأقساط الدين، عملياً، ابتزازاً كاملاً لحصة كبيرة من فائض إنتاجهم، تستولي عليها الدولة، وتدفعها كعواد صافية للجهات الدائنة.

■ المديونية الخارجية للبلدان المتخلفة، ارتفعت من ٧٤,١ مليار دولار عام ١٩٧٠، إلى ٦١٠ مليار دولار عام ١٩٨٠، ثم إلى ٩٠٢ مليار دولار عام ١٩٨٤، من بينها ٢١١ مليار دولار ديون قصيرة الأجل، بشروط مجحفة، وفوائد باهظة. وارتفعت المدفوعات السنوية لفوائد وأقساط الدين، أي ما يسمى بخدمة الدين، من ٩ مليار دولار عام ١٩٧٠، إلى ١٣٢,٧ مليار دولار عام ١٩٨٤.

وهذا يعني، أن البلدان المتخلفة، باتت، في ١٩٨٤، تدفع إلى بلدان المركز المتقدمة، أتاوة صافية قدرها ١٣٣ مليار دولار سنوياً تقريباً، تحت عنوان تسديد فوائد وأقساط الدين. وباتت هذه الأتاوة تشكل عبئاً سنوياً ثقيلاً على البلاد المتخلفة، يستنزف فائضها الإقتصادي، ويقطع من قوت شعوبها. ونستطيع أن ندرك مدى ثقل هذا العبء، إذا علمنا أن خدمة الدين باتت تشكل ٢١,٨٪ من قيمة مجموع صادرات البلدان المتخلفة، في عام ١٩٨٥، بينما كانت في ١٩٧٥ تشكل ١٣,٧٪ فقط، وأن نسبة إجمالي ديون البلدان المتخلفة، إلى إجمالي ناتجها المحلي، أصبحت ٣٧,٩٪ في عام ١٩٨٤، أي أن حوالي ٤٠٪ من مجموع الناتج، الذي تكدح من أجل خلقه شعوب البلدان المتخلفة، أصبح مرهوناً، بالمعنى الحرفي للكلمة، مقابل الديون المستحقة عليها لبلدان المركز ومصارفها الدولية الخاصة، وأن أكثر من خمس قيمة صادراتها، بات يذهب لتسديد هذه القروض وفوائدها.

■ إستمّر هذا العبء يتفاقم على امتداد ثمانينيات ق ٢٠، رغم تراجع وتيرة تدفقات القروض إلى البلدان المتخلفة، بدءاً من عام ١٩٨٣، واستمرت تتفاقم أيضاً النتائج المدمرة لهذا العبء على البلدان المتخلفة، سواء فيما يتعلق بقدرتها على التراكم والتنمية، أو فيما يتعلق بتدني معيشة سكانها، بما يعني انعكاساتها على هذه البلدان وعلى مختلف الطبقات الاجتماعية فيها. (رمزي زكي: «الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة»/ مصدر سبق ذكره، ص ٣٨ + فؤاد مرسي/ المصدر أعلاه، ص ٣٠٠-٣٠١) ■

(٤)

تحول عملية الإقراض إلى نهب

■ أشرنا قبل قليل إلى تزايد الأهمية النسبية للقروض المقدمة من المصارف الدولية الخاصة (أي احتكارات المال فوق القومية)، بالمقارنة مع المساعدات والقروض الرسمية من الحكومات والمؤسسات الدولية. وتوضح المعطيات التالية صورة هذا التطور:

• قيمة التدفق السنوي من المساعدات المقدمة من حكومات البلدان المتقدمة، إلى البلدان المتخلفة، كانت تساوي ٩,٢ مليار دولار في عام ١٩٧٣، وارتفعت إلى ٢٠,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠، أي أنها تضاعفت مرة واحدة وزيادة، أما قيمة التدفق السنوي من القروض الرسمية طويلة الأجل، المقدمة من حكومات البلدان المتقدمة، والمؤسسات الدولية، إلى البلدان المتخلفة، فقد كانت ٥,٥ مليار دولار في عام ١٩٧٣، وأصبحت ١٩,١ مليار دولار في عام ١٩٨٠، أي أنها تضاعفت مرتين ونصف المرة تقريباً.

• في المقابل، فإن قيمة التدفق السنوي للقروض الممنوحة من المصارف الدولية الخاصة، إلى البلدان المتخلفة، كانت ٥,٧ مليار دولار في عام ١٩٧٣، وارتفعت إلى ٣٥,٨ مليار دولار عام ١٩٨٠، أن أنها تضاعفت ٦ مرات وزيادة خلال ٧ سنوات.

• من مجموع تدفقات المساعدات والقروض، إرتفعت الأهمية النسبية لقروض المصارف التجارية الخاصة، من ٢٧,٥ عام ١٩٧٣ إلى ٤٦,٥٪ عام ١٩٨٠، أي أنها أصبحت تشكل نصف التدفق السنوي للقروض والمساعدات، إلى البلدان المتخلفة تقريباً.

• إنخفضت الأهمية النسبية للمساعدات (المنح غير المستردة) من ٤٤,٤٪ عام ١٩٧٣، إلى ٢٦,٦٪ عام ١٩٨٠. هذا بالنسبة للتدفقات السنوية، أما بشأن توزيع القيمة الإجمالية للقروض المستحقة على البلدان المتخلفة، فقد ارتفعت حصة القروض المستحقة للمصارف التجارية الدولية الخاصة، من ٢٥٪ من إجمالي قيمة الدين في بداية سبعينيات ق ٢٠، إلى ٥٠٪ من إجمالي قيمة الدين في عام ١٩٧٥، وإلى ٧٠٪ من إجمالي قيمة الدين عام ١٩٨٥، أي أن أكثر من ثلثي المديونية الخارجية للبلدان المتخلفة، أصبح مستحقاً لمصارف خاصة في منتصف ثمانينيات ق ٢٠. (فؤاد مرسي/ المصدر أعلاه، ص ٢٧٤ + ٢٧٧).

■ تضاعفت العديد من العوامل لتدفع باتجاه هذا التعاضم المرعب، لعملية ابتزاز الفائض من البلدان المتخلفة، عبر قناة القروض، وتعاضم مديونيتها الخارجية. فالركود، الذي ضرب العالم الرأسمالي بفعل أزمة ١٩٧٥-١٩٧٥، أدى إلى هبوط الطلب على اقتراض رأس المال

في البلدان المتقدمة، وقاد ذلك إلى فائض متكس من رأس المال النقدي لدى المصارف الدولية الخاصة، اندفعت لتصرفه عبر تمويل القروض إلى البلدان المتخلفة، التي كانت أغليبتها من غير بلدان النفط، تعاني من عجوزات في موازين مدفوعاتها، تفاقت بسبب اضطرارها إلى استيراد النفط بأسعاره الجديدة المرتفعة. فاتجهت هذه البلدان المتخلفة غير النفطية، وحتى بعض البلدان النفطية، إلى الإقتراض الواسع من المصارف التجارية الخاصة، بشروط جائرة وفوائد مرتفعة، وتعززت قدرة المصارف الدولية الخاصة، على تمويل هذه القروض، بفضل نجاحها في استقطاب عوائد النفط، وفي تدويرها. فحكومات بلدان الأوبك، اتجهت إلى استثمار عوائدها النفطية، بإيداعها في المصارف الخاصة الدولية، أو بتوظيفها في البلدان المتقدمة عموماً.

■ في عام ١٩٧٤، كان فائض تدفقات النقد الأجنبي لدى البلدان المصدرة للنفط، يبلغ ٥٨ مليار دولار، وظفت ٤٩ ملياراً منها في البلدان المتقدمة، منها ٣٠ مليار دولار، أودعت على شكل ودائع في المصارف التجارية الخاصة، بينما ذهبت ٥ مليارات منها فقط إلى البلدان النامية الأخرى، بشكل قروض مباشرة، أو مساعدات.

وفي السنوات الخمس ١٩٧٥-١٩٧٩، بلغ فائض تدفقات النقد الأجنبي، لدى البلدان المصدرة للنفط، ما مجموعه ٢١٦ مليار دولار، وظف منها ١٧٦ مليار دولار في البلدان المتقدمة، منها ٨٥ مليار على شكل ودائع في المصارف الخاصة، والباقي على شكل سندات وتوظيفات أخرى، بينما قدمت دول النفط، خلال هذه السنوات الخمس، ما لا يزيد على ٣٧ مليار دولار كقروض مباشرة، أو مساعدات، إلى البلدان المتخلفة الأخرى غير النفطية.

وفي ١٩٨٠، كان فائض تدفق النقد الأجنبي لدى البلدان المصدرة للنفط، يبلغ ١٢٤ مليار دولار، وظفت منها ١٠٩ مليارات في البلدان المتقدمة، ومنحت البلدان المتخلفة الأخرى ١٠ مليارات فقط، كقروض مباشرة ومساعدات.

■ وهكذا، فإنه خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٠، ذهب ٨٤٪ من فائض تدفق النقد الأجنبي لدى بلدان النفط، باتجاه التوظيف في البلدان المتقدمة، معظمه وضع في تصرف الإحتكارات فوق القومية، على شكل ودائع، أو أسهم وسندات، بينما كان نصيب البلدان المتخلفة الأخرى من هذا الفائض، على شكل قروض مباشرة أو مساعدات، لا يزيد على ١٣٪. (فؤاد مرسى/ المصدر أعلاه، ص ٢٦٨).

إن المصارف الخاصة فوق القومية كانت، في الواقع، تجتذب فوائض الدولار النفطي من بلدان الأوبك، لتعيد إقراضها بشروط جائرة إلى البلدان النامية غير الأعضاء في الأوبك.

وفي عام ١٩٨١، كان حجم الأصول العائدة لبلدان الأوبك، والمودعة في المصارف الدولية، يساوي ٤٢٣ مليار دولار، بينما كان حجم الدين المستحق لهذه المصارف على البلدان النامية، غير الأعضاء في الأوبك، يساوي ٤٣٠ ملياراً في نفس العام.

■ وكما كان الأمر في حالة الإستثمار الأجنبي المباشر، كذلك، فإن حركة رأس المال المرتبطة بالقروض، بدأت، منذ ١٩٨٢، تشهد تدفقاً عكسياً صافياً من البلدان المتخلفة إلى البلدان المتقدمة، حيث بدأت قيمة المدفوعات السنوية، من الفوائد والأقساط التي تدفعها البلدان المدينة تسديداً لديونها، تزيد على قيمة التدفقات السنوية للقروض الجديدة، أو لإعادة الجدولة.

ففي عام ١٩٨٢، تلقت البلدان المتخلفة ١١٦ مليار دولار من القروض الجديدة، أو المعادة جدولتها، بينما بلغت قيمة مدفوعاتها من الفوائد والأقساط ١٣٢ مليار دولار، وبذلك، تحقق تحويل صافٍ للأموال من البلدان الفقيرة المتخلفة إلى البلدان الغنية المتقدمة، قدره ١٦ مليار دولار، كحصيلة لميزان حركة القروض، وتفجرت بذلك أزمة المديونية العالمية، التي ظلت تتفاقم على امتداد ثمانينيات ق ٢٠ وحتى يومنا هذا، حيث باتت البلدان المدينة، عاجزة عن تسديد ديونها، واستخدمت هذه الأزمة مدخلاً لفرض دكتاتورية صندوق النقد الدولي ووصايته المباشرة على البلدان المتخلفة والتابعة، وإجبارها على اتباع وصفات برامج التصحيح الهيكلي، التي تشكل عنصراً في استراتيجية شاملة، لاحتواء البلدان المتخلفة وتعميق تبعيتها.

■ بهذا، تحولت عملية الإقراض وتسديد القروض، إلى عملية نهب صافٍ ومفصوح للبلدان التابعة من قبل بلدان المركز المتقدمة، وباتت دول بكاملها، تسقط رهائن بأيدي غيلان رأس المال الإحتكاري الدولي، وتخضع لإملاءات صندوق النقد الدولي، وما يسمى بنادي لندن ونادي باريس للدول والمصارف الدائنة.

أسقطت الوقائع، بذلك، المراهنات والنظريات التي كانت، في سبعينيات ق ٢٠، تزين التعويل على القروض الخارجية والإستثمارات الأجنبية، باعتبارها حلاً لمعضلة تأمين رأس المال الضروري للتنمية في البلدان المتخلفة. وبرز، بالحقائق الدامغة، أن المديونية الخارجية، والإستثمارات الأجنبية، هي وسائل لنهب الفائض وإحباط التراكم المحلي الضروري للتنمية، وهي بالتالي، مداخل لتكريس التخلف لا للتحرر منه، لتعميق التبعية، لا للإفلات من أسرها.

■ النصف الثاني من سبعينيات ق ٢٠، شهد أيضاً تطوراً لافتاً لآلية أخرى من آليات النهب وتعميق التبعية، تتمثل في هروب رأس المال المحلي الخاص من البلدان المتخلفة، ليضع نفسه تحت تصرف الإحتكارات فوق القومية (المالية والصناعية) في بلدان المركز المتقدمة. ولم يكن الأمر يقتصر هنا على إيداع حكومات دول النفط فوائض دولارها النفطي،

كودائع وتوظيفات في البلدان المتقدمة، بل إن مبالغ هائلة من رأس المال الخاص أيضاً بات يجري تهريبها، سواء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة، لتستقر بأيدي الإحتكارات والمصارف الكبرى في بلدان المركز.

■ تقامت هذه الظاهرة، مع تسارع النمو الرأسمالي الذي شهدته البلدان المتخلفة، في سبعينيات ق ٢٠ ومطلع ثمانينياته، ومع تعميق السمة الكومبرادورية والطفيلية لرأس المال المحلي، حيث الأخير، يفضل العوائد المضمونة، ذات المردود السريع الذي يحصل عليه من المضاربة الدولية، أو بوضع نفسه تحت تصرف المصارف الدولية والإحتكارات، سواء على شكل ودائع، أو أسهم وسندات، بدلاً من أن يتحمل مخاطر توظيف نفسه محلياً في بلدانه الأم، حيث يتعرض لنتائج الآثار المدمرة والطاحنة لقوانين المنافسة الإحتكارية.

وقد أدت هذه الظاهرة، كما هو واضح، إلى تعميق تطابق المصالح والصلة الكومبرادورية، بين رأس المال المحلي في البلدان التابعة، وبين رأس المال الإحتكاري الدولي، وتعزيز تبعية الأول للأخير. وطبقاً لبعض التقديرات، فإن حوالي ٢٠٠ مليار دولار من رؤوس الأموال الخاصة، قد هربت من ١٨ دولة متخلفة مدينة، خلال الفترة من منتصف سبعينيات ق ٢٠ إلى منتصف ثمانينياته. (فؤاد مرسي/ المصدر أعلاه، ص ٣٢١).

■ بفعل مجمل هذه الآليات، شهد مطلع ثمانينيات ق ٢٠، تكثيفاً لعملية النهب الإمبريالي للبلدان المتخلفة، ومصادرة فائضها لصالح بلدان المركز المتقدمة، على حساب تجويع شعوبها، وتكريس تخلفها، وتعميق تبعيتها. ولكي نأخذ صورة عن مدى اتساع عملية النهب هذه، يكفي أن نشير إلى أنه، في سنة واحدة فقط، هي سنة ١٩٨٤، كانت قيمة الفائض الذي ابتزته بلدان المركز من دول أميركا اللاتينية، لوحدها، تبلغ أكثر من ٧٠ مليار دولار، منها ٣٧ ملياراً على شكل فوائد وأقساط للديون، أو أرباح للإستثمارات المباشرة، وحوالي ٢٠ مليار دولار كنتيجة لتدهور شروط التبادل التجاري، و ١٠ مليارات دولار، قيمة رأس المال الهارب، وحوالي ٥ مليارات، نتيجة لتقييم الدولار بأعلى من قيمته، أو لتخفيض قيمة عملات البلدان المذكورة. (فؤاد مرسي/ المصدر أعلاه، ص ٣١٨).

ونتيجة لعملية النهب هذه، فقد تفاقم العجز في ميزان المدفوعات للبلدان المتخلفة، غير المنتجة للبتترول، بحيث قفز من ٧ مليارات دولار عام ١٩٧٣، إلى ٧٠ مليار دولار عام ١٩٨٠، حيث بات يمثل ٥,٤٪ من مجمل ناتجها القومي، وارتفع في السنة التالية ١٩٨١، إلى ١١٣ مليار دولار. (رمزي زكي: «الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة»/ مصدر سبق ذكره، ص ٣٩).

بتنا إذن، نشهد بوضوح، صورة صافية من الإفقار المطلق للبلدان الفقيرة والتابعة، لصالح تراكم الثروة في البلدان الغنية والمتقدمة، ومع تعمق أزمة الرأسمالية العالمية، لم يكن، في أي وقت مضى، أكثر وضوحاً ونفوراً، مفعول ونتائج قانون التطور المتفاوت، وانعدام التكافؤ في العلاقة بين مركز المنظومة الرأسمالية العالمية وأطرافها، ذلك القانون الذي يحكم على البلدان المتخلفة والتابعة، بمزيد من التخلف والتبعية، طالما بقيت تدور في فلك السوق الرأسمالية العالمية، التي باتت الإحتكارات تعزز هيمنتها عليها يوماً بعد يوم ■

القسم الثالث

دور الدولة، سمات الأزمة الاقتصادية في سبعينيات ق ٢٠، ومطلع ثمانينياته

الفصل الأول - تطور دور الدولة، سياساتها الاقتصادية
والنقدية

الفصل الثاني - سمات الأزمة الاقتصادية، مظاهرها المزمنة

الفصل الأول

تطور دور الدولة، سياساتها الإقتصادية والنقدية

- ١- تطور دور الدولة، سياساتها الإقتصادية والنقدية
- ٢- إنهاء نظام النقد الدولي، سيادة الفوضى في سوق النقد العالمية

(١)

تطور دور الدولة، سياساتها الاقتصادية والنقدية

■ السياسات الاقتصادية التي اعتمدت، في إطار الدور الجديد الذي أسنده رأس المال الإحتكاري إلى الدولة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هذه السياسات، التي شكلت الكينزية إطارها النظري، بدأت تتقلب إلى نقيضها، وتقود إلى عكس النتائج والأغراض المتوخاة منها، منذ مطلع سبعينيات ق ٢٠. فلقد ساهمت، هذه السياسات، في جموح التضخم وانفلاته من عقاله، وخروجه عن نطاق السيطرة، في نفس الوقت الذي استمر فيه الركود وتفاقت البطالة، وأدت إلى انهيار النظام النقدي العالمي، وسيادة الفوضى في علاقات القيمة بين العملات الدولية الرئيسية، وقادت بالتالي إلى ما يسمى بأزمة النقد الدولية، التي ساهمت في تعميق الأزمة الرأسمالية الشاملة، في سبعينيات ق ٢٠، ومطلع ثمانينياته.

وهكذا، فإن هذه السياسات، التي أريد بها أن تعزز دور الدولة في تأمين التوازن النسبي، لأداء النظام الرأسمالي، قادت بعد فترة إلى عكس غايتها، وأدت إلى التحطيم الكامل لركائز هذا التوازن النسبي. ومع ذلك، فقد استمرت حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة، في اعتماد هذه السياسات التضخمية، طيلة سبعينيات ق ٢٠، مستندة بشكل رئيسي إلى تكثيف النهب الامبريالي للبلدان التابعة، من أجل تأمين الموارد اللازمة لها.

■ ولكن حصيلة الأموال التي خلقت، أو تمت جبايتها، بموجب هذه السياسات، كانت تتجه أكثر فأكثر لدعم رأس المال الإحتكاري، وإعانته على تخفيف وطأة أزمته، بينما شهدت تقديرات الرفاه الإجتماعي، التي توفرها الدولة، إنحساراً ملموساً، في الوقت الذي كان فيه التضخم الجامح، ينال من القيمة الحقيقية لأجور العاملين والمستخدمين، فقد استمرت معدلات الإنفاق الحكومي في التعاضم، طيلة عقد سبعينيات ق ٢٠:

• نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة، كندا، اليابان، ألمانيا الاتحادية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا)، ارتفعت من ٣٢,٦٪ كمتوسط في عام ١٩٧٠، إلى ٣٨,٨٪ كمتوسط في عام ١٩٨٠.

• في البلدان الأوروبية الأربعة المذكورة، كانت هذه النسبة قد بلغت، في عام ١٩٨٠، ذروة عالية، وبناتت تتراوح بين ٤٥,٥٪ في بريطانيا وإيطاليا، و٤٧٪ في ألمانيا؛ أي أن الإنفاق الحكومي، في هذه البلدان، بات يقترب من نصف إجمال الناتج المحلي.

• في اليابان أيضاً، إرتفعت النسبة من ١٩,٣٪ عام ١٩٧٠، إلى ٣٢,٥٪ عام ١٩٨٠.

وإذا أخذنا متوسط مجموعة الدول الأوروبية، نجد أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الإجمالي، في بلدان المجموعة بشكل عام، قد ارتفعت في المتوسط من ٣٢,٦٪ عام ١٩٧٠، إلى ٤٠٪ عام ١٩٨٠.

■ ابتداءً من عام ١٩٧٥، حققت جميع الدول الرأسمالية المتقدمة عجزاً في موازنتها، راح يتفاقم عاماً إثر عام:

• في الولايات المتحدة، كان عجز الموازنة يوازي ١٠,٩ مليار دولار في عام ١٩٧٤، وبلغ ذروته في عام ١٩٧٥، قافزاً إلى ٧٥,٤ مليار دولار، وراح يتراكم سنوياً بمبالغ تتراوح بين ٤٤ مليار و ٦٨ مليار دولار، حتى عام ١٩٨٠.

• في اليابان، فقد كان عجز الموازنة عام ١٩٧٠، يوازي ٥١٤ مليار ين ياباني، وقفز إلى ١٤,٣٩٠ مليار ين عام ١٩٧٩.

• في ألمانيا، قفز العجز من نصف مليار مارك في ١٩٧٠، إلى ٣٤ مليار مارك عام ١٩٧٥، وظل يتراكم بمبالغ تتراوح بين ٢٢ مليار مارك و ٣٠ مليار مارك سنوياً، طيلة الأعوام اللاحقة حتى ١٩٨٠.

• في بريطانيا، تفاقم العجز من ٣,٥ مليار جنيه إسترليني عام ١٩٧٤، إلى ١٠,٤ مليار جنيه عام ١٩٧٩.

■ خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٠، كان عجز الموازنة في كندا، يوازي ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ألمانيا ٢,٨٪، وفي اليابان ٤,٨٪، وفي بريطانيا ٣,٥٪، وفي إيطاليا ٩,١٪، وفي بلجيكا ٧,٣٪، وفي السويد ٢,٥٪، وفي هولندا ٣,٥٪.

وفي عام ١٩٨١، بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٪ في كندا، و ١,٦٪ في فرنسا، و ٤,٥٪ في ألمانيا، و ١١,٩٪ في إيطاليا، و ٤٪ في اليابان، و ٢,٣٪ في بريطانيا، و ١٪ في الولايات المتحدة، و ١٣,٤٪ في بلجيكا، و ٤,٨٪ في هولندا، و ٥,٣٪ في السويد.

وهكذا، فإن العجز في الموازنة العامة، تحول إلى حالة شبه دائمة، وبات يتفاقم ويتراكم عاماً إثر عام، وانفصمت العلاقة بينه وبين تقلبات الدورة الاقتصادية. ففي السابق، كانت الموازنات تحقق عجزاً في سنوات الأزمة وتعود لتتوازن، أو لتحقق فائضاً في سنوات الانتعاش، أما في سبعينيات ق ٢٠ ومطلع ثمانينياته، فإن العجز ظل يتفاقم حتى في فترات الانتعاش النسبي.

■ إلى جانب طبع أو خلق النقود، واصلت الحكومات لجوءها إلى الإقتراض من المصادر الداخلية والخارجية، كوسيلة لسد العجز، وأدى ذلك إلى تضخم الدين العام، أي القروض

المستحقة على الدولة، إلى أرقام فلكية في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة، كما أدى، بشكل خاص، إلى تعاضم الفوائد التي تدفعها الدولة على ديونها، وتزايد أهميتها النسبية في موازنات الحكومات.

وفي أواخر سبعينيات ق ٢٠، بدأت هذه الحالة تقود إلى حلقة مفرغة، ذلك أن مدفوعات خدمة الدين العام، راحت تنمو بمعدلات عالية، تفوق معدلات نمو الإيرادات العامة، وبذلك أصبح الدين العام سبباً من أسباب تفاقم العجز في الموازنات، كما أن تفاقم العجز بات، بدوره، يتطلب المزيد من الإقتراض.

وكانت النتيجة، جموح التضخم وارتفاعه بمعدلات جنونية. في عام ١٩٧٥، كان عبء فوائد الدين العام الفدرالي في الولايات المتحدة، يساوي ٢١,٧ مليار دولار، وهو مبلغ العوائد الصافية التي كانت تدفعها الدولة إلى أرباب المال الذين يقروضونها. وكان هذا العبء يمثل ٦,٦٪ من إجمالي إنفاق الحكومة الفدرالية. وفي عام ١٩٨٤، ارتفع عبء الدين إلى ١٠٨,٦ مليار دولار، أي أنه تضاعف ٥ مرات خلال ٩ سنوات، وتضاعفت نسبته من إجمالي الإنفاق الفدرالي إلى ١٢,٤٪.

■ هذه السياسات القائمة على التوسع في الإنفاق الحكومي (وبخاصة على سباق التسلح الذي جرى تسعييره بصورة استثنائية خلال هذه الفترة)، والتي تتطوي على الإفراط في الإقتراض والتمويل بالعجز، ترافقت مع تراجع ملموس في تقديمات الرفاه الإجتماعي التي توفرها الدولة، ومع زيادة العبء الضريبي على قطاعات السكان محدودة الدخل. واتجه التوسع في الإنفاق العام، إذن، في الجانب الرئيسي منه، لصالح رأس المال الإحتكاري، واستهدف إخراجها من أزمته المتفاقمة، بالسعي إلى زيادة معدلات الربح بوسائل مصنعة.

ولأن هذه الوسائل مصنعة، فهي سرعان ما انقلبت إلى نقيضها، وقادت إلى تفاقم الأزمة وتعميقها في سياسات التوسع في الإنفاق العام، سواء عن طريق خلق النقود، أو الإقتراض، تقود بمجملها إلى تسارع وتيرة التضخم. وذلك ما أدت إليه بالفعل، حيث بدأت إقتصاديات بلدان المركز المتقدمة، تشهد ظاهرة جديدة، كانت محيرة تماماً لعلماء الإقتصاد البورجوازي، هي ظاهرة إقتران الركود بالتضخم.

■ إن هذه الظاهرة، لا يمكن تفسيرها إلا على قاعدة تحليل ماركسي، وتاريخي، لدرجة تطور الرأسمالية وسماتها، في مرحلة هيمنة الإحتكارات فوق القومية على نطاق دولي. ولكن ما يهمننا الإشارة إليه هنا، هو تأثيرها على الدور الذي تلعبه دولة رأس المال الإحتكاري، في تأمين التوازن النسبي للإقتصاد، ولجم تفجر تناقضات النظام الرأسمالي.

ضمن حدود معينة، يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل والثروة، لصالح رأس المال الكبير، على حساب العمل المأجور، وعلى حساب بعض الفئات الوسطى. فالتضخم، يعني ارتفاع أسعار السلع، أي انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، أي تخفيض القيمة الحقيقية للأجور، حتى إذا ازدادت معدلاتها النقدية.

وضمن حدود معينة أيضاً، يشكل التضخم وسيلة من وسائل نهب الفائض الإقتصادي للبلدان التابعة، ففي ظل الهيمنة الاحتكارية على السوق الرأسمالية العالمية، والتي تقطع الطريق على إمكانية نمو صناعات مستقلة بديلة، أو منافسة في البلدان المختلفة، ينطوي التضخم، في بلدان المركز المتقدمة، على رفع أسعار السلع، بالمقارنة مع أسعار الخامات والمواد الأولية، ويؤدي بالتالي، إلى استعادة وتعميق حالة اللاتكافؤ في التبادل بين مراكز العالم الرأسمالي وأطرافه.

■ تكتسب هذه العملية زخماً متعاضماً مثل كرة الثلج، إذ تميل باضطراد إلى نقل التضخم من المركز إلى الأطراف، وتعود إلى خفض قيمة العملات الوطنية لدول الأطراف المتخلفة، بالمقارنة مع عملات دول المركز المقبولة كعملات دولية.

وهذا يقود بدوره إلى مزيد من التدهور في القيمة الحقيقية لصادرات الأطراف، ومزيد من التعميق لحالة اللاتكافؤ في التبادل التجاري، بينها وبين المراكز. وضمن حدود معينة كذلك، يعمل التضخم باتجاه زيادة معدلات الربح. وهي زيادة في جانب منها حقيقية، وفي الجانب الآخر، وهمية، أو ظاهرية، ولكنها رغم ذلك تشكل حافزاً للتراكم الرأسمالي.

■ الزيادة الحقيقية، تتأتى من كون تخفيض القيمة للأجور، الذي ينطوي عليه التضخم، يقود إلى زيادة معدل فائض القيمة، وإن يكن ذلك بشكل مستتر ومموه. والزيادة الوهمية، أو الظاهرية، تتأتى من حقيقة أنه، إذا كان الربح هو التعبير النقدي عن فائض القيمة، فإن كمية معطاة من فائض القيمة، في حال ارتفاع عام في الأسعار، تصبح تعبر عن نفسها بأرباح نقدية أكبر.

وهكذا، يبدو أن الأرباح تتعاظم، وإن يكن ما تعبر عنه من قيمة حقيقية مجسدة في سلع وموجودات مادية يبقى ثابتاً. لكن كل هذا يبقى ضمن حدود معينة. فإذا جمح التضخم، وأفلت من السيطرة، وتجاوز هذه الحدود المعينة، فإنه يقود إلى النقيض، يقود إلى تخفيض القيمة الحقيقية لرأس المال، وبالتالي إلى خفض كمية الربح، حتى لو ازدادت معدلات الربح. ذلك أن جموح التضخم، يعني تخفيض القيمة التي تمثلها النقود من حيث هي مقياس للقيمة. ويصبح التضخم بذلك ستاراً خارجياً، يمويه على تخفيض القيمة الحقيقية للسلع، وسائر المكونات

المادية لرأس المال. إن وحدة نقدية واحدة (دولار أو جنيه مثلاً) تصبح تعبيراً عن مقدار أقل من القيمة المجسدة في السلع.

■ هكذا ترتفع أسعار السلع، ولكن قيمتها الحقيقية تنخفض، وكذلك الحال بشأن سائر المكونات المادية لرأس المال. وفي الحقيقة، إن هذا هو الشكل الظاهري الجديد، الذي بات يتجلى من خلاله التخفيض في قيمة رأس المال، الذي يتم عادةً خلال الأزمة.

في السابق، كان الإنخفاض في القيمة يعبر عن نفسه بتدهور الأسعار. أما الآن، فإن أسعار السلع والآلات وسائر أصول الإنتاج الثابتة ترتفع، ولكن قيمتها الحقيقية تنخفض، لأن القيمة التي تمثلها النقود، بصفقتها مقياساً للقيمة، تنخفض بوتيرة أسرع. وكما كان الحال في السابق، ولكن بأشكال ظاهرية جديدة، فإن هذا التخفيض في القيمة يصيب، أولاً، ذلك القسم من رأس المال، الذي يتواجد حصراً على شكل سيولة نقدية، أو على شكل حقوق على حصة معينة من فائض القيمة، على شكل كمبيالات على الإنتاج بأشكال مختلفة (أسهم، سندات، الخ...)، على حد تعبير ماركس.

إن الحجم النقدي لرأس المال هذا، يتضخم، ولكن ما يعادله من القيم الحقيقية، أي مقدار ما يوازيه من القيم الاستعمالية، يتدهور وينخفض، وإذا كان خفض قيمة رأس المال، يؤدي إلى زيادة معدل الربح، فإنه، بعد نقطة معينة، يقود إلى خفض كمية الربح، بفعل تناقص مقدار رأس المال الذي يولد ربحاً. ولهذا الأسباب، فإن التضخم عند جموحه وتجاوزه نقطة معينة، يقود إلى نتائج عكسية، ويصبح ضاراً بمصالح رأس المال.

■ إن التضخم الجامح، المقترن، من جهة، بفوضى العلاقة في أسعار صرف العملات الدولية، الناجم عن انهيار النظام النقدي الدولي، والمقترن، من جهة أخرى، بتذبذب وتباين الفائدة بين الدول الصناعية الرئيسية، هو الشكل الجديد الذي بات يتخذه الإضطراب في العلاقات السعرية المفترضة، الذي يلازم الأزمة الرأسمالية. ففي ظل التوسع الهائل في نطاق السوق العالمية، وهيمنة الإحتكارات عليها، وفي ظل التدويل المتسارع لعملية الإنتاج والتبادل، وفي ظل توسع الإنفاق العام الذي تقود إليه السياسات الإقتصادية لدولة رأس المال الإحتكاري، بات الإضطراب في العلاقات السعرية، المعطاة والمفترضة، يعبر عن نفسه على نطاق دولي، أولاً؛ وبات يعبر عن نفسه، ثانياً، ليس بانخفاض الأسعار، بل بارتفاعها المتواصل، المقترن بالتخفيض المتواصل لقيمة النقود، من حيث هي مقياس للقيمة، ذلك التخفيض الذي هو المعنى الحقيقي لجموح التضخم.

ولكن ما ينطوي عليه هذا الإضطراب من تغيير في علاقات القيمة (بصرف النظر عن

تعبيرها النقدي)، وما يحكمه من قوانين، بقي كما هو من حيث الجوهر، وإن اختلفت الأشكال الظاهرية التي بات يعبر عن نفسه من خلالها.

■ إن هذا الأثر المزدوج والمتناقض للتضخم على مصالح رأس المال، هو الذي بات يدفع منظري الإقتصاد البورجوازي، ومخططي السياسة الإقتصادية، إلى البحث عن سبل الحفاظ على ما يسمونه بالنسب المقبولة للتضخم، أي تلك النسب، التي تحقق لرأس المال مصالحه في تشديد استغلال العمل المأجور، وتكثيف نهب البلدان التابعة، إنما دون أن تدمر مصالحه بتخفيض قيمته.

إن جموح التضخم في سبعينيات ق ٢٠ ومطلع ثمانينياته، أدى إلى انهيار الأسس التي كانت تقوم عليها السياسات الكينزية، تلك السياسات التي شكلت جوهر الدور الجديد الذي تولته دولة رأس المال الإحتكاري، في فترة الرواج التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وفتح الطريق بالتالي، للتخلي عن هذه السياسات، ونبذها، والانتقال إلى السياسات الليبرالية الحديثة (النيوليبرالية) التي تقوم على تقليص دور الدولة، والحد من تدخلها في الإقتصاد، وتدعو صراحة إلى معالجة أزمة رأس المال، عبر الإقتطاع من دخول العمال، وتقليص الرفاه الإجتماعي، واستباحة البلدان المتخلفة، وتكثيف نهبها، وهي سياسات لم يقتصر تبنيها على الحكومات الرجعية المحافظة التي جاهرت بها علناً، كالثائرية والريغانية، بل لقد أخذت بها أيضاً، ولو بصيغ مواربة، حتى بعض الحكومات الإشتراكية-الديمقراطية في ثمانينيات ق ٢٠ ■

(٢)

إنهيار نظام النقد الدولي،

سيادة الفوضى في سوق النقد العالمية

■ علامات الإضطراب الأولى في نظام النقد الدولي، الذي أُرسيت دعائمه بعد الحرب العالمية الثانية على قاعدة إتفاق بريتون وودوز، بدأت تبرز في الواقع، منذ أواخر ستينيات ق ٢٠. حتى ذلك الحين، كانت النتائج العكسية لسياسات فرض الأسعار الإحتكارية من قبل الإحتكارات العملاقة، من جهة، ولسياسات التوسع في الإنفاق العام على حساب الإقتراض والتمويل بالعجز من قبل الحكومات، من جهة أخرى، كانت هذه النتائج العكسية قابلة لأن يتم امتصاصها، والحد منها، لأنها جرت في سياق التوسع الرأسمالي، الذي كان ممكناً بفضل عملية إعادة اعمار أوروبا واليابان، وبفضل الحروب الإقليمية الطاحنة في كوريا وفيتنام، كما

بفضل سباق التسلح.

■ غير أن تباطؤ التوسع الرأسمالي، بدأ يبرز إلى السطح النتائج العكسية لهذه السياسات، وانعكاساتها السلبية على درجة استقرار العملات الدولية الرئيسية. ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٧، انفجرت أزمة الجنيه الإسترليني، وأدت إلى تخفيضه. وفي آذار (مارس) ١٩٦٨، وقعت أزمة الدولار، وبدأ يبرز التباين بين سعر الذهب في السوق، وبين السعر الذي تهتدت الولايات المتحدة، وفقاً لاتفاق بريتون وودز، بضمان تحويل الدولار إلى ذهب على أساسه (٣٥ دولار للأوقية). وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨، انفجرت أزمة الفرنك الفرنسي وقادت في العام اللاحق إلى تخفيضه، وفي نفس الوقت من عام ١٩٦٨ برزت أزمة ارتفاع قيمة المارك الألماني، وقادت لاحقاً إلى رفع سعر صرفه الرسمي.

■ هذه الوقائع، التي سبقت الانهيار الكامل لاتفاق بريتون وودز، في آب (أغسطس) ١٩٧١، تبين أن نشوب الأزمة النقدية والإضطراب في نظام النقد الدولي، الذي قاد لاحقاً إلى انهياره، لم يكن يجد سببه في اهتزاز الدولار الناجم عن معضلات الموازنة الأميركية، أو الأخطاء في السياسة المالية-النقدية لحكومة الولايات المتحدة، ولا حتى عن الخلل في الإقتصاد الأميركي لوحده، كما تزعم أحياناً بعض التفسيرات السطحية لخبراء الإقتصاد البورجوازيين. إن هذا العامل أدى إلى تفاقم الأزمة، ولكنه لم يكن سببها الوحيد. فهي في الواقع كانت أزمة شاملة لجميع العملات الرئيسية لبلدان المركز الرأسمالية المتقدمة، وكانت حصيلة الإنعكاسات السلبية للسياسات التي اعتمدت على مدار ربع قرن، والتي استهدفت حفظ توازن النظام الرأسمالي بوسائل مصطنعة، لم تلبث أن قادت إلى نقيضها، فور تباطؤ عملية التوسع التي كانت تساعد على امتصاص نتائجها العكسية.

■ لقد كان هذا الإضطراب، يجد مقدماته في تفاقم ظاهرة الإنفصال بين نمو الإقتصاد الحقيقي، وبين نمو الإقتصاد النقدي، أو الوهمي، وهي ظاهرة تتبع من تسارع وتأثر التضخم، الناجم عن سياسة التسعير الإحتكاري، التي تنتهجها الإحتكارات وسياسة التمويل بالعجز والاقتراس، التي تنتهجها دولة رأس المال الإحتكاري، فهذه تؤدي إلى تضخم الكتلة النقدية، إلى تخفيض قيمة النقود، وإلى تضخم مصطنع للتعبير النقدي عن القيم الحقيقية، التي تتطوي عليها عملية إعادة إنتاج رأس المال.

■ وهكذا، فإن نمو الإقتصاد، كما هو معبر عنه بالنقود، يشكل صورة وهمية مضخمة تفوق، وتتجاوز، في مظهرها الخارجي، النمو الفعلي للإقتصاد الحقيقي. وتتفصل بالتالي حركة الأسعار (تستقل نسبياً) عن حركة إنتاج القيمة. ففي فترات الإنتعاش ترتفع الأسعار،

ولكنها في فترات التراجع والإنحسار الإقتصادي لا تنخفض، بل تحافظ على مستواها، أو تواصل الإرتفاع، وإن بوتيرة أبطأ. هذا الإنتفاخ للصورة السعرية الخارجية، أو الظاهرية، التي تتخذها حركة إنتاج القيمة، ناجم عن التغير المتواصل في التعبير النقدي للقيمة، الذي ينطوي عليه التخفيض المضطرد في قيمة النقود، من حيث هي مقياس للقيمة.

وطالما تستمر عملية التوسع الذاتي لرأس المال، فإن هذا الانتفاخ يمكن أن يتواصل، دون أن ينعكس سلبياً على استقرار العملة، أي على الإستقرار النسبي للنظام النقدي، ولكن ما أن تتباطأ عملية التوسع الذاتي لرأس المال، حتى نجد أن التغيير في علاقات القيمة، الذي يممه عليه هذا الانتفاخ الظاهري في تعبيراتها النقدية، يبدأ في التعبير عن نفسه على شكل اضطراب في توازن العملة، وانهيار مفاجيء في قيمتها، يقود إلى انفجار الأزمة النقدية. وذلك ما ابتدأت تشهده معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة في النصف الثاني من ستينيات ق ٢٠، حين ارتفعت وتأثر التضخم إلى ٤ أو ٥٪ سنوياً، بينما كانت في أوائل ستينياته تتراوح بين ٢٪ إلى ٣٪.

■ وفي ظل التدويل المتزايد لعملية إعادة الإنتاج وتمركز رأس المال، فإن الإضطراب في توازن إحدى العملات، أو عدد من العملات الرئيسية الدولية، ينعكس بالضرورة اضطراباً في العلاقة بين هذه العملات في السوق العالمية، ويعبر عن نفسه على شكل اضطراب في أسعار الصرف فيما بينها. وبما أن التغيير في علاقات القيمة، وفي صلتها بالعلاقات السعرية-النقدية، لا يجري بشكل متساو في البلدان الرأسمالية المختلفة، فإن نسب الإنخفاض في قيمة عملاتها تكون بالضرورة متباينة. وهذا - بدوره - يعمق الإضطراب في العلاقة بين هذه العملات، معبراً عنه بتذبذب علاقات أسعار الصرف فيما بينها.

وثمة عامل آخر يزيد من تعميق هذا الإضطراب، هو تفاقم المضاربة، الناجمة عن توجه قطاعات واسعة من رأس المال، على نطاق دولي، نحو اقتناص الأرباح السريعة عبر المتاجرة بالعملات، واستثمار التذبذبات في علاقات أسعار الصرف فيما بينها، وهي ظاهرة، تفاقمت خصوصاً بعد تعاضم كتل رأس المال الهائلة في سوق المال العالمية، والخارجة عن نطاق سيطرة أية دولة. ويفعل مجموع هذه العوامل، تنشأ تناقضات تآزمية، تنال من استقرار المعاملات المالية والنقدية الدولية، وتتفجر على شكل أزمات تطيح بتوازن نظام النقد الدولي.

■ لقد أُرسى نظام النقد الدولي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على قاعدة إتفاق بريتون وودز، الذي كان يهدف إلى تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف والعلاقة بين العملات، كما إلى توفير السيولة الدولية الكافية لتمويل التجارة الخارجية وعمليات الإستثمار الأجنبي طويل

الأجل.

وقام النظام على قاعدة اعتماد الدولار عملة إحتياطية دولية أساسية، على أساس قابلية تحويله إلى ذهب بسعر ثابت، وأوكلت إلى صندوق النقد الدولي وظيفة الإشراف على تطبيق هذا النظام، وضمن تثبيت أسعار الصرف، من خلال تحقيق قابلية جميع العملات للتحويل إلى دولار على أساس معادلها الذهبي، والتزام الدول الأعضاء بعدم اللجوء إلى تخفيض سعر صرف عملتها إلا بعد موافقة الصندوق، وفي مقابل ذلك، يمد الصندوق الدول الأعضاء، وفقاً لحصصها في رأس مال الصندوق، بالسيولة عند نشوء عجز طارئ في ميزان مدفوعاتها، ويساعدها بالتالي على ضمان الإلتزام بهذه القواعد.

■ إذا كانت دولة ما تعاني من عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها، فإن الصندوق يفرض عليها تنفيذ سياسات تثبيت انكماشية ولتصحيح العجز، مما يعني عملياً (على قاعدة حرية التحويل للعملات) تحويلها إلى دولة تابعة وإخضاعها لسيطرة الدول ذات الحصص الأكبر في رأس مال الصندوق، وهي أولاً الولايات المتحدة، ثم بريطانيا (حتى نهاية ستينيات ق ٢٠)، حيث تعني سياسات التثبيت، في النتيجة العملية، تخفيض سعر صرف عملة الدولة العاجزة إزاء الدولار، وبفضل قاعدة حرية التحويل، تمكن رؤوس أموال الدول الأقوى، من التمتع بميزات نسبية أعلى، والإستيلاء على ممتلكات، وموجودات، وبيع، من الدول الأضعف، بأقل من قيمتها.

وقد استثنيت دول أوروبا القارية مؤقتاً من قاعدة حرية التحويل، لحين انتهائها من عملية إعادة الاعمار، واستعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها، وقد انتهت هذه الفترة المؤقتة في عام ١٩٥٨، حيث استعادت معظم العملات الأوروبية قابلية تحويلها الحر، وبرزت بالتالي كعملات احتياط دولي مقبولة لتسوية المدفوعات الدولية، إلى جانب الدولار.

■ أعطى هذا النظام، للولايات المتحدة، لرأس المال الإحتكاري الأميركي، ميزات نسبية كبيرة تعزز تفوقها. إن تثبيت قيمة الدولار بالنسبة للذهب، كان يعني عملياً تخفيض العملات الأخرى بالنسبة للدولار، أي تخفيض أسعار كل شيء في الخارج مقوماً بالدولار، مما كان يعني رفع معدلات الربح للإحتكارات الأميركية في الخارج، وبخاصة في أوروبا القارية، وفوق ذلك، كان بوسع الولايات المتحدة تغطية العجز في ميدان مدفوعاتها، دون اللجوء إلى سياسات إنكماشية، بل العكس، من خلال توسيع كتلتها النقدية بزيادة طبع الدولارات الورقية المقبولة على أساس إمكانية تحويلها إلى ذهب.

■ ولكن استقرار هذا النظام، كان يستند إلى كون الولايات المتحدة الأميركية، تمتلك أكثر

من ٧٥٪ من إحتياطي الذهب العالمي، وقد بقيت إحتياطياتها الذهبية، حتى مطلع ستينيات ق ٢٠، تساوي تقريباً موجودات الدولار الورقي في الخارج. كما كان استقرار هذا النظام يستند إلى القوة النسبية للاقتصاد الأمريكي، بالمقارنة مع اقتصاديات سائر البلدان الرأسمالية، حيث بقيت الولايات المتحدة، حتى عام ١٩٦٠، تنتج ثلث مجموع الناتج العالمي الإجمالي، وكانت حصتها، من مجمل الناتج الصناعي للعالم الرأسمالي، تصل إلى ٥٥٪، وحصتها، من مجموع قيمة صادرات العالم الرأسمالي، تصل إلى ٣٣٪، في مطلع خمسينيات ق ٢٠.

على هذه القاعدة، أي على أساس تفرد الولايات المتحدة بموقع إحتكاري فعلي في السوق العالمية، حتى أواسط ستينيات ق ٢٠، كان نظام النقد الدولي، القائم على أساس إتفاق بريتون وودز، يسير سيراً حسناً منذ أواخر الحرب العالمية الثانية، وحتى منتصف ستينيات ق ٢٠. وطيلة هذه الفترة، كان ميزان المدفوعات الأمريكي، يحقق فائضاً في مواجهة عجز الموازين الأوروبية.

■ لكن هذا الوضع، كان، طيلة هذه الفترة، يشهد تغيرات بطيئة متراكمة، قادت تدريجياً إلى تغيير في علاقات القوى الإقتصادية داخل العالم الرأسمالي:

- من جهة، تزايد تصدير رأس المال الأمريكي إلى الخارج، مقترناً بتوزيع الإنفاق الحكومي الأمريكي خارج الولايات المتحدة، لأسباب عديدة، معظمها ذو طابع استراتيجي (الحرب الكورية، تمويل الحلف الأطلسي والأحلاف الإستراتيجية المكملة له، تمويل القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج)، وبعضها ذو طابع استراتيجي - إقتصادي، كزيادة حجم المساعدات والقروض الحكومية الأمريكية الممنوحة للدول الأخرى، لتسهيل تنمية الصادرات الأمريكية، ودعم حركة رأس المال الإحتكاري الأمريكي المستثمر في الخارج.

- ومن جهة أخرى، استردت أوروبا عافيتها الإقتصادية في أواخر خمسينيات ق ٢٠، وبدأت تعزز موقعها في السوق العالمية، بعد تشكيل السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٥٧، والاتحاد الإقتصادي الأوروبي عام ١٩٥٨.

■ في ستينيات ق ٢٠، برزت أيضاً قوة اليابان، وأخذت تحتل موقعاً هاماً في السوق الرأسمالية العالمية. واستعادت العملات الأوروبية قابلية تحويلها الحرة، في أواخر خمسينيات ق ٢٠، وأخذت، بالتالي، تحتل موقعها إلى جانب الدولار كعملات إحتياط دولية مقبولة، لتسوية المبادلات والمدفوعات الدولية. وانخفضت حصة الولايات المتحدة من مجمل صادرات العالم الرأسمالي إلى ١٦٪ في عام ١٩٦٧، بينما ارتفع نصيب الدول الصناعية التسع الأخرى من حوالي ٣٥٪، مطلع الخمسينيات، إلى حوالي ٤٦٪ في عام ١٩٦٧. ومنذ

منتصف ستينيات ق ٢٠، بدأ يبرز عجز متراكم في ميزان المدفوعات الأميركي، ازداد تقافماً بفعل التنشيط الإستثنائي لحركة تصدير رأس المال، وبخاصة باتجاه أوروبا، إرتباطاً بحركة الإندماجات والإستيلاءات التي شهدتها في أعقاب أزمة ١٩٦٦-١٩٦٧، كما ازداد تقافماً أيضاً بفعل تزايد الإنفاق الحكومي الأميركي في الخارج، جرأ تصعيد الحرب الفيتنامية.

■ شهدت الفترة، منذ أواخر خمسينيات ق ٢٠، تراكماً لموجودات الدولار في أوروبا. وبدأت تظهر السوق الأوروبية للدولار، حيث نشأت أرصدة دولارية لدى المصارف الأوروبية، استخدمت في البداية لتمويل التجارة العالمية، ثم راحت تدريجياً تمارس الإقراض بالدولار، وقبول الودائع الدولارية. وفي الستينيات، إشتراك فروع المصارف الأميركية في أوروبا في هذه العملية، وبدأت تفضل منح تسهيلات لعملائها من أوروبا، بدلاً من نيويورك، لأن الودائع الدولارية في أوروبا لم تكن ملزمة بشروط الحد الأدنى من الإحتياطي، ولم تكن تخضع لرقابة أي دولة، أو بنك مركزي.

وعلى أن نلاحظ، أن فترة أواسط الستينيات، كانت هي الفترة التي شهدت ظهور الإحتكارات فوق القومية، وبروز المصارف الخاصة ذات النشاط الدولي، في سياق المرحلة التي بلغت عملية تدويل الإنتاج وتمركز رأس المال على نطاق دولي. وكانت السوق الأوروبية للدولار، هي المنطلق لتوسيع عمليات هذه المصارف الخاصة المتخفية للقوميات، بفعل إفلاتها من أي رقابة حكومية، فهي لا تخضع لرقابة مصرف الإحتياط الفدرالي الأميركي، لأنها موجودة خارج الولايات المتحدة، ولا تخضع لرقابة البنوك المركزية الأوروبية، لأنها تتعامل بالدولار وودائعاً وقروضاً.

■ إلى جانب تراكم الدولارات في أيدي البنوك المركزية الأوروبية، فإن الودائع الدولارية في المصارف الخاصة في أوروبا الغربية، بما فيها فروع المصارف الأميركية هناك، ارتفعت قيمتها من ٩,٧ مليار دولار في نهاية ١٩٦٤، إلى ٤٦ مليار دولار في نهاية ١٩٦٩، ثم إلى ٥٧ ملياراً عام ١٩٧٠، أي أنها تضاعفت ٦ مرات تقريباً خلال ٦ سنوات.

وبدأت هذه السوق الدولارية الأوروبية، المنفلتة من أية رقابة، تجتذب رؤوس الأموال الهائلة من جميع أنحاء العالم، وتوظفها في عمليات المضاربة والإقراض الربوي/ «الإقراض قصير الأجل بفوائد مرتفعة». ذلك أن هذه الودائع الدولارية، متحررة من أية رقابة أو شروط، وهي، بالتالي، رأس مال نقدي «أممي» بالكامل، لا ينتمي إلى أية دولة، ويتمتع بسيولة كاملة وحرية حركة مطلقة على نطاق دولي. وقد تعززت هذه العملية أكثر فأكثر، بفعل زيادة انخراط فروع المصارف الأميركية في أوروبا فيها، بعد القيود التي فرضتها الحكومة الأميركية على

حركة رأس المال في منتصف ستينيات ق ٢٠، والتي عجلت في «هروب» رأس المال نحو الإستثمار والإستقرار في الخارج.

■ لقد سعت الولايات المتحدة إلى معالجة العجز في ميزان مدفوعاتها بوسيلتين:

• **الأولى**، وهي الأقل أهمية، تمثلت بفرض قيود على حركة تصدير رأس المال إلى الخارج، وتشديد شروط الأمان المصرفي، وأدى ذلك إلى لجوء فروع الإحتكارات والمصارف الأميركية، في الخارج، إلى توسيع تعاملها بسوق الدولار الأوروبي، بهدف تأمين سيولة دولية لتمويل عملياتها، لا تخضع للقيود المفروضة على حركة الرساميل داخل الولايات المتحدة.

• **والوسيلة الثانية**، وهي الأهم، هي تغطية العجز في مدفوعاتها الخارجية، بزيادة إصدار الدولار الورقي وإغراق العالم به. وكلتا الوسيلتين، أحدثتا تضخماً هائلاً في السيولة الدولية. وهكذا، بدأنا نشهد تضخماً على مستوى عالمي، حيث تجاوز عرض السيولة الدولية النمو الحقيقي في حركة التجارة الدولية.

كان هذا التضخم، على نطاق دولي، يركز إلى تسارع تفاقم التضخم المحلي في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة، وليس في الولايات المتحدة فحسب، وذلك بسبب من سياسات التوسع في الإنفاق العام الممول بالعجز، بخلق النقود والإقتراض، وهي السياسات، التي لجأت إليها جميع حكومات دول رأس المال الإحتكاري، والتي بدأت تظهر نتائجها العكسية، بفعل تباطؤ وتيرة عملية التوسع الرأسمالي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

■ **إبتداءً** من عام ١٩٦٥، زاد عرض النقد (حجم الكتلة النقدية المتاحة) في الولايات المتحدة بنسبة ٤٪، ثم بنسبة ٤,٥٪ في عام ١٩٦٦، و ٦,٤٪ في عام ١٩٦٧، و ٧,٤٪ في عام ١٩٦٨.

وفي هذا العام نفسه - ١٩٦٨، كان عرض النقد قد ارتفع بنسبة ١٤,٢٪ في اليابان، و ١٣,٧٪ في إيطاليا، و ٩,٥٪ في كندا، و ٨,٤٪ في ألمانيا الغربية، و ٧,١٪ في بريطانيا، و ١١,٢٪ في سويسرا، الخ... وشكل هذا بداية الإهتزاز في نظام النقد الدولي، الذي بدأ بانهيار الجنيه الإسترليني وتخفيض قيمته في أواخر ١٩٦٧.

وفي آذار (مارس) ١٩٦٨، انفجرت أزمة الدولار. ذلك أن إغراق العالم بالدولار الورقي، أدى إلى تخفيض قيمته الحقيقية إزاء الذهب، رغم الاستمرار نظرياً بالأخذ بمبدأ قابلية تحويله إلى ذهب بسعر ثابت. وبسبب من ذلك، نشأ في السوق العالمية سعران للذهب: السعر الرسمي الذي تتعامل به المصارف المركزية، والقائم على قاعدة سعر معادله الثابت بالدولار،

وفق اتفاق بريتون وودز (٣٥ دولار للأوقية)، والسعر الحقيقي الذي يتم التعامل به في السوق الحرة والذي يزيد على السعر الرسمي.

أدى هذا إلى تفاقم المضاربة في السوق الدولية، التي زادت الأمر سوءاً، وعَجَلت إتساع الفجوة بين السعرين، وهددت بانهيار النظام النقدي العالمي بأكمله. وفي ١٩٦٨ هبط احتياطي الذهب الأمريكي، بسبب التهافت على استبدال الدولار الورقي بالذهب، إلى أدنى مستوياته، حيث تدنت قيمته إلى ١٠,٨ مليار دولار (بالمقارنة مع ١٧,٨ مليار عام ١٩٦٠، و٢١,٨ مليار عام ١٩٥٠)، وأصبح يشكل فقط ٣٠٪ من موجودات الدولار الورقي بأيدي غير الأميركيين في الخارج، التي ارتفعت إلى ٣١,٥ مليار دولار. واهتزت، بعنف، قاعدة الدولار القابل للتحويل ذهباً بسعر ثابت، ولم تعد تشكل أساساً متيناً لاستقرار النظام النقدي العالمي.

■ رغم ذلك، فإن الولايات المتحدة أصرت على الحفاظ على هذه القاعدة، وأجبرت حلفاءها في الدول الصناعية العشر (الرأسمالية المتطورة) على الرضوخ لإرادتها هذه. ووجدت هذه الدول نفسها مضطرة للاستجابة للعناد الأمريكي، لأن الإنهيار الكامل للدولار، كان سيعني الإضرار بمصالحها هي نفسها، حيث أن جزءاً كبيراً من احتياطياتها الدولية بات يتشكل من الدولار الورقي.

ولذلك، كان عليها أن تخف لنجدته بوسيلة ما. وكانت الوسيلة التي توصلت إليها الدول العشر، تحت الضغط الأمريكي، هي تعديل نظام صندوق النقد الدولي عام ١٩٦٩، لإنشاء ما يسمى بـ «حقوق السحب الخاصة»، التي تعني خلق مصدر جديد للسيولة الدولية، يتوزع بين الدول أعضاء الصندوق، بنسب تساوي نسبة مساهمة كل منها في رأس مال الصندوق. وبما أن الولايات المتحدة، ومن بعدها بريطانيا، كانتا المساهمتين الأكبر في رأس مال الصندوق، فقد استحوذتا على الحجم الأكبر من حقوق السحب الخاصة، وصار بإمكانهما استخدام هذه الحقوق لتسديد العجز في ميزان مدفوعاتها إزاء الدول الأخرى.

وكان هذا يعني، مؤقتاً، تخفيف الضغط على الدولار، وتدعيم موقع الجنيه الإسترليني، ولكنه، من جهة أخرى، كان يعني مضاعفة عوامل عدم استقرار العملات الأخرى، وزيادة تضخم السيولة الدولية، بخلق مصدر جديد لها، جرى إنشاؤه من العدم، أي دون أن يكون ثمة ما يدعمه مادياً، سواء باحتياطات ذهبية، أو بنمو في الإنتاج المادي، ودون أن يتطلبه النمو الفعلي للتجارة العالمية.

وهكذا تفاقمت، من جهة، ظاهرة التضخم الدولي (التضخم في السيولة الدولية المتوفرة بالمقارنة مع حاجات التبادل الدولي الحقيقي) إلى جانب التضخم على النطاق الوطني في كل

من الدول الرأسمالية المتطورة، ومن جهة أخرى، عانت العملات الأوروبية، وبخاصة الفرنك الفرنسي والمارك الألماني، من اضطراب شديد.

■ إنشاء «حقوق السحب الخاصة»، مَكَّن الولايات المتحدة من استخدامها مؤقتاً لسد العجز في ميزان مدفوعاتها. ولكن مؤقتاً فقط. فثمة عاملان، سرعان ما قادا إلى عودة العجز إلى التناقض بسرعة. العامل الأول هو ظهور العجز في الميزان التجاري الأميركي (أي الفرق بين الصادرات والواردات). حتى ١٩٧٠ كان الميزان التجاري للولايات المتحدة يحقق فائضاً يتفوق صادراتها على وارداتها، وكان هذا يقلص من فجوة العجز في ميزان مدفوعاتها. ولكن التضخم الداخلي في الولايات المتحدة، المدعم بوسائل اصطناعية، بفضل هيمنتها على النظام النقدي العالمي، سرعان ما وضع الصادرات الأميركية في موقع تنافس أضعف، إزاء صادرات البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى. فهو يعني أن نفس الكمية من السلع مقومة بالدولار، كان يمكن شراؤها من أية دولة أوروبية، أو من اليابان، بأسعار أرخص مما لو تم شراؤها من الولايات المتحدة، بفعل انخفاض سعر صرف العملات الأخرى إزاء الدولار.

■ ومن عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٠، ارتفعت أسعار الصادرات الأميركية بنسبة ٢٠٪، بينما ارتفعت أسعار صادرات الدول الصناعية الأخرى بنسبة ١,٦٪ خلال نفس الفترة. وكان حتمياً أن يؤدي هذا إلى تراجع حاد في الصادرات الأميركية، وإلى زيادة وارداتها، (حيث يميل التجار الأميركيون إلى شراء السلع الأوروبية واليابانية الأرخص وطرحها في السوق الأميركية)، وبالتالي إلى تدهور حاد في ميزانها التجاري، الذي أظهر عجزاً للمرة الأولى في عام ١٩٧١، حيث انخفضت حصة الولايات المتحدة من مجمل صادرات العالم الرأسمالي إلى ١٤٪ فقط، وكانت حصتها من الناتج الصناعي لمجموع العالم الرأسمالي، قد انخفضت إلى ٤٠٪ في عام ١٩٧١.

■ وقاد العجز التجاري إلى مزيد من تفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأميركي، الذي ارتفع من ٦ مليارات دولار عام ١٩٦٩، إلى حوالي ٢٢ مليار دولار عام ١٩٧١. وتعرّز هذا الميل بفعل العامل الثاني، الذي تمثل بالتهافت على طلب تحويل الدولارات الورقية إلى ذهب. فالبنوك المركزية للدول الصناعية الأخرى، وبخاصة فرنسا، التي أجبرت على الرضوخ للعناد الأميركي بالحفاظ على قاعدة التحويل، وإنشاء حقوق السحب الخاصة، وجدت سبيلها الخاص «للإنتقام». ومدفوعة بالتدهور المتسارع في قيمة عملاتها من جهة، إلى جانب إتساع الفجوة بين سعر الذهب الدولي الرسمي وبين سعره الفعلي في السوق الحرة، (الذي وصل عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٥٠ دولاراً للأوقية، مقابل ٣٥ دولاراً للسعر الرسمي)، إتجهت هذه الدول نحو مطالبة الولايات المتحدة، بتحويل الموجودات الضخمة من الدولارات الورقية، التي تملكها

بنوكها المركزية، إلى الذهب.

■ استنزفت بسرعة الإحتياطات الذهبية للولايات المتحدة، التي كانت نسبتها إلى مجموع الإحتياطي الذهبي العالمي قد انخفضت أصلاً إلى ٢٥٪، بالمقارنة مع ٧٥٪ في مطلع خمسينيات ق ٢٠. والأهم من ذلك، أن احتياطات الذهب الأميركية، البالغة ١١ مليار دولار عام ١٩٧١، لم تعد تشكل سوى سدس (٦/١) قيمة موجودات الدولار بأيدي غير الأميركيين في الخارج، التي ارتفعت إلى ٦٨ مليار دولار في نفس العام، ١٩٧١. وإزاء الإستنزاف الخطير لإحتياطاتها الذهبية، أعلنت الولايات المتحدة، بقرار منفرد في آب (أغسطس) ١٩٧١، وقف الوفاء بالتزامها تحويل الدولار إلى ذهب. وبذلك، انهارت الدعامة الرئيسية التي كان يرتكز عليها نظام بريتون وودز، وترتب على ذلك انهيار شامل لنظام النقد الدولي، وسادت منذ ذلك الحين الفوضى الشاملة في أسعار صرف العملات:

• في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١، تم تخفيض سعر الصرف الرسمي للدولار بنسبة ٧,٩٪. وفي نيسان (إبريل) ١٩٧٢، اتفقت ٦ دول أوروبية (ألمانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، الدنمرك)، في محاولة منها لدعم عملاتها في خضم الفوضى العالمية الشاملة، اتفقت على ما سمي بنظام «أفعى العملات» التي تربط بين أسعار صرف عملاتها.

• في حزيران (يونيو) ١٩٧٢، انهارت الليرة الإيطالية. وفي شباط (فبراير) ١٩٧٣ تم مجدداً تخفيض الدولار الأميركي بنسبة ١٠٪. واضطرت ألمانيا الغربية إلى اختراق إتفاق أفعى العملات، برفع قيمة المارك.

• في آذار (مارس) ١٩٧٣، أعادت الدول الست العمل بهذا الإتفاق، على قاعدة تثبيت أسعار صرف عملاتها إزاء بعضها البعض، وتعويم أسعارها تجاه العملات الأخرى. ولكن هذا الإتفاق لم يصمد سوى بضعة أشهر؛ ففي حزيران (يونيو) ١٩٧٣، رفعت ألمانيا مجدداً سعر صرف المارك إزاء عملات الدول الخمس الأخرى، وأعقبتها هولندا في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، برفع قيمة الفلوران.

• في كانون الأول (يناير) ١٩٧٤، انسحبت فرنسا من «أفعى العملات» لتعود إليها في تموز (يوليو) ١٩٧٥، ثم لتتسحب منها مجدداً في آذار (مارس) ١٩٧٦. وفي الوقت نفسه انهار الجنيه الإسترليني، وأعلنت بريطانيا تعويمه في خريف ١٩٧٦. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ رفعت ألمانيا قيمة المارك إزاء الكورون الدانمركي والنرويجي.

■ كانت هذه الفوضى الشاملة في أسعار الصرف، تجري على خلفية الأزمة الاقتصادية الحادة التي اجتاحت العالم الرأسمالي في ١٩٧٠-١٩٧١، ثم مجدداً في ١٩٧٤-١٩٧٥؛ كما

كانت تجري على خلفية التصاعد السريع في وتائر التضخم الداخلي في كل دولة رأسمالية على انفراد، كما في وتائر التضخم على نطاق دولي. المعطيات التالية تعطينا صورة عن التضخم الداخلي في كل دولة رأسمالية على حدة:

• بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤، ارتفع مؤشر الرقم القياسي لنمو الإقتصاد الحقيقي، (مجمّل الناتج الإجماعي) منطلقاً من اعتماد مستواه لعام ١٩٧٠ كسنة أساس = ١٠٠، ارتفع إلى ١١٣,٢ في الولايات المتحدة؛ بينما كان مؤشر الرقم القياسي لتداول النقد قد ارتفع خلال نفس الفترة إلى ١٣٦.

• وفي ألمانيا، خلال الفترة نفسها، ارتفع مؤشر النمو الحقيقي إلى ١١٣، ومؤشر تداول النقد إلى ١٤٠؛ وفي اليابان إلى ١٢٧,١ للنمو الحقيقي، و٤,٤ لتداول النقد؛ وفي بريطانيا ١١١,٦ للنمو الحقيقي، و١,١ لتداول النقد؛ وفي إيطاليا ١١٤,٩ للنمو الحقيقي، و٩,٩ لتداول النقد؛ وفي فرنسا ١٢٢,٢ للنمو الحقيقي، و٩,٩ لتداول النقد.

■ أما عن التضخم على النطاق الدولي، فيمكننا أن نشكل صورة تقريبية عن وتيرته، إذا علمنا أن حجم السيولة الدولية المتاحة، محتسبة على أساس مجموع إحتياجات مختلف البلدان الرأسمالية، (من ذهب، وحقوق السحب الخاصة، والأرصدة الإحتياطية لدى صندوق النقد الدولي، ومن إحتياجات العملات الأجنبية)، ارتفع مما يعادل ٧٨ مليار دولار في مطلع ١٩٧٠، إلى ١٧٦ مليار دولار في آذار (مارس) ١٩٧٣، أي أنه تضاعف مرتين وربع المرة خلال ثلاث سنوات. وكان العنصر الرئيسي في هذه الزيادة، ارتفاع حجم الإحتياطي من العملات الأجنبية، الذي تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة نفسها.

■ هذا الجموح التضخمي، عبّر عن نفسه أيضاً بحقيقة، أن سعر الذهب الفعلي في السوق العالمية، ارتفع من ٣٥ دولاراً، للأوقية عام ١٩٦٨ إلى حوالي ٥٠ دولاراً عام ١٩٧٠، ثم إلى ١٧٠ دولاراً عام ١٩٧٤، أي أنه تضاعف ٥ مرات تقريباً خلال ٦ سنوات. مجمل هذه الحقائق، تؤكد أن الإرتفاع في الأسعار، الذي يرافق هذا الجموح التضخمي، لم يكن ينطوي في الواقع على ارتفاع في قيمة السلع والمكونات المادية لرأس المال، بل كان ينطوي على تخفيض شامل في قيمة النقود (العملات الورقية، أو الأرصدة الإحتياطية المقومة بهذه العملات)، من حيث هي مقياس للقيمة.

■ بسبب الزيادة في عرض النقد، وفي حجم الكتلة النقدية محلياً ودولياً، التي كانت تنمو بوتيرة أسرع من زيادة الإنتاج والتبادل، فإن التخفيض في قيمة النقود، كان يجري بوتيرة أعلى من وتيرة التخفيض في قيمة السلع والمكونات المادية لرأس المال، وهو لذلك يتمظهر على

شكل ارتفاع في أسعارها. يبدو إذن، على السطح الخارجي، أن أسعار السلع ترتفع، والتعبيرات النقدية لمكونات رأس المال تنمو وتتضخم، بينما قيمتها الحقيقية تنخفض في الواقع، ولو بوتيرة أدنى من وتيرة انخفاض قيمة النقود، باعتبارها مقياساً للقيمة.

■ الفوضى الشاملة في أسعار الصرف، والتي ترتبت عليها حرب مناظرة بين البنوك المركزية في التلاعب بأسعار الفائدة، كانت المناخ الذهبي المناسب لتفانم عمليات المضاربة الدولية على العملات والقروض القصيرة الأجل. ونمت بسرعة سوق الدولار الأوروبي، التي شكلت مركزاً لتجمع، ومنطقاً لنشاطات، أحجام هائلة من رأس المال المالي الدولي، الفاقد لأي انتماء وطني، والذي يكتسب طبيعة طفيلية محضة، إذ يتخصص بالمضاربة للاستفادة من تباين أسعار الصرف وأسعار الفائدة، دون أية رقابة دولية، أو إقليمية، أو وطنية.

ومن عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٣، تضاعف حجم الموارد التي تعاملت بها هذه السوق، من ٥٧ مليار دولار تقريباً إلى ١٣٢ مليار دولار، أي أنها تضاعفت مرتين ونصف المرة تقريباً خلال ٣ سنوات، واستمرت في التعاضم بالبوتيرة نفسها في السنوات اللاحقة.

■ مع انهيار النظام النقدي العالمي، وعجز صندوق النقد الدولي عن السيطرة، تحول النظام المصرفي الخاص، المتخطي للقوميات، تدريجياً إلى منظم لسوق الائتمان والنقد الدولية، وتحولت السوق الأوروبية للدولار، إلى سوق للعملات الرئيسية جميعاً. وقامت سوق أوروبية للسندات لحاملها، لا تخضع لأية رقابة أو ضرائب، حيث أخذت المصارف الدولية الخاصة على عاتقها إصدار السندات، إلى جانب تمويل القروض للدول والإحتكارات الصناعية فوق القومية. وأصبحت هذه السوق، إذن، مصدراً جديداً لرقابة عليه لخلق السيولة الدولية، ولزيادة وتيرة التضخم الدولي. وأصبح صندوق النقد الدولي، نفسه، يلجأ إلى هذه المصارف الدولية الخاصة، لتمويل ٩٠٪ من احتياجاته الائتمانية.

■ في ١٩٧٦، إزاء عجزه عن التدخل في هذه الفوضى الشاملة، أقر مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، حرية الدول الأعضاء في اختيار ما تشاء من أنظمة الصرف، وتم، بالتالي، تعويم العملات، ولم يعد لأي منها سعر تعادل رسمي يربطها بالذهب. وانفصل الذهب عن نظام النقد الدولي تماماً، وانهارت بذلك آخر دعائم إتفاق بريتون وودز، وتم التسليم بالفوضى، وحروب المنافسة، قاعدة جديدة لتحديد العلاقات السعرية - النقدية في السوق العالمية. ومع ذلك، ظلّ الدولار أبرز العملات المقبولة دولياً لتسوية المدفوعات، واستمرت دول العالم في استيعاب الدولارات الورقية التي تطبع في واشنطن لإغراق العالم بها. وصار التوازن النسبي للدولار يعتمد، بشكل رئيسي، لا على قوة الإقتصاد الأميركي المتراجعة،

بل على مصلحة الدول الأخرى في التدخل لإنقاذه من أجل الحفاظ على التغطية اللازمة لاحتياجاتها الأجنبية.

■ في الوضع الجديد، تكرست سيطرة المصارف الخاصة فوق القومية على سوق المال الدولية، أصبح صندوق النقد الدولي نفسه أداة بأيدي هذه الإحتكارات المالية العملاقة. وبعد أن فقد وظيفته في السيطرة على نظام النقد والائتمان الدولي، باتت وظيفته تنحصر في خدمة هذه الإحتكارات، وضمان أمن توظيفاتها وقروضها، من خلال إخضاع البلدان المدينة، وبخاصة البلدان التابعة والمتخلفة، لبرامج «التصحيح الهيكلي» التي تكفل اقتطاع فائضها الإقتصادي وتخصيصه لتسديد الديون.

■ تعززت قوة هذه الإحتكارات المالية، بنجاحها في اجتذاب فوائض الدولار النفطي. ونمت بسرعة قيمة الموارد التي تتعامل بها السوق الأوروبية للدولار، حتى بلغ حجمها ٥٧٥ مليار دولار عام ١٩٨٠، أي أنها تضاعفت ٤ مرات ونصف المرة تقريباً منذ عام ١٩٧٣. ومع تعاضم هذا المصدر الإضافي للتضخم الدولي، تعاضم حجم المعروض من السيولة الدولية، ليصل إلى ٧٠٨ مليار دولار في عام ١٩٨٣، أي أنها تضاعفت ٤ مرات وزيادة أيضاً، منذ عام ١٩٧٣.

وبالتالي، أصبحت هذه المصارف فوق القومية، بما تضخه من سيولة دولية إضافية، عاملاً ضاعطاً ومقرراً في تحديد السياسات النقدية، حتى للدول الرأسمالية الكبرى نفسها، بما توفر لها من قدرة على إلغاء، أو تعويض، مفعول السياسات المالية التي قد تنتهجها هذه الدول.

لم يعد رأس المال المالي الدولي يتمرد على الدول، ويتجاوز حدودها القومية فحسب، بل بات يمتلك قدرة، ولو جزئية، على إخضاع الدول (بما فيها الدول الكبرى) لسيطرته وإملاءاته. وباتت الإحتكارات المالية فوق القومية، هي العامل الحاسم والمقرر في تحديد معالم نظام الائتمان الدولي، كما في تحديد معالم نظام النقد الدولي، وفقاً لمتطلبات تراكم رأس المال المالي المتخطي للقوميات. وهذا يعني أن استقرار هذا النظام النقدي العالمي، أصبح يخضع لفوضى المنافسة بين الإحتكارات، إلى جانب حروب المنافسة بين الدول التي تسيطر عليها هذه الإحتكارات من الداخل ■

الفصل الثاني

سمات الأزمة الاقتصادية، مظاهرها المزمنة

- ١- السمات الرئيسية لأزمات سبعينيات وثمانينيات ق ٢٠
- ٢- اشتداد عنف الأزمة وشمولها
- ٣- التشابك بين الأزمة الدورية، وبين الأزمات البنيوية والهيكلية
- ٤- ظاهرة الركود التضخمي
- ٥- مظاهر الإخلال المزمنة
- ٦- التدهور النسبي في مستويات الأجور، والتفاوت في توزيع الدخل

(١)

السمات الرئيسية لأزمات سبعينيات وثمانينيات ق ٢٠

■ في الواقع، كانت الفترة الممتدة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٣، في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة، فترة أزمة مديدة متصلة، تخللتها فترات وجيزة من الإنتعاش في الأعوام الثلاثة: ١٩٧٣، و١٩٧٦، و١٩٧٨. ففي هذه السنوات الثلاث فقط، شهد مؤشر الناتج الصناعي (لمجموع دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية) نمواً إيجابياً تجاوز مستوى الصفر. أما في باقي أعوام الفترة المعنية، فقد كان الناتج الصناعي يعاني من تقلصات حادة، بدرجات متفاوتة، ويتدنى معدل نموه، بعد كل تقلص، عن المستوى الذي كان عليه في النوبة السابقة.

في سياق هذا الإتجاه العام الإنداري والمتأزم، شهدت الفترة المذكورة ٣ أزمات عنيفة متواترة في ١٩٧٠، وفي ١٩٧٤-١٩٧٥، ثم في ١٩٨٠-١٩٨٢. وأبرزت هذه الأزمات سمات جديدة متميزة، بعضها يظهر للمرة الأولى في تاريخ تطور الرأسمالية، يمكننا معالجتها تحت ٣ عناوين: إشتداد حدة الأزمة وعنفا التدميري وشمولها لجميع بلدان العالم الرأسمالي في آن واحد + تشابك الأزمة الدورية مع الأزمات الهيكلية والبنوية الشاملة + وبروز ظاهرة التزامن والترافق بين الركود وبين التضخم، أو ما سمي بظاهرة الركود التضخمي - Stagflation.

■ ترتب على هذه التطورات، أن النظام الرأسمالي العالمي، بدأ يبدي مظاهر خلل دائمة، وعطب مزمن، تمثلت في تراجع معدلات النمو، والتعطيل المزمّن للطاقت الإنتاجية، والبطالة المزمنة، والتضخم المتصاعد دون توقف. وتشكل هذه المظاهر المزمنة نتيجة وتعبيراً عن حقيقة، أن الرأسمالية العالمية، بدأت تصطم أكثر فأكثر بحدودها التاريخية، الناجمة عن استنفادها التدريجي للمخارج والمنافذ الممكنة للتهرب من مفعول قانون ميل معدل الربح للإنخفاض، والتضائل المضطرد لفعل العوامل والتأثيرات المضادة لمفعول هذا القانون.

السمات الثلاث الرئيسية لأزمات سبعينيات ومطلع ثمانينيات ق ٢٠، ومظاهر العطب المزمنة المرافقة لها، أبرزت الأزمة الرأسمالية، بوضوح أكبر من أي وقت مضى، بصفقتها بالدرجة الرئيسية أزمة فيض في تراكم رأس المال، لا يشكل فيض إنتاج السلع سوى مظهر، أو عامل ثانوي، من مظاهرها وعواملها. ولذلك، بينما أكدت هذه الأزمات دقة التحليل الماركسي لقوانين التراكم الرأسمالي وعلاقتها بأزمته، فهي أطاحت نهائياً بالنظريات التي نسجها علم الاقتصاد البورجوازي، منذ ثلاثينيات ق ٢٠، حول الأزمات والتقلبات الإقتصادية الدورية، والسياسات اللازمة لمعالجتها، تلك النظريات، بنيت على أساس رصد خارجي وملاحظة سطحية، يستندان إلى المنهج الوضعي للمظاهر والظواهر البارزة على السطح، والتي ترافق

الأزمات والتقلبات الدورية التي عرفها العالم الرأسمالي حتى خمسينيات وستينيات ق ٢٠، وهي كلها كانت تتميز، بدرجات متفاوتة طبعاً، بطغيان ظاهرة فيض إنتاج السلع وكسادها، وبالتالي بالتطابق بين تذبذبات حركة الأسعار والتشغيل (أو البطالة)، وبين تقلبات الدورة الإقتصادية (حيث ترتفع الأسعار، وتتحسر البطالة في فترات الإنتعاش؛ وتهبط الأسعار، وتزداد البطالة في فترات الركود، أو التراجع).

■ لم يكن علم الإقتصاد البورجوازي، بوظيفته التبريرية المعبرة عن مصالح رأس المال، والهادفة إلى صونها، قادراً على تحليل العوامل والتناقضات العميقة، الكامنة في جوهر نمط الإنتاج الرأسمالي، والتي ليست هذه المظاهر، ولا الظواهر الخارجية، سوى أشكال وتجليات لها، أشكال وتجليات تتغير بالضرورة، مع تقدم عملية تراكم رأس المال، وتطور نمط الإنتاج والمجتمع الرأسمالي؛ ذلك أن هذا التحليل، كان يتطلب الإنطلاق من حقيقة، أن منبع الخل والتناقض كامن في جوهر نمط الإنتاج الرأسمالي، وفي الأسس التحتية التي يرتكز إليها. ولم يكن يوسع علم الإقتصاد البورجوازي، أن ينطلق من الإعتراف بهذه الحقيقة، في حين أن وظيفته تكمن بالذات في محاولة نفيها، ودحضها.

وهكذا، فإن النظريات والنماذج التي تم بناؤها على مدى ربع قرن، والتي ارتكزت في معظمها إلى قاعدة النظرية الكينزية، أطيح بها، وتم دحضها بلا رحمة من قبل الوقائع والتجليات الجديدة، التي كشفت عنها أزمات سبعينيات ق ٢٠. والنماذج التي صاغتها هذه النظريات، والسياسات التي بلورتها لتلطيف مفعول الأزمة، التي قامت كلها على قاعدة معالجة الركود بتوسيع الإنفاق العام بهدف تعزيز الطلب الكلي الفعال، هذه السياسات، لم تقعد جدواها فحسب، بل صارت تعمل على تعجيل انفجار الأزمة، وتعميقها.

■ لقد كانت هذه السمات والمظاهر الجديدة، نتيجة للتغير الحتمي في تجليات وأشكال التعبير عن التناقضات السياسية، الكامنة في صميم عملية إعادة إنتاج رأس المال، في ضوء الشوط الذي قطعه عملية تراكم رأس المال، ودرجة تمركه على النطاقين القومي والدولي، بعد السيطرة الكاملة للإحتكارات على الأسواق الوطنية لبلدانها، واكتسابها السمة المتخطية للقوميات، وسيطرتها الجزئية بعد، ولكن المتعاضمة باضطراد، على السوق الرأسمالية العالمية.

إن درجة هيمنة الإحتكارات، أولاً؛ وبدء بروز النتائج العكسية للسياسات التضخمية التي انتهجتها الدولة، في ظل الدور الجديد الذي أسنده إليها رأس المال الإحتكاري منذ الحرب، ثانياً؛ والنتائج البنوية التأزيمية للثورة العلمية التكنولوجية، ثالثاً؛ وتباطؤ وتيرة التوسع الرأسمالي بسبب الضيق المضطرد لهاמש مجالاته المفتوحة، في ضوء نهاية عملية إعادة

إعمار أوروبا واليابان، والشوط الواسع الذي قطعته عملية رسملة البلدان المتخلفة والتابعة، رابعاً؛ هي العوامل الرئيسية المباشرة التي أنتجت هذه السمات والمظاهر الجديدة، دون أن ننسى أثر العوامل الإستراتيجية الناجمة عن التوازن الدولي القائم آنذاك، (وهو بدوره نتيجة لتفاقم تناقضات الرأسمالية)، والتي شكلت عوامل مساعدة مؤثرة في تعميق الأزمة.

■ هذه السمات والمظاهر الجديدة، هي أشكال جديدة، تتجلى من خلالها التناقضات العميقة الكامنة في جوهر نمط الإنتاج الرأسمالي، أشكال جديدة للتعبير عن قوانين نمو وتراكم رأس المال كما اكتشفها ماركس. ولقد رأينا كيف تتطابق هذه التجليات مع النموذج الذي رسمه ماركس لصورة الأزمة، في حال تحول فيض التراكم في رأس المال إلى فيض مطلق ومزمن، وهي النقطة التي تقترب نحوها الرأسمالية المعاصرة بشكل تدريجي ■

(٢)

إشتداد عنف الأزمة وشمولها

■ نهاية عملية إعادة إعمار أوروبا واليابان، والشوط البعيد الذي قطعته عملية التوسع الرأسمالي في البلدان التابعة والمتخلفة، واقترب الحرب الفيتنامية من نهايتها، وتلاشي أثرها التوسعي على الإقتصاد الأمريكي، كانت هي أبرز العوامل التي قادت إلى تباطؤ وتيرة التوسع الرأسمالي في أواخر ستينيات ق ٢٠، ذلك التوسع الذي منح أزمت خمسينياته وستينياته السمات الملطفة التي عرضناها. وجاءت أزمت السبعينيات، بحدتها وعنفها التدميري، وشمولها المترامن لمختلف البلدان الرأسمالية، ومختلف فروع الإنتاج، جاءت لتطيح بوهم إمكانية القضاء على الأزمت، وتأييد الإزدهار الرأسمالي، بفضل الدور التخطيطي للإحتكارات ولدولة رأس المال الإحتكاري.

■ أزمة ١٩٧٠ - ١٩٧١ كانت شاملة لجميع البلدان الرأسمالية المتطورة:

• في الولايات المتحدة، تراجع الناتج الصناعي خلال الأزمة بنسبة ٨,٦٪، وامتد الهبوط في الرقم القياسي للناتج الصناعي على مدى ١٤ شهراً، وشملت الأزمة ٧٣٪ من فروع الصناعة، وانخفضت نسبة تشغيل الطاقات الإنتاجية إلى ٧٨٪، وانخفضت العمالة في الصناعة التحويلية بنسبة ٤٪، وبلغ معدل البطالة عام ١٩٧٠ حوالي ٤,٨٪ من مجموع قوة العمل، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة ١,١٩٪ عام ١٩٧٠.

• في بريطانيا، تراجع الناتج الصناعي بنسبة ٣,٢٪، وامتدت فترة هبوط رقمه القياسي على مدى ١١ شهراً، وشمل التراجع ٦٤٪ من فروع الصناعة، وانخفضت نسبة تشغيل

الطاقات الإنتاجية بمعدل ٥,١٪، بالمقارنة مع الفصول النظرية السابقة للأزمة، وتراجعت العمالة في الصناعة التحويلية بنسبة ٣,٣٪.

• في ألمانيا الاتحادية، تراجع حجم الإنتاج الصناعي بنسبة ٥,٦٪، وامتد التراجع على مدى ٧ شهور، وشمل ٤٥٪ من فروع الصناعة، وانخفضت نسبة تشغيل الطاقات الإنتاجية بمعدل ٨,٨٪، وتراجعت العمالة في الصناعة التحويلية بنسبة ٠,٩٪.

• في اليابان، تراجع حجم الناتج الصناعي بنسبة ٥,٩٪، وامتد التراجع على مدى ١٠ شهور، وشمل حوالي ٤٦٪ من فروع الصناعة، وانخفضت نسبة تشغيل الطاقات الإنتاجية إلى ٧٢,٧٪، وتراجعت العمالة في الصناعة التحويلية بنسبة ٠,٤٪.

• وفي فرنسا، كانت نسبة نمو الناتج الصناعي تساوي الصفر على مدى ١٦ شهراً، وهبط الناتج في ٤٢٪ من فروع الصناعة.

■ أعقب الأزمة فترة انتعاش قصيرة في ١٩٧٢-١٩٧٣، ثم حلت الأزمة الكبرى لمنتصف سبعينيات ق ٢٠، التي كانت إستثنائية بعنفها وشمولها، وبدأت تعيد إلى الأذهان ذكريات أزمة مطلع ثلاثينياته. وكانت الأزمة شاملة لجميع بلدان العالم الرأسمالي، ومرعبة في امتدادها الزمني وحدتها التدميرية، فقد هبط الإنتاج الصناعي، خلال فترة الأزمة، بنسبة ٨,١٪ في العالم الرأسمالي كله.

وكانت نسبة الهبوط في البلدان الصناعية المتقدمة أكبر، وبلغت ١١,٦٪، وشمل الهبوط جميع فروع الإنتاج تقريباً: تراجع إنتاج الصلب في العالم الرأسمالي ككل بحوالي ٧٠ مليون طن، وإنتاج الأسمتت بحوالي ٧١ مليون طن، وإنتاج السيارات والشاحنات بحوالي ٧ ملايين سيارة وشاحنة، وتراجع إنتاج البترول بنسبة ١٠٪ عما كان عليه قبل الأزمة.

■ في عام ١٩٧٥، وصل عدد العاطلين عن العمل في البلدان الرأسمالية الرئيسية، إلى ١٨,٥ مليوناً، وهو يوازي ضعف عدد العاطلين عام ١٩٧٣. وفي دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية، ارتفع معدل البطالة إلى ٣,٥٪ في ١٩٧٤، وإلى ٥,١٪ في ١٩٧٥، وإلى ٥,٣٪ في عام ١٩٧٦، وفي مجموع دول أوروبا الغربية والشمالية تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٢٪ في عام ١٩٧٥.

في اليابان، تراجع حجم الناتج الصناعي بنسبة ٢٢,٨٪، وتواصل هبوطه على مدى ١٥ شهراً، وشمل الهبوط ٩٧,٢٪ من فروع الصناعة، وتراجعت نسبة تشغيل الطاقات الإنتاجية إلى ٧٨٪، وانخفضت العمالة في الصناعة التحويلية بنسبة ٥,٧٪. وفي فرنسا، تراجع حجم

الناتج الصناعي بنسبة ١٦,٣٪، واستمر تراجعها على مدى ١٢ شهراً، وشمل التراجع ٩١٪ من فروع الصناعة، وانخفضت نسبة تشغيل طاقات الإنتاج بمعدل ١٥٪ عما كانت عليه قبل الأزمة. وفي إيطاليا، تراجع حجم الناتج الصناعي بنسبة ٢٢,٣٪، وتواصل تراجعها على مدى ١٦ شهراً.

■ تنسب الحدة الإستثنائية لأزمة ١٩٧٤-١٩٧٥ عادة، من قبل منظري الإقتصاد البورجوازي، إلى أزمة الطاقة التي نشبت بعد وقف ضخ النفط العربي في أواخر ١٩٧٣. ولا شك أن أزمة الطاقة، وارتفاع أسعار البترول والخامات الأخرى، قد ساهمت في تعميق الأزمة بتعجيلها انخفاض معدلات الربح. ولكن تهما هنا الإشارة إلى أن أزمة الطاقة لم تكن هي السبب في نشوب الأزمة، فقد كانت معدلات الربح، في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة، تتباطأ في تطورها منذ مطلع ١٩٧٢، وتتجه نحو الهبوط والتراجع منذ مطلع ١٩٧٣، قبل الحظر النفطي بشهور طويلة. والأزمة شملت حتى البلدان الإمبريالية المنتجة للنفط، كالولايات المتحدة وبريطانيا، وفوق ذلك، فإن ارتفاع أسعار السلع المصنعة خلال الأزمة كان يكاد يماثل، أو يقترب، من الإرتفاع في أسعار النفط. ومن ثم، فإن أزمة الطاقة لم تكن سوى عامل مساعد من عوامل تعميق الأزمة، وليست هي السبب الجوهري في حدوثها الإستثنائية التي أشرنا إلى عواملها الرئيسية سابقاً.

■ فترة الإنتعاش التي أعقبت الأزمة، كانت أيضاً قصيرة ومتعثرة، وتخللتها انتكاسات مفاجئة ونوبات من التباطؤ مديدة نسبياً. فقد بدأت موجة الإنتعاش في مطلع ١٩٧٦، ثم تباطأت، وكادت تتوقف في النصف الثاني من العام. ثم عادت إلى الإنتعاش في النصف الأول من عام ١٩٧٧، ولكنه كان انتعاشاً جزئياً، شمل الولايات المتحدة وفرنسا واليابان خصوصاً، بينما كانت معدلات النمو متدنية في كندا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، وشهد معدل نمو الناتج الصناعي هبوطاً حاداً في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة في النصف الثاني من ١٩٧٧، وبلغت نسبة نمو الناتج القومي الحقيقي في مجموع دول أوروبا الرأسمالية ٢,٤٪ فقط خلال عام ١٩٧٧، بينما كانت في الدول الصناعية السبع الكبرى توازي ٤,٣٪، وكان متوسط معدل نمو الناتج القومي لجميع الدول الرأسمالية الصناعية ٣,٩٪ في عام ١٩٧٧، وارتفع إلى ٤,١٪ في عام ١٩٧٨، ثم عاد إلى الهبوط إلى ٣,٥٪ في عام ١٩٧٩. وخلال هذه الفترة كلها استمرت معدلات البطالة والتضخم في الارتفاع.

■ منذ عام ١٩٨٠، دخل العالم الرأسمالي كله، مجدداً، في أزمة دورية حادة. وشهد مؤشر الناتج الصناعي تراجعاً وهبوطاً حاداً في جميع بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، استمر حتى مطلع عام ١٩٨٣، مع فترة ارتفاع وجيزة لبضعة شهور في الولايات المتحدة وكندا

خلال عام ١٩٨١، وفيما يلي بعض المؤشرات الرقمية:

- انخفض معدل نمو الناتج القومي الحقيقي، لمجموع الدول الرأسمالية الصناعية، إلى ١,٣٪ عام ١٩٨٠، وإلى ١,٦٪ عام ١٩٨١ (بسبب الإنتعاش الوجيز في أميركا الشمالية)، ثم شهد نمواً سلبياً (تراجعاً مطلقاً) بنسبة ٠,١٪ في عام ١٩٨٢، وكان نموه لا يزال بطيئاً (٢,٣٪) في عام ١٩٨٣.

- أما دول أوروبا الرأسمالية الصناعية، فقد انخفض معدل نمو ناتجها القومي الحقيقي إلى ١,٥٪ عام ١٩٨٠، وشهد نمواً سلبياً بنسبة ٠,٨٪ عام ١٩٨١، ونمواً محدوداً بنسبة ٠,٥٪ عام ١٩٨٢، وبنسبة ١,١٪ عام ١٩٨٣، وحتى عام ١٩٨٤، كانت نسبة النمو في هذه الدول لا تتجاوز ١,٩٪. وارتفعت معدلات البطالة في مجموعة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى ٥,٨٪ عام ١٩٨٠، وإلى ٦,٥٪ عام ١٩٨١.

- في كندا، كان معدل نمو الناتج القومي الحقيقي ١٪ عام ١٩٨٠، وارتفع إلى ٣,٤٪ عام ١٩٨١، ثم شهد نمواً سلبياً (تراجعاً مطلقاً) بنسبة ٤,٤٪ عام ١٩٨٢، وانخفضت نسبة تشغيل الطاقات الإنتاجية في الصناعة إلى ٧٨,٣٪ عام ١٩٨٠، وإلى ٧٧,٢٪ عام ١٩٨١، وإلى ٦٥,٩٪ عام ١٩٨٢، وكانت مازال في حدود ٦٧,٢٪ في عام ١٩٨٣. وارتفع معدل البطالة إلى ٧,٥٪ عام ١٩٨٠، ٧,٦٪ عام ١٩٨١، ثم إلى ١١٪ عام ١٩٨٢، و١٣٪ عام ١٩٨٣.

- في فرنسا، كان معدل نمو الناتج القومي الحقيقي ١,١٪ عام ١٩٨٠، و٠,٣٪ في عام ١٩٨١، وارتفع ارتفاعاً طفيفاً إلى ١,٨٪ عام ١٩٨٢، ثم عاد للهبوط إلى ٠,٦٪ عام ١٩٨٣، وكان لا يزال عند هذا المعدل في عام ١٩٨٤. وانخفض معدل تشغيل الطاقات الإنتاجية في الصناعة التحويلية إلى ٨٢,٣٪ عام ١٩٨٠، وإلى ٧٨,٢٪ في عام ١٩٨١، ثم إلى ٧٥,٤٪ عام ١٩٨٢، وإلى ٧٤٪ عام ١٩٨٣، وارتفع معدل البطالة إلى ٦,٣٪ عام ١٩٨٠، ثم إلى ٧,٣٪، و٨,٣٪، و٩,٥٪ في السنوات الثلاث اللاحقة.

- وفي إيطاليا، كان معدل نمو الناتج القومي الحقيقي ٣,٩٪ عام ١٩٨٠، وانخفض إلى ٠,١٪ عام ١٩٨١، وشهد نمواً سلبياً (تراجعاً مطلقاً) بنسبة ٠,٣٪ عام ١٩٨٢، ونمواً سلبياً أيضاً بمعدل ١,٤٪ عام ١٩٨٣، وكان ارتفاعه بطيئاً بمعدل ١,٩٪ عام ١٩٨٤. وتفاقت البطالة إلى ٧,٤٪ في ١٩٨٠، ثم إلى ٨,٥٪، و٩٪، و٩,٥٪ في السنوات الثلاث اللاحقة ■

(٣)

التشابك بين الأزمة الدورية،

وبين الأزمات البنوية والهيكلية

■ نهاية فترة الرواج والتوسع في أواخر ستينيات ق ٢٠، قادت إلى انفجار أزمات بنوية وهيكلية، تتعلق بتغيرات عميقة في البنى الهيكلية للعالم الرأسمالي. بعض هذه الأزمات، كانت تتعلق بالأطر الهيكلية الشاملة المنظمة للنظام الرأسمالي العالمي، والعلاقات بين أطرافه، وفي عداها تندرج أزمة النقد الدولية، وأزمة أسعار الخامات، وأزمة نظام الائتمان الدولي (أزمة المديونية الخارجية) التي انفجرت في عام ١٩٨٢، وأزمة الطاقة والبتترول. وبعضها الآخر يتعلق بالبنية الهيكلية للإقتصاد في كل بلد رأسمالي على حدة. ولكن له أيضاً بعد دولي شامل، كالتحولات في بنية وعلاقات فروع الإنتاج الناجمة عن الثورة العلمية التكنولوجية، وأزمة البطالة المزمنة، وأزمة التضخم الحزوني المتصاعد، الخ..

■ هذه الأزمات، هي نتيجة للشوط الذي قطعه عملية التوسع الرأسمالي عالمياً، والمرحلة التي بلغت، نتيجة للتدويل المضطرد لعملية تركيز الإنتاج وتمركز رأس المال على نطاق دولي، التي بلغت ذروتها بظهور الإحتكارات فوق القومية، والتوسع المضطرد لنطاق هيمنتها على عملية تكوين رأس المال، والإنتاج، والتبادل، في السوق الرأسمالية العالمية، بعد أن استكملت هيمنتها التامة على هذه العملية في أسواقها الوطنية. لقد شرحنا، في مواقع سابقة، كيف أدت هذه العملية المركزية الدولية إلى عدد من الأزمات الهيكلية المذكورة، وسوف نعالج في البند اللاحق علاقتها بأزمة المديونية العالمية، وبالتحولات الهيكلية المرتبطة بالثورة العلمية التكنولوجية؛ وفيما يلي سنوضح التداخل بين الأزمة الدورية، وبين أزمة الطاقة، وبخاصة البترول..

■ إن أزمة الطاقة التي انفجرت في أواخر عام ١٩٧٣، لم تكن هي السبب في نشوب أزمة ١٩٧٤-١٩٧٥، ولكنها شكلت عاملاً مساعداً على تعميمها. كما أن أزمتي منتصف سبعينيات ومطلع ثمانينيات ق ٢٠، لا تعود إلى ارتفاع أسعار البترول والمواد الخام، على رأي بعض الإقتصاديين، الذين يتجاوزون حقيقة أن هذا الإرتفاع، ولو المؤقت، ما هو إلا أحد تجليات التناقضات العميقة الكامنة في النظام، وأنه من عوارض الأزمة أكثر من كونه من مسبباتها، ولعل أبرز ما يثبت ذلك، الوقائع المتوفرة بعلمنا اليوم حول أزمة مطلع تسعينيات ق ٢٠، التي نشبت في ظروف نموذجية لتسهيل عملية تراكم رأس المال (انخفاض حاد في أسعار البترول والمواد الخام ووفرة هائلة في أسواقها، إنهيار المعسكر الإشتراكي العالمي،

تكثيف النهب الإمبريالي للبلدان التابعة إلى مستويات لم تُعرف من قبل حتى في عهد الإستعمار القديم، نشوب حرب الخليج الثانية، وكذلك سلسلة من الحروب الإقليمية الأصغر، بما تنطوي عليه من عامل تحفيز لعملية توسع رأس المال، إلخ...، ورغم كل هذه الظروف المؤاتية لرأس المال، فقد انفجرت الأزمة، بفعل تفاقم التناقضات الداخلية لعملية إعادة إنتاج رأس المال، وما زالت متواصلة منذ ثلاث سنوات.

■ لقد رأينا أن معدلات الربح في معظم البلدان الرأسمالية المتطورة، كانت تتجه نحو الإنخفاض في عام ١٩٧٣، قبل نشوب أزمة الطاقة بشهور طويلة. ونعلم أن انخفاض معدلات الربح هو المؤشر على اقتراب الأزمة والمدخل إليها، وبالتالي، فإن الأزمة في السوق العالمية للبترو، لم تكن في الواقع سوى عامل مساعد لتعميق الأزمة، لا سبباً في انفجارها. ومما لا شك فيه، أن هذا العامل كان له أثر ملموس في زيادة كلفة الطاقة، التي تشكل عنصراً رئيسياً من عناصر رأس المال الثابت الموظف في الإنتاج، وبالتالي، في تعجيل تدهور معدلات الربح. ونستطيع أن نتبين مدى تأثير هذا العامل من تحليلنا لطائفتين من المعطيات: الأولى، تتعلق بمعدل زيادة كلفة الطاقة (الكهرباء والوقود) في صناعات البلدان الرأسمالية الصناعية الرئيسية؛ والثانية، تتعلق بمدى مساهمة كلفة الوقود في تشكيل كلفة الإنتاج النهائية في هذه الصناعات.

■ فيما يتعلق بالطائفة الأولى من المعطيات، نجد أنه في الولايات المتحدة، كان متوسط النمو السنوي لكلفة الوقود في فترة ١٩٦٠-١٩٧٣ يوازي ٣,٢٪، ولكلفة الكهرباء ٣,٦٪، وارتفع هذان المعدلان إلى ٢٧,٢٪ للوقود، و ١٥,٢٪ للكهرباء في فترة ١٩٧٣-١٩٨٠.

ونجد الإتجاه نفسه بدرجات متفاوتة في جميع البلدان الرأسمالية الأخرى، حيث ارتفع هذان المعدلان في بريطانيا، مثلاً، خلال نفس الفترتين الزمنيتين، من ٣٪ للكهرباء و ٣,٤٪ للوقود إلى ٢٢,٥٪ و ٢٨,٦٪ على التوالي، وكذلك في فرنسا من ٣,٤٪ للكهرباء و ١,٩٪ للوقود إلى ١٤,١٪ و ٢٦,٩٪ على التوالي.

■ يجري التركيز، عادة، على هذه المعطيات لتضخيم الدور الذي لعبه ارتفاع أسعار الوقود في التراجع والتعثر، الذي عرفه الإنتاج الرأسمالي خلال سبعينيات ومطلع ثمانينات ق ٢٠. ولكن الاكتفاء بهذه المعطيات يقود إلى نتائج خادعة، ذلك أن كلفة الوقود (النفط تحديداً) لا تمثل في الواقع سوى نسبة ضئيلة من إجمالي كلفة الإنتاج بالنسبة لمعظم الصناعات في البلدان الرأسمالية.

ففي الصناعات الحديدية، أدت زيادة أسعار النفط إلى ارتفاع نسبة ما تمثله كلفة النفط،

في تكاليف الإنتاج الاجمالية من ١,١٪ عام ١٩٧٣، إلى ٤٪ فقط عام ١٩٧٤، وفي صناعة السيارات من ٠,٨٪ إلى ١,٣٪، وفي بناء السفن من ٠,٧٪ إلى ٢,٦٪، وفي النسيج والصناعات الغذائية من ١,٣٪ إلى حوالي ٤,٤٪، وفي البناء من ١,٣٪ إلى ٤,٣٪، وهكذا.. (رمزي زكي: «التضخم المستورد»/ مصدر سبق ذكره، ص ٥٣، ٥٥).

وفي الواقع، إن الزيادة في أسعار النفط وسائر الخامات كانت تعادلها، وبدأت تتفوق عليها، منذ أواخر سبعينيات ق ٢٠، الزيادات المناظرة في أسعار المواد المصنعة في السوق العالمية، ومع ذلك لم يمنع هذا من وقوع أزمة ١٩٨٠-١٩٨٣.

■ إذا كانت تقلبات الأزمة الدورية، تعبيراً مباشراً عن التناقض الأساسي الذي يحكم عملية إعادة الإنتاج، وتراكم رأس المال، التناقض بين متطلبات وشروط التراكم، وبين الإنخفاض في معدل الربح الذي يقود إليه التراكم، فإن الأزمات البنوية والهيكلية، هي ليست، في الواقع، سوى تعبيرات ونتائج غير مباشرة للتناقض نفسه. وفي فترات الرواج والتوسع الرأسمالي طويلة الأمد، كما كان الحال بعد الحرب الثانية وحتى أواخر ستينيات ق ٢٠، فإن وتيرة التوسع الذاتي، لرأس المال، كفيلة بفك الترابط بين هذين التعبيرين، المباشر وغير المباشر، للتناقض نفسه.

■ في ظروف تسارع التوسع الذاتي، حين يكون فيض التراكم في رأس المال جزئياً ومحدوداً، فإن الأزمات الهيكلية تصبح أيضاً جزئية، أي أنها تصيب قطاعات محددة من فروع الإنتاج، لا جميعها، وبلداناً رأسمالية محددة، لا مجموع العالم الرأسمالي، ويصبح إرتباطها بالأزمة الدورية، بالتالي، محدوداً؛ أما في ظروف تباطؤ التوسع الذاتي لرأس المال، حيث يميل فيض التراكم تدريجياً إلى أن يصبح مطلقاً وشاملاً، فإن الأزمات الهيكلية والبنوية تنحو باتجاه التقجر الحاد، وباتجاه شمول جميع القطاعات وجميع البلدان، بدرجات متفاوتة طبعاً، وهي لذلك تتشابك وتتداخل بقوة مع الأزمات الدورية، وتعمل باتجاه تعميقها، وتحويلها إلى أزمة مديدة مركبة.

■ هذا هو الوضع الذي صار يشهده العالم الرأسمالي منذ مطلع سبعينيات ق ٢٠، فالوسائل التي اعتمدها رأس المال لتخفيف أزمته مؤقتاً، في مرحلة التوسع والرواج، وسائل الحد من انخفاض معدل الربح، تماماً كما يوضح لنا تحليل ماركس، وتاماً كما رأينا من تحليلنا للوقائع، كيف انقلبت كل وسيلة من هذه الوسائل إلى نقيضها، وقادت إلى تعميق الأزمة ومضاعفة حدتها ■

(٤)

ظاهرة الركود التضخمي

■ ترى النظرية الكينزية، أن الميل إلى الإستهلاك والإستثمار يتناقص، كلما ازداد الدخل والنواتج القومي، ويؤدي ذلك إلى تراجع الطلب الكلي الفعال (الطلب المقتر على سلع الإستهلاك، وعلى سلع الإستثمار) الذي هو، بالنسبة لها، العامل المُحدّد للعرض الكلي. وتناقص الطلب الكلي يقود، برأي كينز، إلى ظهور مشكلات البطالة والركود والكساد وبالتالي إلى الأزمة.

■ للخروج من الأزمة، يتعين التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال، عن طريق جملة من السياسات الحكومية، تنطوي على زيادة الإنفاق العام الجاري والإستثماري، وخفض سعر الفائدة في فترات الأزمة، بهدف رفع حجم الطلب الكلي الفعال، بينما يُرفع سعر الفائدة ويقلص الإنفاق العام حينما يقترب الإقتصاد من مرحلة التشغيل الكامل، وذلك لتجنب خطر التضخم. وعلى قاعدة هذه النظرية، بُنيت، في خمسينيات وستينيات ق ٢٠، جملة من النظريات والنماذج، واشتقت منها جملة من السياسات، التي تهدف إلى تدخل بعيد المدى من قبل الدولة، للتأثير على وتائر النمو الإقتصادي، وليس في أوقات الأزمات فحسب. واهتمت هذه النظريات بدراسة العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو والبطالة والأجور، مستندة إلى دراسة تجريبية للعلاقة فيما بينها خلال مسار التطور السابق للإقتصاد الرأسمالي.

■ توصلت هذه النظريات، إلى أن ثمة علاقة عكسية بين البطالة والركود، من جهة، وبين التضخم والنمو، من جهة أخرى، وأن تحقيق النمو الإقتصادي، ورفع معدل التشغيل والحفاظ على الإستقرار النقدي والسعري يتطلب إيجاد نقطة توازن، حل وسط، بين معدل مقبول للبطالة، وبين نسبة معقولة للتضخم. وعلى هذه القاعدة، ارتسمت عملياً السياسات الحكومية في معالجة قضايا النمو والتضخم، وفي معالجة التقلبات في الدورة الإقتصادية. وكانت هذه السياسات، كما رأينا، مجدية نسبياً وفعالة خلال خمسينيات وستينيات ق ٢٠، ليس بسبب صحة النظريات التي استندت إليها، بل بسبب كونها تعبير عن، وتستجيب، لحاجات تراكم رأس المال الإحتكاري في مرحلة النمو المحددة من مراحل نموه آنذاك، مرحلة الرواج والتوسع الذاتي بعد الحرب الثانية.

■ في ١٩٦٩، شهد معدل التضخم في الولايات المتحدة ارتفاعاً فوق مستواه الذي كان يعتبر مقبولاً، فارتفع إلى حوالي ٦٪. وحاولت الحكومة كبح جماح التضخم باللجوء إلى الوسائل الكينزية، للجم نمو الطلب الكلي بتقليص الكتلة النقدية، ورفع أسعار الفائدة، وتقييد

الإففاق العام. ولكن النتائج كانت عكسية تماماً: فقد انخفض حجم الناتج الصناعي، وأصيب الإقتصاد بالركود وتضاعف معدل البطالة، ولكن النمو الجامح للتضخم استمر دون توقف.

وتميزت أزمة ١٩٧٠-١٩٧١ بالاقتران بين الركود وتزايد البطالة، وبين جموح التضخم في آن معاً، ولم يكن ذلك يقتصر على الولايات المتحدة فحسب، بل لقد كان هو الحال في جميع بلدان المركز الرأسمالية المتقدمة. ونشأت بذلك الظاهرة التي أطلق عليها الركود التضخمي، والتي تعني التعايش بين الركود وتراجع الإنتاج ونمو معدل البطالة، من جهة، وبين تزايد معدلات التضخم في نفس الوقت، من جهة أخرى.

■ وتكررت هذه الظاهرة بشكل نافر أكثر خلال أزمتي ١٩٧٤-١٩٧٥ و ١٩٨٠-١٩٨٣، وأصبح الإرتفاع المتزامن والمتصل لمعدلات البطالة والتضخم، وتباطؤ معدلات النمو في نفس الوقت، ظاهرة مزمنة على امتداد عقدي سبعينيات وثمانينيات ق ٢٠. وأطاحت هذه الظاهرة بمنطق النظرية الكينزية والنماذج التي بُنيت عليها، وبيّنت تناقضها مع الوقائع وسطحية تحليلها لآليات عمل الإقتصاد الرأسمالي، وأبرزت عمق السياسات المشتقة منها، تلك السياسات التي لم تكن سوى وسائل لتحسين شروط الإنتعاج برأس المال، ولجم إنخفاض معدلات الربح، وسائل كانت فاعلة مؤقتاً، ولكنها سرعان ما انقلبت إلى نقيضها، وعملت على تعميق الأزمة وتعجيل انخفاض معدل الربح.

■ المعطيات التالية تعطينا صورة عن حجم هذه الظاهرة وتطورها: في مجموع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، في عام ١٩٦٩، كان معدل البطالة ٢,٦٪ ومعدل التضخم ٤,٨٪. في عام ١٩٧٠، ارتفع معدل البطالة إلى ٣٪ ومعدل التضخم إلى ٥,٦٪. وفي ١٩٧١، أصبح معدل البطالة ٣,٥٪ ومعدل التضخم ٥,٣٪.

كان هذا في سنوات الأزمة. في فترة الإنتعاش القصيرة التي تلت الأزمة، كان معدل البطالة ٣,٦٪ في عام ١٩٧٢، ومعدل التضخم ٤,٧٪. وفي ١٩٧٣، كان معدل البطالة ٣,٢٪ والتضخم ٧,٨٪.

■ في سنوات أزمة منتصف سبعينيات ق ٢٠، كانت المعطيات كمايلي: في ١٩٧٤، كان معدل البطالة ٣,٥٪، والتضخم ١٣,٤٪. وفي ١٩٧٥، ارتفع معدل البطالة إلى ٥,١٪، وتلكاً معدل التضخم عند ١١,٣٪. في سنة ١٩٧٦، التي كانت سنة إنتعاش نسبي، بقي معدل البطالة في حدود ٥,٢٪، وانخفض معدل التضخم إلى ٨,٦٪. في عام ١٩٧٧، عام التباطؤ في النمو، ارتفعت البطالة إلى ٥,٣٪ والتضخم إلى ٨,٩٪. وفي عام ١٩٧٨، الذي كان أيضاً عام انتعاش نسبي، تراجعت البطالة إلى ٥,١٪ والتضخم إلى ٨٪. أما في عام ١٩٧٩، فقد

حافظت البطالة على مستواها عند ٥,١٪، وارتفع معدل التضخم إلى ٩,٨٪.

أما في سنوات الأزمة اللاحقة فكانت الأمور كمايلي: في ١٩٨٠، ارتفعت البطالة إلى ٥,٨٪، والتضخم إلى ١٢,٩٪؛ وفي ١٩٨١، ارتفعت البطالة إلى ٦,٥٪، وكان معدل التضخم ١٠,٥٪؛ وهكذا...

■ يبدو واضحاً إذن، أن معدلات البطالة والتضخم تشهد ارتفاعاً متزامناً في سنوات الأزمة، أو التباطؤ، أما في سنوات الإنتعاش النسبي، فإن معدلات التضخم تتراجع بشكل ملموس، بينما تتلأق معدلات البطالة، أو تتراجع بوتيرة أقل. إن هذا هو عكس المنحى الذي كانت تتخذه أزمات العالم الرأسمالي قبل سبعينيات ق ٢٠. وهو منحى لم يكن يقتصر على أوروبا، ففي الولايات المتحدة شهدنا مايلي:

في عام ١٩٦٩، ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (مستنداً إلى أسعار عام ١٩٦٢، كسنة أساس=١٠٠) إلى ١١٢، وتابع ارتفاعه في السنة اللاحقة - ١٩٧٠ إلى ١١٦. وكان عدد العاطلين عن العمل في هذا العام ٤,١ ملايين عاطل (بمعدل بطالة=٤,٨٪)، وانطلاقاً من عام ١٩٧٠ كسنة أساس=١٠٠، ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة في ١٩٧١ إلى ١٠٣,٢، وفي ١٩٧٢ إلى ١٠٧,٩، وكان عدد العاطلين في هذا العام يوازي ٤,٨ ملايين عاطل. وفي ١٩٧٣، ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى ١٢١,٧، وتراجع عدد العاطلين إلى ٤,٣ مليون. أما في سنوات الأزمة، ففي ١٩٧٤، ارتفع الرقم القياسي للأسعار إلى ١٤٥، وعدد العاطلين إلى ٥,١ مليون. وفي ١٩٧٥، ارتفع الرقم لقياسي للأسعار إلى ١٥٨,٤، وبلغ عدد العاطلين ٧,٨ مليون، يشكلون ٨,٣٪ من القوة العاملة.

■ ما هو السبب الكامن وراء هذه الظاهرة؟

إن ارتفاع معدل البطالة، وتراجع معدلات النمو خلال الأزمة، هو أمر طبيعي وينسجم تماماً مع النموذج الماركسي الذي يلحظ أن الأزمة، هي في الجوهر حالة تدهور في الإنتاج وانخفاض في معدل تراكم (تكوين) رأس المال، يقترن فيها تزايد فيض التراكم في رأس المال، من جهة، وتزايد فيض السكان النسبي (البطالة)، من جهة أخرى.

أما استمرار معدلات البطالة في ارتفاع نسبي حتى بعد الأزمة، فهو ناجم عن الدرجة العالية التي بلغت عملية تراكم وتمركز رأس المال في الرأسمالية المعاصرة والتي تقترب بها من النقطة، التي يتحول فيها فيض تراكم رأس المال، إلى فيض مطلق ومزمن، يقابله فيض مزمن في السكان (أي بطالة دائمة).

ما يحتاج إلى تفسير هنا، إذن، هو الإرتفاع الملموس في معدلات التضخم، وبالتالي في معدلات الأسعار، بمنحى تصاعدي بشكل عام، وارتفاعها الإستثنائي خلال الأزمة تحديداً.

إن المنحى التصاعدي العام لمعدلات التضخم يعود، أولاً، إلى درجة تمركز رأس المال على الصعيدين الوطني والدولي. فالهيمنة الكاملة للإحتكارات على عملية الإنتاج والتبادل في أسواقها الوطنية، والإتساع المضطرد لهيمنتها على السوق الدولية، تعطي الإحتكارات القدرة على التحكم بحركة الأسعار التي لا تعود تخضع لعلاقات العرض والطلب، وبالتالي يتراجع دور آليات السوق كمنظم لحركة الأسعار ويتحدد مستوى الأسعار وفقاً لاستراتيجية الإحتكارات الهادفة إلى ضمان أقصى ربح ممكن. والمنحى التصاعدي للتضخم يعود، ثانياً، إلى دور الدولة وسياساتها الهادفة إلى تحسين شروط الإرتفاع برأس المال ولجم إنخفاض معدلات الربح، وهي كلها سياسات ذات أثر تضخمي.

■ ولكن لماذا ترتفع الأسعار ومعدلات التضخم تحديداً خلال الأزمة؟ يعود ذلك إلى

سببين:

• **الأول**، هو أن الأزمة تنطوي على خروج عدد كبير من المؤسسات المتوسطة والصغيرة من دائرة الإنتاج والتبادل؛ وبالتالي، فإن دائرة هيمنة الإحتكارات تتسع وتطغى بشكل استثنائي خلال الأزمة، فهي وحدها، والمؤسسات الأصغر المرتبطة بها، قادرة على الصمود في فترة الأزمة، بدرجات متفاوتة طبعاً. وتسعى الإحتكارات إلى التعويض عن إنخفاض معدلات الربح الذي يسبق نشوب الأزمة ويستمر خلالها، من خلال زيادة كمية الأرباح النقدية برفع الأسعار، وبما أن الأزمة تنطوي على تخفيض القيمة الحقيقية لرأس المال، بما في ذلك القيمة الحقيقية لمخزون السلع، فإن الإحتكارات تحاول أن تعوض عن هذا الإنخفاض بمزيد من ارتفاع الأسعار وزيادة كمية الأرباح النقدية لتعويض الفاقد من قيمة رأسمالها، وهي بذلك تلقي كامل عبء الخسارة الناجمة عن إنخفاض قيمة المكونات المادية لرأس المال الإجماعي الكلي، تلقي كامل هذا العبء على عاتق رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة المستقلة، التي تؤدي زيادة الأسعار إلى ارتفاع كلفة إنتاجها بمعدلات أكبر من ارتفاع أرباحها النقدية، كما إلى تسارع التآكل في القيمة الحقيقية لرأسمالها، بما في ذلك مدخراتها النقدية.

• **السبب الثاني**: هو أن الأزمة تنطوي على تراجع الدخل القومي، وبالتالي تراجع إيرادات الدولة وتفاقم العجز في موازنتها، ولجوءها المتزايد إلى التمويل بالعجز والاقتراض وكلاهما يزيد التضخم، ويحصل ذلك حتى إذا اتبعت الدولة سياسة تقليص الإنفاق العام، مع أن الأزمة تضطر الدولة إلى زيادة الإنفاق العام عموماً، بسبب تعاظم كلفة التعويضات الإجتماعية،

كما والبرامج التي تتبناها لتشجيع الإستثمار. ويؤدي كلا العاملين إلى تقاوم إنفجاري لمعدلات التضخم.

■ السؤال الآن: هل تتعارض هذه الظاهرة مع نموذج ماركس لتحليل آليات ومسار الأزمة؟

في زمن ماركس، كان التخفيض في قيمة رأس المال، خلال الأزمة، يعبر عن نفسه بانخفاض الأسعار، الذي يمهّد لمعالجة معضلة فيض الإنتاج، وحل التناقض بين الإنتاج والسوق. واستمر الحال هكذا حتى خمسينيات ق ٢٠.

ولكن تحليل ماركس كان ينصب، في الأساس، على منظومة القيم الحقيقية، ولم يكن يرى في منظومة الأسعار (بما في ذلك الأرباح والأجور والقيمة النقدية لرأس المال) سوى كونها التعبير النقدي الخارجي عن العلاقات القائمة داخل منظومة القيمة الحقيقية.

■ إن التغيير في علاقات القيمة بين رأس المال وقوة العمل والنتاج السلعي، هو الذي يحكم، ويحدد التغيير في العلاقات داخل منظومة الأسعار والأرباح النقدية والأجور، ولكنه لا يحدد بالضرورة مستواها. فارتفاع المستوى العام للأسعار والأرباح النقدية، والأجور النقدية، والقيمة النقدية لرأس المال، يمكن أن ينطوي في الواقع على مجرد تخفيض قيمة النقود، باعتبارها مقياساً للقيمة، وهذا الإرتفاع العام لجميع هذه المقولات النقدية، لا يؤثر في، بل هو فقط يحجب فحسب، ويموه على التغيير في علاقات القيمة بين عناصر الإنتاج والنتاج السلعي، التغيير الذي هو نتيجة لفعل قوانين إعادة إنتاج وتراكم رأس المال.

ولذلك، فإن ماركس، في تحليله النظري لصورة الأزمة في حالة الفيض المطلق في تراكم رأس المال، يتحدث عن اضطراب العلاقات السعرية القائمة والمفترضة سلفاً، وليس بالضرورة عن انخفاض الأسعار، ووفقاً لهذا التحليل فإن الأزمة تنطوي على تخفيض قيمة رأس المال الكلي، بما في ذلك مخزون السلع، بتدميرها لجزء من هذه القيمة. وإذا أخذنا بعين الإعتبار، أن التضخم هو في الواقع تخفيض للقيمة التي تمثلها (تعادلها) النقود، بصفتها مقياساً للقيمة، أكثر مما هو ينطوي على زيادة قيمة السلع والموجودات، لوجدنا أن الوقائع تتركب هذا التحليل.

■ إن انخفاض معادل القيمة للنقود يؤثر إليه، نسبياً، الإنخفاض في معادلها الذهبي، كما يعبر عنه الإرتفاع المتواصل لأسعار الذهب، من حوالي ١٧٠ دولاراً للأوقية في مطلع ١٩٧٤، إلى حوالي ٤٠٠ دولاراً للأوقية في أواخر ١٩٨٣، (فالذهب هو مقياس للقيمة أكثر ثباتاً نسبياً من النقود الورقية). ولكن علينا أن نلاحظ هنا، أنه، رغم المنحى الإنحداري العام لمعادل القيمة للنقود، فإن هذا المعادل كان يشهد ارتفاعاً نسبياً في أوقات الأزمة تحديداً،

بالرغم من الإنفجار التضخمي للأسعار، مما يشير إلى أن قيمة السلع والمكونات المادية لرأس المال، كانت في الواقع تتخفّف، خلال الأزمة، بوتيرة أسرع من وتيرة انخفاض معادل القيمة للنقود.

ومما يؤكد ذلك، انخفاض أسعار الذهب (أي ارتفاع المعادل الذهبي للنقود) خلال فترات الأزمة تحديداً. فخلال أزمة ١٩٧٤-١٩٧٥، انخفضت أسعار الذهب من ١٧٠ دولار للأوقية في مطلع ١٩٧٤ إلى ١٢٩ دولاراً للأوقية، عندما بلغت الأزمة قعرها في ١٩٧٥، ثم عادت إلى الارتفاع إلى ١٦٠ دولاراً في العام التالي ١٩٧٦، وواصلت ارتفاعها حتى بلغت ٨٥٠ دولاراً للأوقية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، ثم انخفضت بحدّة طيلة سنوات ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، لتصل على أدنى مستوى لها عند قعر الأزمة في مطلع ١٩٨٣، حيث أصبح سعر الذهب ٣٨١ دولاراً للأوقية.

■ ومما يؤكد ارتفاع معادل القيمة للنقود خلال الأزمة، رغم الانفجار التضخمي، أن فترات الأزمة، كانت تشهد، عموماً، ارتفاعاً نسبياً في القدرة الشرائية للنقود، رغم المنحى العام الإندجاري لهذه القدرة الشرائية بسبب التضخم، الأمر الذي يؤكد، أن التخفيض في قيمة السلع والموجودات المادية لرأس المال، خلال الأزمة، كان يجري بوتيرة أسرع من وتيرة انخفاض معادل القيمة للنقود.

فالقوائع تؤكد، أنه رغم الإرتفاع الحاد لمعدلات التضخم في جميع البلدان الرأسمالية، خلال أزمة ١٩٧٤-١٩٧٥، فإن القدرة الشرائية للدولار، على سبيل المثال، حافظت على مستواها، بل ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً في منتصف ١٩٧٥ عند بلوغ الأزمة قعرها. والقدرة الشرائية للمارك، شهدت ارتفاعاً ملموساً عند بلوغ الأزمة قعرها في ألمانيا الإتحادية (الغربية) في مطلع ١٩٧٥. والقدرة الشرائية للجنيه الإسترليني، حافظت على مستواها في فترة قعر الأزمة بين منتصف ١٩٧٤ ومنتصف ١٩٧٥ في بريطانيا. والقدرة الشرائية للين الياباني، حافظت على مستواها طيلة ١٩٧٥، وشهدت ارتفاعاً نسبياً عند بلوغ الأزمة قعرها في اليابان في منتصف ١٩٧٥.

■ إن ارتفاع، أو ثبات القدرة الشرائية للنقود، خلال فترة الأزمة، رغم تصاعد وتأثر التضخم، يؤكد أن التخفيض في قيمة السلع والموجودات، يجري خلال هذه الفترة بوتيرة تفوق، أو توازي، وتيرة انخفاض معادل القيمة للنقود. وهكذا، فإن ظاهرة الركود التضخمي المحيرة، التي أبرزتها أزمتا سبعينيات ق ٢٠، بينما تطيح بالنظريات البورجوازية حول عوامل وأسباب الأزمة، تؤكد وتبرهن على صحة التحليل الماركسي لها. إن هذه الظاهرة لا يمكن تفسيرها في

الواقع إلا على قاعدة هذا التحليل.

إن بروز هذه الظاهرة، إن دل على شيء، فهو يدل على تعمق الأزمة واحتدام التناقض (تفاقم الخلل، أو عدم التناسب) بين عملية إنتاج فائض القيمة، وبين عملية تحقيقه؛ بين مجال إنتاج رأس المال، وبين مجال تبادل (تداول) القيم الرأسمالية. فهنا بالضبط نجد الانفجار، الناجم عن التناقض بين الطابع الاجتماعي الجماعي للإنتاج، وبين الاستحواذ، الرأسمالي الخاص على وسائل الإنتاج، يصل إلى ذروته: «نمط الإنتاج يتمرد على نمط التبادل، وقوى الإنتاج تتمرد على نمط الإنتاج الذي انبثقت منه». (إنجلز/ «ضد دوهرنغ») ■

(٥)

مظاهر الخلل المزمنة

■ مع هذه السمات الجديدة التي باتت تميز الأزمة الدورية، اتسم التطور الإقتصادي لبلدان المركز الإمبريالية عموماً بمنحى متأزم طيلة عقد سبعينيات ق ٢٠ ومطلع ثمانينياته، عبّر عن نفسه بعدد من مظاهر الخلل المزمنة، ومن بين أبرز هذه المظاهر: [

أ) التراجع المضطرب في معدلات النمو ووتائر تكوين رأس المال

إنخفضت المعدلات السنوية لوتيرة النمو الإقتصادي، في المتوسط، إلى ٢٪ بالمقارنة مع حوالي ٤,٥٪ خلال العقدين السابقين. والمنحى الإنداري العام والمضطرب لمعدلات النمو، يمكن تبيّنه من مقارنة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٧٣، التي كانت سنة انتعاش نسبي بعد أزمة ١٩٧٠-١٩٧١، مع معدلات النمو بعد أزمة ١٩٨٠-١٩٨٢.

ففي الولايات المتحدة كان المعدل ٥,٤٪ في عام ١٩٧٣ وأصبح ٣,٣٪ في عام ١٩٨٣. وفي كندا من ٧,٥٪ إلى ٢,٩٪ في العامين المذكورين. وفي بريطانيا من ٧,٥٪ إلى ٢,٧٪. وفي ألمانيا من ٤,٩٪ إلى ١,٢٪.

وتتخذ معدلات تكوين رأس المال أيضاً منحى إندارياً عموماً. ففي مجموع الدول الصناعية في غرب وشمال أوروبا البالغ عددها ١٣ دولة، كان معدل النمو الحقيقي السنوي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت محلياً يوازي ٣,٧٪ في عام ١٩٧٩، الذي كان عام تباطؤ في النمو كما نعلم، بينما انخفض هذا المعدل إلى ٢,٢٪ في عام ١٩٨٤ الذي كان عام الإنتعاش بعد أزمة ١٩٨٠-١٩٨٣، وفي كندا، كان هذا المعدل يوازي ٦,٨٪ عام ١٩٧٩، و ٢,٥٪ عام ١٩٨٤.

وهكذا، فإن معدل النمو ومعدل تكوين رأس المال يرتفع بعد الأزمة الدورية، ولكنه لم يعد يعود إلى مستواه السابق قبل بدء الأزمة.

(ب) ■ التدهور في معدلات تشغيل الطاقات الإنتاجية

في ظل هيمنة الإحتكارات، التي باتت أكثر قدرة على التنبؤ باحتياجات السوق، وقدرتها على الاستيعاب، لم يعد فيض الإنتاج يتخذ شكل تضخم مخزون السلع وتكديسها في المخازن وكسادها، بل أصبح، على الأرجح، يتخذ شكل فيض إنتاج رأس المال، الذي يشكل الإنخفاض في نسبة الطاقات الإنتاجية المشغلة، أحد أبرز تعبيراته. فالإحتكارات، حين تلمس تراجع قدرة السوق على الاستيعاب، تعتمد إلى تعطيل جزء من طاقتها الإنتاجية، وبالتالي تحد من تراكم مخزون السلع، ولكنها تسبب تعطيلاً مزمناً (دماً دائماً) لقسم من رأس المال الإنتاجي الكلي، الذي يتوقف، ويكف عن القيام بوظيفته كرأس مال (وظيفته في استغلال العمل من أجل إنتاج فائض القيمة).

■ إن التعطيل المزمّن للطاقات الإنتاجية، يعني تعاضم وزن فيض التراكم في رأس المال الإنتاجي، بالمقارنة مع فيض إنتاج السلع. وفي هذه الحالة، فإن التناقض بين القدرة الإنتاجية الكلية للمجتمع، وبين القدرة الاستيعابية للسوق لا يحل دفعة واحدة عبر الأزمة الدورية، بل هو يميل إلى أن يصبح مزمناً، ويمتد حله عبر جميع مراحل الدورة الإقتصادية.

■ وهكذا، فإن عملية التدمير في رأس المال المنتج (عملية تخفيض قيمة رأس المال العامل) تصبح دائمة ومزمنة، ولا تتوقف حتى في فترات الإزدهار والانتعاش النسبي. سوف نتأكد من هذه الحقيقة، من خلال مقارنة معدلات تشغيل الطاقات الإنتاجية في عدد من البلدان الصناعية الرئيسية في سنوات مختارة، هي سنوات انتعاش نسبي، مهملين سنوات التدهور إبان الأزمات الدورية، التي ينخفض فيها معدل التشغيل بشكل إستثنائي:

• في الولايات المتحدة، كان معدل تشغيل الطاقات الإنتاجية في الصناعة التحويلية في عام ١٩٧٣ يوازي ٩٨,٩٪، وفي ١٩٧٩ انخفض إلى ٩٢,٦٪، وفي ١٩٨٣ انخفض إلى ٧٩,٤٪. وفي كندا كان هذا المعدل ٩٢,٩٪ عام ١٩٧٣، و٨٢,٧٪ عام ١٩٧٩، و٦٧,٢٪ عام ١٩٨٣.

• وفي بريطانيا، كان معدل تشغيل الطاقة الإنتاجية ١٠١,٩٪ عام ١٩٧٣، و٨٧,٦٪ عام ١٩٧٩، و٨٠,٦٪ عام ١٩٨٣. وفي ألمانيا الاتحادية، كان ٨٩,٧٪ عام ١٩٧٣، و٩١,٥٪ عام ١٩٧٩، و٧٨,٧٪ عام ١٩٨٣. وفي فرنسا، كان ٩٥,٦٪ عام ١٩٧٣، و٨٤,٧٪ عام ١٩٧٩، و٧٤٪ عام ١٩٨٣.

• وإذا أخذنا إحدى الدول الصناعية الثانوية، النرويج على سبيل المثال، نجد المنحى نفسه يتجلى هنا أيضاً: ٩٧٪ عام ١٩٧٣، و ٨٤,١٪ عام ١٩٧٩، و ٧٤٪ عام ١٩٨٣. التعطيل في الطاقات الإنتاجية يصبح زمناً والتدهور في معدلات تشغيلها يتواصل باضطراد.

ج) ■ التعاضم المضطرد في معدلات البطالة وتحولها إلى ظاهرة مزمنة

جنباً إلى جنب مع التعطيل المزمّن، والتدهور المضطرد لنسبة تشغيل الطاقات الإنتاجية للصناعة، تتحول البطالة إلى ظاهرة مزمنة (إلى تعطيل مزمّن للقوى البشرية المنتجة)، وتميل معدلاتها إلى التعاضم المضطرد أيضاً. سوف نستثني هنا أيضاً سنوات الأزمة، وسوف نلقي نظرة على تطور الأرقام، أو معدلات البطالة في سنوات الانتعاش النسبي في عدد من البلدان الصناعية:

• في الولايات المتحدة: كان عدد العاطلين عن العمل ٤,٨ ملايين في ١٩٧٢، و ٤,٣ ملايين في ١٩٧٣ (سنتي الانتعاش بعد أزمة ١٩٧٠-١٩٧١)، وأصبح ٧,٣ ملايين في ١٩٧٦ (سنة الانتعاش بعد أزمة ١٩٧٤-١٩٧٥). وفي ١٩٧٨ كانت نسبة البطالة ٦,١٪ من مجموع القوة العاملة، وفي ١٩٧٩ كانت ٥,٩٪ من مجموع القوة العاملة. في ١٩٨٣ (سنة الانتعاش بعد أزمة ١٩٨٠-١٩٨٣) كانت نسبة البطالة توازي ٩,٦٪، وفي عام ١٩٨٤ أصبحت ٧,٤٪، أي أعلى من مستواها في عامي ١٩٧٨-١٩٧٩، رغم أن سنة ١٩٨٤ كانت سنة ازدهار كامل.

• في بريطانيا: كان معدل البطالة ٣,١٪ في ١٩٧٠ التي هي سنة بداية أزمة دورية، وارتفع إلى ٧,٣٪ في ١٩٨٠ التي هي أيضاً سنة بداية أزمة دورية. وكان عدد العاطلين عن العمل ٠,٩ مليون تقريباً عام ١٩٧٢، و ٠,٦ مليون عام ١٩٧٣، وارتفع إلى ١,٣ مليون عام ١٩٧٦. وخلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠، كان متوسط معدل البطالة السنوي في بريطانيا يوازي ٦,٤٪. وفي عام ١٩٨٤ الذي هو عام انتعاش كامل، تضاعف معدل البطالة إلى ١١,٨٪.

• في ألمانيا الاتحادية: كان عدد العاطلين ربع مليون في ١٩٧٢، وحوالي ٢٧٠ ألفاً في ١٩٧٣، وارتفع إلى ١,١ مليون عام ١٩٧٦. وفي الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ كان المتوسط السنوي لمعدل البطالة ٣,٤٪، وارتفع في عام ١٩٨٣ إلى ٩٪.

• في فرنسا: كان معدل البطالة ٢,٥٪ عام ١٩٧٠ في بداية الأزمة، وارتفع إلى ٥,٤٪ عام ١٩٨٠، أيضاً في بداية الأزمة. وفي عام ١٩٧٢ كان عدد العاطلين ٠,٣٨ مليون، وفي ١٩٧٣ أصبح ٠,٣٩ مليون، وارتفع في ١٩٧٦ إلى ٠,٩٣ مليون. في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ كان معدل البطالة ٥,٣٪ في المتوسط السنوي، وفي ١٩٨٤ ارتفع إلى ١٠٪.

• في اليابان: كان معدل البطالة ١,٢٪ في ١٩٧٠، وأصبح ٢٪ في ١٩٨٠. وفي عام ١٩٧٢ كان عدد العاطلين ٠,٧٣ مليون، وفي ١٩٧٣ أصبح ٠,٦٧ مليون، وارتفع في عام ١٩٧٦ إلى ١,١ مليون. وفي الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠، كان المتوسط السنوي لمعدل البطالة في اليابان يوازي ٢,١٪، وفي عام ١٩٨٤ ارتفع إلى ٢,٥٪.

• في إيطاليا: كان معدل البطالة في ١٩٧٠ يوازي ٣,٣٪، وبات في ١٩٨٠ يوازي ٤,٤٪. في ١٩٧٢ كان عدد العاطلين ٠,٧ مليون، وفي ١٩٧٣ أصبح ٠,٦٧ مليون، وارتفع في ١٩٧٦ إلى ٠,٧٤ مليون تقريباً، وفي فترة ١٩٧٦-١٩٨٠ بلغ معدل البطالة ٧,١٪، وارتفع في ١٩٨٣ إلى ٩,٥٪.

• في كندا: كان معدل البطالة ٥,٧٪ عام ١٩٧٠، و٧,٥٪ عام ١٩٨٠. وفي فترة ١٩٧٦-١٩٨٠، كان المتوسط السنوي ٧,٧٪، وارتفع إلى ١١,٢٪ عام ١٩٨٤.

■ هذه هي صورة فيض التراكم في رأس المال في الرأسمالية المعاصرة، وهو يتحول تدريجياً إلى فيض مطلق ومزمن: من جهة، طاقات إنتاجية معطلة بشكل مزمن، تتزايد نسبة تعطيلها باضطراد، ومن جهة أخرى، قوى بشرية منتجة معطلة أيضاً بشكل مزمن، وتتزايد نسبة تعطيلها باضطراد. ورغم أن الجمع بين هذه وتلك يمكن أن يحقق دفعة كبرى للإنتاج وزيادة هائلة في الثروة الإجتماعية، إلا أن الجمع بينهما مستحيل في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة، وفي ظل درجة فيض التراكم في رأس المال، وذلك لسبب بسيط، هو أن الجمع بينها يعني تعجيل انخفاض معدل الربح.

ليتمعن في هذه الحقائق أولئك الذين يعتقدون أن الرأسمالية لم تستنفذ بعد دورها التاريخي في تطوير قوى الإنتاج، أو أن الرأسمالية باتت تمتلك قدرة استثنائية على السيطرة على تناقضاتها.

د) التصاعد المضطرد لتواتر التضخم

عند بحث ظاهرة التضخم الركودي، أشرنا إلى الارتفاعات الإستثنائية لمعدل التضخم في فترات الأزمة الدورية. ولكن المعطيات الإحصائية، التي قدمناها، تشير أيضاً إلى أن الإرتفاع في وتائر التضخم، كان ظاهرة متواصلة، تتعاضد باضطراد طيلة سبعينيات ق ٢٠، ومطلع ثمانينياته.

يتبين ذلك من ملاحظة أرقام معدلات التضخم في مجموعة الدول الأوروبية، التي سبق إيرادها، وهي ظاهرة لا تقتصر على أوروبا. ففي الولايات المتحدة أيضاً، ارتفع الرقم القياسي

لأسعار الجملة، منطلقاً من مستواه لعام ١٩٦٧ كسنة أساس=١٠٠، ليصل إلى ١١٥ في عام ١٩٧٠، وليواصل ارتفاعه بشكل مضطرب ومتواصل طيلة السبعينيات، حتى يبلغ ٢٢٠ في عام ١٩٨٠، أي أن معدل التضخم في الولايات المتحدة قد ازداد بنسبة ٢٢٠٪ خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٠.

وفي مجموع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (الدول الرأسمالية الـ ٢٤ الأغنى في العالم) كان معدل الزيادة السنوي في أسعار السلع الإستهلاكية، يوازي ٣,٣٪ كمتوسط لفترة ١٩٦١-١٩٧٠، وارتفع المتوسط السنوي لهذا المعدل إلى ٨,٥٪ لفترة ١٩٧١-١٩٧٧، وإلى ٨٪ عام ١٩٧٨، وإلى ٩,٨٪ عام ١٩٧٩، وإلى ١٢,٩٪ عام ١٩٨٠. وهكذا نرى، أنه إذا استثنينا التذبذبات في معدلات التضخم بين فترات الأزمة الدورية، وفترات الإنتعاش النسبي، فإن المنحى العام لوتائر التضخم، يميل باتجاه التصاعد المضطرب أيضاً. (رمزي زكي: «التضخم المستورد»/ مصدر سبق ذكره، ص ٥٠ و ٥٢).

■ تلك إذن، هي صورة الأزمة المديدة المركبة للرأسمالية المعاصرة، كما تتجلى في سبعينيات ومطلع ثمانينيات ق ٢٠، كما سوف نرى أنها تتجلى على نحو أكثر حدة ونفوراً في ثمانينياته وتسعينياته: تضخم متواصل في رأس المال النقدي، يترافق مع تمركز متسارع في ملكيته، تقاوم مضطرب في فيض تراكم رأس المال، تراجع مضطرب في معدل تكوين (تراكم) رأس المال الإنتاجي، تعطيل مزمّن لقدرات الإنتاج المادية تتعاظم نسبته باضطراب، تعطيل مزمّن للقوى المنتجة البشرية تتزايد معدلاته أيضاً باستمرار: من جهة، تعاظم مضطرب للفيض المزمّن في تراكم رأس المال؛ ومن جهة أخرى، تعاظم مضطرب لفيض السكان النسبي الذي بات بدوره مزمناً أيضاً ■

(٦)

التدهور النسبي في مستويات الأجور،

والتفاوت في توزيع الدخل

■ إلى جانب تكثيف النهب الإمبريالي للبلدان التابعة، الذي تقدر بعض المصادر حصيلته السنوية بحوالي ٢٠٠ مليار سنوياً خلال هذه الفترة، (رمزي زكي: «الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة»، ص ٧١)، فإن رأس المال الإحتكاري، تمكن من تخفيف وطأة أزمته المديدة المركبة خلال سبعينيات ومطلع ثمانينيات ق ٢٠، عبر تشديد درجة استغلال العمل المأجور في بلدان المركز المتطورة أيضاً.

ورغم الإرتفاع الظاهر في المستويات النقدية للأجور، فقد شهدت هذه الفترة تدهوراً نسبياً في مستويات الأجور الحقيقية، بالمقارنة مع معدلات نمو الإنتاجية، كما ومعدلات التضخم. إن التدهور النسبي في مستويات الأجور يمكن تبينه من مقارنة معدلات نمو كلفة رأس المال، ومعدلات نمو كلفة عنصر العمل خلال الفترتين الزمنيتين ١٩٦٠-١٩٧٣، و١٩٧٣-١٩٨٠.

■ في الولايات المتحدة، خلال الفترة الزمنية ١٩٦٠-١٩٧٣، كان المتوسط السنوي لمعدل زيادة كلفة عنصر العمل في الصناعة التحويلية، يبلغ ٥,٢٪، ويتفوق على المتوسط السنوي لمعدل نمو كلفة رأس المال البالغ ٣,٩٪. أما خلال الفترة الثانية، ١٩٧٣-١٩٨٠، فإن المتوسط السنوي لمعدل نمو كلفة العمل في الصناعة التحويلية بلغ ٩,٨٪، ولكنه كان أقل بكثير من معدل نمو كلفة رأس المال الذي ارتفع إلى ١٣,٥٪.

وبشكل عام، تُبين المعطيات الإحصائية أنه، بينما كان سعر العمل في بلدان المركز المتطورة، ينمو بحوالي ضعفي معدل نمو كلفة رأس المال، في ظل معدلات تضخم معتدلة نسبياً، في الفترة الأولى ١٩٦٠-١٩٧٣، فإن معدلات نمو كلفة هذين العاملين أصبحت متقاربة، في ظل وتائر تضخم جامحة، في الفترة الثانية ١٩٧٣-١٩٨٠. (رمزي زكي: «التضخم المستورد»، ص ٥٣).

■ إن صورة أوضح عن حقيقة التدهور النسبي في الأجور، يمكن تكوينها من خلال ملاحظة تطور معدلات النمو السنوية لكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية، محتسبة على أساس حاصل طرح متوسط معدل النمو لإنتاجية العمل من معدل النمو النسبي لمتوسط الأجر الرسمي (أي الأجر النقدي بالأسعار الجارية)، في الولايات المتحدة كان المتوسط السنوي لمعدل نمو كلفة وحدة العمل، محتسبة على هذا الأساس، يبلغ ٨,١٪ خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠.

ولنا أن نقدر حقيقة التدهور في مستوى الأجر الحقيقي، إذا تذكرنا أن معدل الإرتفاع في أسعار الجملة، كان يبلغ خلال نفس الفترة حوالي ٨٪ سنوياً، وأن معدل الزيادة في أسعار المواد الإستهلاكية كان يتراوح أيضاً خلال الفترة نفسها، بين ٨٪ و١٣٪ تقريباً (كمتوسط لبلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية). وفي عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ عاد معدل نمو كلفة وحدة العمل إلى الإنخفاض إلى ٧,١٪ و ٧,٢٪ على التوالي، بينما كان التضخم يقفز بوتائر أعلى بكثير.

■ الإتجاه نفسه نلاحظه في بريطانيا، حيث كان معدل نمو كلفة وحدة العمل (محتسباً على

الأساس نفسه) يوازي ١٥,٧٪ في المتوسط السنوي في فترة ١٩٧٦-١٩٨٠، وانخفض إلى ٨,٦٪ و ٥٪ في العامين اللاحقين ١٩٨١-١٩٨٢. وفي ألمانيا، كان المعدل ٥٪ في فترة ١٩٧٦-١٩٨٠، ثم ٤,١٪ و ١,٥٪ في العامين اللاحقين. («المسح الإقتصادي العالمي لعام ١٩٨٣» - الأمم المتحدة، ص ٨١).

ويمكننا أن نكون صورة عن تأثير التضخم في تآكل القيمة الحقيقية للأجور، إذا علمنا أن كلفة وحدة العمل بالنسبة للاقتصاد البريطاني ككل، ارتفعت عام ١٩٨٠ بنسبة ١٠,٨٪ بالمقارنة مع العام السابق، بيد أن الرقم القياسي لأسعار المواد الإستهلاكية في ذلك العام، ارتفع بنسبة ١٦,٤٪، ما يعني أن الأجور الحقيقية للعمال قد تدهورت بنسبة ٥,٤٪. (المصدر السابق).

■ إذا استبعدنا تأثير التضخم، نجد أن معدلات الأجور ترتفع بوتائر زهيدة، تقل كثيراً عن معدلات زيادة إنتاجية العمل: ففي الولايات المتحدة، ارتفع متوسط الأجر الأسبوعي للعامل في القطاع الخاص الصناعي، بقيمة الدولار الثابتة لعام ١٩٦٧، من ١٠١,٨ دولار في عام ١٩٦٧ إلى ١٠٣,٣ دولار في عام ١٩٧٨، بينما تطور الرقم القياسي لإنتاجية ساعة العمل من مستواه لعام ١٩٦٧ (كسنة أساس = ١٠٠) إلى ١١٦,٥ في عام ١٩٧٨. إذن، ارتفعت الأجور الحقيقية بمعدل ٢,٤٪، بينما ازدادت الإنتاجية بمعدل ١٦,٥٪ خلال ١٠ سنوات.

■ هذا التدهور النسبي في مستويات الأجور، يترافق مع تفاقم التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الإجتماعية المختلفة، ومع استمرار تنامي ظاهرة الفقر المطلق. لقد سبقت الإشارة، إلى أن ما تكشفه الإحصائيات الرسمية بهذا الشأن، بسبب أسلوب تجميعها وتقديمها، هو أدنى بكثير من حقيقة الحال. ولكننا مضطرون هنا إلى الإعتماد على ما تكشفه الإحصائيات الرسمية، حيث لا يتاح المجال لتدقيقها وتمحيصها بناء على دراسات مستقلة.

وهكذا، فإنه وفقاً للإحصائيات الرسمية للولايات المتحدة، كان ثمة في عام ١٩٦٩ حوالي ٣٤,٧ مليون شخص في الولايات المتحدة يعيشون على حافة خط الفقر، أو دونه، ويشكلون ١٧,٤٪ من مجموع السكان. وفي ١٩٨٣، ازداد عدد السكان الذين يعيشون على حافة خط الفقر، أو دونه، إلى ٤٧,٢ مليوناً، وياتوا يشكلون ٢٠,٣٪ من السكان، وتشير الإحصائيات نفسها أن ٣٢,٢٪ من السكان الأفرو - أميركيين كانوا في ١٩٦٩ يعيشون دون مستوى خط الفقر، وأن ٣٥,٧٪ منهم باتوا يعيشون دون خط الفقر عام ١٩٨٣.

■ في الفترة نفسها، ١٩٧٠-١٩٧٥، تراجع متوسط الدخل النقدي للعائلة، في الولايات المتحدة (بأسعار الثابتة) بمعدل سنوي قدره ٠,٥٪، ثم ازداد بمعدل ١,٧٪ عام ١٩٧٦،

وبمعدل ٠,٥ ٪ عام ١٩٧٧، وبمعدل ٣,٢ ٪ عام ١٩٧٨، ثم عاد إلى التقلص والتراجع بنسبة ١,٩ ٪ عام ١٩٧٩، وتراجع بنسبة ٥,٢ ٪ عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع سابقتها، وبنسبة ٢,٤ ٪ عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع العام السابق.

■ في عام ١٩٧٠، كانت النسبة المئوية للعوائل، التي يقل دخلها عن متوسط الدخل النقدي للعائلة، توازي ٥٠,٣ ٪ من مجموع عدد العوائل في الولايات المتحدة، وأصبحت في عام ١٩٨٠ توازي ٥٢,٨ ٪ من مجموع عدد العوائل، أما العائلات التي يزيد دخلها عن المتوسط، ويقل عن ضعف المتوسط (العائلات متوسطة الدخل)، فقد تراجعت نسبتها من ٤٥,٢ ٪ إلى ٤٢ ٪ في نفس الفترة، وازدادت نسبة العائلات الغنية التي يزيد دخلها عن ضعف متوسط الدخل من ٤,٥ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ٥,٢ ٪ عام ١٩٨٠.

■ في ١٩٨٠، كانت فئة الدخل الأعلى التي تضم الـ ٢٠ ٪ الأغنى من السكان، تكسب حوالي ٧,٥ ضعف الدخل الذي تكسبه الفئة الأدنى، التي تضم خمس السكان الأفقر. وداخل نطاق هذا الاستقطاب الاجتماعي، ثمة أيضاً تفاوت عرقي مشين، إذ أن متوسط الدخل النقدي للعائلة السوداء، كان في ١٩٧٠ يساوي ٦١ ٪ فقط من متوسط الدخل النقدي للعائلة البيضاء، وأصبح في عام ١٩٨٠ يساوي ٥٦ ٪ فقط.

■ إن هذه الأرقام، التي تكشف عنها الإحصائيات الرسمية، رغم كونها لا تقول كل الحقيقة، ولكنها تقول ما يكفي لفضح الإتجاه نحو الاستقطاب الاجتماعي، وتزايد التفاوت في توزيع الدخل بين فئات السكان. وتنامي الميل نحو الإفجار المطلق لقطاعات متسعة من المجتمع. («الملخص الإحصائي للولايات المتحدة لعام ١٩٩٢»/ الجدول الرقم ٧٠٢، ص ٤٤٩ + الجدول الرقم ٧١٧، ص ٤٥٦) ■

القسم الرابع

سمات الرأسمالية المعاصرة

■ مقدمة

الفصل الأول - التدهور في معدلات الربح، تدويل الإنتاج
والتبادل

الفصل الثاني - تكثيف النهب الإمبريالي للبلدان التابعة

مقدمة

■ الفترة بين ١٩٨٤-١٩٩٢، كانت استمراراً لسبعينيات ومطلع ثمانينيات ق ٢٠، من حيث تعمق أزمة الرأسمالية العالمية بمختلف عناصرها، فقد حافظت معدلات النمو الاقتصادي للبلدان الرأسمالية الصناعية على معدلاتها المنخفضة، بل شهدت تراجعاً طفيفاً عن مستواها في السبعينيات.

خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٠ في الولايات المتحدة -على سبيل المثال- كان المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي للفرد يوازي ١,٣٣٪، بالمقارنة مع ١,٧٢٪ خلال العقد الذي سبق. وإذا أخذنا الفترة ١٩٨٤-١٩٩١، فإن هذا المعدل ينخفض إلى ١,٢٧٪ في المتوسط السنوي. ففي أعقاب أزمة مطلع ثمانينيات ق ٢٠، وخلال سنة الانتعاش عام ١٩٨٤، لم يرتفع الناتج الصناعي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، عن المستوى الذي كان عليه عام ١٩٧٩ قبل بدء الأزمة.

وكان انتعاش ١٩٨٤ قصيراً، أعقبه تراجع في معدلات النمو خلال عامي ١٩٨٥-١٩٨٦، حيث انخفضت في الولايات المتحدة -على سبيل المثال- من ٥,٢٦٪ عام ١٩٨٤ (معدل نمو الناتج القومي الإجمالي للفرد) إلى ٢,٢٥٪ عام ١٩٨٥، ثم إلى ١,٥٩٪ عام ١٩٨٦. ولكن ظروفًا استثنائية، ساعدت الرأسمالية العالمية على الخروج من حالة الركود والتراجع، التي انغمست فيها مجدداً في منتصف ثمانينيات ق ٢٠، وقادت هذه الظروف إلى فترة من الإنتعاش النسبي المؤقت، استمرت أربع سنوات حتى مطلع تسعينيات ق ٢٠.

■ في الوقت الذي كانت فيه الرأسمالية تخرج من أزمتها الدورية في ١٩٨٣، كانت أزمة الركود في الإتحاد السوفييتي، وسائر بلدان أوروبا الشرقية، تتفاقم. وبسبب هذه الأزمة، التي كانت تتفاعل منذ منتصف سبعينيات ق ٢٠، شهد التوازن الدولي إختلالاً متسارعاً لصالح الحلف الإمبريالي. وساعد في تعميق هذا الإختلال، التحولات المتسارعة التي كانت تشهدها البورجوازيات الحاكمة في البلدان المتخلفة والتابعة، والتي كانت تنطوي على تعميق سماتها الكوميرادورية والطفيلية، وتعزيز اندماجها برأس المال الاحتكاري الدولي، وتوطيد تشابك المصالح بينهما، مما قاد إلى تفاقم أزمة حركة عدم الإنحياز، وتحول أغلبية دولها إلى موقف معاد للسوفييت، ومنحاز للحلف الإمبريالي العالمي (خاصة بعد التدخل العسكري السوفييتي في أفغانستان).

وشكلت الحرب العراقية - الإيرانية عاملاً إضافياً لهذا التفكك، وكذلك التطورات التي

أعقبت الغزو الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢)، وحرب المخيمات فيه (١٩٨٥-١٩٨٨)، وانفجار سلسلة من الحروب الأهلية في اليمن، وأثيوبيا، وأنغولا، وموزامبيق، ونيكاراغوا، إلى جانب أفغانستان والحرب الصينية-الفييتنامية، والفييتنامية-الكمبودية.

■ في ظل اختلال التوازن الدولي، وبفعل التحول الكومبرادوري للبورجوازيات المحلية، عززت الإمبريالية العالمية قبضتها على البلدان التابعة والمتخلفة. واستخدمت أزمة الديون التي انفجرت في ١٩٨٢، مدخلاً ووسيلة لتكثيف النهب الإمبريالي لهذه البلدان. وأعيد تصحيح شروط التبادل التجاري لصالح المركز الإمبريالي على حساب الأطراف، حيث فرض تخفيض حاد على أسعار الخامات والمواد الأولية. وساعدت الحرب العراقية-الإيرانية في إضعاف تماسك الأوبك وفي زيادة إنتاجها للنفط، بالإضافة إلى تساوq حكومة السعودية مع واشنطن لرفع الإنتاج بوتائر خيالية، ما أدى إلى انهيار أسعار النفط منذ منتصف ثمانينيات ق ٢٠، إلى دون المستوى الذي كانت عليه في خمسينياته وستينياته (أخذين التضخم بعين الاعتبار).

■ في الوقت نفسه، كان سباق التسلح يشهد تسارعاً محموداً بعد أن أطلقت إدارة ريغان برنامج حرب النجوم، الذي انخرط فيه جميع دول الحلف الإمبريالي. وشهد الإنفاق العسكري لدول هذا الحلف، وبخاصة للولايات المتحدة، تصاعداً سريعاً في ثمانينيات ق ٢٠. في الولايات المتحدة، كانت الإستثمارات في فروع المجمع الصناعي العسكري، في عام ١٩٨٠، توازي ٣٨ دولاراً، مقابل كل ١٠٠ دولار من الإستثمار في فروع الإقتصاد المدنية. في عام ١٩٨٨، ارتفعت نسبة الإستثمارات في فروع المجمع الصناعي العسكري إلى ٨٧ دولار لكل ١٠٠ دولار في الفروع المدنية. وكانت الإدارة الأميركية تمول هذا الجهد الحربي الهائل، عبر تكثيف النهب الإمبريالي للبلدان التابعة، وعبر رفع أسعار الفائدة لاجتذاب رؤوس الأموال الهائلة في السوق العالمية، وعبر زيادة نسبة التمويل بعجز الموازنة، أي طبع الدولار وإغراق السوق العالمية به، وتحميل العالم كله، بهذه الوسيلة، عبء برامجها العسكرية بأرقامها الفلكية.

وساعد هذا الإستثمار الضخم في المجال العسكري، على توفير حالة من الإنتعاش (المصطنع، والمؤقت) للإحتكارات في العديد من مجالات الإنتاج الصناعي (صناعة الطيران وغزو الفضاء، الإلكترونيات، الصناعات الكهربائية، الكيماوية، الخ...)، ليس في الولايات المتحدة فحسب، بل أيضاً في اليابان، والعديد من البلدان في أوروبا الغربية التي انخرطت في هذا البرنامج الضخم.

■ من جهة أخرى، انفجرت الأزمة في الإتحاد السوفييتي وبلدان الكتلة الشرقية، بإطلاق

عملية البيريسترويكا في منتصف ثمانينيات ق ٢٠، وإلى جانب ما أدى إليه ذلك من تعميق للخلل في التوازن الاستراتيجي الدولي لصالح الحلف الامبريالي، فلقد كانت له أيضاً نتائج اقتصادية مباشرة لصالح رأس المال الاحتكاري. فقد ازداد ميل الإتحاد السوفيتي، وبلدان شرق أوروبا للإقتراض، مما فتح سوق جديدة للقروض، عوّضت جزئياً عن الإنكماش القسري في سوق البلدان النامية. وفتحت أيضاً السوق السوفيتية والصينية الضخمة أمام مختلف منتجات الإحتكارات، من الحبوب إلى الإليكترونيات. وخلقت نهاية الحرب العراقية - الإيرانية سوقاً جديدة لمشاركة الإحتكارات في عملية إعادة إعمار العراق وإيران، كما كانت الحرب نفسها سوقاً لاحتكارات السلاح.

■ الإنخفاض في أسعار المواد الأولية والطاقة، تكثيف نهب البلدان التابعة عبر فوائد وأقساط الديون، البرامج الضخمة للتسليح وحرب النجوم، إنفتاح أسواق الصين والإتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، كل هذه العوامل التي تجمعت بشكل استثنائي في منتصف وأواخر ثمانينيات ق ٢٠، ساعدت، بشكل مؤقت، في توليد حالة الانتعاش النسبي المحدود، التي شهدها العالم الرأسمالي المتطور في سنواته الأربع الأخيرة. ولكن مفعول جميع هذه العوامل كان مؤقتاً، فالحواز التي بات يصطدم بها التوسع الذاتي لرأس المال، وعناصر الأزمة المديدة المركبة التي تعتمل وتتفاعل في بنية الرأسمالية المعاصرة، سرعان ما أدت إلى نشوب أزمة دورية حادة، بدأت تحتدم منذ ١٩٩٠، وما زالت فصولها تتوالى ■

الفصل الأول

التدهور في معدلات الربح، تدويل الإنتاج والتبادل

١- استمرار التدهور في معدلات الربح، معدلات نمو الإنتاجية

٢- تدويل الإنتاج والتبادل

٣- تعاضد حركة تصدير رأس المال إلى الخارج

■ ملاحق

(١)

استمرار التدهور في معدلات الربح،

ومعدلات نمو الإنتاجية

■ حتى سبعينيات ق ٢٠، كانت الإحتكارات الكبرى قادرة على نقل عبء التدهور في معدلات الربح إلى غيرها، فالقسط الرئيسي من هذا العبء، كانت تتحملة الشركات المتوسطة والصغيرة «المستقلة» (أي غير المرتبطة إرتباطاً مباشراً بالإحتكارات رغم تبعيتها لها)، وكانت الإحتكارات تتأثر نسبياً بالتدهور في معدل الربح العام، ولكنها كانت تتأثر بدرجة أقل، فضلاً عن كونها كانت قادرة على التعويض عن تدهور معدل الربح، بزيادة كمية الربح بفضل ضخامة رأسمالها، والإحتكارات الكبرى التي عانت من خسائر صافية، كانت هي الاستثناء.

■ في عام ١٩٩٢، أصبحت الإحتكارات، التي حققت أرباحاً جيدة، هي الاستثناء، فقد تدهورت كمية الأرباح الإجمالية لأكثر ٥٠٠ شركة صناعية في العالم (من حيث حجم المبيعات)، تدهورت من ١٢٤,٨ مليار دولار عام ١٩٩١، إلى ٤٩,٨ مليار دولار عام ١٩٩٢، أي بنسبة ١٥٠٪. وأصيبت ٦٠ شركة من الـ ١٦١ شركة أميركية، المدرجة في قائمة أكبر ٥٠٠ إحتكار صناعي عالمي، أصيبت بخسائر صافية، وكذلك ٢٨ شركة من الـ ١٢٨ شركة يابانية المدرجة على نفس القائمة.

كذلك، فإن ٢٥ من بين أكبر ١٠٠ إحتكار عالمي من حيث المبيعات، منيت بخسائر صافية، بلغ مجموعها ٦٠,٨ مليار دولار، أي أكثر من إجمالي الأرباح التي جنتها الإحتكارات الـ ٥٠٠ مجتمعة. وكانت خسائر أكبر إحتكار عالمي من حيث حجم المبيعات (جنرال موتورز) تبلغ ٢٢,٥ مليار دولار تقريباً. وكان عدد الشركات الكبرى التي منيت بخسائر صافية عام ١٩٩٢، يوازي ١٢٥ من بين الـ ٥٠٠ شركة الأكبر في العالم، مقابل ٧٧ شركة في عام ١٩٩١، و٣٤ شركة في عام ١٩٩٠. (راجع الملحق ١ في نهاية هذا الفصل).

■ إمتد التراجع في معدلات الربح، أيضاً، إلى الإحتكارات المصرفية فوق القومية الكبرى العالمية، فقد تراجعت أرباح أكبر ٢٠٠ بنك تجاري في العالم بنسبة ١١٪، عما كانت عليه في عام ١٩٩١، وهبطت نسبة العائد على حقوق المساهمين لهذه البنوك، وهي أهم مؤشر للربحية، من ٧,٢٪ عام ١٩٩١، إلى ٥,٣٪ عام ١٩٩٢. وكان معدل الربح العام لأكثر ٥٠٠ شركة صناعية عالمية، يقل عن ١٪ من رأسمالها الكلي في عام ١٩٩٢، وأفضل هذه الشركات أداء حققت ربحاً لا يتجاوز ٥,٣٪ من رأسمالها الفعلي، وحوالي ١٠٪ من رأسمالها الإسمي (حقوق المساهمين فيها).

■ لقد ابتداء رأس المال الاحتكاري العالمي يصطدم بالحاجز الذي ارتطم به رأس المال عموماً، على امتداد ق ١٩، حاجز التدهور في معدلات الربح الذي كانت الإحتكارات، حتى وقت قريب، بمنأى عن مفعوله المدمر بفعل رسوخها، وضخامة رأسمالها. لقد استنفذت المخارج والمنافذ الممكنة من مفعول هذا القانون، وضعفت العوامل المضادة لتأثيره، إلى درجة بات فيها يصيب بمفعوله أكبر رؤوس الأموال الراسخة والمركزة في العالم، ويمنى عدد كبير منها بخسائر فادحة. لقد ابتداء التناقض بين شروط تراكم رأس المال، وبين انخفاض معدل الربح الذي يترافق مع التراكم، ابتداءً هذا التناقض يصل إلى ذروة مطلقة. تلك هي الدرجة التي بلغتها أزمة فيض تراكم رأس المال، وهي تقترب حثيثاً من التحول إلى فيض مزمن ومطلق.

■ إن تفاقم أزمة فيض تراكم رأس المال يجر معه أيضاً تدهوراً طويلاً لمعدلات نمو الإنتاجية. وهذا هو أيضاً ما أكده المسار الواقعي لتطور الرأسمالية العالمية، في ثمانينيات ق ٢٠. ذلك إنه، وفقاً لأرقام المفوضية الأوروبية في بروكسيل، فإن معدل نمو الإنتاجية في بلدان السوق الأوروبية المشتركة، تدهور خلال عقد ثمانينيات ق ٢٠، إلى ٢,٥٪ سنوياً في المتوسط، بينما كان متوسط معدل النمو السنوي ٤,٥٪ في سبعينيات ق ٢٠.

وفي تقرير لوزارة العمل الأميركية، نشر بتاريخ ١١/٨/١٩٩٣، إن مؤشر الإنتاجية انخفض بنسبة ٣,٩٪ في الفصل الرابع من عام ١٩٨٩، وبنسبة ١,٦٪ في الفصل الأول من عام ١٩٩٣، وبنسبة ٢,٥٪ في الفصل الثاني من عام ١٩٩٣، مما يشير إلى أن الأزمة الحالية لم تبلغ بعد قعرها في الواقع، وأن معدلات نمو الإنتاجية صارت تنخفض حتى في فترات قاع الأزمة، وذلك أمر لا يمكن فهمه إلا في ضوء درجة تحكّم الإحتكارات العملاقة بعملية تكوين وتراكم رأس المال على الصعيد الدولي، وبالتالي، بعملية التجديد التكنولوجي لرأس المال الثابت.

■ إن هذا التحكّم، يُبْطِئ عملية التجديد التكنولوجي التي تخضع لحاجات تراكم رأس المال، وليس العكس. ورغم كل الضجيج المثار حول الثورة العلمية التكنولوجية، التي يسبغ عليها بعض الاقتصاديين البورجوازيين صفة العامل، الذي يتحكم بعملية تكوين رأس المال في النظام الرأسمالي المعاصر، فإن الوقائع تثبت العكس: ففي ظل تراجع مفعول قوانين المنافسة وانحسار تأثيرها، بفعل هيمنة الإحتكارات، فإن تحكّم هذه الإحتكارات بعملية تكوين رأس المال المنتج بات يجعل عملية التجديد التكنولوجي محكومة حصراً بحروب المنافسة بين الإحتكارات العملاقة، وذلك يقود بالضرورة إلى إبطاء إستثنائي لمعدلات نمو الإنتاجية، وإلى تدهورها المطرد ■

(٢)

تدويل الإنتاج والتبادل: تركز رأس المال على نطاق دولي،

تعاضم عملاقة الإحتكارات فوق القومية

[السمة الرئيسية التي تتسم بها الرأسمالية المعاصرة هي سمة «العولمة» التي تنطوي على السيادة الكاملة لظاهرة تدويل عملية إنتاج وتداول رأس المال. وتتبدى هذه الظاهرة، بشكل رئيسي، من خلال ٤ تجليات: ١- تفاقم درجة تركز رأس المال على نطاق دولي. ٢- تعاضم ظاهرة تصدير رأس المال وارتقاؤها إلى ذرى شاهقة. ٣- تعميق تبعية البلدان المتخلفة ودمجها الوثيق بالسوق الرأسمالية العالمية الخاضعة لهيمنة الإحتكارات. ٤- درجة التداخل والتشابك لرأس المال الإحتكاري بين بلدان المركز الامبريالية المتطورة والمترافقة، في نفس الوقت، مع تفاقم المنافسة الإحتكارية بين المراكز المختلفة لرأس المال هذا وتنامي التناقضات، المرشحة لمزيد من التفاقم، بين البلدان التي تنتمي إليها هذه المراكز المتنافسة. فيما يلي، سوف نعالج ظاهرة تركز رأس المال على نطاق دولي، أما التجليات الثلاثة الأخرى فسوف تكون موضع بحثنا اللاحق:]

■ إن عملية تركز رأس المال على نطاق دولي، بلغت شوطاً مدهلاً خلال عقد ثمانينيات ق ٢٠، ومطلع تسعينياته. فبعد أن استكملت نهائياً السيطرة على الأسواق الوطنية لبلدانها الأم، تعطلت الإحتكارات الصناعية فوق القومية إلى درجات هائلة، وبانت تسيطر على نسب حاسمة من مجمل رأس المال المنتج في العالم كله، وبالتالي على نسب حاسمة من مجمل الناتج العالمي في مختلف قطاعات الإنتاج، كما تعطلت المصارف الخاصة، دولية النشاط، وبانت تسيطر سيطرة كاملة على سوق المال الدولية. واتسعت دائرة هيمنة الإحتكارات (الصناعية والمالية) على التجارة الدولية وعملية التبادل في السوق العالمية، حتى باتت تمتلك السيطرة التامة عليها. باختصار، باتت بضع مئات قليلة من الإحتكارات والمصارف التجارية الدولية، تسيطر على الإقتصاد العالمي بأكمله. (رجع الملحق ٢ في نهاية الفصل).

■ إن السمة الرئيسية لعالم الرأسمالية المعاصرة، لم تعد تركز رأس المال على المستوى الوطني، فتلك مرحلة استكملت وتجاوزها الزمن، وبانت السمة الرئيسية، هي التركز الهائل والمتسارع لرأس المال على نطاق دولي. وتتخذ هذه العملية شكل نمو وتعاضم وعملاقة الإحتكارات فوق القومية الصناعية والمالية، وهيمنتها المتزايدة على عملية الإنتاج والتبادل، التي بات طابعها الدولي طاغياً، بحيث يدمج العالم كله في سوق رأسمالية كونية واحدة متداخلة، تحكمها قوانين تراكم رأس المال التي لم يعد بالإمكان فهم مفعولها، إلا إذا جرى

تحليل فعلها على نطاق عالمي، بعد أن اكتسح تأثيرها وأسقط الحواجز القومية القائمة بين الأمم، والحدود السياسية القائمة بين الدول.

■ منذ مطلع ثمانينيات ق ٢٠، كانت الإحتكارات فوق القومية قد تعملت، لدرجة باتت فيها تملك قدرات وإمكانيات مالية تفوق ما تملكه الدول. فقد قدرت السيولة الدولية الساخنة (أي الجاهزة للإستخدام الفوري) التي تملكها هذه الإحتكارات في مطلع ثمانينيات ق ٢٠، بحوالي ٧٠٠ مليار دولار، بينما كان حجم الاحتياطات الدولية التي تملكها جميع البنوك المركزية، في كافة دول العالم الرأسمالي، حوالي ٤٥٠ مليار دولار في ١٩٨٠.

■ ومنذ ذلك الحين، تسارعت عملية عملاقة هذه الإحتكارات، واشتد تمركزها، من خلال ابتلاع بعضها للبعض الآخر، واتسع نطاق هيمنتها على السوق العالمية. الأزمة التي شهدتها العالم الرأسمالي في مطلع ثمانينيات ق ٢٠، وحالة التباطؤ في النمو خلال منتصف ثمانينياته، وأخيراً بدء تجلي بوادر الأزمة الدوية الجديدة في أواخر ثمانينياته، وانطلاق زخمها التدميري في مطلع تسعينياته، كانت هي المحطات الزمنية الرئيسية الثلاث التي تقامت خلال عملية التمركز هذه، والتي شهدت موجات متلاحقة من الاندماجات والإستيلاءات، المترافقة مع موجات من الإفلاسات، ابتلعت خلالها الإحتكارات الأقوى تلك الأقل شأنًا. وتزامنت هذه العملية مع تغيرات هامة في علاقات القوى بين مراكز رأس المال المالي الإحتكاري الثلاثة: الولايات المتحدة، وأوروبا المتحدة، واليابان.

■ منذ مطلع ثمانينيات ق ٢٠، بدأت الإحتكارات اليابانية هجومها باتجاه أوروبا، وبخاصة بريطانيا وهولندا، مستغلة الأزمة، ولكن هذا الهجوم لم يكن سوى مناوشة محدودة بالمقارنة مع ما جرى لاحقاً. فقد كانت الإحتكارات اليابانية ما تزال تركز استثماراتها على التجديد التكنولوجي في الصناعة داخل اليابان، وزيادة إنتاجها وقدرتها التنافسية في السوق العالمية. وتحول فائضها التجاري الضخم والمتعاظم إلى أرصدة مالية دوائية متضخمة، تراكمت في المصارف التجارية اليابانية لتجعل منها، الأكبر والأقوى في العالم. ومع رفع أسعار الفائدة الأميركية، في مطلع العهد الريغاني وعلى امتداد ثمانينيات ق ٢٠، إتجهت المصارف اليابانية إلى استثمار رؤوس أموالها في الولايات المتحدة، في سندات وقروض الخزينة، كما في القروض الممنوحة للقطاع الخاص، وتحولت بذلك إلى أكبر دائن للولايات المتحدة.

■ مع التباطؤ الذي شهده الإقتصاد الأميركي في منتصف ثمانينيات ق ٢٠، ثم بوادر أزمته في أواخر العقد، بدأت هذه المصارف في تحويل استثماراتها داخل الولايات المتحدة، من استثمارات مالية (ودائع وسندات) إلى استثمارات وأصول عينية، فعمدت إلى شراء

بعض الإحتكارات الأميركية العملاقة، والعديد من المؤسسات الصناعية والعقارات وشركات الخدمات، وواصلت، في نفس الوقت، هجومها في أوروبا، في سلسلة من عمليات الدمج والاستيلاء والإستملاك، وإعادة الهيكلة المقترنة بالتجديد التكنولوجي. في بريطانيا، على سبيل المثال، بات الفرع البريطاني لشركة نيسان اليابانية للسيارات، يحتل المرتبة ١٤ من بين الشركات البريطانية الكبرى التي تهتم بالتصدير.

■ في عام ١٩٩١ لوحده، أنفقت «نيسان» ٤٥٠ مليون جنيه إسترليني في عملية استملاك، وإعادة هيكلة صناعات السيارات البريطانية المتداعية التي استولت عليها. وفي العام ١٩٩٣، يفترض أن تكون ابتدأت الإنتاج المصانع التي أعادت هيكلتها شركتا هوندا وتويوتا اليابانيتان في بريطانيا أيضاً. وبفضل ذلك، إزداد إنتاج بريطانيا في مطلع تسعينيات ق ٢٠ بحوالي ٤٠٠ ألف سيارة، فوق مستوى إنتاجها لعام ١٩٨٤، وتراجعت وارداتها من السيارات بنسبة ١٠٪ عام ١٩٩٠، و ٣١٪ عام ١٩٩١، بينما ازدادت صادراتها (من السيارات أيضاً) بنسبة ٢٠٪، و ٢١٪ في العامين المذكورين على التوالي.

■ لم يقتصر الهجوم الياباني في بريطانيا على صناعة السيارات، بل امتد إلى فروع أخرى، وفي مقدمتها الصناعة الكهربائية، وبخاصة أجهزة التلفزيون، والفيديو، الخ.. وبينما انهار المنتجون البريطانيون للأجهزة الكهربائية، بما فيهم إحتكارات ضخمة كشركة «فيليبس» الشهيرة، وتوقفوا عن العمل عام ١٩٨٨، فقد هجمت الإحتكارات اليابانية لتستولي على مخلفاتهم، وتعيد هيكلتها، وتجعل من بريطانيا مقراً لـ ١٨ مصنعا من المصانع اليابانية الـ ٢٤ التي تنتج أجهزة التلفزيون في أوروبا. وكانت حصيلة صادرات هذه المصانع اليابانية من بريطانيا حوالي ٤٥٠ مليون جنيه إسترليني في عام ١٩٩١ لوحده.

■ تدير الإحتكارات اليابانية، الآن، في مختلف دول المجموعة الأوروبية، حوالي ٥٠٠ مصنع، تستخدم حوالي ١٠٠ ألف عامل. وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال لا الحصر، إستولت الإحتكارات اليابانية على شركة كولومبيا الشهيرة العملاقة، وعلى أكبر بنك في كاليفورنيا، إلى المئات من الشركات الأخرى الأقل شأنا. ومنذ منتصف ثمانينيات ق ٢٠، عززت الإحتكارات اليابانية جهودها لغزو بلدان العالم الثالث، وبخاصة آسيا، وإقامة وحداتها الإنتاجية هناك.]

■ لم تكن الإحتكارات الأميركية لتتحلى بسهولة عن موقعها المتقدم في هذا السباق. ففي الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧، زادت قيمة استثماراتها المباشرة في أصول الإنتاج (العينية) في الخارج بحوالي ٩٤ مليار دولار، ذهب أكثر من نصفها إلى أوروبا، والباقي إلى بلدان العالم الثالث.

وزادت بالتالي قيمة هذه الإستثمارات بحوالي ٤٣٪ في ١٩٨٧، بالمقارنة مع عام ١٩٨٠. ومن ١٩٨٧ حتى نهاية ١٩٩١، زادت قيمة هذه الاستثمارات بحوالي ١٣٨ مليار دولار، أي بنسبة ٤٥٪، وكذلك ازدادت نسبة توجهها إلى بلدان العالم الثالث خلال هذه الفترة.

ولم تكن الإحتكارات الأوروبية، وبخاصة الألمانية، بعيدة عن هذا السباق بين الأميركيين واليابانيين. ولكن جهد الألمان توجه بصفة خاصة نحو محيطهم الأوروبي، وفي أواخر ثمانينيات ق ٢٠ أولوا إهتماماً خاصاً لأوروبا الشرقية، وبخاصة تشيكوسلوفاكيا وجمهوريةات يوغوسلافيا السابقة. وفي سياق عملية الوحدة الأوروبية، شهدت ثمانينيات ق ٢٠ عمليات اندماج واستيلاء كبرى بين الإحتكارات الأوروبية العملاقة، في مختلف مجالات الصناعة والبنوك والنقل والسياحة وغيرها، ولعبت فيها الإحتكارات الألمانية دوراً محورياً.

■ بفعل هذا السباق المحموم، شهدت فترات أوائل ثمانينيات ق ٢٠، ومنصفها، ومطلع تسعينياته عمليات اندماج واستيلاء و «إعادة هيكلة». أي عمليات ابتلاع الإحتكارات لبعضها البعض، تمخضت في المحصلة عن ارتقاء تركز رأس المال الإحتكاري إلى ذرى شاهقة. وترافقت هذه العملية، أو بالأحرى شقت طريقها، من خلال الدمار والخراب وحالات الإفلاس التي أصابت عشرات الآلاف من الشركات والمشاريع الرأسمالية بما في ذلك الكبيرة منها، والتي تفاقت على نحو استثنائي في فترات الأزمات والتباطؤ. (راجع الملحق ٣ في نهاية هذا الفصل).

■ هذه هي صورة الرأسمالية المعاصرة اليوم، وقد بلغت عملية تركز رأس المال ذروتها المخيفة، التي تجعل بضع مئات من أقطاب الصناعة والمال يتحكمون عملياً بأرزاق ٦ مليارات من البشر: ٥٠٠ شركة عملاقة تمتلك ربع قيمة رأس المال الخاص المستثمر في أصول الإنتاج، في جميع أنحاء العالم، وهي تستحوذ على أكثر من نصف إجمالي ناتج السلع المادية لجميع بلدان وشعوب العالم. ١٠ بنوك عملاقة تتحكم برأسمال يكفي لتغطية تمويل نصف التجارة العالمية. وهذه البنوك الـ ١٠ مع ٤٠ مصرفاً عملاقاً آخر تسيطر على ودائع سائلة تكفي لتمويل مجموع التجارة العالمية، وتملك من الموجودات ما يوازي ثلاثة أرباع قيمة الناتج في القطاع الخدمي والمالي لجميع بلدان العالم. بعملية حسابية بسيطة نتوصل إلى أن ٥٥٠ إحتكاراً (صناعياً ومالياً) باتت تتحكم عملياً في ثلثي الناتج الإجمالي الذي تنتجه البشرية جمعاء.

وإذا قدرنا أن عدد المالكين الحقيقيين لكل من هذه الإحتكارات (كبار حملة الأسهم وأعضاء مجالس الإدارة الذين يمتلكون القرار الحاسم في توجيه سياستها) يتراوح بين ١٠-١٥

كحد أقصى، نخلص إذن إلى النتيجة التالية: أن ما لا يزيد على ٦ آلاف شخص في جميع أنحاء العالم، يتحكمون عملياً بثلاثي الناتج الذي يكبح من أجل إنتاجه ٦ مليارات من البشر. إن واحداً فقط من كل مليون من سكان الكوكب يقبض عملياً على أعناق وأرزاق المليارات الأخرى من الناس، ويقرر المصير الاقتصادي، وبالتالي السياسي، للبشرية جمعاء ■

(٣)

تعاضم حركة تصدير رأس المال إلى الخارج

■ تعاضم حركة تصدير رأس المال إلى الخارج، كان أحد القنوات الرئيسية التي شقت الطريق من خلالها عملية تدويل إنتاج وتداول رأس المال. ولقد لاحظنا أن هذه الحركة، استمرت تتنامى على امتداد خمسينيات وستينيات ق ٢٠، وحققت قفزة استثنائية في سبعينياته، ثم تواصلت متسارعة طيلة ثمانينياته، وحتى مطلع العقد الجديد. وحركة تصدير رأس المال باتت تجري بأربعة أشكال رئيسية هي:

(أ) التوظيف الرأسمالي للشركات فوق القومية، المباشر أو عبر إقامة الشركات الكومبرادورية، في تملك أصول الإنتاج في بلدان خارج بلدان مقراتها.

(ب) القروض التي تمولها المصارف التجارية الدولية، على شكل تسهيلات ائتمانية لدول العالم المختلفة، أو توظيفات في سندات الحكومية.

(ج) القروض التي تمولها المصارف التجارية الدولية كتسهيلات ائتمانية لاحتكارات، أو مستثمرين، من بلدان خارج البلدان التي تقوم فيها مقراتها.

(د) قيام حكومات، أو مستثمرين (الأصح أن يقال: مضاربين) بإيداع رؤوس أموال في مصارف دولية خارج بلدانهم الأصلية، أو بتوظيفها في شراء أسهم، أو سندات من بلدان أخرى، بما في ذلك عمليات المضاربة المتعاضمة على العملات والمعادن الثمينة والأسهم والسندات، وهي عمليات صارت تتطوي على تنقل سريع لأحجام هائلة من رأس المال المالي من بلد إلى آخر، اقتناصاً للربح السريع.

■ التوظيفات المباشرة للشركات فوق القومية في أصول الإنتاج، خارج بلدان مقراتها، ارتفعت قيمتها إلى ٢ تريليون دولار في عام ١٩٩٢، وقد تضاعفت قيمتها سبع مرات تقريباً منذ مطلع سبعينيات ق ٢٠. وقد ازدادت التدفقات السنوية لهذه التوظيفات بمعدل نمو سنوي متوسط، بلغ ٢٨٪ خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٠، وارتبطت معظم هذه التدفقات بحركة الإندماجات والاستيلاءات بين الإحتكارات في البلدان المتقدمة، ولكن حصة كبيرة منها

توجهت أيضاً إلى بلدان العالم الثالث.

وبلغ إجمالي هذه التدفقات ذروته في عام ١٩٩٠، حيث وصل إلى ٢٣٤ مليار دولار، ولكن الخسائر الصافية، وتراجع معدلات الأرباح التي بدأت تعاني منها الإحتكارات، مع نشوب أزمة مطلع تسعينيات ق ٢٠، أدى إلى انخفاض هذه التدفقات إلى ١٨٣ مليار عام ١٩٩١، وإلى ١٥٠ مليار عام ١٩٩٢، ولكن التوظيفات في بلدان العالم الثالث استمرت مع ذلك في النمو، فارتفعت من ٢٥ مليار في ٨٧ إلى ٤٠ مليار عام ١٩٩٢.

وما تزال الإحتكارات الأميركية تملك قصب السبق في هذا المجال، حيث تسيطر على ربع هذه التوظيفات تقريباً، ولكن اليابانيين، الذين تنمو حصتهم بتسارع، يغذون الخطى من أجل اللحاق بها. ولا تتوفر المعطيات الكافية لتقدير حجم الشركات الكومبرادورية، التي تقيمها الإحتكارات مع شركات محلية تابعة، أو متعاقدة في بلدان العالم الثالث، ولكن جميع المؤشرات تشير إلى أنها قد تعاظمت بسرعة خلال ثمانينيات ق ٢٠.

■ حجم تصدير رأس المال عن طريق القروض التي تمنحها المصارف للدول، يمكن تقديره، إذا علمنا أن حجم المديونية الخارجية المستحقة على جميع دول العالم، تصل إلى ٢,٥ تريليون دولار، منها حوالي ١,٥ تريليون دولار مستحقة على دول العالم الثالث، وحوالي ٥٠٠ مليار دولار على الولايات المتحدة، التي كان دينها الخارجي ينمو بسرعة خلال ثمانينيات ق ٢٠، بفعل رفع أسعار الفائدة بهدف تمويل برامج التسلح الضخمة التي أقدمت عليها الإدارة الجمهورية منذ عهد ريغان، أما الباقي فيتوزع بين دول شرق أوروبا والإتحاد السوفيتي سابقاً، والتي تعاظم حجم دينها الخارجي أضعافاً في السنوات الأخيرة، وبين دول أوروبا الغربية وسائر بلدان العالم. وتسيطر المصارف التجارية الكبرى على ثلاثة أرباع هذ الدين تقريباً، أي ما يوازي حوالي ١,٨ تريليون دولار، والباقي مستحق لحكومات البلدان الإمبريالية المتقدمة أو لمؤسسات دولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والصندوق الخاص لمنظمة التنمية الدولية.

■ ليست ثمة أرقام دقيقة حول حجم القروض التي تمنحها المصارف التجارية الدولية كتسهيلات لشركات، أو مستثمرين (مضاربين) من بلدان خارج بلدان مقراتها، ولكننا نستطيع أن نقدر، بناء على عدد من المؤشرات، أنها قد تصل إلى حوالي ٤ تريليون دولار، أو أكثر بقليل.

لا تتوفر معطيات كاملة حول حجم توظيفات رؤوس الأموال، «الهاربة» من بلدان العالم الثالث باتجاه بلدان المركز الإمبريالية، ولكن إحصائية لصندوق النقد الدولي تشير، على

سبيل المثال، أن ودائع الأفراد العرب في المصارف الأوروبية والأميركية، بلغت عام ١٩٨٦ حوالي ٦٦,٢ مليار دولار، وثمة تقديرات أخرى لجمعية المصرفيين العرب تشير إلى أن حجم الثروات العربية العائدة لأفراد، والموظفة في الخارج من خلال وسطاء ماليين، بلغت ١٢٥ مليار دولار في عام ١٩٨٦، وبلغ حجم التوظيفات العربية الرسمية في الخارج عام ١٩٩٢ حوالي ٧٥٠ مليار دولار، منها ٢٠٠ مليار على شكل ودائع في المصارف التجارية الدولية.

وبذلك، نستطيع أن نقدر أن حجم رؤوس الأموال المصدرة خارج بلدانها، والواقعة تحت هذا التصنيف، تبلغ على الأقل ١,٥ تريليون دولار، معظمها تعود إلى أفراد، أو حكومات، من بلدان العالم الثالث. أما أموال المضاربة فلا سبيل إلى تقديرها، نظراً لضخامة حجمها، ولتقلها السريع المستمر بين بورصات العملات والأسهم في مختلف عواصم العالم.

■ بناء على مجموع هذه المعطيات، نستطيع أن نقدر أن رأس المال المصدر خارج بلدانه الأصلية، بات يشكل ما بين خمس وربع رأس المال الإنتاجي (المستثمر في أصول الإنتاج) وأكثر من نصف رأس المال المالي (المتواجد على شكل نقدي، أو ائتماني) في العالم كله، وأن التداخل (تبادل التصدير) بين رؤوس الأموال التي تنتمي إلى مختلف بلدان العالم على هذا الصعيد، قد بلغ شوطاً بعيداً على طريق تشابك المصالح والتكامل والإعتماد المتبادل، دون أن ينفي ذلك تفاقم التناقضات بين مراكزها الرئيسية المقررة، بسبب من احتدام المنافسة الاحتكارية فيما بينها.

وتشير هذه الوقائع إلى الشوط الواسع الذي قطعه عملية تدويل رأس المال المالي، الذي باتت مراكزه الرئيسية تتحكم تحكماً كاملاً بعملية توزيع، وإعادة توزيع، الفائض والأرباح بين مختلف أقسام وقطاعات رأس المال على نطاق دولي، وليس على النطاق المحلي فحسب، داخل كل بلد، وتستحوذ، بالتالي، على النصيب الأكبر منها، وتقرر مسار عملية الإنتاج والتداول على صعيد العالم كله.

■ إن نمو التناقضات، واحتدام المنافسة بين المراكز الرئيسية لرأس المال المالي العالمي، هو نتيجة للتغير المتواصل في نسبة القوى بين هذه المراكز، التغير الذي هو، بدوره، يعكس مفعول قانون التفاوت في التطور الذي لا يحكم فحسب، العلاقة بين المراكز، وبين الأطراف في إطار المنظومة الرأسمالية العالمية، بل يحكم، أيضاً، العلاقة بين المراكز نفسها بعضها ببعض الآخر، ويتجلى تفاوتاً في درجة التطور بين قطاعات الإنتاج وبين البلدان، وهو تفاوت، لاحظنا انعكاساته وتجلياته في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية لهذه البلدان في البنود السابقة.

وفي ظل درجة تمركز رأس المال، والهيمنة الاحتكارية على نطاق دولي، فإن هذا التفاوت في درجة التطور، يضيف على المنافسة الاحتكارية طابعاً انفجارياً طاحناً، ويتخذ منحى تازمياً حاداً، ويعبر عن نفسه بتوترات وأزمات هيكلية متوالية. وكما يعكس هذه التفاوت نفسه، على مختلف نواحي العلاقة، ونسب القوى بين الإحتكارات والمراكز الامبريالية، فهو يعكس نفسه، أيضاً، على شكل تغير في دور ونصيب كل منها، في عملية تصدير رأس المال.

■ الإتجاه الرئيسي لهذا التغير، خلال ثمانينيات ق ٢٠، كان يدفع نحو التراجع المضطرد (النسبي) لدور ونصيب الولايات المتحدة واحتكاراتها، والنمو المتواصل النسبي لدور اليابان واحتكاراتها المالية ثم الصناعية، وكذلك في دور ونصيب ألمانيا. لاحظنا، على امتداد ما سبق، عوامل الضعف التي كانت تفعل فعلها في تعميق الأمراض الهيكلية للإقتصاد الأميركي، والتي كانت درجة فعلها أقل في كل من اليابان وألمانيا. السياسة النيوليبرالية قصيرة الأمد، التي أنتجت الإدارات الجمهورية، منذ عهد ريغان، في محاولتها الإفلات مؤقتاً من تأثير عوامل الضعف هذه، أدت في المحصلة إلى تعميق مفعولها. وتحولت الولايات المتحدة، بالنتيجة، إلى أكبر بلد مدين في العالم، وتراجع نصيبها في مجمل الإنتاج العالمي والتجارة العالمية، كما تراجع دورها (بالمعنى النسبي) في عملية تصدير رأس المال.

■ في عام ١٩٨٤، ولأول مرة، تعادلت قيمة الأصول (القروض والاستثمارات) التي يمتلكها أجنب داخل الولايات المتحدة (والتي بلغت قيمتها ٨٩٢,٥ مليار دولار) مع قيمة الأصول (القروض والاستثمارات) التي تملكها الولايات المتحدة في الخارج (والتي بلغت قيمتها في نفس العام ٨٩٦,١ مليار دولار).

وفي السنة اللاحقة، ١٩٨٥، أصبحت قيمة الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة (١٠٦١,٣ مليار دولار)، تفوق قيمة الأصول الأميركية في الخارج (٩٤٩,٤ مليار). وأصبح صافي موقف الاستثمار الأجنبي للولايات المتحدة سالباً، واستمر على هذا النحو طيلة ثمانينيات ق ٢٠، ومطلع تسعينياته:

• ففي عام ١٩٨٨، بلغت قيمة الأصول الأجنبية داخل الولايات المتحدة، ١,٧ تريليون دولار، أما قيمة الأصول الأميركية في الخارج (قروض واستثمارات مباشرة)، فقد بلغت ١,٢ تريليون دولار.

• بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٠، كانت قيمة رأس المال الأجنبي المتدفق إلى الولايات المتحدة، تزيد على قيمة رأس المال الأميركي المتدفق إلى الخارج بحوالي ٩١٢ مليار دولار. وبينما جنت الولايات المتحدة، خلال النصف الأول من ثمانينيات ق ٢٠، صافياً من أرباح

وعوائد توظيفاتها في الخارج، قدره ١٦,٤ مليار دولار سنوياً، (وهذا الصافي يمثل الفرق بين إجمالي أرباحها وعوائدها، وبين أرباح وعوائد الاستثمارات الأجنبية داخل الولايات المتحدة، وهو فارق كان موجِباً لصالح الولايات المتحدة في النصف الأول من ثمانينيات ق ٢٠)، فقد انقلب الميزان خلال النصف الثاني من ثمانينيات ق ٢٠، حيث دفعت الولايات المتحدة إلى الخارج صافياً من العوائد والأرباح، بقيمة ١٣,٢ مليار دولار سنوياً.

■ أما بالنسبة لليابان، فقد كان صافي رأس المال المصدر إلى الخارج، للفترة ١٩٨٤-١٩٩٠ يوازي بقيمته ٤٠٢ مليار دولار، وخلال النصف الثاني من ثمانينيات ق ٢٠، جنت اليابان صافياً من أرباح وعوائد رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج، ١٨,٧ مليار دولار سنوياً في المتوسط. واتجاه التطور للدور والنصيب الألماني في العملية كان مماثلاً. فقد كان صافي ميزان تصدير رأس المال إلى الخارج بالنسبة لألمانيا (أي زيادة قيمة رأس المال الألماني الموظف في الخارج، على قيمة رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في ألمانيا) يبلغ ٣١٣ مليار دولار، خلال الفترة من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٠. وخلال الأعوام الخمسة الأخيرة من ثمانينيات ق ٢٠، جنت ألمانيا ما قيمته ٧ مليارات دولار سنوياً، كمحصلة صافية لأرباح وعوائد التوظيف الخارجي لرأس المال.

■ خلال العامين الأولين من تسعينيات ق ٢٠، استمر اتجاه تطور العلاقة بين المراكز الثلاث على ما كان عليه، ولكن بوتائر مختلفة نسبياً، بسبب اتجاه الحكومة الأميركية إلى خفض معدلات الفائدة في محاولة لحفز النمو الاقتصادي، من جهة، والإتجاه المعاكس للبيوندسبانك الألماني - من جهة أخرى - نحو رفع معدلات الفائدة، نظرياً بحجة مكافحة التضخم، ولكن عملياً بهدف اجتذاب ما يكفي من رؤوس الأموال الدولية «الهائمة»، وتسخيرها لتمويل عملية الوحدة الألمانية، عملية تخصيص ورسملة الصناعة الألمانية الشرقية، وإعادة بناء البنية التحتية للشطر الشرقي من البلاد، باتجاه تكامله مع الشطر الغربي، وكذلك لتمويل اندفاع الإحتكارات الألمانية نحو ابتلاع الصناعات النظيرة في أوروبا الشرقية، وبخاصة تشيكوسلوفاكيا وأشلاء يوغسلافيا السابقة وبدرجة أقل بولندا، وإعادة هيكلتها لتصبح جزء من النسيج الإحتكاري للصناعة الألمانية.

■ إن وتائر تغير العلاقة بين المراكز الثلاثة لصالح اليابان وألمانيا باتت أبطأ، ولكن اتجاه تغير العلاقة بقي محافظاً على منحاه، وكانت النتيجة احتدام المنافسة بين إحتكارات المراكز الثلاثة، حتى تحولت إلى حروب طاحنة، وأدت إلى اشتعال الحروب التجارية وحروب الحماية والإغلاق بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان، وترتب عليها مزيد من الخضات العنيفة، وهزات الاضطراب وعدم الاستقرار في اقتصاد العالم كله ■

ملحق ١

تدهور معدلات الربح

بوجهة التدهور في كمية الربح

■ فيما يلي صورة عن تطور معدلات الربح في الولايات المتحدة خلال ثمانينيات ق ٢٠، مع ملاحظة أن معدل الربح، هنا، محتسب على أساس نسبة ربح الشركات الأميركية إلى إجمالي ناتج هذه الشركات خلال العام نفسه، وهو أساس مختلف عن ذلك الذي احتسبت وفق معدلات الربح فيما سبق، ولذلك لا يمكن مقارنة أرقام هذا البند مع أرقام البنود السابقة بشكل مجرد.

■ ولكي نعطي صورة عن تدهور معدل الربح، حتى عندما يحتسب على هذا الأساس، نشير إلى أن هذا المعدل، كان في ١٩٧٠ يوازي ١٤,٦٪ (وهي سنة بداية أزمة)، وانخفض في عام ١٩٨٠ (وهي أيضاً بداية أزمة) إلى ١٠,٨٪. وفي سنة الإنتعاش، بعد أزمة ١٩٨٠-١٩٨٣، ارتفع معدل الربح إلى ١٢,٦٪ سنة ١٩٨٤، ولكنه لم يلبث أن يبدأ بالانخفاض، فكان معدله في السنة اللاحقة ١٢,٦٪. وفي ١٩٨٦، إنخفض إلى ١١,٦٪. وقد شهدنا أن هاتين السنتين كانتا فترة تباطؤ وتراجع في معدلات النمو، وعاد معدل الربح إلى الارتفاع إلى ١٢,٦٪ في عام ١٩٨٧، وإلى ١٣,١٦٪ في عام ١٩٨٨، حيث بلغ ذروته، وأخذ يتراجع ابتداءً من سنة ١٩٨٩ التي كانت سنة ذروة الإنتعاش. وقد بلغ المعدل خلالها ١١,٧٦٪، ثم انخفض بشكل حاد في عام ١٩٩٠، ليصل إلى ٩,٧٢٪، وليواصل إنخفاضه بشكل أكثر حدة في السنة اللاحقة.

■ تستند حسابات نسب الربح، كما هي واردة في النص، إلى بيانات «الملخص الإحصائي للولايات المتحدة لعام ١٩٩٢»، ص ٤٣٢، الجدول الرقم ٦٨٠؛ وهي محتسبة - كما أوضحنا - على أساس نسبة أرباح الشركات قبل اقتطاع الضرائب إلى إجمالي ناتج الشركات. وهذه النسبة لا تتضمن مدفوعات الفوائد على القروض التي هي جزء من فائض القيمة، أي جزء من الربح بالمفهوم الماركسي. وقد قمنا باحتساب معدل الربح (متضمناً مدفوعات الفوائد على القروض) منسوباً إلى دخل الشركات، وحصلنا على النتائج التالية: ١٥,٠٩٪ (١٩٨٠)؛ ١٧,٥٪ (١٩٨٤)؛ ١٧,٣١٪ (١٩٨٥)؛ ١٦,٥٣٪ (١٩٨٦)؛ ١٧,٧٦٪ (١٩٨٧)؛ ١٨,٠٨٪ (١٩٨٨)؛ ١٧,٩١٪ (١٩٨٩)؛ ١٥,٩٧٪ (١٩٩٠).

■ إن ميل معدل الربح إلى التدهور على الأجل الطويل، يمكن تبيّنه من مقارنة المعدلات المحتسبة على الأساس نفسه، للسنوات ١٩٧٠، و١٩٨٠، و١٩٩٠، التي كانت كلها سنوات بداية أزمة دورية. وقد بلغت معدلات الربح فيها على التوالي: ١٤,٦٪، ثم ١٠,٨٪، ثم ٩,٧٪. بيد أن الظاهرة الأبرز، على هذا الصعيد، التي شهدتها للمرة الأولى بهذا الحجم أزمة مطلع تسعينيات ق ٢٠، هي الإنخفاض الحاد في أرباح الإحتكارات فوق القومية الكبرى المهيمنة على السوق العالمية، حيث تحول الإنخفاض في معدلات الربح، لمعظم هذه الإحتكارات، إلى خسارة صافية، إلى تدهور في كمية الربح، وليس فقط في معدلاته ■

ملحق ٢

هيمنة الإحتكارات

■ لم يعد من المجدي الحديث عن درجة هيمنة الإحتكارات على السوق الوطنية لبلدانها الأم، ذلك أن مستوى تدويل الإنتاج ورأس المال، ونسبة الهيمنة الإحتكارية على عملية الإنتاج والتبادل على نطاق دولي، تميل إلى تجاوز هذا المفهوم بأشواط بعيدة. رغم ذلك، فمن المفيد الإشارة إلى بعض المعطيات، التي تعطينا صورة عن درجة التمرکز والهيمنة الإحتكارية في الإقتصاد الأميركي بصفته نموذجاً: في ١٩٨٩، في قمة سنوات الانتعاش قبل بدء الأزمة الدورية للتسعينيات، كان ثمة ١١,٦ مليون مشروع مسجلاً في لائحة الضرائب في الولايات المتحدة، وهذا الرقم هو أقل بحوالي نصف مليون من عدد المنشآت القائمة في الإقتصاد الأميركي في مطلع سبعينيات ق ٢٠ إبّان سنوات الأزمة، مما يشير إلى أن عملية التمرکز، ونزع ملكية رأس المال الصغير وتدميره، قد شملت، خلال هذه الفترة، عدداً أكبر من هذا الرقم. من بين هذه المشاريع، كان ثمة ٢,٧ مليون شركة، و٧,٢ مليون مشروع صغير يمتلكه أفراد، و ١,٧ مليون مشروع رأسمالي يمتلكه شركاء.

■ ولكن: بلغت حصة الدخل الذي أنتجته الشركات، من مجموع الدخل الذي أنتجه القطاع الخاص المحلي (أي بعد استثناء مشاريع الدولة) أكثر من ٧٢,٦٪ في عام ١٩٨٩، بينما كانت حصة الدخل الذي أنتجته المشاريع الصغيرة المملوكة لأفراد، أو لشركاء، ١٨٪، والباقي أنتجه العاملون لحسابهم (أي المنتجون المستقلون الصغار الذين لا يستغلون عمل الغير: الفئات الوسطى التقليدية، أو البورجوازية الصغيرة)، وهؤلاء، يبلغ عددهم حوالي ١٠ ملايين. إذن، أقل من ٩٪ من ناتج القطاع الخاص المحلي، هو من حصة الفئات الوسطى

التي اكتشف البعض فجأة «تعاضم وزنها»، و«دورها الطبيعي» مؤخراً (!).

ومن بين الباقي، فإن الشركات الكبيرة والمتوسطة، التي تمثل ٢٣٪ من مجموع عدد المشاريع، تسيطر على ٧٣٪ من ناتج القطاع الخاص، والمشاريع الصغيرة المملوكة لأفراد، أو شركاء، والتي تمثل ٧٧٪ من مجموع عدد المشاريع، تقتصر حصتها على ١٨٪ من مجموع ناتج القطاع الخاص. وفي ١٩٩٠، أنتجت الشركات ٥٨,٥٪ من مجموع قيمة الدخل القومي، وأنتجت المشاريع المملوكة لأفراد، أو شركاء، ١٥,٢٪، وتوزع الباقي بين القطاع الحكومي (مشاريع ورواتب ونفقات إدارة عامة)، وبين الفئات الوسطى والمؤسسات الاجتماعية والخيرية غير العاملة من أجل الربح، الخ...

■ لكن هذا ليس كل شيء بعد. ذلك أنه من بين ٢,٧ مليون شركة أميركية، كان ثمة في ١٩٩٠، ٣٠ شركة احتكارية صناعية عملاقة، بلغ حجم مبيعاتها ١٠٨٣ مليار دولار (أي مليار و ٨٣ مليون دولار)، بينما كان مجموع الدخل القومي للولايات المتحدة لذلك العام، لا يتجاوز ٥ تريليون دولار (التريليون = ألف مليار). ٣٠ احتكاراً صناعياً فقط ينتجون ما يزيد عن خمس قيمة الدخل القومي لأكبر بلد رأسمالي في العالم، البلد الذي ينتج حوالي خمس الناتج العالمي الإجمالي. هذه هي الصورة الحقيقية للرأسمالية المعاصرة اليوم، بعيداً عن الخرافات الأيديولوجية للخطاب الليبرالي ■

ملحق ٣

نماذج عن مدى اتساع

حالات الخراب والإفلاس

■ لقد أعطينا سابقاً صورة موجزة عن مدى اتساع حالات الخراب والإفلاس في سبعينيات ق ٢٠ ومطلع ثمانينياته، وسوف نحاول هنا أن نستكمل هذه الصورة، ونعززها ببعض النماذج عن حجم هذه الظاهرة في بعض البلدان الرأسمالية، في مطلع تسعينياته. في مجال الصناعات الغذائية، على سبيل المثال، حتى منتصف ثمانينيات ق ٢٠ كان قد اختفى حوالي ثلث الشركات التي كانت ناشطة عالمياً في هذا المجال في أواخر سبعينياته، حيث قضي عليها وابتلعها الإحتكارات الأكبر والأقوى. في عام ١٩٩١، تدنى عدد الشركات المسجلة في بريطانيا بمقدار ٢٧ ألف شركة عن عددها في العام السابق.

■ من مجموع الشركات التي «اختفت» في هذا العام، أعلنت نسبة ٤٥٪ إفلاسها،

واندمجت النسبة الباقية، أي تم ابتلاعها من قبل الإحتكارات الأضخم. في عام ١٩٩٢، أدى الركود الاقتصادي في اليابان، إلى إفلاس حوالي ١٤ ألف شركة. وفي سويسرا كان عدد حالات الإفلاس في ١٩٩١ يوازي ٧٦٣٠ حالة، ترتبت عليها خسائر بقيمة ١,١ مليار دولار (تخفيض صاف في قيمة رأس المال الكلي بهذا المبلغ)، وارتفعت حالات الإفلاس إلى ٩٨٠٠ في عام ١٩٩٢، وأدت إلى خسائر بقيمة ٩,٩ ملايين دولار.

■ في سياق هذه العملية، عملية خراب وتدمير رأس المال، وابتلاع رأس المال الإحتكاري الأقوى للشركات والإحتكارات الأضعف، وبمحصلة هذه العملية، تشكلت الصورة التالية لدرجة تركز رأس المال الإحتكاري الدولي وعملقته وهيمنته على السوق العالمية:

• وفق تقرير لمنظمة الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، نشر في تموز (يوليو) ١٩٩٢، يتشكل «مجتمع» الشركات فوق القومية (التي تمارس نشاطها في أكثر من بلد)، في مطلع التسعينيات ق ٢٠، من حوالي ٣٧ ألف شركة، تنتشر فروعها في جميع أنحاء العالم، ويبلغ العدد الإجمالي لهذه الفروع حوالي ١٧٠ ألف فرع إلى جانب مراكزها.

• أكثر من ٩٠٪ من هذه الشركات، تقيم مقراتها الرئيسية في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وينشط ٦٠٪ من عدد هذه الشركات في القطاع الصناعي، و٣٪ في مجال الزراعة والمواد الخام، و٣٧٪ في قطاع الخدمات. وتستحوذ هذه الشركات فوق القومية على ثلث قيمة الأصول الإنتاجية التي يمتلكها القطاع الخاص في جميع دول العالم. وفي ١٩٩٢، بلغ إجمالي مبيعات هذه الشركات خارج بلدانها الأصلية حوالي ٥,٥ تريليون دولار، بالمقارنة مع قيمة الصادرات لجميع دول العالم، التي بلغت في نفس العام ٤ تريليون دولار.

■ هكذا هو الأمر، إذن: ٣٧ ألف شركة فقط، تمتلك ثلث قيمة رأس المال الخاص المستثمر في أصول الإنتاج في جميع أنحاء العالم، وتبيع خارج بلدانها الأصلية بضائع وخدمات بقيمة توازي ٦٩٪ من مجموع قيمة البضائع والخدمات المتداولة في السوق العالمية. ولكن، هنا أيضاً، ليس هذا كل شيء بعد. فالتقرير نفسه يعلمنا، أن أقل من ١٪ من هذه الشركات، أي حوالي ٣٥٠ شركة عملاقة فقط، تمتلك أكثر من نصف قيمة الأصول الإنتاجية الأجنبية، التي تمتلكها مجموع هذه الشركات الـ ٣٧ ألفاً خارج البلدان التي تقيم فيها مقراتها. وفي الواقع، فإن ٥ إحتكارات عملاقة فقط، تمتلك ١٥,١٪ من مجموع قيمة الأصول الإنتاجية الأجنبية التي تمتلكها هذه الشركات الـ ٣٧ ألفاً خارج بلدان مقراتها.

■ إذا استكملنا الصورة ككل، إستناداً إلى لائحة نشرتها مجلة «فورتشون» الأميركية لرجال الأعمال، في عددها الصادر في تموز (يوليو) ١٩٩٣، نجد أن أكبر ٥٠٠ شركة

صناعية في العالم، من حيث حجم المبيعات، تبلغ قيمة مبيعاتها، داخل وخارج بلدان مقراتها، في عام ١٩٩٢، ٥,٥ تريليون دولار، أي ٦٩٪ من قيمة مجموع التجارة الدولية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار، أن مجمل قيمة الناتج العالمي (لجميع بلدان العالم بما فيها الصين والاتحاد السوفيتي) كان في عام ١٩٩١ يصل إلى حوالي ٢٥ تريليون دولار، نستخلص أن ٥٠٠ احتكار دولي عملاق، يسيطر على ٢٢٪ من مجموع الناتج العالمي، أي حوالي الربع.

■ أكثر من ذلك: إن أكبر ١٠٠ شركة صناعية في العالم، كان حجم مبيعاتها في ١٩٩٢ يبلغ أكثر من ٣,١١ تريليون دولار، أي أن خمس الشركات الصناعية الأكبر، يسيطر تقريباً على ثلاثة أخماس قيمة ناتج الشركات الـ ٥٠٠ الأكبر في العالم. وهذه الشركات الـ ١٠٠، السوبر عملاقة، تسيطر على حوالي ١٢,٥٪ من مجموع قيمة الناتج العالمي لجميع بلدان العالم.

ولكن هذه المقارنة ما تزال بعد لا تعطي صورة دقيقة عن الواقع، ذلك أن هذه الشركات، هي بمجموعها شركات منتجة للسلع المادية (الصناعية أو الزراعية) وليس للخدمات، وإذا علمنا أن نسبة الناتج السلعي المادي في عالم اليوم، لا تزيد على ٤٠-٤٥٪ من مجمل الناتج (في الولايات المتحدة، التي تنتج لوحدها حوالي خمس الناتج العالمي، تبلغ نسبة الناتج السلعي المادي حوالي ٣١٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي)، فإن عملية حسابية بسيطة توصلنا إلى النتيجة التالية: إن ٥٠٠ شركة عملاقة، تسيطر على أكثر من نصف قيمة السلع المادية التي تنتجها جميع الشعوب في عالم اليوم، وأن من بينها ١٠٠ شركة فقط تسيطر على حوالي ثلث ناتج السلع المادية في العالم كله.

■ على خلفية تقرير الأونكتاد، وبعملية حسابية تقريبية، أجريناها على أصول هذه الإحتكارات، نصل إلى النتيجة التالية: إن أكبر ٥٠٠ احتكار صناعي دولي عملاق، يمتلك أكثر من ربع قيمة رأس المال الخاص المستثمر في أصول الإنتاج (أي أكثر من ربع أدوات الإنتاج بما فيها المباني) في جميع دول العالم الرأسمالي، المتخلفة منها والمتقدمة على السواء، وهو، فوق ذلك، الربع الأكثر إنتاجية، حيث ينتج أكثر من نصف الناتج المادي.

■ كيف تتوزع هذه الشركات الـ ٥٠٠ الكبرى حسب «الإلتناء الوطني»، أو بعبارة أكثر دقة: حسب البلدان التي تقيم فيها مقراتها؟

• إن من بينها ١٦١ شركة أميركية، و١٢٨ شركة يابانية، و٤٠ شركة بريطانية، و٣٣ شركة ألمانية، و٣٠ شركة فرنسية. وإجمالي عدد الشركات التي تنتمي إلى الدول الـ ٢٤ الأعضاء في الأونكتاد والتنمية، يبلغ ٤٦٠ شركة من بين الـ ٥٠٠، وتنتمي ٤ شركات إلى

جنوب إفريقيا، و١٢ شركة إلى كوريا الجنوبية، وهي في معظمها شركات تقيم مقرها في هذا البلد ولكن رأس مالها أميركي أو ياباني، وتتنمي ١٤ شركة فقط من بين الـ ٥٠٠ إلى ١١ دولة من بلدان العالم الثالث (٥ منها للهند والمكسيك، و٩ موزعة على الدول الـ ٩ الأخرى).

• يغطي نشاط هذه الشركات الاحتكارية العملاقة، جميع قطاعات الإنتاج المادي تقريباً، إذ تتركز ٧٩ شركة منها على قطاع الكيماويات والأدوية، و٧٢ شركة على الصناعات الغذائية والتبغ، و٦٣ شركة على الصناعات الكهربائية والإلكترونية، و٥٦ شركة في مجال النفط والصناعات الإستخراجية، و٥٢ شركة في قطاع صناعة المعادن والمنتجات المعدنية، و٤٦ شركة في صناعة السيارات ومعدات النقل، و٤٣ شركة في صناعة الأخشاب ومواد البناء والزجاج، و٢٧ شركة في صناعة الآلات والمعدات الصناعية، و١٦ شركة في قطاع الفضاء وصناعة الطائرات، و١١ شركة في مجال الطباعة والنشر، و١٠ شركات في صناعة المطاط والبلاستيك، و٨ شركات في صناعة النسيج، والباقي في صناعات الألعاب والمعدات الرياضية والصياغة والمجوهرات والساعات، الخ..

• يزيد حجم رأس المال الكلي لهذه الإحتكارات الـ ٥٠٠ على ٥ تريليون دولار، ويبلغ عدد العمال والمستخدمين العاملين فيها، حوالي ١٥ مليون عامل في جميع أنحاء العالم، ولكن ١٠ شركات عملاقة فقط تشغل حوالي ربع هذا العدد (٣,٨ ملايين عامل) ويزيد حجم رأسمالها الفعلي (قيمة موجوداتها) على ٧٥٠ مليون دولار. والإحتكارات الـ ١٠٠ الأكبر، من حيث حجم المبيعات، تصل قيمة رأسمالها الفعلي (موجوداتها) إلى ٣,٥ تريليون دولار، ورأسمالها الإسمي (حقوق مساهميتها) إلى ١,٦ تريليون دولار. وتنتشر فروع هذه الشركات ووحدتها الإنتاجية في جميع أنحاء العالم. فإحتكارات الغذاء الخمسة الأولى، على سبيل المثال، كان لها، في ١٩٨٧، حوالي ٨١٠ فروع (بمتوسط ١٦٢ فرعاً لكل منها) تنتشر في ٦٣ دولة من دول العالم، وفي ١٩٩٢ كان أحد أبرز هذه الإحتكارات الغذائية يقيم فروعاً تغطي أكثر من ٧٥ دولة ■

ملحق ٤

الإحتكارات المالية الكبرى

■ لا تكتمل صورة التمركز، ما لم نضف إليها المعلومات المتوفرة عن الإحتكارات المالية الكبرى، أي المصارف التجارية الدولية:

• تبلغ قيمة موجودات أكبر ٢٠٠ بنك تجاري دولي في العالم، أكثر من ١٢,١ تريليون دولار (في عام ١٩٩٢)، وهي تساوي قيمة مجموع احتياطات النقد الأجنبي، (بما فيها حقوق السحب الخاصة ومراكز الإحتياط لدى الصندوق الدولي)، التي كانت تملكها جميع دول العالم في أواخر ثمانينيات ق ٢٠. ولكن من بين هذه البنوك ال ٢٠٠، ثمة ٥٠ مصرفاً عملاقاً، تبلغ قيمة موجوداتها الإجمالية ١١,٣ تريليون دولار، وهي تغطي ثلاثة أرباع قيمة الناتج السنوي غير المادي لجميع بلدان العالم. وتصل قيمة الودائع في هذه البنوك ال ٥٠ العملاقة، إلى أكثر من ٨,١ تريليون، أي ما يغطي مجموع قيمة التجارة العالمية لنفس العام. وتمول هذه المصارف ال ٥٠، قروضاً بقيمة ٦,٨ تريليون دولار، أي ما يوازي ٣ أضعاف قيمة الديون الخارجية المستحقة على جميع دول العالم، المتخلفة منها والمتقدمة على حد سواء.

• تبلغ حقوق المساهمين في هذه البنوك الخمسين: ٤٤٥ مليون دولار، أي أنها تسيطر على رأسمال يوازي ٢٥ ضعف حقوق مساهميها الأصلية. وثمة ١٠ بنوك سوبر عملاقة، تبلغ قيمة موجوداتها الإجمالية ٤٠٢٧ مليار دولار (أي ربع قيمة موجودات أكبر ٢٠٠ بنك في العالم)، وتصل قيمة الودائع فيها إلى ٣٢٦٧ مليار دولار (أي أكثر من ٤٠٪ من ودائع أكبر ٥٠ مصرفاً في العالم)، وهي تمول قروضاً بقيمة ٢٥٢٥ مليار دولار، أي ما يزيد على قيمة مجموع الديون الخارجية المستحقة على جميع دول العالم. ٨ من هذه البنوك ال ١٠ يابانية، و١ فرنسي، و١ ألماني. وجميع المصارف ال ٥٠ الأكبر في العالم تنتمي إلى ٨ دول صناعية فقط، هي اليابان وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وسويسرا وهولندا، أي أن ٨ دول فقط (من بين ١٨٤ دولة في العالم) تمسك بتلابيب رأس المال المالي في العالم كله، وتسيطر على أكثر من ٩٠٪ من قيمته.

• المصارف ال ٥٠ العملاقة، تنتوزع حسب الدول كما يلي: ٢٢ مصرفاً يابانياً، و٨ ألمانية، و٥ فرنسية، و٤ أميركية، و٣ بريطانية، و٣ هولندية، و٣ سويسرية، ومصرفان إيطاليان. ولكي نأخذ صورة مقارنة عن حجم رأس المال الذي تتعامل به هذه المصارف العملاقة،

نقول إن الموازنة العامة للولايات المتحدة، وهي أكبر موازنة في العالم، كانت، في ١٩٩١، تساوي ١,٣ تريليون دولار، أي أكثر بقليل من ١٠٪ من قيمة موجودات أكبر ٢٠٠ مصرف تجاري في العالم. وإن حجم موازنات جميع دول العالم الرأسمالي (المتقدمة منها والمتخلفة) لا يزيد على ١٠ تريليون دولار كحد أقصى، أي أقل بكثير من موجودات الـ ٥٠ عملاقاً مالياً في العالم. وإن مجموع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة واليابان، كان في مطلع تسعينيات ق ٢٠، يوازي ١٢ تريليون دولار، أي أقل من قيمة موجودات أكبر ٢٠٠ مصرف في العالم اليوم.

■ كما أن المعطيات التالية، تزيد من توضيح الصورة حول درجة سيطرة الشركات الاحتكارية فوق القومية العملاقة، على عمليات الإنتاج والتبادل والتمويل في السوق العالمية: ثمة ١١ شركة عملاقة لصناعة الصلب، تنتج نحو نصف الإنتاج العالمي للكل من الصلب. وفي ذروة سنوات الإنعاش ١٩٨٨-١٩٨٩، كان إنتاج هذه الحفنة من الشركات يزيد على مجموع إنتاج الصلب في دول المجموعة الأوربية. ٤ من هذه الشركات يابانية، واثنان أميركيتان، وواحدة لكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، والأخيرة كورية جنوبية برأس مال ياباني ■

ملحق ٥

هيمنة الإحتكارات على الزراعة

■ لا تقتصر هيمنة الإحتكارات على عالم الصناعة والمال، بل لقد امتدت إلى الزراعة، ليس في بلدانها الأم فحسب، بل أيضاً في البلدان المتخلفة والتابعة. فالإحتكارات تسيطر على إنتاج وتجارة الأسمدة والبذار والنقاوي والمبيدات والمعدات الزراعية، وهي تزود المزارعين بها فضلاً عن تمويلهم، ثم تستحوذ على محاصيلهم وتتولى تسويقها في السوق العالمية.

وهكذا، فإن ما يسمى باقتصاد المزرعة الصغيرة، هو ليس سوى أذكوبة من صنع الخيال، ينسجها الخطاب الأيديولوجي الليبرالي ليخدع ويستميل بها بعض متقفي الفئات الوسطي. ففي عالم الرأسمالية المعاصرة، وبخاصة في البلدان المتقدمة، أصبحت المزرعة الصغيرة المستقلة تحفة أثرية، يحتفظ بها في متاحف التاريخ الإقتصادي، جنباً إلى جنب مع المحراث الخشبي، وحلّت محلها المزرعة الرأسمالية كثيفة رأس المال، كثيفة المكننة وعالية التقنية، والخاضعة خضوعاً كاملاً لسيطرة الإحتكارات. وهذه الإحتكارات تهيمن على معظم الزراعات الهامة،

حتى في بلدان العالم الثالث، كالمطاط والشاي والأرز والموز والتبغ والجوت والقطن واللحوم والأسماك والألبان، الخ...

■ شهدت فترة ثمانينيات ق ٢٠، تمركزاً متسارعاً للإحتكارات العاملة في مجال الزراعة وصناعة الغذاء والمستلزمات الزراعية. في منتصف ثمانينيات ق ٢٠، كانت ٧ احتكارات أميركية عملاقة، تستحوذ على ٦٣٪ من المبيعات الكلية للمبيدات في السوق العالمية، ومن بين السبعة، ٥ تقف في مقدمة محتكري التقاوي والبذار في العالم. وفي ١٩٨٧، سيطرت الإحتكارات الأميركية على ٨٠٪ من إجمالي مبيعات صناعة الغذاء والمواد الزراعية في السوق العالمية. وفي ١٩٩٢، كانت الإحتكارات الـ ١٠ العالمية الأولى في صناعة الغذاء، تضم ٥ إحتكارات أميركية، وبلغت قيمة مبيعات عمالقة الغذاء العشرة ٢٣٨ مليار دولار، وسيطرت على أكثر من نصف تجارة الغذاء العالمية.

■ وثمة اليوم ٣٠٠ إحتكار دولي، يسيطر على ثلاثة أرباع صادرات البلدان المختلفة. وتهيمن هذه الإحتكارات على ٩٥٪ من صادرات خام الحديد، و ٧٥٪ من صادرات النفط، و ٨٥٪ من تجارة البوكسيت والنحاس، و ٧٠٪ من الصفيح، و ٥٠-٦٠٪ من الفوسفات، وحوالي ٨٥-٩٠٪ من تجارة الجوت والشاي، و ٧٠-٧٥٪ من تجارة المطاط والأرز والموز في السوق العالمية. (المصادر: ١- «تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (أونكتاد)، تموز/يوليو) ١٩٩٣. ٢- مجلة «فورتشون» الأميركية، تموز/يوليو) ١٩٩٣. ٣- جريدة «الشرق الأوسط»/ لندن، ١٩٩٣/٧/٩. ٤- فؤاد مرسي/ مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢ + ٣٤٨ (٣٧٣) ■

الفصل الثاني

تكثيف النهب الإمبريالي للبلدان التابعة

■ مقدمة

- ١ - تدهور شروط التبادل في السوق العالمية
- ٢ - الإستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي، شراكاته الكومبرادورية
- ٣ - الديون الخارجية كألية للنهب، تعميق التبعية والإرتهان

مقدمة

■ التدويل المضطرد لعملية تركيز الإنتاج الرأسمالي وتمركز رأس المال على نطاق دولي، كان يعني تكثيف النهب الإمبريالي للبلدان المتخلفة والتابعة، تعجيل التحول الرأسمالي المشوه والتبعي لمجتمعاتها، ودمجها الكامل، من موقع التبعية، بالسوق الرأسمالية العالمية التي تهيمن عليها الإحتكارات. وكانت هذه العملية تنطوي على تكريس تخلف هذه البلدان وتثبيد تبعيتها، وتعميق التفاوت في التطور بينها، وبين بلدان المركز الإمبريالية المتقدمة، وتسارع عملية استقطاب الثروة لصالح المركز على حساب الأطراف، في إطار المنظومة الرأسمالية العالمية، والإفقار المطلق لشعوب البلدان التابعة، والتهميش الإجتماعي المضطرد لقطاعات واسعة من سكانها، في نفس الوقت الذي كان يعني تعميق العلاقة الكومبرادورية، بين رأس المال الإحتكاري الدولي، وبين رأس المال المحلي في بلدان الأطراف، وتوطيد المصالح بينهما.

■ النمو المتسارع للإحتكارات الصناعية-المالية فوق القومية، وامتدادها إلى جميع مسامات العالم الرأسمالي، وكل زاوية من زواياه، وإخضاعه الكامل لهيمنتها الحاسمة، كانت هي العملية التي انطوت على تعميق التبعية، وتكريس التخلف للبلدان التابعة، والتي قادت في ثمانينيات ق ٢٠، إلى اعتصار أقصى درجة من فائضها الإقتصادي، بكل آليات النهب الممكنة، وتجبيره، بالكامل، لخدمة عملية تراكم رأس المال الإحتكاري الدولي. فالإستثمارات المباشرة للإحتكارات، سواء بإقامة فروع ووحدات إنتاجية لها في البلدان التابعة، أو بواسطة الشركات الكومبرادورية مع رأس المال المحلي عبر التعاقد، أو بيع الرخص، أو تأجير العلامات الفارقة، شهدت نمواً سريعاً، وهذه الإستثمارات تعني الإستغلال المباشر للعمل المأجور رخيص الثمن في هذه البلدان، كما تعني، أيضاً، التحكم الكامل بأسعار منتجاتها في السوق العالمية، حيث مراكز الإحتكارات، هي التي تحدد بدقة السياسة السعرية لفروعها وشركاتها التابعة، أو المتعاقدة - في ضوء السياسات الضريبية والمالية والجمركية، للبلدان التي تستقر فيها هذه الفروع - بما يخدم حصولها على أقصى الأرباح الممكنة.

■ فوق ذلك، فإن سيطرة رأس المال المالي الدولي (المنظم في البنوك الخاصة الدولية) على عملية توزيع الفائض على نطاق دولي، وإعادة تقسيمه بين الأجزاء المختلفة لرأس المال العالمي، كانت تعني تقييد الحصة الأكبر من الفائض الذي ينتجه المنتجون الصغار المستقلون في هذه البلدان التابعة (فلاحين، وحرفيين، وحتى رأسماليين صغاراً) ونهبه لصالح الإحتكارات. واستخدمت عملية تسديد الديون الخارجية، كآلية رئيسية من آليات نهب الفائض،

وأوكلت مهمة تنظيم هذه العملية إلى المؤسسات الدولية لرأس المال الإحتكاري: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التنمية الدولية.

■ هذه المؤسسات، التي فقدت وظيفتها في تأمين استقرار نظام النقد والائتمان العالمي، صارت وظيفتها، تكاد تنحصر في تنظيم عملية نهب الفائض من البلدان التابعة والمتخلفة، بل وحتى ما يسمى بالبلدان متوسطة النمو، لصالح الإحتكارات الدولية، عبر ما يسمى ببرامج «التصحيح والتثبيت الهيكلي»، وهي برامج، تستهدف تحويل الدولة في البلدان التابعة (دولة رأس المال الكوميرادوري) إلى أداة لتجميع الفائض الذي ينتجه كادحو هذه البلدان، وتسليمه إلى الإحتكارات المالية الدولية على شكل فوائد وأقساط لتسديد الديون. الحماية السياسية والعسكرية لهذه العملية، وقيادتها وتنظيمها على المستوى الاستراتيجي، باتت تؤمنها الأطر السياسية والإستراتيجية لتحالف بلدان المركز الإمبريالية المتطورة: إطار الدول الصناعية السبع - G7، هيكل الوحدة الأوروبية، الحلف الأطلسي، الخ..

■ مع انهيار التوازن الدولي، بفعل تفكك الكتلة الاشتراكية، ازداد الميل - كلما سنحت الفرصة - نحو استخدام هيكل الأمم المتحدة وأجهزتها، كغطاء دولي، وكأدوات فعلية للإخضاع الإستراتيجي لشعوب البلدان التابعة، وحماية مصالح المال الإحتكاري الدولي فيها. واستخدمت، في سبيل ذلك، كل وسائل القهر والإخضاع الممكنة، من المقاطعة والحصار والعقوبات الإقتصادية، إلى فرض الحصار الشامل (كما في حالة العراق، وليبيا، وكوبا)، إلى التهديد بالقوة والتدخل العسكري، إلى التدخل العسكري الفعلي وشن حروب العدوان المدمرة، دون أن ننسى التدخل الدائم في الشؤون الداخلية لهذه البلدان، لتأمين قيام واستقرار حكومات مستجيبة للإملاءات والشروط الإمبريالية دون تحفظ. بهذا تحولت عملية النهب إلى استراتيجية متكاملة، بشقيها الاقتصادي والاستراتيجي.

■ استراتيجية الاحتواء والنهب المكثف هذه، أدت إلى تكريس تخلف البلدان التابعة، ونسف محاولات التنمية فيها، وتعميق أزمتها الاقتصادية، وقادت إلى تفاقم الإستقطاب الإجتماعي داخلها، وتعميق التناقض بين رأس المال المحلي، الذي تتعزز سماته الكوميرادورية، ويتوطد تشابك ويتداخل مصالحه مع رأس المال الإحتكاري الدولي، وبين شعوب تلك البلدان، وبخاصة طبقاتها العاملة وحلفائها، من الفلاحين الفقيرين والجماهير الكادحة الفقيرة المهمشة اجتماعياً.

■ ما سوف نركز على معالجته هنا، هو آليات النهب ونتائجه على صعيد تعجيل تراكم رأس المال الإحتكاري الدولي، فقدت ثمانينيات ق ٢٠، شهد تفعيلاً متعاضداً لجميع آليات النهب الإمبريالي الأربع الرئيسية، واستغلالها المكثف إلى أقصى مدى إمكاناتها: ١- تدهور

شروط التبادل في السوق الدولية، وتعميق اللاتكافؤ بين المراكز والأطراف في العلاقات التجارية العالمية؛ ٢- تعجيل وتيرة الإستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في هذه البلدان، وتعظيم الأرباح المستخلصة منه؛ ٣- تعميق علاقة الشراكة الكومبرادورية مع رأس المال المحلي بأشكالها المختلفة؛ ٤- النقشيط الشامل للفائض، عبر آلية تسديد الديون الخارجية ■

(١)

تدهور شروط التبادل في السوق العالمية

■ شهد العقد التاسع من ق ٢٠، تعميقاً لعلاقات اللاتكافؤ في السوق العالمية، وتدهوراً لشروط التبادل التجاري بين المركز والأطراف في المنظومة الرأسمالية العالمية، إلى مستويات لم تعرف من قبل، حتى في عهود السيطرة الاستعمارية المباشرة. بدأت هذه العملية منذ أواخر سبعينيات ق ٢٠، حيث عمدت الإحتكارات إلى رفع أسعار منتجاتها من السلع المصنعة الجاهزة في السوق العالمية، إلى جانب استغلال سيطرتها المتزايدة على فروع الإنتاج التصديرية في البلدان التابعة، من أجل خفض أسعار المواد الخام في السوق الدولية، دون أن يترتب على ذلك، بالضرورة، خفض أسعارها في الأسواق المحلية لبلدان المركز، وبخاصة المواد الإستهلاكية. فالإحتكارات تحدد الأسعار التي تبيع بها فروعها، أو شركاتها التابعة والمقولة الطرفية، هذه المواد في السوق العالمية، بمستويات متدنية جداً، وبذلك تحصل البلدان التابعة على ثمن بخس لمنتجاتها، ثم تعيد الإحتكارات بيع هذه المنتجات في أسواق المركز المحلية بأسعار عالية، وبخاصة بالنسبة للمواد الإستهلاكية.

■ لذلك نشأت الظاهرة التالية: أن نصيب البلدان النامية من الثمن النهائي الذي تباع به صادراتها في أسواق البلدان الصناعية، يتراوح بين ١٠٪ من ثمن خام الحديد، ويصل إلى حده الأقصى إلى ٥٣٪ من ثمن الشاي، والحصة الباقية التي تتراوح بين ٤٧٪ و ٩٠٪ من ثمن هذه المنتجات، تذهب لتعظيم رصيد أرباح الإحتكارات على حساب المنتج في البلد التابع، وعلى حساب المستهلك (أي العمال، وجماهير الفئات الوسطى) في بلدان المركز المتطورة. وقد تعززت هذه العملية، لتشمل، في أواسط ثمانينيات ق ٢٠، حتى المنتجات التي تسيطر عليها الحكومات، أو شركات القطاع العام في البلدان التابعة، كالبترول على سبيل المثال، وذلك بفعل التداخل الوثيق في المصالح، بين رأس المال الكومبرادوري المحلي، وبين رأس المال الاحتكاري الدولي.

■ الزيادة المعتمدة، منذ أواخر سبعينيات ق ٢٠، في أسعار المنتجات المصنعة النهائية (الجاهزة) بالمقارنة مع أسعار المواد الخام المستوردة يمكن تمييزها من المعطيات التالية التي

توضح درجة تراجع نسبة مساهمة كلفة المواد الخام المستوردة في تشكيل الإرتفاع في أسعار المنتجات الصناعية النهائية في بعض البلدان الرأسمالية الصناعية الرئيسية:

ففي ألمانيا الاتحادية، تراجع نسبة مساهمة كلفة الواردات في ارتفاع أسعار المنتجات النهائية من ٢,٥٧٪ في عام ١٩٧٩ إلى ٠,٩١١٪ عام ١٩٨٢، وإلى ٠,٢٨٪ في عام ١٩٨٣. وفي فرنسا، تراجع هذه النسبة من ٣,٨٩٪ عام ١٩٨٠ إلى ١,٢٢٪ في عام ١٩٨٣. وفي بريطانيا، تراجع النسبة من ٣,٣٦٪ عام ١٩٧٩ إلى ١,٥٠٪ عام ١٩٨٣. وفي سويسرا، تراجع النسبة من ٣,٨٢ عام ١٩٨٠ إلى -٠,٤٤٪ عام ١٩٨٣، وهكذا...

■ إلى جانب هذا العامل، المتمثل برسم السياسة السعرية للإحتكارات، على نحو يزيد من تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان التابعة، فقد جرى تعزيز هذا التدهور بعامل إضافي، يتمثل في تدخل صندوق النقد الدولي، وبشكل مكثف خاصة بعد عام ١٩٨٢، لفرض وصفات التصحيح التي تنطوي، في جانب منها، على إجبار البلدان التابعة والمتخلفة، على تخفيض سعر صرف عملاتها، أو تعويم هذه العملات، بما يضمن خفض أسعار صرفها الفعلية، وعلى إلغاء كافة أشكال الحماية لصناعاتها، وإزالة القيود على الإستيراد، وعلى إلغاء الدعم الذي تقدمه الدولة لصناعاتها التصديرية.

تخفيض سعر صرف العملات، كان يُمكن المستوردين، من بلدان المركز، من الحصول على المواد الخام بأسعار متدنية مقومة بالدولار، أو بالعملات الصعبة الأخرى، وإزالة الحواجز الجمركية وقيود الحماية والدعم، كانت تعني استباحة الأسواق المحلية لهذه البلدان التابعة، وإخضاعها بالكامل لمفعول آليات التسعير الإحتكارية، التي تنمو باتجاه خفض أسعار صادراتها. وأدى تلاقي العاملين، إلى تدهور متسارع في شروط التبادل التجاري، وإلى تعميق استثنائي لظاهرة التبادل اللامتكافيء بين المركز والأطراف.

■ أسعار المنتجات الزراعية، بشكل عام، في السوق العالمية، انخفضت بنسبة ٦٠٪ من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠. الرقم القياسي لأسعار صادرات البلدان النامية واصل تدهوره:

• للبلدان غير النفطية تراجع مؤشر الرقم القياسي لأسعار الصادرات بنسبة ٢,١٪ عام ١٩٨١، و ٣,٨٪ عام ١٩٨٢، و ١,٣٪ عام ١٩٨٣، و ١,٣٪ عام ١٩٨٤، و ١,٦٪ عام ١٩٨٥؛

• للبلدان المصدرة للنفط كان الرقم القياسي لأسعار الصادرات قد ارتفع بنسبة ٦,٣٪ عام ١٩٨١، ولكنه انخفض بنسبة ٤,٤٪ عام ١٩٨٢، وواصل تراجع بنسبة ٩,٢٪ عام ١٩٨٣، وبنسبة ١٪ عام ١٩٨٤، وبنسبة ٣,٦٪ عام ١٩٨٥.

• الرقم القياسي للقيمة الكلية لصادرات جميع البلدان النامية، مستنداً إلى مستواها لعام ١٩٧٥ كسنة أساس = ١٠٠، انخفض من ٢٣٨ إلى ٢٠٢ عام ١٩٨٥ (قبل الإنهيار في أسعار النفط)، ويتأكد أن هذا الإنخفاض للقيمة الكلية ناجم عن انخفاض الأسعار إذا قارناه بالتغير في الرقم القياسي للحجم الكلي (الكمية الإجمالية) لصادرات البلدان النامية عموماً، الذي انخفض فقط من ١١٢ إلى ١٠٧ بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٥.

■ وكان التدهور في أسعار صادرات الخامات، عدا الوقود، أكبر وأسرع، فالرقم القياسي للقيمة الكلية للصادرات من الخامات، عدا الوقود، انخفض من ١٧٢ عام ١٩٨٠ إلى ١٢٨ عام ١٩٨٥، بينما ارتفع الرقم القياسي للحجم الكلي (الكمية الإجمالية) لصادرات الخامات، عدا الوقود، من ١١٨ عام ١٩٨٠ إلى ١٣٩ عام ١٩٨٥، أي أن كمية الصادرات من الخامات (غير الوقود) ازدادت، ولكن مردودها انخفض بسبب تدهور أسعارها. (رمزي زكي: «الليبرالية المستبعدة»، ص ٦٠).

■ منذ منتصف ثمانينيات ق ٢٠، بدأت أسعار النفط، ومصادر الطاقة الأخرى، كالغاز والفحم بالتدهور المتسارع لتسبب، مزيداً من الإنخفاض في أسعار صادرات الخامات من البلدان التابعة بشكل عام، خصوصاً بالمقارنة مع الإرتفاع المتواصل في أسعار السلع المصنعة النهائية. من عام ١٩٨٥ حتى أواخر ١٩٨٦ انخفضت أسعار النفط بصورة حادة، ونسبة ٦٠٪ بالمقارنة مع مستواها في مطلع ١٩٨٥، ورغم أنها ارتفعت قليلاً ولكنها كانت لا تزال، في عام ١٩٨٧، توازي حوالي ٦٠٪ مما كانت عليه ١٩٨٥.

■ أسعار الغاز والفحم، شهدت أيضاً انخفاضاً بنسبة ٣٠-٤٠٪، بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧، وفي الفترة نفسها ارتفعت أسعار السلع الصناعية الجاهزة بنسبة ٦٠٪، من مطلع ١٩٨٥ حتى نهاية ١٩٨٧، وشكل ذلك مقصداً تتسع الفجوة بين حديه، وتعود إلى تدهور حاد في شروط التبادل التجاري للبلدان المتخلفة والتابعة.

لقد أصبحت هذه البلدان مضطرة إلى أن تصدر أكثر، لتحصل على نفس الكمية من الواردات التي كانت تحصل عليها في السابق، وهذا يعني، أن القوة الشرائية التبادلية لوحدة الصادرات من البلدان المتخلفة، اتجهت للتدهور المستمر، وأن سعرها الحقيقي بات ينخفض بوتيرة أكبر من الإنخفاض الظاهر في أسعارها. و«طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن السعر الحقيقي للسكر، تدهور بنسبة ٦٤٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨. وانخفض السعر الحقيقي للنفط بنسبة ٥٣٪، وللصفيح بنسبة ٥٧٪، وللطن بنسبة ٣٢٪، وللخام الحديد بنسبة ١٧٪، وللمطاط بنسبة ٥٠٪، وللقهوة بنسبة ٧٠٪ في الفترة نفسها». (رمزي زكي: «الليبرالية

المستبدة»، ص ٥٤ + ٥٨). وبين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢ انخفضت أسعار الصادرات الزراعية من البلدان المتخلفة بنسبة ٨٪ وفقاً لتقديرات «الفاو».

■ كانت النتيجة، أن «الحصة النسبية للبلدان المتخلفة من مجموع قيمة التجارة العالمية، التي كانت قد ارتفعت من ٢٠,٧٪ عام ١٩٦٣، لتصل إلى ٢٨٪ عام ١٩٨٠، عادت لتهبط إلى ١٩,٧٪ في عام ١٩٨٧، أي أقل مما كانت عليه قبل ربع قرن». (فؤاد مرسي/ المصدر أعلاه، ص ٣٣٦).

ويقدر بعض الاقتصاديين حجم الخسائر التي تكبدتها دول أميركا اللاتينية، على سبيل المثال، بسبب هذا التدهور فقط، بشروط تبادلها التجاري، بحوالي ٧٩ مليار دولار، خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ لوحدهما، أي أن ٧٩ مليار دولار أضيفت إلى أرصدة أرباح الإحتكارات خلال هذين العامين، من أميركا اللاتينية لوحدها، بفعل التبادل التجاري غير المتكافئ حصراً.

■ البنك الدولي، في تقريره عن التنمية لعام ١٩٩٠، يقدر أنه خلال عقد ثمانينيات ق ٢٠، بسبب تدهور شروط التبادل التجاري فحسب، فقدت دول أفريقيا جنوب الصحراء ١٠,١٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، ذهبت أرباحاً صافية للإحتكارات، وخسرت دول شرق آسيا (عدا الصين) ٣,٩٪ من ناتجها، وفي جنوب آسيا (عدا الهند) كانت الخسارة ٧,٩٪ من الناتج، وفي الهند ٤,٦٪، وفي أميركا اللاتينية ٦,٣٪. وبحسابات تقريبية، اعتبرنا فيها أن متوسط معدل الخسارة كان ٥٪، وهو الحد الأدنى، نتوصل إلى أن مجموع القيمة الصافية للناتج الفائض، الذي ابتزته بلدان المركز المتقدمة، بسبب الشروط اللامتكافئة للتبادل مع البلدان المتخلفة، كانت خلال عقد ثمانينيات ق ٢٠، تساوي ٧٥٠ مليار دولار في حدها الأدنى ■

(٢)

الإستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي،

شراكاته الكومبرادورية مع رأس المال المحلي

■ إرتفعت قيمة الإستثمارات المباشرة في أصول الإنتاج التي تديرها الإحتكارات فوق القومية في البلدان المتخلفة، (عدا القروض)، إلى حوالي ١,٢ تريليون دولار، في عام ١٩٩٢. وتملك الإحتكارات الأميركية، الحصة الأكبر من هذه الإستثمارات، ولكن نصيب الإحتكارات اليابانية يتزايد بسرعة، وبخاصة في آسيا، وكذلك نسبياً نصيب الإحتكارات الأوروبية وبخاصة الألمانية.

ويتزايد الميل، من جانب الإحتكارات، إلى أن تنقل، إلى البلدان التابعة، الفروع والحلقات الإنتاجية التي تتطلب كثافة في اليد العاملة، وتتميز بانخفاض نسبة التكوين العضوي لرأس المال، كالحلقات التجميعية في صناعات السيارات، والأجهزة الكهربائية، والسلع المعمرة الأخرى، وبعض حلقات الصناعة الكيماوية، وحلقات التعبئة والتعليب في الصناعات الغذائية والدوائية، وكذلك صناعات النسيج والجلود والملابس الجاهزة، والصناعات التي تسبب تلويثاً غير عادي للبيئة.

■ هذه الحلقات، إذا أخذت مستقلة، تنتج مقداراً كبيراً من فائض القيمة، بفعل كثافة العمل الحي ورخص ثمنه، وهي، بالتالي، تساهم بدرجة وفي زيادة معدل الربح للإحتكار بشكل عام، ولكن الأسعار المحددة من المركز لمدخلاتها ونواتجها، تقود إلى شطف القسم الأكبر من القيمة المضافة الناتجة عنها إلى خارج البلدان التابعة.

أما احتكارات الصناعات الإستهلاكية الخفيفة، كالأغذية والمشروبات والورق ومستحضرات التجميل والصابون وبعض المنتجات البلاستيكية والأجهزة المنزلية، فإن الإحتكارات تفضل عادة أن تسيطر على أسواقها في البلدان المتخلفة، عن طريق الشركات الكومبرادورية مع رؤوس أموال محلية، تزودها الإحتكارات بالخبرة والتكنولوجيا والآلات والمواد نصف المصنعة، وتسمح لها باستكمال باقي حلقات الإنتاج، وأحياناً استخدام علاماتها الفارقة، مقابل حصص مقطوعة أو نسب من الأرباح، وعبر إقامة الشركات المختلطة أو بيع التراخيص وبراءات الاختراع والعلامات الفارقة، أو تأجيرها.

■ وبذلك، تتحمل هذه الشركات التابعة، أو المتعاقدة، كل مخاطر الإستثمار، بينما تجني الإحتكارات الحصة الأكبر من الربح على البارد، وتستفيد هكذا أيضاً من سائر التسهيلات والاعفاءات الضريبية والجمركية، التي يتمتع بها رأس المال المحلي في بعض الدول. من هنا، نجد أن متحصلات الإحتكارات الدولية، الناجمة عن بيع وتأجير التراخيص والبراءات والعلامات الفارقة، والتي كانت قد ازدادت ٣ مرات عام ١٩٨٠، بالمقارنة مع ما كانت عليه في عام ١٩٧٠، من المتوقع أن تكون قد ارتفعت ٨ إلى ١٠ أضعاف حتى عام ١٩٩٠. (فؤاد مرسى/ المصدر أعلاه، ص ٧١).

■ يضاف إلى ذلك، الأرباح الناجمة عن الإستثمار المباشر في فروع الإحتكارات، ووحداتها الإنتاجية المقامة في البلدان المتخلفة، وإذا افترضنا أن معدلات الربح التي تحققها هذه الوحدات، تتراوح بين ١٠-١٥٪ (وهو تقدير يقل عن الحد الأدنى الواقعي)، نستطيع أن نستخلص، أن الإحتكارات فوق القومية، تحقق فقط من استثماراتها المباشرة في البلدان

المتخلفة، أرباحاً تتراوح بين ١٢٠-١٥٠ مليار دولار سنوياً، عدا عما تبتزّه مقابل بيع وتأجير التراخيص وتصدير الآلات والمواد نصف الجاهزة إلى شركاتها المقاوله الكومبرادورية ■

(٢)

الديون الخارجية كآلية للنهب والسيطرة،

تعميق التبعية والإرتهان

■ إن التضخم الهائل لحجم المديونية الخارجية للبلدان التابعة، خلال سبعينيات ق ٢٠، تعود معظم زيادته إلى الإرتفاع المذهل في أرقام القروض التي مولتها المصارف الخاصة، دولية النشاط، وبخاصة القروض قصيرة الأجل التي تمنح، بفائدة عالية ولأجل قصيرة، بهدف تمويل وتسهيل الإستيراد. وفي ١٩٨٢، كانت نسبة ٢٨,٥٪ من إجمالي حجم الدين المستحق على البلدان المتخلفة، دينا قصير الأجل، وحافظت هذه النسبة على مستواها تقريباً طيلة ثمانينيات ق ٢٠، وازدادت بسبب إضطرار بعض البلدان إلى الإستدانة من أجل تسديد الديون.

■ ومنذ مطلع ثمانينيات ق ٢٠، باتت نسبة ٧٠٪ من الدين الخارجي، للبلدان المتخلفة، مستحقة للمصارف الخاصة الدولية، والباقي يعود للحكومات والمؤسسات الدولية. ونسقت الإحتكارات المالية سياستها الإقراضية، بحيث تخدم الإحتكارات الصناعية فوق القومية المتداخلة والمتشابكة معها، وتسهيل تصريف منتجاتها واكتساب الأسواق لها، أو تسهيل وتغطية استثماراتها المباشرة في البلدان المدينة. ونسبة كبيرة من القروض لم تكن تمنح نقداً، بل على شكل تسهيلات ائتمانية لتغطية استيرادات سلعية من بلدان واحتكارات معينة، بحيث ساعدت في تصريف فائض إنتاجها السلعي، وفي افتتاح أسواق جديدة لها، وتحقيق أرباح طائلة، إلى جانب العوائد الضخمة التي تدفع لتسديد أقساط الدين وفوائده، وأخذ الانتقال الصافي للأموال المقترضة يتناقص، حيث أن عبء الفوائد والأقساط السنوية أصبح يلتهم القسم الأكبر من قيمة تدفقات القروض الجديدة.

■ في عام ١٩٨١، ارتفع حجم الديون المستحقة على البلدان المتخلفة، إلى ٦٧٣ مليار دولار، وبلغ عبء خدمتها ٨٣ مليار دولار، منها ٣٩,٦ ملياراً كفوائد. وفي السنة اللاحقة كانت التدفقات الجديدة من أموال القروض التي تلقّتها البلدان المتخلفة ١١٦ مليار دولار.

وارتفعت القيمة الكلية للديون في نهاية العام إلى ٨٢٠ مليار دولار، ولكن حجم المبالغ التي كان على البلدان المدينة أن تدفعها، لتسديد فوائد وأقساط الديون، ارتفع إلى ١٣٢ ملياراً

وهو أكبر من تدفقات الدين الجديدة بحوالي ١٦ مليار دولار. ومنذ هذا العام بدأ الانتقال الصافي للأموال المقترضة يصبح عكسياً، أي بات على البلدان المدينة أن تسدد من الأموال لخدمة الديون، أكثر مما تحصل عليه من ديون جديدة. وارتفاع عبء خدمة الديون، أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات للبلدان المدينة، مما يجبرها على مزيد من الإقتراض لسد العجز.

■ هكذا، صار الإقتراض يزيد العجز، والعجز يملئ مزيداً من الإقتراض، ودخلت البلدان المتخلفة المدينة في حلقة مفرغة خبيثة لا فكاك منها. وفوق ذلك، فإن ارتفاع معدل خدمة الدين، (أي نسبة ما تمتصه الفوائد والأقساط من إجمالي حصيله الصادرات للبلدان المدينة)، أخذ يستنزف احتياطياتها الدولية (من النقد الأجنبي والموجودات وحقوق السحب الدولية، الخ..). ويؤدي إلى تراجع قدرتها على الإستيراد، وبالتالي عجزها عن تدبير استيراد المواد الإستهلاكية الضرورية، مما يؤدي إلى شحتها وارتفاع أسعارها، وكذلك العجز عن استيراد السلع الإنتاجية الضرورية لاستمرار دوران عجلة الإنتاج، مما يسبب اختناقات وتوقفات مدمرة، ويقود بمجمله إلى انكماش دخلها القومي، وتباطؤ نموها الإقتصادي، وتراجع صادراتها وتزايد عجزها عن تسديد الديون. وبالفعل، فإن البلدان المتخلفة، ككل، شهدت تراجعاً في الحجم المطلق لمنتجاتها المحلي الإجمالي، بلغ ٠,٧٪ عام ١٩٨١.

■ في عام ١٩٨٢، أعلنت المكسيك والبرازيل وتشيلي والأرجنتين (وهي أكبر الدول المدينة في أميركا اللاتينية) عجزها عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وفي العام نفسه، تبعتها ٢٢ دولة مدينة بنفس هذا الإعلان. وانفجرت بذلك أزمة نظام الائتمان الدولي، أو ما يعرف بأزمة المديونية الخارجية. وكان هذا الانفجار يهدد بإفلاس البنوك الدائنة وانهارها، وبخاصة البنوك الأميركية، التي يعود إليها استحقاق معظم ديون أميركا اللاتينية. وأدت خطورة الوضع إلى تحرك الولايات المتحدة لإنقاذ الموقف، الذي لم يكن هدفه إنقاذ البلدان المدينة، بل تحاشي إفلاس البنوك الدائنة وإنقاذها من الخراب. وذهب هذا التحرك باتجاهين:

• **الأول**، أبدت استعدادات لتقديم قروض حكومية عاجلة للدول المدينة العاجزة، ولإعادة جدولة ديونها الخارجية، ولكن بشرط أن تأخذ ببرامج «التصحيح» التي يصوغها صندوق النقد الدولي، لتكثيف أوضاعها الاقتصادية وسياستها المالية والنقدية والضريبية والاستثمارية، بحيث يضمن قدرتها على تسديد الديون في المستقبل.

• **الثاني**، قلصت البنوك الخاصة قروضها، وعمدت إلى زيادة رأسمالها لدعم موقفها المالي، وخصصت المزيد من أرباحها كاحتياطيات لمواجهة الديون المتعثرة، وسارعت إلى بيع ديونها في سوق ثانوي للقروض بأسعار خصم عالية. وبيعت الديون إلى الإحتكارات، التي

استخدمتها لشراء الصناعات، ومؤسسات القطاع العام في البلدان المدينة، ولتعزيز مواقعها الإستثمارية في هذه البلدان بشكل عام. وتجمعت البنوك الدائنة فيما يعرف باسم «نادي لندن» لتنسيق السياسات فيما بينها، وتنسيقها على نحو محكم مع صندوق النقد الدولي، ثم أيضاً البنك الدولي، وربطت موافقتها على إعادة جدولة الديون، أو منح قروض جديدة، بالحصول على ضمانات مرتفعة من البلدان المدينة وبشروط راضوخ هذه البلدان لشروط صندوق النقد الدولي وبرامجه التصحيحية، ووضع مجمل سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية تحت إشرافه.

وهكذا، وضعت البلدان المتخلفة المدينة، رسمياً، تحت الوصاية، وأصبحت سياساتها الإقتصادية، وبالتالي، الإجتماعية والسياسية، خاضعة لإملاءات الصندوق وتوجيهاته، التي كانت تهدف إلى الدفاع دون رحمة عن مصالح الدائنين، من مصارف وحكومات في بلدان المركز الإمبريالية، وإلى صون هذه المصالح وتأمينها وتوسيع نطاقها على حساب أي شيء آخر.

■ أصبحت الإقتصادات الوطنية للبلدان المدينة وشعوبها، مرتبهة بالكامل للصندوق ولغيلان «نادي لندن» (الذي تتجمع فيه المصارف الدائنة)، و«نادي باريس» (الذي يجمع الحكومات والأطراف الدائنة). وجُبرت كل حصيلة نشاطها الإقتصادي، وكدح شعوبها، في خدمة تسديد الدين، أي في خدمة تراكم رأس المال المالي الإحتكاري الدولي، وذلك تحت راية شعارات الليبرالية و«التحرر» الإقتصادي، ومبادئ «الإقتصاد الحر»، و«السوق الحرة» الخ...

وفي ظل «برامج التصحيح والتثبيت الهيكلي»، التي يفترض أنها تهدف إلى تمكين البلدان المدينة من التخلص تدريجياً من عبء المديونية، إستمرت أحجام الدين الخارجي للبلدان المتخلفة، تنمو بأرقام ووتائر عالية، ومعها عملية التحويل العكسي للأموال الصافية، المرتبطة بالدين، من البلدان المتخلفة إلى البلدان المتقدمة، بأرقام متصاعدة، أي أنه، في ظل برامج الصندوق، واصلت البلدان المدينة تحويل موارد صافية إلى البلدان الدائنة، تفوق حجم القروض الجديدة التي تحصل عليها، ومع ذلك استمرت الديون المستحقة عليها في التعاضم والنمو.

■ في نهاية عام ١٩٨٢، بلغت ديون البلدان المتخلفة ٨٢٠ مليار دولار في قيمتها الإجمالية، ودفعت هذه البلدان ما قيمته ١٣٢ ملياراً، تسديداً لخدمة الدين. في عام ١٩٨٥، إرتفع الرقم الإجمالي للديون إلى ٩٩٠ مليار دولار، وفي هذا العام دفعت البلدان المتخلفة ما قيمته ١٥٢ مليار دولار تسديداً للدين. في عام ١٩٨٦، إرتفعت قيمة الديون إلى ١٠٧٢

مليار تقريباً، ودفعت البلدان المدينة المتخلفة ما قيمته ١٤٤ مليار دولار تسديداً للدين. وفي عام ١٩٨٧، إرتفعت قيمة الديون إلى ١١٩٠ ملياراً، وبلغت قيمة المدفوعات تسديداً لها ١٤٧ ملياراً. وفي ١٩٨٨، أصبحت قيمة الديون ١٢٢٩ مليار دولار (أي أنها تضاعفت وزيادة منذ عام ١٩٨٠). وفي ١٩٩٠، ارتفعت قيمة الديون المستحقة على البلدان المتخلفة إلى ١٤٥٠ مليار دولار، تسيطر البنوك التجارية العملاقة على ٧٠٪ منها.

■ قيمة الأموال الصافية، التي حولتها البلدان المتخلفة إلى البلدان المتقدمة، كفرق بين تدفقات أموال الديون الجديدة، وبين تدفقات الأموال المدفوعة لتسديد الدين، بلغت في مجموعها الصافي ٢٤٢ مليار دولار، من عام ١٩٨٣ حتى نهاية عام ١٩٨٩. وارتفعت نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي لمجموع البلدان المتخلفة، إلى ٣٧,٦٪ في عام ١٩٨٧ (وكانت ١٥,٧٪ عام ١٩٧٥).

وفي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وصلت نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي إلى ٧٦,٢٪، أي أن مجموع ناتج هذه البلدان أصبح حرفياً مرهوناً للدائنين. معدل خدمة الدين، (نسبة مدفوعات الأقساط والفوائد إلى الصادرات)، التي كانت ١٣,٧٪ عام ١٩٧٥، ارتفعت إلى ٢١,٨٪ عام ١٩٨٥، وإلى ٢١٪ عام ١٩٨٧. وفي عام ١٩٨٨ كانت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في أميركا اللاتينية ٤٢٪ (منها ٢٦٪ فوائد)، وفي آسيا ٢٥,٧٪ (منها ١٠,٦٪ فوائد)، وفي أفريقيا ٢٦,٧٪ (منها ١١,٨٪ فوائد). (فؤاد مرسى/ المصدر أعلاه، ص ٧٥ و٧٦، ورمزي زكي/ المصدر أعلاه، ص ٦٦).

وبذلك، أصبحت نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٤٠٪ من قيمة الصادرات، تذهب لتسديد الدين، وبذلك أيضاً، دفعت البلدان الدائنة أموالاً صافية لتسديد الديون، خلال فترة ١٩٨٢-١٩٨٧، تزيد على قيمة ديونها التي كانت قائمة في عام ١٩٨١، ومع ذلك فقد تضاعفت قيمة الديون المستحقة عليها خلال هذه الفترة.

■ تحت ستار «تحرير الاقتصاد والسوق»، وتقليص التدخل الحكومي في الاقتصاد، وتصحيح السياسات المالية باتجاه تقشفي بهدف ضمان تخصيص الفائض لتسديد القروض، تضمنت برامج التصحيح التي فرضها صندوق النقد الدولي، الإجراءات التالية:

إلغاء الدعم الحكومي للمواد الأساسية وللصناعات المحلية (أي تدمير الصناعات الوطنية وإخضاع السوق المحلية بشكل كامل لهيمنة الإحتكارات وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المستوردة)؛ تخفيض قيمة العملات الوطنية (أي المزيد من تدهور شروط التبادل التجاري)؛ رفع الحماية الجمركية والإغلاقية وفتح الباب أمام حرية الإستيراد (أي فتح الباب على

مصرعيه أمام الإحتكارات لاستباحة الأسواق المحلية للبلدان التابعة وتدمير صناعتها؛ تقليص وتخصيص منشآت القطاع العام (أي استكمال تصفية الصناعة الوطنية وبيعها للإحتكارات)؛ إعتقاد سياسة تهدف إلى جذب الإستثمارات الأجنبية، بحجة تصحيح ميزان المدفوعات، وذلك بتأمين الحرية الكاملة للإستثمار الأجنبي، ومنح التسهيلات والاعفاءات والضمانات للمستثمرين الأجانب.

■ العنوان الذي تبرر بواسطته هذه السياسات، هو، أن النمو الاقتصادي يتطلب تحرير السوق، وكف يد الدولة عن التدخل في آلياتها. وعدا عن أن عقداً كاملاً من انتهاج هذه السياسات لم يؤد إلى النمو، بل قاد إلى المزيد من التراجع والإنكماش لاقتصادات البلدان التابعة، فإن النفاق الصارخ الذي ينطوي عليه هذا الإدعاء، يتبدى، من خلال حقيقة، أن بلدان المركز الرأسمالية المتقدمة، التي تشكل نموذجاً لوصفات السوق، تزيد في الفترة نفسها من اللجوء إلى إجراءات الحماية الجمركية والإغلاقية، ومن إعانات الدعم الحكومي للصناعات المتعثرة، وإعانات دعم التصدير وغيرها.

■ [في ١٩٨٣ كانت نسبة ٤٠٪ من واردات الولايات المتحدة تخضع لقيود إضافية إلى جانب التعرفة الجمركية العادية، وفي فرنسا كانت النسبة ٥٥٪. وفي ١٩٨٧ كانت نسبة ٢٣٪ من مجموع واردات البلدان الصناعية المتقدمة يخضع لقيود إضافية إلى جانب التعرفة الجمركية. وخلال النصف الأول من ثمانينيات ق ٢٠، أنفقت الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية واليابان ما قيمته ٤٢ مليار دولار سنوياً في المتوسط كإعانات مباشرة لدعم الزراعة، بينما كان مجموع الصادرات الزراعية لجميع البلدان المتخلفة خلال الفترة لا يزيد على ٧٥ مليار دولار سنوياً في المتوسط.]

■ إن الهدف الحقيقي لوصفات السوق، هو تأمين السيطرة على ثروات البلدان المتخلفة كمصادر للمواد الخام، واستباحة أسواقها، وتدمير صناعاتها المنافسة للإحتكارات، وإبقاءها مجالاً مفتوحاً لاستثمارات رأس المال الإحتكاري، بهدف جني الأرباح الخارقة من استغلال يدها العاملة الرخيصة، بالإضافة إلى تحويل حكوماتها إلى أدوات طيعة مسخرة لاقتطاع الفائض، وتحويله أرباحاً صافية للإحتكارات تحت ستار تسديد القروض.

إن الهدف الحقيقي لهذه الوصفات، إذن، هو تكريس تخلف البلدان التابعة، وإخضاع عملية التنمية فيها لخدمة مصالح الإحتكارات الدولية، وتعميق تبعيتها، ودمج إقتصادها دمجاً وثيقاً بالسوق الرأسمالية العالمية، التي تهيم عليها الإحتكارات. ويتبين ذلك من خلال الأولويات الأربع لوصفات الصندوق: ١- أولوية الزراعة على الصناعة؛ ٢- أولوية القطاع

الخاص على القطاع العام؛ ٣- أولوية المشروع الأجنبي على المشروع المحلي؛ ٤- أولوية الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية.

■ رغم أن غالبية البلدان المتخلفة قد رضخت لهذه الشروط، وأخذت بتطبيق برامج التصحيح، وتسليم زمام أمورها بيد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن حجم ما وفرته هاتان المؤسساتان من موارد، لتمويل عجز ميزان المدفوعات في هذه البلدان كان تافهاً، «بل إنه خلال الفترة ما بين ١٩٨٥-١٩٩١، وهي الفترة التي زاد فيها عدد الدول التي أخذت ببرامج الصندوق، وأبرمت معه إتفاقات لوضع نفسها تحت وصايته، خلال هذه الفترة بالذات حدث انقلاب عكسي في تحويل الموارد الصافية بين هاتين المؤسستين وتلك الدول، إذ أصبح حجم ما تسدده هذه الدول من التزامات للصندوق والبنك، يفوق كثيراً حجم ما تقدمه هاتان المؤسساتان من موارد جديدة لتلك البلدان». لقد انخفض صافي تحويلات صندوق النقد الدولي إلى البلدان المتخلفة، من ٧,٦ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ٥,٦ مليار عام ١٩٨٤، ومن ثم إلى ٢٢٠ مليوناً فقط عام ١٩٨٥، ومن ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ أصبح التحويل الصافي للموارد عكسياً لصالح الصندوق، بمتوسط سنوي قدره ٦,٣ مليار دولار.

أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير (بما في ذلك الصندوق الخاص لمنظمة التنمية الدولية)، فقد كان متوسط صافي تحويلاته السنوية إلى البلدان المقترضة، ٤ مليار دولار للفترة ١٩٨٤-١٩٨٧، وانخفض إلى ١,١ مليار للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠، وأصبح سلبياً بقيمة -١,٧ مليار دولار في عام ١٩٩١. (رمزي زكي/المصدر أعلاه، ص ٧٥ و٧٦).

■ إلى جانب هذا التكتيف لآليات النهب، فقد تسارعت عملية التحول الكومبرادوري للرأسمال المحلي في البلدان التابعة، وأصبحت بذاتها آلية إضافية من آليات نهب مواردها وفائضها، عبر تقاوم عملية هروب رأس المال من البلدان التابعة إلى المراكز الإمبريالية. خلال سنتين ١٩٨٦-١٩٨٧، بلغت قيمة رؤوس الأموال الخاصة المحلية، الهاربة من الأطراف إلى المراكز، حوالي ١٠٠ مليار دولار لتصل قيمتها إلى ٣٠٠ مليار دولار، عام ١٩٨٧ حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. وفي ١٩٩٢ بلغ حجم الأموال العربية، الموظفة في البلدان الصناعية المتقدمة، ٧٥٠ مليار دولار (نصفها في الولايات المتحدة) منها حوالي ٢٠٠ مليار دولار على شكل ودائع في البنوك، بينما بلغت الديون الخارجية المستحقة على مجموع الدول العربية (بما فيها النفطية) في نفس العام، حوالي ٢٣٠ مليار دولار، أي ما يوازي تقريباً قيمة ودائعها الموضوعة بتصرف المصارف فوق القومية.

■ بفعل تكتيف آليات النهب، كانت قيمة الفائض الصافي الذي ابتزته بلدان المركز

الإمبريالية المتقدمة من البلدان الأفريقية، جنوب الصحراء، على سبيل المثال، توازي ٧,٦ مليار سنوياً في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٧، منها ٢,٩ مليار سنوياً، ناجمة عن تدهور شروط التبادل التجاري، و ٢,١ مليار عن زيادة مدفوعات الفوائد على الديون، و ٢,٤ مليار ناجم عن الفرق بين أقساط الديون وبين تدفقات الديون الجديدة، و ٢٠٠ مليون سنوياً ناجمة عن الفرق بين أرباح الإستثمارات المحولة إلى الخارج، وبين الإستثمارات الجديدة. وإذا أخذنا بعين الإعتبار أن هذه الدول تلقت ١,١ مليار سنوياً في المتوسط، على شكل هبات ومساعدات رسمية، فإن صافي الفائض الذي انتزع منها يبلغ ٦,٥ مليار سنوياً بالمحصلة النهائية. (رمزي زكي/ المصدر أعلاه، ص ٧٥).

■ إن تفاوت الإستقطاب في الثروة، والتفاوت في الدخل بين البلدان، الذي يقود إليه هذا النهب الإمبريالي المكثف، البالغ درجة الإفقار المطلق للبلدان المتخلفة، يصل إلى درجات مفزعة. ففي دراسة لمجلس الإحتياط الفدرالي الأميركي نشرت في ربيع ١٩٩٣، يتبين، أنه في عام ١٩٨٥، كان الدخل القومي للدول الخمس التي تتمتع بأكبر ناتج قومي إجمالي للفرد الواحد من السكان، يوازي ٢٩ ضعفاً بقدر الدخل القومي للدول الخمس الأكثر تدنياً في ناتجها القومي الإجمالي للفرد من السكان. (جريدة «الحياة» في ٧ / ٩ / ١٩٩٣) ■

القسم الخامس

التحوّلات البنيوية للرأسمالية، جرّاء الثورة العلمية - التكنولوجية

■ مقدمة

الفصل الأول - التحوّلات البنيوية جرّاء الثورة العلمية
- التكنولوجية

الفصل الثاني - إنعكاس الثورة التكنولوجية على البنية
الهيكلية

الفصل الثالث - نمو قطاع الخدمات، دور الدولة

مقدمة

■ في سعيها إلى لفت الانتباه بعيداً عن التناقض الأساسي، الكامن في نمط الإنتاج الرأسمالي، التناقض بين درجة تطور قوى الإنتاج، وبين علاقات الإنتاج الاجتماعية التي باتت قيماً عليها، وجدت نظريات علم الاقتصاد البورجوازي ضالتها في الثورة العلمية- التكنولوجية، لتتسج حولها سلسلة من الأوهام الأيديولوجية، التي تهدف إلى التموه على جوهر تناقضات الرأسمالية، وتشويه الوعي السائد لواقعها.

■ تستند هذه النظريات إلى نزعة مناقفة لتقديس «العلم والتكنولوجيا»، إلى حد الادعاء بأن الثورة العلمية-التكنولوجية تجعل منهما عنصراً مستقلاً من عناصر الإنتاج، متميزاً عن رأس المال والعمل، وتجعل من التقنيين والعلماء طبقة اجتماعية مستقلة، عن كل من البورجوازية والبروليتاريا. كما تستند هذه النظريات، إلى المبالغة بدور وتأثير الإنعكاسات التي تحدثها الثورة العلمية-التكنولوجية على البنية الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة، وعلى العلاقات بين القوى الاجتماعية في إطارها، وتجعل منها عنصراً حاسماً في تحديد إتجاه المتغيرات في المجتمع الرأسمالي الحديث.

■ تذهب بعض هذه النظريات إلى الزعم، بأن التكنوقراط والإداريين، أو التكنو-إداريين، (أو ما يسمونه «البنية التكنولوجية»، أو «البنية التكنو-إدارية»)، باتوا، في ظل الثورة التكنولوجية، هم المالكين لسلطة التصرف بوسائل الإنتاج، والتحكم بالفائض المتولد عنها، وأن دور المالكين الإسميين، أو الحقوقيين لرأس المال، بات ثانوياً، وأن هؤلاء التكنو-إداريين، بالتحالف مع البيروقراطية الحكومية، أصبحوا هم الطبقة الحاكمة الفعلية في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة. وتدعي بعض هذه النظريات، أن الثورة العلمية التكنولوجية تدحض مفهوم ماركس حول القيمة، وأنها سوف تقود إلى اختفاء الطبقة العاملة، أو على الأقل إلى تغيير نوعي في موقعها الاجتماعي ودورها في الإنتاج الرأسمالي.

■ ويزعم البعض الآخر، أن التطور التقني لعملية الإنتاج، يدحض مفهوم ماركس حول الاستلاب، ويلغي الإمتهان والاستغلال للعمل، ويقيم علاقة جديدة متكافئة بين طرفي عملية الإنتاج. وتجد بعض هذه النظريات، صدى لها لدى بعض منظري النزعة الإصلاحية المعاصرة، كما تتجلى في نظرياتهم حول دور الثورة العلمية-التكنولوجية المزعوم، في تزويد الرأسمالية المعاصرة بقدرة استثنائية على استيعاب منجزاتها، وبقدرة استثنائية على التجدد الذاتي، وكذلك نظرياتهم حول انتقاء الدور الطبيعي للطبقة العاملة، وحول صعود الفئات

الوسطى الحديثة، التي تخلقها الثورة العلمية-التكنولوجية، وحول تأثير هذه الثورة في إحداث تغيير نوعي في علاقات الإنتاج الرأسمالية، والإقتراب بها من الاشتراكية، عبر «صيورة تطورها الداخلي».

■ تقوم كل هذه النظريات على الافتراض، بأن تطور الشروط التقنية للإنتاج، يعكس نفسه على علاقات الإنتاج الاجتماعية، ويطورها باتجاه مناظر، بصورة تلقائية وسلمية، ودون تناقض أو صراع، كما تقوم على الافتراض بأن تطور الشروط التقنية للإنتاج، وليس علاقات الإنتاج الاجتماعية، أو بعبارة أدق: بمعزل عن علاقات الإنتاج الاجتماعية، هو العامل الأساس الذي يحدد، بشكل مباشر، اتجاه التطور الاجتماعي.

■ إن كلا الافتراضين باطل نظرياً، ومناقض للواقع. وقائع التاريخ، تظهر لنا أن تطور التكنولوجيا، تطور الشروط التقنية للإنتاج، أي: تطور أسلوب ووسائل الإنسان في معالجة الطبيعة وتطويعها، لصالح إنتاج الخيرات المادية التي تؤمن له البقاء والرفاه، هو بالفعل الأساس المادي لكل أشكال التنظيم الاجتماعي، وأن التغييرات الثورية في الشروط التقنية للإنتاج، ترسي المقدمات المادية لتغييرات ثورية في نمط التنظيم الاجتماعي. ولكن وقائع التاريخ تظهر لنا أيضاً، أن بروز المقدمات المادية لتغيير ثوري في نمط التنظيم الاجتماعي، يفعل تطور التكنولوجيا، لا يقود تلقائياً، ولا بصورة ميكانيكية وسلمية، إلى إحداث هذا التحول الاجتماعي، بل هو يقود إليه فحسب، عبر التناقض والصراع، عبر الثورة الاجتماعية التي تطيح بعلاقات الإنتاج السائدة، وتعيد تشكيل البنية الفوقية.

■ إن العلاقة بين شروط الإنتاج التقنية، وبين علاقات الإنتاج الاجتماعية، ليست علاقة توافق فحسب، وهي ليست بالتأكيد علاقة توافق تلقائي ميكانيكي، إنها علاقة جدلية، تنطوي على التوافق والتناقض، على الانسجام والتضاد، على الوحدة والصراع، في آن معاً. إن مستوى معيناً معطى من مستويات التطور التكنولوجي، يوفر الشروط المادية لتشكل نمط معين، مطابق له، من أنماط علاقات الإنتاج الاجتماعية (العلاقات التي تقوم بين البشر في سياق عملية إنتاجهم للخيرات المادية اللازمة لبقائهم ورفاههم). ولكن التشكل الفعلي لهذا النمط الجديد، من علاقات الإنتاج الاجتماعية، يتطلب الإطاحة بالنمط السابق، أو تجاوزه، أي نمط الإنتاج الذي بات عقيماً ومقيداً لتطور قوى الإنتاج. وهذا يمر عبر الصراع الاجتماعي بأشكاله، وصولاً إلى الثورة الاجتماعية.

■ حالما يتشكل النمط الجديد من علاقات الإنتاج الاجتماعية، فإنه يكتسب استمرارية وثباتاً، يصبح مستقلاً نسبياً عن التطور اليومي الجاري في الشروط التقنية للإنتاج. ذلك أن

تشكل نمط جديد من علاقات الإنتاج، يعني تغير نمط انقسام المجتمع إلى طبقات، ونمط العلاقات القائمة بين هذه الطبقات الإجتماعية.

وهذا النمط ، هو الذي يحدد أسلوب توزيع الفائض الإجتماعي المتولد عن عملية الإنتاج، وهو، بالتالي، يخلق بالضرورة مصالح إجتماعية متضادة، متعارضة. إنه يخلق طبقة، مصلحتها الحفاظ على علاقات الإنتاج الإجتماعية التي تشكلت، لما توفره لها من موقع متميز في الاستئثار بنصيب أكبر من الفائض الإجتماعي؛ كما أنه يخلق طبقة أخرى، مصلحتها تغيير علاقات الإنتاج الإجتماعية السائدة، بهدف زيادة نصيبها من الفائض الإجتماعي. إن الطبقة ذات الموقع المتميز هي الطبقة السائدة، التي تُسخر سلطة الدولة، وسائر مكونات البناء الفوقي للمجتمع، لصالح صون مصالحها، لصالح الحفاظ على علاقات الإنتاج الإجتماعية السائدة، والحيولة دون تغييرها.

■ هكذا، فإن التطور المتواصل في الشروط التقنية للإنتاج، يمكن أن يؤدي إلى تغيرات جزئية في الأشكال التي تتخذها علاقات الإنتاج الإجتماعية السائدة، ولكنه لا يقود، تلقائياً، إلى تغيير نوعي في جوهرها إلا عبر الصراع الإجتماعي، عبر الإنقلاب الإجتماعي، الذي يطيح بسلطة الطبقة السائدة، ويلغي هيمنتها على المجتمع، ويعيد تشكيل بنيته الفوقية. وكما يسري هذا القانون على أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، فإنه يسري كذلك على الرأسمالية: رأسمالية ق ١٩، كما الرأسمالية المعاصرة أيضاً.

■ في تتبعنا للمسار الواقعي لتطور الرأسمالية، وللمتغيرات في بنيتها، لاحظنا- بالوقائع والشواهد الملموسة، وليس بالتحليل النظري فحسب - أن موجات التجدد التكنولوجي، بما في ذلك الثورة التكنولوجية المعاصرة، تلعب، بالتأكيد، دوراً، في تحديد شكل المتغيرات البنوية للمجتمع الرأسمالي، ولكنه دور لا يغير من جوهر الرأسمالية، وهو فوق ذلك دور لا يمارس مفعوله إلا عبر تضافره مع العامل الرئيسي، الذي يحكم اتجاه هذه المتغيرات، عبر كونه دوراً مساعداً يدعم ويسهل فعل هذا العامل الرئيسي الذي يكمن في متطلبات تراكم رأس المال والقوانين التي تحكم هذا التراكم.

■ لقد رأينا، في الواقع، أنه في ظل إستمرار علاقات الإنتاج الرأسمالية السائدة، من حيث الجوهر، فإن وتيرة التجدد التكنولوجي نفسه، تبقى محكومة بقوانين تراكم رأس المال، وبحاجات ومتطلبات هذا التراكم، خصوصاً بعد تحول المنافسة الحرة إلى منافسة احتكارية. فوتيرة التجدد التكنولوجي تتسارع، حين تتطلب ذلك حاجات تراكم رأس المال، وهي تتباطأ، حين يفيض تراكم رأس المال، وتبدأ تشكل عناصر الأزمة.

■ ولاحظنا، فوق ذلك، بالوقائع الملموسة والأرقام، أن تفاقم درجة تمركز رأس المال، تميل نحو إبطاء وتيرة التجدد التكنولوجي على المدى البعيد، نحو التراجع النسبي المضطرد «لقدرة الرأسمالية على استيعاب منجزات الثورة العلمية التكنولوجية»، كما يعبر عن نفسه في التدهور النسبي المضطرد لمعدل نمو الإنتاجية في الأجل الطويل. وسوف نعالج، فيما يلي، الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، ومدى تطابقها مع التحليل الماركسي لقوانين التراكم الرأسمالي، وعلاقته بتطور إنتاجية العمل الإجمالي، أي بالتجدد التكنولوجي. كما سوف نسعى إلى توضيح المسار الواقعي لمراحل التطور التكنولوجي، في العصر الرأسمالي، وما تتطوي عليه فعلاً الثورة التكنولوجية المعاصرة، وانعكاساتها على تطور الشروط التقنية للإنتاج، وعلى تنظيم عملية الإنتاج، وتنظيم العمل الإجمالي، وبالتالي على البنية الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة، ومواقع الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة فيها، محاولين، في السياق، تبديد ودحض الخرافات الأيديولوجية التي تتسجها نظريات علم الاقتصاد البورجوازي حول هذه القضايا ■

الفصل الأول

التحولات البنيوية جرّاء الثورة العلمية - التكنولوجية، التراجع المضطرد في القدرة على استيعاب منجزاتها

- ١- المعالم الرئيسية لمراحل التطور التكنولوجي في ظل الرأسمالية
 - ٢- ماركس؛ حول رأس المال، التثوير التكنولوجي لوسائل الإنتاج
- ملحق: تكنولوجيا حديثة وتعاون طبقي قديم

(١)

المعالم الرئيسية لمراحل التطور التكنولوجي في ظل الرأسمالية

■ الآلة هي الإنجاز الثوري الأول، والرئيسي، الذي حققه التطور التكنولوجي في سياق تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، في مراحل نشأته الأولى. والآلة في مراحل تطورها الأولى، لم تكن تتطوي على تغيير في القوة المحركة أو الطاقة الدافعة لها. الجهد العضلي للإنسان كان، وبقي لفترة طويلة، هو الطاقة المحركة للآلة. فالآلة تعني، أن الأداة التي كان يستخدمها العامل الحرفي لمعالجة موضوع العمل، بيده، ولمرة واحدة (السكين، المطرقة، الإبرة، المغزل، الخ..)، صار يجري تركيب عدد كبير منها في إطار ميكانيكي، بحيث تعمل كلها دفعة واحدة على كميات أكبر من موضوع العمل، سواء تم تحريكها بقوة دفع بشرية، أو حيوانية، أو لاحقاً بقوة دفع طبيعية (الهواء، أو المياه)، أو صناعية (البخار، الكهرباء، الخ..).

ولذلك، كان يمكن استخدام الآلة بقوة دفع بشرية في إطار نظام المانيفكتورة، تميزاً له عن نظام المصنع الآلي، ولا زال يجري فعلاً استخدام الآلة على هذا النحو، كما هو الحال مثلاً في مشاغل الخياطة الصغيرة، التي هي أقرب إلى المانيفكتورة منها إلى المصنع. ولكن، رغم ذلك، فإن هذه الطاقة البشرية أصبحت أكثر إنتاجية، فبدلاً من أن يحقق العامل ضربة مطرقة واحدة، مثلاً، بكل حركة يد، صار قادراً أن يحرك عدداً من المطارق سوياً بضربة يد واحدة. (المجلد الأول/ ص ٣٥٠).

■ النقلة الرئيسية الثانية كانت تكمن في استخدام الطاقة الطبيعية (الهوائية، أو المائية)، ثم البخارية كقوة دفع للآلة، مما وفر الشرط التقني لظهور نظام المصنع. ويوضح ماركس، أن المعرفة العلمية الضرورية لاستخدام الطاقة على هذا النحو، كانت متوفرة قبل إدخالها في الإنتاج لفترة طويلة، ولكن إدخالها الفعلي كان يتطلب شروطاً اجتماعية معينة، لم تتوفر إلا عند درجة محددة من التطور الرأسمالي.

إن ما يميز المصنع، هو وحدة القوة المحركة لجميع الآلات وانتظامها الذاتي. فالمصنع هو نظام من الآلات المرتبطة، عبر حزام أو أحزمة لنقل الطاقة، بمحرك واحد ومصدر موحد للطاقة، ذي انتظام ذاتي يتحكم بتشغيلها، ويتحكم، بالتالي، بوتيرة وانتظام عملها، وبوتيرة عمل العمال العاملين عليها وانتظامه. تقتصر وظيفة العامل، في هذا النظام، على تغذية الآلة بالمواد الخام موضوع العمل، ومراقبة عملها، ومعالجة استعصاءاتها، أو توقفاتها، وتصليح أعطالها، ثم تجميع وتعبئة ونقل وتخزين ناتجها. ويقوم مبدأ نظام المصنع، كما يوضح ماركس، على «تحليل المراحل المكونة للعملية الإنتاجية، ومعالجة المعضلات التي

تبرز هكذا بواسطة تطبيق علوم الميكانيك والكيمياء وسائر العلوم الطبيعية». (المجلد الأول/ ص ٤٣٤).

■ وفق هذ المبدأ، شهد نظام المصنع، منذ نشوئه، ثورات متوالية في شروط الإنتاج التقنية، كان أبرز معالمها استبدال الطاقة الطبيعية بالطاقة البخارية (الأمر الذي مكن من نقل المصانع من الريف إلى المدينة)، وابتكار الصلب، الذي ساهم، على نحو جوهري، في تحسين نوعية ومثانة الآلات والمحركات البخارية، واستخدامها في النقل (البواخر، السكك الحديدية)، ثم اكتشاف الطاقة الكهربائية، وبعد فترة (٤٠ عاماً، أو أكثر) إدخالها على نطاق واسع في الإنتاج إلى جانب الطاقة البخارية، ثم بديلاً عنها. شكل اختراع الصلب والقاطرة البخارية المرحلة الرابعة والأخيرة من مراحل الثورة الصناعية، التي امتدت على مدى قرن ونصف القرن (من ثلاثينيات ق ١٨، حتى سبعينيات ق ١٩).

■ إدخال الكهرباء على نطاق واسع في الإنتاج، ثم اختراع المحرك الاحتراقي وإدخال البترول ومشتقاته في عملية الإنتاج، شكلت المرحلة الأولى من الثورة التكنولوجية التي بدأت أواخر ق ١٩، وامتدت على مدى ق ٢٠. وترافقت هذه المرحلة الأولى (أو الثورة التكنولوجية الأولى) بظهور التaylorية: أول أسلوب علمي خالص في تنظيم العمل داخل المصنع الكبير، وهو أسلوب يقوم على تحليل تفاصيل العملية الإنتاجية، وتجزئتها إلى سلسلة من الحركات السهلة الرتيبة، التي يتخصص في أداء كل منها عامل واحد، أو مجموعة من العمال، والتي تتكامل مع بعضها البعض في سلسلة محكمة متصلة الحلقات، وصولاً إلى إنجاز الناتج النهائي. وبفعل هذا الأسلوب التaylorي، كسر ما يسميه البورجوازيون «إحتكار العمل للمهارة»، و«التخصص»، فانحسرت الحاجة إلى العمل الماهر ضمن حدود ضيقة، وبانت أغلبية العملية الإنتاجية، تتشكل من حركات بسيطة متكررة، يقوم العامل بأدائها دون الحاجة إلى أية خبرة متخصصة، ودون أي تفكير.

■ هكذا استكملت التaylorية الفصل بين العمل الذهني والعمل اليدوي، والمبدأ الذي قامت عليه، هو إقصاء كل أشكال العمل الذهني بعيداً عن أرض المشغل، وتركيزها في مكاتب الإدارة والتخطيط والتنظيم، وبهذا يستكمل تدمير «سلطة العمل الماهر»، وتستأثر الإدارة بالسلطة الكاملة على العمل وعلى عملية الإنتاج.

إقترنت الثورة التكنولوجية الأولى، كما نعلم، بتحول رأسمالية المنافسة الحرة إلى رأسمالية احتكارية، وتشكل رأس المال المالي، والدخول في مرحلة الإمبريالية، وهي ترافقت مع موجة طويلة الأمد، من الانتعاش والتوسع الذاتي لرأس المال، إمتدت عشرين عاماً. ولكنها سرعان

ما قادت إلى أزمة مديدة استمرت ثلاثة عقود.

■ في المراحل الأخيرة من هذه الأزمة المديدة، في ثلاثينيات وأربعينيات ق ٢٠، برزت مجموعة من المخترعات والإبتكارات العلمية والتكنولوجية، شكلت بمجموعها ثورة تكنولوجية ثانية: قوة الدفع الصاروخي والمحرك النفاث، والطاقة النووية، ثم الحرارية، وبدايات التكنولوجيا الإلكترونية. ولنا أن نلاحظ أن معظم هذه الإبتكارات، والمخترعات، كان يرتبط بالجهد العسكري، ويتطور بفضل الإعداد المحموم للحرب.

وترافقت هذه التجديدات مع تطور هام على تنظيم العمل التaylorي، أدخلته الطريقة الفوردية باعتمادها على خط الإنتاج، أو حزام الإنتاج، الذي يمتد عبر المصنع لينقل السلعة، وهي في مراحل تكوينها المتتابة، من آلة إلى أخرى، ومن عامل إلى آخر، وفق سرعة ووتيرة محددة ومبرمجة، وهو تطوير، يفتح الطريق لاستبدال الكثير من الحركات الإنتاجية التي يقوم بها العمال، بحركات مماثلة تقوم بها آلات متطورة لهذا الغرض، ويجعل انضباط العامل لوتيرة العمل المقررة انضباطاً قسرياً، محكوماً لحركة حزام الإنتاج.

■ في ثلاثينيات ق ٢٠ ومطلع أربعينياته، شهدت هذه المخترعات، وطرائق الإنتاج المبتكرة، استخداماً واسعاً لها في الصناعات الحربية، التي كانت تمويلها دولة رأس المال الإحتكاري، ولكن أزمة فيض الإنتاج، التي كانت تضرب عملية الإنتاج الرأسمالي في الصميم، حالت دون إدخالها على نطاق واسع في الصناعات المدنية، واقتصرت تطبيقها على بعض الصناعات ووحدات الإنتاج «الرائدة» القليلة وعالية التمرکز الرأسمالي الاحتكاري.

■ موجة الرواج والتوسع الرأسمالي طويلة الأمد، التي قامت على ركام التدمير، الذي أحدثته الحربان العالميتان والأزمات الطاحنة للفترة ما بينهما، شكلت الإطار الملائم لاستيعاب تجديدات الثورة التكنولوجية الثانية، وإدخالها على نطاق واسع في عملية الإنتاج، وبالتالي، إحداث تطوير جوهري على مبتكراتها، وبخاصة في مجال الإلكترونيات والطاقة النووية.

وفتح هذا التطور الطريق لاختراع الترانزستور، والحاسب الآلي، في منتصف وأواخر خمسينيات ق ٢٠، وأتاح تطعيم خط الإنتاج الفوردي ببعض عناصر الأتمتة، أي بالآلات مبرمجة، توجه وتشغل، ويتم التحكم بها، بواسطة نظام من التعليمات الرقمية، والإشارات التي تتلقاها الآلة عبر جهاز تحكم معالج مركب فيها، وموصل بمركز للتحكم، يرسل إليها الإشارات المطلوبة.

ولكن نظام البرمجة وتخزين ومعالجة المعلومات، ونقل التعليمات، كان ما يزال بعد، يعتمد على الصحائف والأشرطة المثقبة، التي تجعل من الحاسبات وأجهزة التحكم كبيرة الحجم،

وتحد من نطاق إتساع برامجها، وبالتالي تحد على نحو كبير من مرونتها، وتعقد عملية إعادة برمجتها. ورغم أن المعرفة العلمية الضرورية لتطوير الالكترونيات الدقيقة، التي تسمح بالأتمتة الكاملة، كانت متوفرة منذ ذلك الحين، فإن الحاجة الإقتصادية لتطويرها وإدخالها في الإنتاج، لم تكن قد نشأت بعد. ولذلك، بقيت الأتمتة جزئية، بقيت جزراً منعزلة، يطعم بها خط الإنتاج الفوردي، لترفع إنتاجيته إلى مستويات أعلى، وتطور من أدائه تدريجياً، دون تغيير جوهري في المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه.

■ الزيادة في الإنتاجية التي يأتي بها خط الإنتاج الفوردي، المؤتمت جزئياً، تأتي من حقيقة، أن العامل، الذي كان سابقاً مرتبطاً (متخصصاً) بحركة إنتاجية واحدة، أو بمراقبة وتشغيل آلة واحدة، والإشراف على عملها، أصبح، بفضل إدخال الآلات «الذكية» المبرمجة، قادراً على توجيهه، وتشغيله، ومراقبة عمل عدد أكبر من الآلات في آن واحد. ولكن خط الإنتاج التالوري- الفوردي حافظ، مع ذلك، على سماته الرئيسية: الإتساع الهائل لحجم المصنع، كي يستوعب سلسلة متكاملة من الآلات المرتبطة بخط إنتاج واحد، أو خطوط إنتاج متكاملة، تعتمد على بعضها بعضاً، الهيكلية الجامدة لخط الإنتاج وصعوبة تكيفه، أو إدخال التعديلات عليه، كما صعوبة إعادة برمجة الآلات الذكية التي طعم بها، وبالتالي نمطية السلعة (أي التماثل الكامل في نوعية السلع المنتجة) والكميات الهائلة من السلع المتماثلة التي تتكدس عند نهاية خط الإنتاج.

لقد كان الاتساع الهائل والمضطرد للسوق المحلية والعالمية، الذي شهدته فترة الرواج والتوسع (من نهاية أربعينيات ق ٢٠ حتى أواخر ستينياته)، يسمح باستيعاب هذه الأكداس الهائلة من السلع النمطية المتماثلة، وحيث كانت تنشأ إختناقات، فقد كان يجري التغلب عليها بتطوير وسائل الترويج والبيع والإعلان، ومختلف وسائل التحكم بأذواق المستهلكين، وإعادة تشكيلها. وينقل عن هنري فورد، مؤسس الطريقة الفوردية، قوله: «بوسع المستهلك أن يشتري سيارة بأي لون يشاء، شرط أن تكون سوداء».

■ غير أن فترة الرواج والتوسع المضطرد في الأسواق، إنتهت، وحلت محلها أزمة سبعينيات ق ٢٠، المديدة المركبة، وفي الوقت نفسه، تعاظمت درجة تركز رأس المال، وتعمقت الإحتكارات فوق القومية، بقدرتها الاستثنائية على التنبؤ بالسوق وتخطيط الإنتاج، بما يتفادى فيض إنتاج السلع، وتكديس مخزونها. ولكن أيضاً، في غياب توسع جوهري للسوق، فإن تفادي فيض إنتاج وتكديس السلع، يعني تفاقم معضلة فيض تراكم رأس المال الإنتاجي، أي تعطيل الطاقات الإنتاجية، بكل ما يسببه من خسارة وتدهور لمعدلات الربح لرأس المال المستثمر في أصول الإنتاج الثابتة. فالعمال، يمكن تسريحهم بدون كلفة إضافية،

أو بكلفة إضافية محدودة، ولكن الآلات وخطوط الإنتاج والمباني، لا يمكن تسريحها. وانكماش سعة السوق يعني تعطيلها، وتعطيلها يعني إبطاء سرعة تداول رأس المال، وبالتالي تعجيل تدهور معدل الربح، بل وربما الخسارة الصافية.

■ التوسع النسبي في أسواق بلدان العالم الثالث، بفعل ارتفاع أسعار البترول والخامات، والتحسين النسبي المؤقت لشروط التبادل التجاري، والتوسع في الاقتراض خلال النصف الثاني من سبعينيات ق ٢٠، ساعد، بلا شك، نسبياً ومؤقتاً، في التخفيف من حجم هذه المعضلة وحدتها، ولكن لم يكن كافياً، فضلاً عن أنه، مع مطلع ثمانينيات ق ٢٠، انقلب إلى نقيضه وتحول إلى انكماش.

من هنا، أصبحت «المرونة» هي الشعار والهدف، ويات «المصنع المرن»، هو الكلمة العليا التي تتردد في كل مكان في أروقة رأس المال الاحتكاري، والحلم الذي تركض وراءه مراكزه جميعاً. وبدأ الطموح إلى المرونة، إلى التخلص من جمود هيكلية خط الإنتاج الفوردي ونمطية ناتجه، يدفع إلى التطوير السريع للشروط والوسائل التقنية التي تسمح بذلك. والمعرفة العلمية وبراءات الاختراع التي كانت مخبأة في أدراج وخزائن الإحتكارات، بدأت تخرج إلى النور، وينفض الغبار عنها، ويجري تحويلها إلى تكنولوجيا. والمرونة تعني، جزئياً، التخلص من نمطية السلعة وتنوع أشكالها ومواصفاتها، وأحياناً نماذجها واستخداماتها (أي فوائدها العملية)، وإدخال المزيد من وسائل الراحة ويسر الاستعمال عند استخدامها من قبل المستهلك، وذلك لهدف تمكينها من غزو الأسواق والظول محل سلع ذات استخدامات مماثلة، وافتتاح أسواق جديدة، وخلق حاجات وأنواق إستهلاكية جديدة (بالتالي إفتتاح أسواق جديدة)، وتعجيل فترة اهتلاك السلعة، وبخاصة المعمرة أو شبه المعمرة، بما يسمح بتوسيع مضطرد لأسواقها.

■ كذلك، فإن المرونة تعني، بجانب منها، تقليص نسبة الطاقات الإنتاجية العاطلة، عبر إمكانية التحويل السريع لبعض الطاقات القائمة نحو إنتاج سلع جديدة، أو نماذج جديدة، منسجمة مع التغير في حاجات السوق، أو قادرة على غزو السوق وافتتاح أسواق جديدة. والمرونة تعني، أيضاً، تعجيل سرعة دوران رأس المال (خفض المخزون من المواد الخام والسلع المنتجة، تعجيل وتيرة عملية الإنتاج، بحيث تقلص الفترة من لحظة بدء معالجة المادة الخام، حتى الإنتهاء من صنع السلعة الجاهزة، والتوقيت الدقيق لإيقاع العملية الإنتاجية، بحيث يختزل الزمن الضائع بين أجزائها). والمرونة تعني، كذلك، خفض كلفة الإنتاج عبر تنويع استخدام الآلات، وتقليص كمية العمل الحي المستخدم، وزيادة مرونته (قدرة العامل على أداء أكثر من مهمة في آن واحد، وعلى الانتقال من مهمة إلى أخرى ببسر وسرعة، وعلى زيادة نسبة العمال المستخدمين على أساس مؤقت، على حساب العاملين الدائمين، الخ..).

■ الآلات المرنة والعمل المرن، إذن، هي عناوين المرونة. والسعي وراء هذه الأهداف، كان يتطلب تعديلاً جوهرياً في خط الإنتاج الفوردي، يقلص من نمطيته وجمود هيكليته، دون أن يعني بعد، التخلي عنه كلياً. السعي وراء هذه الأهداف كان يعني تطعيم خط الإنتاج الفوردي بمزيد من عناصر الأتمتة، دون الوصول إلى مرحلة الأتمتة الكاملة بعد. ولكنه كان يعني أيضاً، الميل إلى تجزئة العملية الإنتاجية، وتوزيعها على عدد من الوحدات الإنتاجية، القائمة أحياناً في أكثر من بلد، والميل إلى التعامل مع الشركات التابعة على قاعدة المقولة، حيث بهذا، تتم الإستفادة القصوى من إمكانية تحقيق «المرونة الكاملة» غير القابلة للتحقيق تقنياً، إلا بعض حلقات العملية الإنتاجية وأجزائها، بينما الحلقات والأجزاء الأخرى، بحكم طبيعتها، تفرض الاكتفاء بالمرونة الجزئية.

■ سعياً وراء هذه الأهداف، كان لابد من تعجيل تطوير الوسائل التقنية التي تمكن من إحرازها. وانصب الجهد على تطوير تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة (المايكرو إلكترونيكس) التي هي العنصر الرئيسي في الثورة التكنولوجية الحديثة (الثالثة منذ مطلع ق ٢٠)، والتي تسمح بتطوير أنظمة خزن ومعالجة وبرمجة ونقل المعلومات، وباختزال حجم أجهزتها، وتوسيع نطاق معالجتها، وإعادة برمجتها.

جرى تطوير المعالج المصغر (المايكروبروسور) في ١٩٧١، وفتح الطريق لظهور الحاسب الإلكتروني المصغر (المني كومبيوتر)، وجرى التوسيع والتطوير السريع لصناعة الرقائق الإلكترونية الدقيقة (المايكروتشيبس) التي أزلت الحاجة إلى الصحائف والأشرطة المثقبة، كوسائل لخزن ونقل المعلومات، وبذلك تم تطوير الكومبيوتر الدقيق (المايكروكومبيوتر)، وصار بالإمكان تطوير أجهزة التحكم في الآلات واختزال حجمها، ثم تطوير الآلات القابلة لإعادة البرمجة، عبر حاسوب إلكتروني، مركب داخل هيكل الأدوات للآلة نفسها، مما يزيد من مرونتها. وتطورت هذه إلى الآلة المتعددة الجوانب، التي تعاد برمجتها ذاتياً، بحيث تقوم بسلسلة كاملة من العمليات المختلفة بواسطة تغيير أدواتها ذاتياً.

■ الروبوت، الذي كانت قد اخترعت نماذجه الأولى منذ عام ١٩٦٢، دون أن تجد تطبيقاً جدياً لها، بدأ إدخاله لأداء بعض المهام في المصانع منذ مطلع السبعينيات (كانت أعداد الروبوت المستخدمة في جميع دول العالم عام ١٩٧٤ لا تتجاوز ثلاثة آلاف)، ولكن استعماله على خطوط الإنتاج لم يبدأ إلا في أواخر سبعينيات ق ٢٠، حيث أدى هذا الإدخال، إلى توسيع نطاق استخدامات الآلات الموجهة بالإشارات الرقمية، لتشمل القيام بأعمال أخف وأكثر دقة من ذي قبل، فالروبوت يحل محل الإنسان في أعمال اللحام والدهان بالرش والتجميع. ولكن، بشكل عام، فإن توسيع استخداماته إلى جميع حقول الإنتاج لم يتحقق بعد.

ولقد رأينا من قبل، بالأرقام، أن استخدام الروبوت في الصناعة، شهد قفزة ملموسة أثناء أزمة مطلع ثمانينيات ق ٢٠. وهكذا دخلنا عصر الثورة التكنولوجية الثالثة، التي كان محورها تطوير تكنولوجيا المعلوماتية على قاعدة الالكترونيات الدقيقة.

■ بذلك، اتسعت جزر الأتمتة على خط الإنتاج الفوردي: باتت الآلة أكثر مرونة وقدرة على تنويع استخداماتها (وبالتالي ناتجها) وصار الخط نفسه أقل جموداً وأكثر قابلية للتكيف، وأكثر قدرة على زيادة أو تقليص حجم العمل الحي (الإنساني) المستوعب فيه وفق الحاجة، بدرجة نسبية أقل من درجات التعطيل للطاقة الإنتاجية. وتحققت مرونة أكبر عبر «تقليص طول خط الإنتاج» نفسه، أي عبر إزالة عدد من حلقات وأجزاء العملية الإنتاجية التي كانت متضمنة فيه، وإحالتها إلى وحدات إنتاجية، فرعية أو تابعة أو مقولة، ذات حجم أصغر، وذات قدرة أكبر على تحقيق «المرونة الكاملة».

■ ولكن رغم ذلك، وتحت وطأة احتدام الأزمة واشتداد المنافسة الإحتكارية، بقي «حلم المرونة الكاملة» لمجموع المؤسسة الإحتكارية، يطارد أقطاب عمالقة الإحتكار الدولي. فما تحقق حتى الآن، وإن كان كاملاً، أو شبه كامل في بعض حلقاته (وهي حلقات ثانوية على كل حال)، بقي ضمن حدود المرونة الجزئية في نطاق المؤسسة ككل. فالمرونة الكاملة على مستوى المؤسسة ككل، تعني رفع سرعة دوران رأس المال إلى حدها الأقصى، وخفض كلفة الإنتاج إلى حدها الأدنى، وزيادة مرونة الآلات (القدرة على تنويع استخداماتها)، ومرونة العمل (القدرة على توسيع، أو تقليص كمية العمل المستخدم) إلى أعلى مستوى ممكن تقنياً وفيزيائياً. وهذا يعني إنتاجاً دون مخزون، أو تلف، أو وقت ضائع، أو عمل يزيد عن الحد الأدنى الضروري.

■ إنه يعني إنتاجاً وفق الطلب، ويتطلب إحراز ما يسميه عالم «البنية التكنو-إدارية» بتحقيق «الأصفار الخمسة»: أي إختزال «مخزون السلع والخامات إلى الصفر، والوقت الضائع في الانتظار إلى الصفر، وعيوب الإنتاج إلى الصفر، والأخطاء إلى الصفر، والعمل الورقي إلى الصفر».

طموح رأس المال إلى التخلص من نقيضه (العمل) لا حدود له: بعد أن تم إختزال العمل العضلي إلى ما يقرب الصفر، الطموح الآن هو إختزال العمل الذهني (الورقي) إلى الصفر. ولكن هذا يبقى «حلماً» يورق لئالي أقطاب رأس المال وخدمهم التكنو- إداريين، فهو طموح غير قابل للتحقيق طالما الرأسمالية قائمة. إنه باختصار يقوض أسسها. والمشكلة أن بعض منظري علم الإقتصاد البورجوازي، بل وبعض منظري الإصلاحية الحديثة، صدقوا هذا

«الحلم» وحولوه، على الورق في كتاباتهم، إلى واقع قائم وحقيقة ماثلة، فراحوا يتحدثون عن مجتمع جديد أنجبته العملية - التكنولوجية، ويسمونه «المجتمع ما بعد الصناعي» الذي يقيم حضارة جديدة تحل فيها «المعلومات» محل «الصناعة»، مجتمع يزعمون أنه يخلو من التناقضات، ولا يقوم إنتاج الثروة فيه على استغلال العمال، بل على جعل العمل أكثر حذقاً وذكاء.

■ من بين أبرز المنظرين البورجوازيين المعبرين عن هذه الأفكار نشير، بشكل خاص، إلى آلفين توفلر، في مؤلفيه المعنونين: «الموجة الثالثة» و «المشروع المرن»، والأخير هو تقرير تم إعداده بناء على طلب، وتمويل، من الإحتكار الأميركي العملاق «آي. تي. تي.» ويعتبر توفلر أن الثورة الزراعية التي حدثت قبل حوالي ١٠ آلاف سنة كانت الموجة الأولى للتطور التاريخي. أما الموجة الثانية فهي الثورة الصناعية التي أنجبت ما يسميه بالمجتمع الصناعي. ونحن نشهد الآن، وفقاً لرأيه، الموجة الثالثة القائمة على الثورة العلمية - التكنولوجية في مجال المعلوماتية والتي هي على وشك أن تلد حضارة جديدة تماماً، يسميها بمجتمع «ما بعد الصناعة». ويقوم الإنتاج في هذا المجتمع على أساس «المرونة» والتنوع وتجاوز النمطية.

■ واضح أن هذا التفسير «التكنولوجي» للتاريخ، يعجز عن تقديم رؤية منسجمة للمسار الواقعي لتطور تاريخ البشرية، وهو مصمم بعناية للتعبير عن نزعة الطموح إلى «المرونة»، الذي يمتلك أذهان أرباب الإحتكارات، وبشكل هاجسهم. ووفقاً لهذا المنظور التاريخي، يتعذر تماماً تفسير تطور المجتمع البشري منذ مرحلة المشاعية البدائية حتى الثورة الصناعية في ق ١٨، حيث يعتبر التاريخ - ما قبل الثورة الصناعية - حقبة واحدة لا تغيير رئيسي في نمط التنظيم الإجتماعي خلالها. ونحن نعلم أن وقائع المسار الفعلي لحركة التاريخ تشير إلى عكس ذلك تماماً.

■ إن الخلل الأيديولوجي الذي يقع فيه هذا النمط من التنظير، يكمن في تبسيطه إلى حد التجاهل لطبيعة العلاقة الجدلية (علاقة التوافق والتناقض في آن) بين الشروط التكنولوجية للإنتاج ونمط تنظيم القوى المنتجة، من جهة، وبين علاقات الإنتاج الإجتماعية (بما فيها علاقات الملكية)، من جهة أخرى. صحيح أن الثورة التكنولوجية المعاصرة توفر الشروط المادية - التقنية لظهور مجتمع جديد. ولكن علاقات الإنتاج الرأسمالية (وبخاصة علاقات الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الإنتاج) تكبح وتعرقل ولادة المجتمع الجديد. وفي ذلك يكمن سبب الأزمة الحادة التي يعاني منها مجتمع البشرية المعاصر. إن ولادة المجتمع الجديد، تتطلب توفير الشروط الإجتماعية - السياسية الملائمة لنموه، تتطلب إلغاء علاقات

الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إلغاء علاقات الإنتاج الرأسمالية، وهو أمر لا يمكن تصوره بدون الإطاحة بسلطة رأس المال.

■ لقد أخذنا صورة عن الواقع الفعلي لهذا المجتمع، على مستوى عالمي ومحلي، وسوف نعالج خرافة «المجتمع ما بعد الصناعي»، وحضارته الجديدة المزعومة، في فقرة لاحقة، بعد أن رأينا بالواقع والأرقام، أن التناقضات التي تحكمه، هي نفسها تناقضات الرأسمالية وقد ارتقت، وفق قوانينها، إلى مستوى أرقى وأصبحت أعمق.].

■ الخطوة التالية باتجاه الاقتراب من «حلم المرونة الكاملة»، على صعيد المشروع ككل، سوف تتمثل في جعل الآلات العاملة على خط الإنتاج الواحد، ثم في المصنع الواحد، ثم في المشروع ككل بمختلف وحداته الإنتاجية، جعلها قادرة على أن «تتكلم مع بعضها البعض»، أي قادرة على التواصل وتبادل المعلومات والتوجيهات فيما بين بعضها البعض. بذلك فقط يمكن أن ينشأ مصنع عالي المرونة حيث تستجيب جميع الآلات لتوجيهات كومبيوتر مركزي واحد. حتى هذه اللحظة، فإن كلاً من الآلات المسيرة رقمياً، والروبوتات المستخدمة في الإنتاج، له «لغته الخاصة»، أي شيفراتها الخاصة، التي لا تمكن من توحيدها جميعاً في نظام متكامل، مسيطر عليه مركزياً. ويشكل هذا عقبة جديّة في طريق زيادة درجة المرونة، تكلف الإحتكارات إنفاقاً استثمارياً طائلاً في محاولة التغلب عليها.

■ في مطلع ثمانينيات ق ٢٠، أعلنت «جنرال موتورز» (أكبر احتكار دولي إطلاقاً، من حيث رأسماله الفعلي - قيمة موجوداته - الذي بلغ عام ١٩٩٢، ١٩١ مليار دولار) أن ١٥٪ فقط من معداته، التي تشتمل على حوالي ٢٠٠٠ روبوت و ٢٠,٠٠٠ آلة مسيرة رقمياً، ١٥٪ فقط من هذه المعدات، كانت قادرة على التخاطب، التواصل، بين بعضها البعض، خارج نطاق نظام التحكم المباشر الخاص بكل منها، وأن ٥٠٪ من استثمارات الشركة، في مجال الأتمتة، كان ينفق على إقامة أنظمة التواصل بين الآلات. المنافسة المحتدّة بين الإحتكارات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلوماتية وفي إنتاج أجهزتها وأنظمتها، كانت تقود إلى التعميق المضطرد لهذه المعضلة، وإلى زيادة التكاليف التي تتكبدها الإحتكارات الأخرى في محاولتها التغلب عليها.

■ كان لابد من وضع حد للنتائج المدمرة لهذه المنافسة، على الأقل فيما يخص إنتاج أنظمة المعلوماتية وأجهزتها المستخدمة على خطوط الإنتاج. وأخذت «جنرال موتورز»، على عاتقها، المبادرة في هذا المجال، فوجهت إنذاراً إلى احتكارات المعلوماتية المتعاملة معها بالتوقف عن شراء منتجاتها، ما لم تعمل على توحيد أنظمتها، بحيث تستجيب جميعاً

لنظام اتصال وتوجيه واحد. ولأن «جنرال موتورز»، كانت بحد ذاتها تشكل سوقاً ضخمة لهذه الإحتكارات، فقد كان إنذارها مجدياً وفعالاً. وتشكل «خزاناً ذهنياً» يضم ١٢٠ خبيراً، يمثلون أكبر احتكارات المعلوماتية في العالم والتي تقيم مقرها في الولايات المتحدة.

■ بعد خمس سنوات من العمل، تم إنجاز - نظرياً - تطوير ما يسمى بنظام الماب (الأحرف الأولى لعبارة «بروتوكول الأتمتة الصناعية») وهو نظام للتواصل بين الأنظمة والأجهزة، يتجه نحو أن يصبح نموذجاً قياسيًّا، تؤسس على قاعدته المصانع المرنة للمستقبل. تم إنجاز النموذج النظري لهذا النظام في أواسط ثمانينيات ق ٢٠. ولكن إدخاله الفعلي إلى الإنتاج، لم يبدأ إلا في أواخر الثمانينيات، حيث يقدر أن عدد أنظمة الماب التي أنتجت، وكانت جاهزة للتشغيل في ١٩٨٩، كان لا يتجاوز الثلاثين نظاماً، ويفترض أن يبدأ استخدامه في عدد قليل من المشاريع «الرائدة»، خلال تسعينيات ق ٢٠. ولكن، إذا أخذنا بعين الإعتبار متوسط الفترة الزمنية للاهتلاك المعنوي للآلات المشغلة الآن (٧-٨ سنوات)، إلى جانب حجم الإنفاق الاستثماري الضخم الضروري، من أجل استبدال الأنظمة والآلات القائمة والمشغلة فعلاً، فإن المرجح أننا، لن نشهد التعميم الفعلي لهذا النظام على نحو جدي في الصناعة إلا خلال ق ٢١. وتحت إشراف المفوضية الأوروبية للسوق المشتركة، وبتنويل من برنامجها اللذين يطلق عليهما اسم «اسبري» و«يورिका»، ما تزال تتواصل مشاريع البحوث لتطوير أنظمة أوروبية شبيهة بالماب.

■ على مستوى أدنى، أشرنا سابقاً إلى قيام عدد من المصانع عالية المرونة، التي تتخصص في حلقات جزئية محددة من العملية الإنتاجية، وتنتج بعض المكونات الداخلة في صنع عدد من السلع والمنتجات النهائية. وهذه المصانع، هي عبارة عن وحدات إنتاجية فرعية تابعة للإحتكارات، تنتج المكونات (الأجزاء التي تم تجميعها لتشكل السلعة النهائية). ومرونتها العالية تكمن في كونها منظمة ومجهزة، بشكل يجعلها قادرة على التحول، في وقت قصير وحسب الطلب وبسهولة نسبية، نحو إنتاج مكونات مختلفة تماماً، وفقاً لحاجات المنشأة الإحتكارية المركزية. وهذه المصانع الفرعية «معلمنة»، بشكل كامل، فيما يخص نمط ومواعيد تسليم المكونات المطلوبة منها، ووسائل نقلها، وهي مرتبطة بكمبيوتر مركزي، يقوم بتصميم المكونات المطلوبة، كما يقوم بتخطيط إنتاجها.

■ ولكن، وفقاً لتقارير وزارة التجارة الأميركية، فإن عدد هذه المصانع الفرعية، «المرنة» العاملة فعلاً في الولايات المتحدة، لم يكن يتجاوز الـ ٥٠ وحدة في مطلع تسعينيات ق ٢٠، أما في أوروبا فيصل عددها إلى نحو ٨٠ وحدة. لا زال ثمة أماناً، إذن، شوط طويل قبل أن نبدأ الاقتراب جدياً من «حلم المرونة الكاملة»، الذي يدخل عليه أيضاً، عامل المفاضلة، بين

الإفناق الاستماري الضخم الضروري لإدخال هذه الأنظمة في الإنتاج، وبين معدلات الربح المتوقعة التي تشكل الحافز الرئيسي لإدخالها. (راجع الملحق في نهاية الفصل).

■ ركزنا، حتى الآن، على ثورة تكنولوجيا المعلوماتية، باعتبارها المحور الرئيسي للثورة التكنولوية الثالثة التي شهدها العقدان الماضيان، من حيث علاقتها بتثوير الشروط والأساليب التقنية للإنتاج في الصناعة، وبخاصة الصناعة التحويلية. ولكن إلى جانب هذا المحور الرئيسي، إنطوت الثورة التكنولوية الأخيرة على عدد من المحاور الأخرى التي شهدت تطوراً سريعاً خلال العقدان الماضيين، وبخاصة في مجال الكيمياء، والكيمياء الحيوية، والهندسة الوراثية (هندسة الجينات).

■ كان للتطور في مجال الهندسة الوراثية والكيمياء الحيوية، إنعكاسات هامة على بنية الزراعة وتربية الحيوانات وإنتاج الغذاء عموماً، فزادت إنتاجيتها على نحو ملموس، ولكنها أيضاً عززت هيمنة رأس المال الاحتكاري عليها؛ كما أن التطور في الكيمياء وتطبيقاتها التكنولوية، كتخليق المعادن واللدائن (البلاستيكية وغيرها) والألياف الزجاجية والمطاط الصناعي والخيوط والأنسجة الاصطناعية، كان له إنعكاساته في إحراز نسبة عالية من التوفير في الطاقة، وفي استخدام الخامات، وتأمين بدائل صناعية لها أقل كلفة، وفي تقليص نسبة التلف والفاقد من الخامات أثناء عملية الإنتاج، وزيادة القدرة على معالجة النفايات والمنتجات العرضية والخردة والاستفادة منها، وهي كلها وسائل يرصدها ماركس، بدقة وبالتفصيل، باعتبارها أساليب لإحراز وفورات في رأس المال الثابت تساعد على زيادة معدل الربح دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة في الآلات والمعدات. (المجلد الثالث، ص ١٠٤-١١٧).

■ لقد كان للزيادة في أسعار الطاقة والخامات خلال عقد سبعينيات ق ٢٠، الأثر الحاسم في الدفع نحو تعجيل التطور العلمي والتكنولوجي، في مجال الكيمياء والكيمياء الحيوية، بهدف توفير استخدام الخامات وتأمين البدائل الصناعية لها. إن حجم الخامات المطلوبة الآن، لإنتاج وحدة من المنتجات الصناعية لا تتجاوز ٢٠٪ مما كان مطلوباً في بداية القرن. وفي اليابان كانت كمية الخامات المستهلكة عام ١٩٨٤ لإنتاج نفس الكمية من المنتجات الصناعية توازي ٦٠٪ من كمية الخامات التي كانت ضرورية في عام ١٩٧٣، أي أن التطور التكنولوجي سمح بإحراز توفير في استخدام الخامات بنسبة ٤٠٪ خلال ١١ عاماً.

■ ساهمت هذه الإنجازات، التي تم استيعابها فوراً، لأنها لا تحتاج سوى إلى استثمارات محدودة نسبياً، مساهمة رئيسية في زيادة معدلات الربح للإحتكارات. ولكنها، في المقابل،

قادت إلى أزمات هيكلية حادة في العديد من الصناعات، كصناعة الصلب والنحاس، والمعادن عموماً، وصناعة النسيج والجلود، الخ.. كما أنها ساهمت على نحو ملموس في تعجيل التدهور في أسعار الخامات والطاقة والمواد الأولية الذي كان متواصلاً على امتداد ثمانينيات ق ٢٠.

■ يميل منظرو الاقتصاد البورجوازي، وبعض المنبهرين بهم من منظري اليسار، إلى المبالغة في حجم التحولات التي تقود إليها الثورة التكنولوجية الحديثة، في سياق محاولتهم لتقديمها، بصفتها العنصر الحاسم في تطور الرأسمالية المعاصرة. ولقد رأينا، من العرض أعلاه، ما هي درجة التجديد والتقدم التكنولوجي الحقيقية، التي أحدثتها الثورة التكنولوجية الأخيرة، وكيف كانت هذه الدرجة في الواقع محكومة بقوانين تراكم رأس المال. ومن بين المبالغت بهذا الشأن التهويل المفرط في درجة مساهمة التكنولوجيا الحديثة في زيادة مستوى إنتاجية العمل.

ومن المؤكد أن مسألة زيادة الإنتاجية، هي مسألة تحكمها، بالدرجة الرئيسية، عوامل اقتصادية تتعلق بتراكم رأس المال ومصالحه أكثر مما تحكمها العوامل التقنية المحضة. ولكن حتى إذا نظرنا إلى المسألة من زاويتها التقنية المحضة، مفترضين أن جميع المبتكرات الحديثة تجد تطبيقاتها، فوراً، في مجال الإنتاج، وبصرف النظر عن شروط ومتطلبات تراكم رأس المال، فإن المبالغة هنا تبقى قائمة.

■ إن البعض، يقفون مدهوشين، أمام حقيقة أن الثورات التكنولوجية الثلاث التي شهدتها ق ٢٠، قد قادت إلى مضاعفة الإنتاجية في الصناعة بحوالي ٦ مرات خلال ٩٠ عاماً منذ مطلع ق ٢٠. والواقع أن الثورات الصناعية المتعاقبة التي شهدتها ق ١٩، كان لها أثر أكبر في زيادة الإنتاجية، حتى من الزاوية التقنية المحضة. والبعض يقفون مبهورين أمام ظواهر كالروبوت والكمبيوترات والآلات الذكية المسيّرة ذاتياً معتقدين أنها تنطوي، من الزاوية التقنية، على قفزات هائلة في الإنتاجية. ولكن الواقع غير ذلك. فالروبوت، على سبيل المثال، يقوم بالعمل الذي يقوم به ٢,٧ عامل، وكل إثنين من الروبوتات بحاجة إلى عامل واحد لمراقبتها وصيانتها. وهكذا، فإن إدخال الروبوت يؤدي إلى مضاعفة إنتاجية العامل الواحد خمس مرات ونصف تقريباً.

إن الأتمتة القصوى للمشروع المرن، ضمن حدود التطور التقني المعروفة حتى الآن، تحل ستة عمال محل ٣٣ عاملاً لإنتاج نفس الكمية من المنتجات في الفترة الزمنية نفسها. أي أن الأتمتة القصوى للمشروع تضاعف إنتاجية العامل الواحد خمس مرات ونصف المرة تقريباً.

■ دعونا الآن نقارن هذا مع «منجزات» الثورة الصناعية للقرن الماضي. يؤكد ماركس (المجلد الأول، ص ٣٦٩) أن استبدال دولاب الغزل اليدوي بمغزل آلي، كان يترتب عليه زيادة إنتاجية العامل الواحد بحوالي ١٨٠ مرة (!)، ويؤكد في موقع آخر (نفس المصدر، ص ٤٣٢)، أن العامل الحرفي متوسط القوة والمهارة، كان في إطار نظام التعاون الحرفي في ق ١٨ قادراً على إنتاج ٤٨٠٠ إبرة في اليوم، بينما في منتصف ق ١٩، فإن عاملة فتاة بدون خبرة يمكنها أن تشرف على عمل ٤ ماكنات لصنع الإبر، وتنتج هكذا حوالي ٦٠٠ ألف إبرة في اليوم، أي أن ماكنة صنع الإبر تضاعف إنتاجية العامل بحوالي ١٢٥ مرة، بمعزل عن احتساب المهارة والقوة البدنية.

■ هكذا، فإن الصناعة الآلية، بالمقارنة مع التعاون الحرفي والمانيفاكوترة، أدت إلى زيادة إنتاجية العمل في المتوسط، بوتيرة تفوق ٣٠ مرة ما يمكن أن تؤدي إليه الأتمتة القصوى، بحدودها المعروفة حتى هذه اللحظة. ومع ذلك، لم يجد ماركس، من يقول، الطبقة العاملة سوف تختفي وتضمحل وتندمج بالفئات الوسطى بفعل التحول من التعاون الحرفي والمانيفاكوترة إلى الصناعة الآلية (!) ■

(٢)

ماركس: حول رأس المال،

التثوير التكنولوجي لوسائل الإنتاج

■ بعض المنظرين، المبهورين بوتيرة الثورة التكنولوجية الحديثة، يحسبون أنهم اكتشفوا شيئاً جديداً، حين يؤكدون أن الرأسمالية المعاصرة تتطوي على الدمج الوثيق، بين العلم والإنتاج بحيث يصبح العلم جزء عضويًا من العملية الإنتاجية. والواقع أن ماركس اعتبر أن «توحيد العمل مع العلوم الطبيعية»، أي دمج العلم بالإنتاج الاجتماعي، يشكل واحدة من الركائز الرئيسية الثلاث التي يقوم عليها نمط الإنتاج الرأسمالي، إلى جانب تركيز وسائل الإنتاج وتشكيل السوق العالمية: «إن تطوير القدرة الإنتاجية للعمل الاجتماعي (عبر تثوير أساليب الإنتاج) هو المهمة التاريخية والمبرر التاريخي لرأس المال، وهو أيضا الوسيلة التي يخلق بواسطتها، دون وعي، المقدمات المادية لظهور نمط إنتاج أرقى وأكثر تقدماً». (المجلد الثالث، ص ٢٦٦).

■ منذ ١٨٤٨، أوضح ماركس وإنجلز (في «البيان الشيوعي»): «أن الرأسمالية لا يمكن أن تستمر في الوجود بدون التثوير المتواصل لوسائل وأدوات الإنتاج». «إن زيادة القدرة

الإنتاجية للعمل الاجتماعي تؤدي إلى تسارع وتيرة تراكم رأس المال، سواء بزيادتها لمعدل فائض القيمة (أي درجة استغلال العمل)، أو بزيادتها لكمية المنتوجات التي يتجسد فيها مقدار محدد من القيمة. وهكذا، فإن مقداراً محدداً من القيمة، متخذاً شكل رأسمال متغير، يصبح كافياً لتشغيل كمية أكبر من قوة العمل، وبالتالي الاستحواذ على كمية أكبر من العمل. كما أن مقداراً محدداً من القيمة، متخذاً شكل رأسمال ثابت، يتجسد في كمية أكبر من وسائل الإنتاج، وبالتالي يوفر عناصر أكثر لإنتاج القيمة».

■ وهكذا، فإن إنتاج فائض القيمة يتزايد بسرعة أكبر من تزايد قيمة رأس المال، وحتى إذا بقيت قيمة رأس المال الإضافي المتولد ثابتة، فإن التراكم المتسارع يشق طريقه مع ذلك بوتيرة أكبر (المجلد الأول، ص ٥٦٦). إذن: العلم والتكنولوجيا يمنحان رأس المال قدرة على التوسع مستقلة عن مقداره المعطى المشغل بالفعل (المجلد الأول، ص ٥٦٧). إن زيادة إنتاجية العمل، كنتيجة للتجديد التكنولوجي، تعني زيادة معدل فائض القيمة الذي يستخدمه الرأسمالي ويستحوذ عليه، أي زيادة النسبة بين القيمة الفائضة التي ينتجها العامل ويستحوذ عليها الرأسمالي دون مقابل، وبين قيمة قوة العمل التي يتحدد على أساسها الأجر.

■ إن زيادة الإنتاجية تدفع، بدايةً، نحو زيادة معدل الربح. وتشكل المنافسة، وبخاصة في عصر المنافسة الحرة، حافزاً دائماً للتجديد التكنولوجي: «فيما عدا فترات الإزدهار، فإن أكثر المعارك شراسة تنشب بين الرأسماليين من أجل تحديد نصيب كل منهم في السوق. هذا النصيب يرتبط بعلاقة مباشرة مع رخص منتجاتهم. يولد هذا الصراع تنافساً محموماً لتطبيق طرائق الإنتاج الحديثة وإدخال الآلات المحسنة». (المجلد الأول، ص ٤٢٧). ففي خضم هذه المنافسة المحتدمة، يحصل الرأسمالي الذي يبادر إلى تجديد أساليب إنتاجه وأدواته على الميزة التالية:

إن هذا التجديد يتيح له زيادة إنتاجية العمل الذي يستخلصه من عماله. ورغم أن نفس الكمية من العمل، مهما تكن إنتاجيتها، تضيف على البضائع المنتجة نفس المقدار من القيمة الجديدة المضافة، إلا أن زيادة الإنتاجية تعني، أن نفس الكمية من العمل تصبح قادرة على إنتاج كمية أكبر من البضائع. وبالتالي، فإن مقدار القيمة المجدد في البضاعة الواحدة ينخفض. ويعبر هذا عن نفسه بأن كلفة إنتاجها تنخفض. وبما أن البضائع يجري تبادلها في السوق ليس وفقاً للقيمة المجددة فيها فعلاً، بل وفقاً لقيمتها السائدة اجتماعياً، التي تساوي كمية العمل الضروري اجتماعياً، اللازم من أجل إنتاجها، فإن الرأسمالي الذي ينجح في زيادة إنتاجية عماله فوق مستوى الإنتاجية السائد اجتماعياً، (أي الذي يبادر بالتجديد التكنولوجي)، يصبح قادراً على مبادلة بضائعه في السوق، بقيمة أدنى من قيمتها السائدة، ولكنها مع ذلك

أكبر من القيمة المتجسدة فيها فعلاً. إنه يبيع البضاعة بسعر أدنى من سعر السوق، ولكنه أعلى من سعر إنتاجها.

■ وبهذا، فهو يحتل نصيباً أوسع في السوق بفضل الخفض النسبي لأسعاره، إلى جانب أنه يحقق ربحاً إضافياً يزيد على فائض القيمة الذي يستخلصه من عماله مباشرة. وهكذا، فإن ثمة ميلاً متأسلاً في رأس المال نحو زيادة إنتاجية العمل، باستخدام الوسائل التكنولوجية المستحدثة، وخفض قيمة البضائع.

ولكن: «ليس ثمة رأسمالي يقدم طوعاً على إدخال طريقة إنتاج مستحدثة، مهما تكن أكثر إنتاجية، ومهما كانت تعني زيادة معدل فائض القيمة، إذا ما كان هذا (يتطلب استثماراً كبيراً) يؤدي إلى خفض معدل الربح. رغم ذلك فإن كل طريقة إنتاجية مستحدثة كهذه، تؤدي إلى خفض قيمة البضائع وتمكن الرأسمالي، بالتالي، من بيعها - في البداية - بسعر يزيد على سعر إنتاجها، بل ربما يزيد على قيمتها. وهكذا يدخل إلى حيزه الفرق بين كلفة إنتاجها وبين أسعار السوق لنفس البضاعة التي يجري إنتاجها من قبل الآخرين بكلفة أعلى. إنه يستطيع أن يفعل ذلك لأن متوسط وقت العمل الضروري إجتماعياً، اللازم لإنتاج سلع الآخرين يكون أعلى من وقت العمل الذي تتطلبه طرائق الإنتاج المستحدثة، لصنع البضاعة نفسها، لأن أسلوب إنتاجه يقف على مستوى أعلى من المعدل السائد إجتماعياً، ولكن المنافسة، سرعان ما تجعل طرائق الإنتاج المستحدثة عامة بمتناول الجميع، وتخضعها بالتالي للقانون العام، ويتبع ذلك انخفاض عام في معدل الربح، مستقل تماماً عن إرادة الرأسماليين ورغمًا عنهم». (المجلد الثالث، ص ٢٦٤).

■ إذا كان التجديد التكنولوجي، لهذه الأسباب، يقود في البداية إلى زيادة معدل الربح، فإنه يميل - على المدى الأبعد - إلى العكس. ذلك أن التجديد التكنولوجي يعني، في المدى الأبعد، رفع نسبة التكوين العضوي لرأس المال، أي زيادة نسبة رأس المال الثابت (وسائل الإنتاج) إلى رأس المال المتغير (العمل). ولقد رأينا أن هذا هو العامل الرئيسي الذي يقود إلى تدهور معدلات الربح على الأجل الطويل. إن زيادة الإنتاجية بفعل التجديد التكنولوجي، تعجل وتيرة تراكم رأس المال. تعني زيادة تركيز رأس المال. إن رأس المال الإضافي المتراكم يوظف في استخدام أحدث الآلات والمنجزات التقنية، وبالتالي يعجل عملية التجديد التكنولوجي. وعند لحظة معينة، فإن رأس المال القديم بكامله يخلع جلده القديم، ويظهر بثوب تكنولوجي متجدد.

■ وهكذا، فإن زيادة تركيز رأس المال، تؤدي إلى تعجيل التطور التكنولوجي. ولكنها أيضاً، تنطوي على تسارع تركز رأس المال، الذي يقود إلى الإحتكار. الذي يؤثر - بدوره

- على وتيرة التجدد التكنولوجي. بيد أن تسارع تراكم رأس المال، المترافق مع انخفاض معدل الربح، يقود إلى تدهور معدل نمو الإنتاجية، وإلى إبطاء وتيرة التجدد التكنولوجي على المدى البعيد. ويتفاقم هذا الميل بفعل تعاظم التمرکز الذي يؤدي إلى الاحتكار ■

ملحق

تكنولوجيا حديثة وتعاون طبقي قديم

■ شكلت الدراسة بالعنوان أعلاه، التي أعدها حزب العمل البلجيكي، مصدراً رئيسياً للمعلومات والتحليل، الواردين في هذا الفصل، بشأن التطور في الشروط التقنية للإنتاج، وأساليب تنظيم العمل، لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتتضمن هذه الدراسة، تقريراً عن المشروع «الرائد» الذي أعلنت «جنرال موتورز» في ١٩٨٥ عن مخطتها لإنشائه في ولاية تينيسي الأميركية، والذي كان مقرراً أن يبدأ العمل والإنتاج في مطلع تسعينيات ق ٢٠، وهو مخطط، يعطي صورة تقريبية عن الشكل الذي سيتخذه «المشروع المرن» المتكامل في المستقبل. ولا تخفي «جنرال موتورز»، أن الهدف من إقامة هذا المشروع، الذي أطلق عليه إسم «مشروع زحل»، هو مواجهة المنافسة الشديدة من قبل صناعة السيارات اليابانية لمثيلتها الأميركية، داخل السوق الأميركية ذاتها.

■ يسعى هذا المشروع إلى إحراز «الأصفار الخمسة» على النحو التالي: سيكون الإنتاج إنتاجاً وفق الطلب. وكالات البيع والتسويق التابعة للمشروع، في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، ستكون مزودة بالمعدات اللازمة لتعرض على الزبون الراغب في شراء سيارة، طيفاً واسعاً من الموديلات والنماذج التي يمكنه الإنتقاء من بينها.

وقور تحديد خياره، فإن طلبه سوف يسجل على الكومبيوتر كطلبية تبلغ إلى الكومبيوتر المركزي، الذي يقوم بدوره بتوزيعها، بواسطة نظام الماب، كأمر إنتاج إلى جميع الوحدات الإنتاجية المركزية والفرعية (المقولة) التابعة للمشروع، وتبدأ هذه فوراً بإنتاج المكونات (القطع والأجزاء) التي تتكون منها السيارات ذات الموديل المطلوب. وبموجب توقيت محدد، مخطط كومبيوترياً، تبدأ هذه القطع والأجزاء بالوصول إلى المصنع المركزي للمشروع، حيث يجري تجميعها بموجب المواصفات المطلوبة المحددة إلكترونياً. وسوف يستلم الزبون سيارته المطلوبة خلال أسبوع.

■ المشروع، سوف يكون متكاملأ تماماً، أي أن المصنع المركزي، والوحدات الإنتاجية

الفرعية (المقولة)، سوف تقام في المنطقة نفسها، وسوف تربط جميعاً مع بعضها البعض بواسطة نظام الماب. وبموجب مخطط المشروع، فإن ٦٠٪ من الإنتاج سوف يجري على أساس مبدأ المقولة الفرعية، حيث تتشكل كل وحدة فرعية من جماعة من العمال، يتراوح عددها بين ٦ إلى ١٥ عامل.

وستكون هذه الجماعات «حرة» في توزيع العمل داخلها، شرط أن تفي بطلبات الإنتاج التي تتلقاها في موعدها المحدد. وستكون مهمة «مراقبة النوعية» من ضمن مهمات الجماعات نفسها، حيث تصيح الجماعة، بكاملها، مسؤولة عن أية أخطاء، أو عيوب في الإنتاج، وبذلك تختزل الحاجة إلى وجود جهاز خاص لمراقبة النوعية، كما هو الحال الآن.

كذلك، فإن هذه الجماعات نفسها، ستكون أيضاً مسؤولة عن إنجاز أعمال التصليح والصيانة لمعداتها بنفسها، مما يعني، إختزال الحاجة إلى مجموعات الصيانة المتخصصة. وبذلك يمكن خفض التكاليف، وساعات العمل، إلى الحد الأدنى، والحصول على «نوعية كاملة» بدون عيوب، أو أخطاء في الإنتاج.

■ لن يكون ثمة مخزون مكس من السلع، حيث يجري إنتاج السيارات حسب الطلب، والقطع والمكونات اللازمة، سيجري إنتاجها وإرسالها إلى المركز، في الوقت المحدد لها تماماً، مما يعني أيضاً، إختزال الوقت الضائع في الإنتظار إلى الصفر. سوف يكون المشروع قادراً على إنتاج نصف مليون سيارة سنوياً، باستخدام ٦ آلاف عامل، بالمقارنة مع ٣٣ ألف عامل يلزمون الآن لإنتاج الكمية نفسها.

وسيكون معدل الإنتاج السنوي للعامل الواحد ٨٠ سيارة سنوياً، وبهذا يتفوق على المعدل الياباني، الذي يبلغ الآن حوالي ٧٠ سيارة للعامل الواحد سنوياً. وسوف يتطلب المشروع استثماراً في الآلات والتجهيزات والمباني، يقدر بحوالي ٥ مليارات دولار، أي بمعدل ٨٣٣ ألف دولار للعامل الواحد. ولكنه سوف يَختزل، يُخفض، سعر الإنتاج (سعر الكلفة + متوسط الربح) للسيارة الواحدة بحوالي ٣ آلاف دولار.

■ وبذلك، فإن المشروع، إذا باع بالسعر الحالي، أو حتى بأقل منه قليلاً، سيكون قادراً على استرداد رأسماله المستثمر في أصول الإنتاج، خلال فترة أقصاها ٣ سنوات ونصف السنة، محققاً في الوقت نفسه أرباحاً تساوي متوسط معدل الربح. وإذا افترضنا أن العمر الإفتراضي للآلات (سرعة إهلاكها المعنوي) سيكون ٥ سنوات (هو الآن في الواقع ٧-٨ سنوات)، فإن الأرباح الخارقة، التي سوف يحققها المشروع خلال هذه السنوات الـ ٥، أي الأرباح التي تزيد على متوسط معدل الربح، والتي تتولد عن الفرق بين كلفة إنتاج المشروع،

وبين كلفة الإنتاج السائدة إجتماعياً في الوقت الراهن، سوف تصل إلى حوالي نصف مليار دولار سنوياً، أي أن كل مليار مستثمر في الآلات، سوف يعطي نصف مليار من الأرباح الخارقة، علاوة على متوسط معدل الربح، وهذا يعني زيادة معدل الربح الخاص للمشروع إلى أكثر من ٥٠٪. ولكن الشرط الضروري لتحقيق ذلك هو إحراز درجة من «مرونة العمل»، مناظرة لدرجة المرونة في نظام الإنتاج.

■ إن ذلك يتطلب، أولاً، تعاوناً كاملاً بين العمال، ونقابتهم، وبين الإدارة، وتحريم الإضرابات، أو التباطؤ، أو التوقف عن العمل، حيث أن أي توقف، أو تباطؤ، ولو من مجموعة صغيرة من العمال، ولفترة وجيزة، ستؤدي فوراً إلى إشاعة الفوضى الكاملة في النظام بأسره، والتسبب في خسائر فادحة للمشروع. والإدارة تسعى إلى إحراز هذا التعاون الطبقي الكامل، عبر اتفاق خاص مع نقابة عمال السيارات الأميركية، يلغي سريان إتفاقات العمل الجماعية السائدة في صناعة السيارات على عمال المشروع، ويستبدلها بعقد عمل خاص، يُحرّم - بشكل كامل - أي لجوء للإضراب والتوقف، أو الإعتصام، أو التباطؤ، أو إعاقة الإنتاج ويجيز فصل من يقدم على هذه الممارسات دون تعويض، ويقيم جهازاً خاصاً لمعالجة النزاعات الصناعية، ينطوي على أربعة مراحل من إجراءات التوفيق، تنتهي بقرار نهائي وملزم للجميع. وبالمقابل تشارك النقابة في جهاز التوظيف واختيار العمال التابع للمشروع، ويعتبر جميع العمال الدائمين أعضاء تلقائيين في النقابة، تشارك الشركة في دفع جزء من رسوم إلتسابهم واشترائاتهم، ويتحمل ممثلو النقابة في فروع المشروع، مسؤولية ضمان تنفيذ إلتزامات العمال بموجب العقد، ويتحولون بذلك إلى مشرفي عمل، أكثر مما هم ممثلون نقابيون للعمال.

■ إن مرونة العمل تتطلب، ثانياً، ضمان حرية الإدارة في استئجار العمال على أساس مؤقت، إلى جانب العمال الدائمين، وصرْفهم من الخدمة فور إنتفاء الحاجة إليهم دون شروط. ويقدر مخططو المشروع، أن ٢٠٪ من العمال، في المتوسط السنوي، سيتم توظيفهم على أساس مؤقت وبدون أي حقوق. ويتضمن عقد العمل الخاص مع النقابة فقرة خاصة، تجيز هذا، وتلتزم النقابة بموجبها بالإمتناع عن المطالبة بأية حقوق لهؤلاء العمال من الدرجة الثانية. كما يجيز العقد للإدارة أن تحدد، وتعيد تحديد، نظام نوبات العمل والساعات الإضافية بحرية، وفقاً لحاجات الإنتاج، وأن تُلزم العمال بالإنضباط لقراراتها بهذا الشأن، مما يعني إقرار إلتزامية العمل الإضافي، خلافاً لبنود الإتفاقات الجماعية السارية.

■ إنضباط العمال لهذه الإلتزامات، سوف يخضع لمراقبة إلكترونية، فالكومبيوتر، وليس مشرفي العمل فحسب، سوف يكون قادراً على رصد أي خلل في «مرونة» العمل، أي خطأ فردي، أو تباطؤ، سواء في المصنع المركزي، أو في الوحدات الفرعية، وعلى تشخيص العامل

المسؤول عنه، وتحديد العقوبة المفروضة عليه، على شكل غرامة أو حسمات من الأجر تخصم تلقائياً.

ومن أجل خلق شعور وهمي لدى العمال، بالمشاركة في المسؤولية عن المشروع، وعن نجاحه وربحيته، فإن العقد يتضمن نظاماً للعلاوات والمكافآت الفردية للعمال المتفوقين، والجماعية لجماعات العمال التي تنجح في تحقيق «أهداف الإنتاج» المحددة، من حيث الكمية والنوعية.

ويتضمن العقد أيضاً نظاماً لمشاركة العمال في نسبة ضئيلة من أرباح المشروع، ولكن هذا النظام لا يسري، إلا بعد أن يسترد المشروع رأسماله، ويبدأ بتحقيق مستوى محدد من الربحية الصافية. ولكن هذه العلاوات والمكافآت، لن تقود إلى زيادة حقيقية في مستوى الأجر، ذلك أن العقد يتضمن، أيضاً، بدأً يحدد الأجر الأساسي الثابت للعامل ضمن سقف قدره ٨٠٪ من متوسط الأجر السائدة في صناعة السيارات الأميركية. وبالتالي، فإن حصول العامل على أجر متوسط، مماثل لأجر سائر العمال في الصناعة نفسها، يتوقف تماماً على مدى رضوخه الكامل لنظام «المرونة»، وانضباطه له، ومدى «إخلاصه» للمشروع، أي مدى تقانيه في تعظيم أرباح مساهمي «جنرال موتورز».

■ سابقاً، كان يتم إخضاع العامل لوتيرة عمل الآلة، ثم لسرعة حزام الإنتاج. في المستقبل سوف يتم إخضاع العامل للكمبيوتر. هذا هو المجتمع الجديد الذي تعدُّ به ثورة تكنولوجيا المعلوماتية، والذي يزعم منظرو رأس المال الإحتكاري، أنه سيقوم على التكافؤ والمساواة بين طرفي الإنتاج، وأنه سيحقق زيادة الأرباح بفضل جعل العمل أكثر حذاقة وذكاء بدلاً من إرهاقه. هذا هو ما تعنيه «مرونة العمل»: المزيد من امتهان وإخضاع العمال، وتشديد درجة استغلالهم، وحرمانهم من أية وسيلة للدفاع عن حقوقهم، وحتى في الولايات المتحدة، فإن موافقة نقابة عمال السيارات على مثل هذا الإتفاق، أدت إلى استقالة أحد أبرز قادتها إحتجاجاً على ما يتضمنه من مساس بحقوق العمال.

■ بغض النظر عن المنحى التطبيقي لهذا المشروع، فإن ما يعيننا - في السياق المحدد لبحثنا - هو التالي: إن المخطط المعلن يعطينا صورة نموذجية عن «المشروع الإحتكاري المرن» الذي سيقوم في المستقبل، إستناداً إلى «منجزات» ثورة تكنولوجيا المعلوماتية، عندما تسمح شروط ومتطلبات تراكم رأس المال ببدء تعميمه على نطاق جدي في الصناعة. وهو، على كل حال، لا يحقق طموح رأس المال إلى التخلص من نقيضه، أي من العمل المأجور. لذلك، كما قلنا، مستحيل في ظل الرأسمالية، ولا هو يزكي تنبؤات بعض المنظرين حول

«اختفاء الطبقة العاملة»، واندماجها بالفئات الوسطى، واتجاهها نحو الإضمحلال بفعل الثورة العلمية التكنولوجية. كل ما سيفعله أنه سيلقي بـ ٣٣ ألف عامل ومستخدم، من بينهم تقنيون ومهندسون وإداريون وعمال بإاقات بيضاء، سيلقي بهم في أحضان البطالة، مقابل تشغيل ٦ الآف عامل محلهم، بشروط عمل أسوأ تزيد على نحو ملموس من درجة استغلالهم.

■ ليس اختفاء الطبقة العاملة، ولا اضمحلالها، ولا ارتقاؤها إلى مرتبة الفئات الوسطى، هو ما تقود إليه «منجزات الثورة العلمية - التكنولوجية»، في ظل هيمنة رأس المال الإحتكاري، بل تشديد استغلالها وزيادة نسبة البطالة بين صفوفها، أي المزيد من إفقارها النسبي، وتضخيم جيش العمل الإحتياطي، زيادة «فيض السكان النسبي»، تماماً كما توقع ماركس بقوله:

«إن التناقض المطلق بين الضرورات التقنية للصناعة الحديثة، وبين السمات الإجتماعية المتأصلة التي تتخذها، في ظل إطارها الرأسمالي، يبدد ويقضي على كل استقرار وأمان في وضعية العامل. (إن هذا التناقض) ينفس عن غيظه بخلق وحش مشوه: جيش إحتياطي للصناعة، يعيش في حالة من البؤس، ليكون دوماً تحت تصرف رأس المال، ويعبر عن نفسه بتعاطم التضحيات الإنسانية التي لا تتقطع بين صفوف الطبقة العاملة، بالهدر والتبذير الأخرق لقوة العمل، وبالتدمير الذي تسببه فوضى إقتصادية، كفيلة بتحويل كل تقدم تقني واقتصادي إلى كارثة إجتماعية». (المجلد الأول، ص ٤٥٧) ■

الفصل الثاني

الثورة التكنولوجية، انعكاسها على البنية الهيكلية للأسماالية المعاصرة

١- الإحتكار، التجديد التكنولوجي

٢- الثورة التكنولوجية الحديثة، قانون القيمة

٣- إنعكاسات الثورة الحديثة على البنية الهيكلية

(١)

الإحتكار، التجديد التكنولوجي

■ «المنافسة الحرة تتحول إلى الإحتكار. والنتيجة هي تقدم هائل في عملية جمعة الإنتاج، عملية تطوير الطابع الإجتماعي للإنتاج. وبشكل خاص فإن عملية الإبتكار والتجديد التكنولوجي، تجري جمعيتها وإكسابها طابعاً اجتماعياً، حيث يتم احتكار العمل الماهر والمعرفة العلمية والخبرة الهندسية، واستغلالها، تجييرها في خدمة تعظيم الأرباح الإحتكارية، أي إخضاعها لمتطلبات تراكم رأس المال الإحتكاري، بدلاً من متطلبات تطور المجتمع وإشباع حاجاته». هكذا يرى لينين أثر التحول، من رأسمالية المنافسة الحرة، إلى الرأسمالية الإحتكارية، على عملية التجديد التكنولوجي، في المرحلة الأولى من مراحل هذا التحول، في العقود الأولى من ق ٢٠. (لينين: «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»/ الأعمال الكاملة/ المجلد ٢٢، ص ٢٠٥).

■ يرى البعض أن الثورة التكنولوجية الأخيرة، هي التي حولت العلم إلى سلعة، وجعلت من البحث العلمي عملاً جمعياً. ولقد رأينا أن ماركس يعتبر هذه الظاهرة سمة متأصلة في الرأسمالية منذ بدايتها. فالعلم يتوحد مع العمل، يندمج فيه، يصبح جزء من قوة العمل. وتحول قوة العمل إلى سلعة، هو الأساس الذي يركز إليه نمط الإنتاج الرأسمالي. ونشوء الإحتكارات يقود إلى «جمعة» العلم، أي تحويل البحث العلمي والإبتكار إلى عمل جماعي، كما يقود إلى احتكاره، إلى الهيمنة عليه من قبل الإحتكارات. والذروة الشاهقة التي بلغت عملية تمركز رأس المال الإحتكاري، بفعل التدويل وظهور الإحتكارات فوق القومية، وهيمنتها على السوق العالمية، يزيد على نحو ملموس من «جمعة» العلم وإخضاعه للهيمنة الإحتكارية. وهذه الذروة، ترافقت مع الثورة التكنولوجية الحديثة، فبدا للبعض، وكأن الثورة التكنولوجية هي سببها، بينما هي في الواقع نتيجة لها، نتيجة للمستوى الذي بلغت عملية تراكم رأس المال وتمركزه على نطاق دولي.

■ إن الإحتكارات تندفع أولاً إلى احتكار العلم والخبرة التكنولوجية؛ إلى شراء جميع براءات الإختراع التي تتعلق بمجال نشاطها الإنتاجي، سواء جرى تطبيقها في الإنتاج أم لا، فالسيطرة عليها تمنع المنافسين من إمكانية الوصول إليها. وتقام شركات ثانوية خاصة بهدف شراء البراءات والسيطرة عليها. ثم يجري تجميع المخترعين والعلماء، استئجارهم وتشغيلهم في وحدات خاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ويصبح البحث العلمي والإبتكار التكنولوجي، بالتالي، عملية دائبة، متواصلة، وجماعية.

■ منذ خمسينيات ق ٢٠، وبشكل أكثر تطوراً، منذ سبعينياته، باتت وحدات البحث العلمي التابعة للإحتكارات وحدات إنتاجية قائمة بذاتها، تستخدم المئات من العلماء والمهندسين والعمال التقنيين، ويسودها بشكل كامل نظام الانضباط وتقسيم العمل السائد في المصانع. وتواصل «مصانع العلم والتكنولوجيا» هذه، إنتاجها بصرف النظر عما إذا كانت حاصلة أبحاثها تجد لها تطبيقاً فورياً في الصناعة أم لا. فبهذه الوسيلة تحافظ الإحتكارات على احتكارها للتكنولوجيا المتعلقة بمجال نشاطها وتضمن إقصاء المنافسين عنها (عبر مسابقتهم إلى تسجيل براءات الإختراع، والإستئثار بحقوق استخدامها)، أما التطبيق الفعلي لهذه المبتكرات، فيبقى خاضعاً لمتطلبات تراكم رأس المال، لمدى مساهمته في زيادة معدل الربح، ومدى الحاجة إليه من أجل زيادة معدل الربح.

وهكذا، فإن وتيرة نمو المعرفة العلمية تتسارع، ولكن وتيرة تطبيقها التكنولوجي، تصبح خاضعة تماماً لمتطلبات التراكم ولقوانين المنافسة الإحتكارية.

■ فيما يتعلق بتطبيق الخبرة التكنولوجية المترابطة، فإن تأثير التمركز الإحتكاري مزدوج ومتناقض، ولكنه يصب في النهاية باتجاه إبطاء وتيرة التجدد التكنولوجي على المدى البعيد، كما يعبر عنه تراجع معدلات نمو الإنتاجية في الأجل الطويل، أي التراجع النسبي المضطرب في «القدرة على استيعاب» منجزات الثورة العلمية التكنولوجية، على العكس مما يبدو ظاهرياً، وخلافاً لما يعتقد البعض ممن يؤخذون بمظاهر الأشياء، ويتغاضون عن جوهرها.

إن التجدد التكنولوجي، يصبح عملية دائمة ومتواصلة، وإن تكن وتيرتها أبطأ مما كان عليه الحال في ظل المنافسة الحرة، أو في المراحل الأولى من نمو الرأسمالية الإحتكارية. وهو يصبح عملية دائمة، لأن الأحجام الهائلة من رأس المال الإضافي، التي تراكمها الإحتكارات، تزيد أضعافاً على أحجام رأس المال التي كان يمكن مراكمتها في السابق، فالتمركز يعني «زيادة رأس المال الكلي بوتيرة أسرع من وتيرة انخفاض معدل الربح»، وهذه الأحجام الإضافية المتزايدة في كميتها، «تخدم بشكل خاص كقنوات لتطبيق واستيعاب الإبتكارات والمخترعات الجديدة»، فهي تستثمر في أحدث الآلات، ووفق آخر مبتكرات طرائق تنظيم الإنتاج. (المجلد الثالث، ص ٢٢٣).

■ ولكن، من جهة أخرى، فإن تعاظم التراكم، وارتفاع نسبة التكوين العضوي لرأس المال، الذي هو حاصلة التجدد التكنولوجي، يعجل في تدهور معدلات الربح على المدى الطويل. ولقد رأينا أن هذا الإتجاه المتعاظم، مع تسارع التمركز الإحتكاري، يميل إلى جعل فيض التراكم في رأس المال ظاهرة مزمنة.

وهذا يعني تراجع الميل إلى الإقدام على استثمارات ضخمة في الوسائل التكنولوجية الحديثة، إلا عندما يصبح ذلك الإقدام ضرورة مطلقة، بفعل المنافسة الإحتكارية. ذلك أن انحسار فعل آليات السوق، بسبب الهيمنة الإحتكارية، يُمكن الإحتكارات من القضاء على المنافسين الصغار، بل منع نشوئهم وتشكلهم كرؤوس أموال مستقلة، دون أن تكون مضطرة إلى تجديلات تقنية متسارعة، للحفاظ على نصيبها من السوق. ولكن هذا لا ينطبق طبعاً على المنافسين الإحتكاريين، ذوي القوة المساوية والموقع المتكافيء. ولذلك، عندما تنشب حروب المنافسة الإحتكارية، فإن الاندفاع نحو التجديد التكنولوجي يكتسب زخماً أكبر.

■ وهكذا، يصبح «استيعاب منجزات» الثورة التكنولوجية، وبخاصة عندما يكون بحاجة إلى استثمارات ضخمة في الآلات والمعدات، مرهوناً بمسار المنافسة الإحتكارية، وخاضعاً لقوانينها، ويصبح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بموجات الإنمـاج، والاستيلاء، وإعادة الهيكلة، التي تتبـلع الإحتكارات خلالها بعضها البعض، وبخاصة خلال الأزمات.

وبفعل هذين الإتجاهين المتناقضين، وفي محصلة التفاعل بينهما، فإن عملية التجدد التكنولوجي لرأس المال، عملية «استيعاب منجزات الثورة العلمية – التكنولوجية»، تصبح عملية دائمة ومتواصلة من جهة، ولكن وتيرتها، من جهة أخرى، تصبح أبطأ وتبدأ في التباطؤ المضطرب، وتترجم تراجعاً نسبياً مضطرباً في القدرة على استيعاب منجزات الثورة العلمية – التكنولوجية، أو بالأحرى في الميل لاستيعابها.

■ إن الإحتكارات تستمر في الاستحواذ على المبتكرات وبراءات الاختراع الجديدة، وفي العمل الدؤوب على تطويرها، ولكن تطبيقها في الإنتاج يتباطأ ويصبح، في القسط الرئيسي منه، رهناً بمتطلبات المنافسة الإحتكارية وحروبها. إن «جنرال موتورز»، على سبيل المثال، لا تستغل أكثر من ١٪ من مجموع براءات الإختراع التي تملكها.

ويعترف منظرو الإقتصاد البورجوازي، بأن ثمة مقاومة من جانب الإحتكارات لتطبيق المنجزات التكنولوجية الجديدة، ولكنهم يخطئون في تحديد أسبابها ويتجاهلون دلالاتها. وتبرز هذه المقاومة على نحو صارخ من خلال حقيقة، أن وتيرة التجدد التكنولوجي في الصناعات الحربية، التي تجد سوقاً مضموناً ومتوسعاً بفضل عقود الدولة، التي تضمن لها معدلات ربح مرتفعة، هي أسرع بما لا يقاس من وتيرة التجدد التكنولوجي في الصناعات المدنية. ويرى المنظرون البورجوازيون، أن هذا هو السبب في الأزمة التي تعاني منها هذه الصناعات الأخيرة. ولكنه في الواقع نتيجة الأزمة لا سببها، نتيجة فيض تراكم رأس المال، وقد بلغت حداً باتت فيه أزمة مديدة ومزمنة، وراحت تقترب من حالة فيض التراكم المطلق والدائم.

لقد بات النداء الملح الذي يكرره هؤلاء المنظرون، هو الدعوة إلى تطبيق منجزات التقدم العلمي والتكنولوجي بسرعة، دون أن يستجيب لهذا النداء أحد من أقطاب الإحتكارات، إلا عندما يكونون في وضع يُضطرهم إلى خوض حرب منافسة، بينما الخطاب الدعاوي الليبرالي، يصدر إلينا أسطورة القدرة المفاجئة التي اكتسبتها الرأسمالية على «استيعاب منجزات الثورة العلمية - التكنولوجية»، وذلك رغم الوقائع التي تؤكد: أن زيادة الإنتاجية تتواصل بالتأكيد بشكل دائم، فتوقفها التام يعني انهيار الرأسمالية، ولكن وتيرة هذه الزيادة تتباطأ على المدى البعيد، أي أن معدل نمو الإنتاجية يتراجع باضطراد في الأجل الطويل، بما يعني التراجع النسبي المضطرد في القدرة على (أو الميل إلى) استيعاب منجزات الثورة العلمية - التكنولوجية.

■ بعض الإحتكارات التي تنتج سلع الإستثمار، (الإحتكارات العاملة في مجال إنتاج وسائل الإنتاج وبخاصة الآلات والمعدات) تعاني بشكل خاص، وأكثر من غيرها، بنتيجة هذا التباطؤ الذي يوقعها في أزمة حادة متعمقة، ويجعلها في ركود دائم حتى في فترات الانتعاش المؤقتة. (فؤاد مرسي/ مصدر سبق ذكره، ص ٦٣). وهي بالتالي في سعي دائم إلى التغلب على هذه الأزمة، عبر وسائل متعددة، من بين أبرزها تقصير فترة العمر الافتراضي للآلات والمعدات، أي تسريع وتيرة اهتلاكها المعنوي. (إنتاج آلات جديدة متطورة وطرحها في السوق ليشترتها المستثمرون الجدد، مما يجبر أصحاب الآلات المثيلة العاملة، خوفاً من المنافسة، على تعجيل استبدال آلتهم، حتى قبل أن تهلك مادياً، وهذا ما يسمى بالإهلاك المعنوي، تمييزاً له عن الإهلاك المادي، أما العمر الافتراضي، فهو الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية اهتلاك الآلة).

في خمسينيات وستينيات ق ٢٠، كان العمر الافتراضي للآلات يتراوح بين ٣٠-٤٠ عاماً. في سبعينيات ق ٢٠ انخفض إلى ١٠ سنوات، وفي ثمانينياته إلى ٧-٨ سنوات. وبفعل هذا، يتسارع تدمير أقسام متزايدة من رأس المال الإجتماعي المنتج، ونشهد هدرًا وتبذيراً متعاضمين في رأس المال الإنتاجي (المستثمر في أدوات الإنتاج) إلى جانب الهدر والتبذير في قوة العمل البشرية المنتجة، المتمثل بالبطالة المزمنة والتهميش الإجتماعي المضطرد.

■ دولة رأس المال الإحتكاري، كونها الحارس الأمين لمصالح جميع الإحتكارات في قطاعات الإنتاج المختلفة، والحريص على مصلحة النظام بأكمله، تسعى بسياساتها إلى معالجة الإبطاء المتزايد في وتيرة التجديد التكنولوجي، بوسائل متعددة، بل إن جوهر النظريات الليبرالية الجديدة في علم الاقتصاد البورجوازي، هو التوجه إلى معالجة الأزمة بالتركيز على الجانب المتعلق بالعرض، وبخاصة تسهيل وتشجيع الإستثمار، خلافاً للسياسات الكينزية التي

ترتكز على جانب الطلب.

■ من أبرز هذه الوسائل: تقديم الإعانات المالية المباشرة لدعم الإستثمارات في مجال التجديد التكنولوجي في بعض الصناعات، تحمّل الدولة لقسط وافر من نفقات واستثمارات البحث العلمي، ووضع نتائجه بين أيدي الإحتكارات، (منذ خمسينيات ق ٢٠، باتت الدولة تتحمل أكثر من ثلث النفقات الإجمالية للبحث العلمي في أبرز البلدان الرأسمالية، وهي حصة ازدادت على نحو ملموس في ثمانينياته)، الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الأخرى التي تؤمن للشركات في حال تجديد تجهيزاتها التقنية أو تعجيل اهتلاكها، إعفاء أرصدة استهلاك رأس المال (نسب الأرباح التي تقتطعها الشركات لدعم احتياطي استهلاك رأس المال، إعفاؤها من الضرائب و سن التشريعات التي ترفع من معدلاتها. ولكن أحد أبرز الوسائل الرئيسية على هذا الصعيد، هو الإنفاق العسكري للدولة، الذي شهد تصاعداً هائلاً في فترة التسارع المحموم لسباق التسلح في سبعينيات ق ٢٠.

■ بفعل هذه التشريعات، باتت الشركات تستقطع نسبة كبيرة من أرباحها، وتخصصها لدعم أرصدة إستهلاك رأس المال التي راحت تتعاظم، كما يتضح في الأرقام التالية، التي تُبيّن حجم الإستقطاعات السنوية لصالح أرصدة استهلاك رأس المال المستثمر في أصول الإنتاج الثابتة في الولايات المتحدة بين ١٩٧٠-١٩٩٠ (بالأسعار الجارية/ مليار دولار): ٨٨,٨ (١٩٨٠)؛ ٣١١,٩ (١٩٨٠)؛ ٤٥٤,٥ (١٩٨٥)؛ ٥٩٤,٨ (١٩٩٠). (المصدر: «الملخص الإحصائي للولايات المتحدة لعام ١٩٩٢» الجدول ٦٧٧، ص ٤٣١).

■ هذا التصاعد، كان له دور حاسم في لجم التباطؤ في وتيرة التشديد التكنولوجي، في جميع البلدان الإمبريالية، بما في ذلك اليابان وألمانيا، التي كانت قوتها العسكرية الخاصة محدودة نسبياً حتى وقت قريب. فالتسلح يعني عقوداً أو مقاولات بمبالغ أسطورية، تبرمها الدولة مع الإحتكارات، ليس العاملة في مجال إنتاج السلاح فحسب، وإنما أيضاً في مجالات عديدة أخرى، كالفضاء والطاقة النووية والطيران ومعدات النقل البحري والبري، والصناعات الالكترونية والكهربائية والكيمائية، وطائفة واسعة من فروع الإنتاج المرتبطة بها.

■ بموجب هذه العقود، تتحمل الدولة كامل نفقات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ونفقات الاستثمار في المعدات الجديدة المتطورة الذي تقوم به هذه الإحتكارات. ومن الطبيعي، في هذه الحالة، أن تجد الإحتكارات مصلحة في التجديد التكنولوجي المتسارع، إذا كان ثمة من يغطي مجاناً نفقات استثمارها فيه، ويؤمن لها، فوق ذلك، معدلات ربح عالية على ناتجها المتولد عنه.

ومن الطبيعي أيضاً، أن هذه الإحتكارات، بعد أن تجدد عتادها التكنولوجي على نفقة الدولة، لن تستخدم هذا العتاد في تلبية طلبيات التسليح للدولة فحسب، بل أيضاً لتطوير منتجاتها المناظرة في القطاعات الموجهة نحو سوق الاستهلاك المدني. فالمعدات التي تستخدم لإنتاج الطائرات الحربية، مثلاً، هي نفسها يمكن استخدامها بعد تحويل بسيط لإنتاج طائرات النقل المدني، وكذلك بالنسبة للمعدات الالكترونية، الخ.. برنامج التسليح الأميركي الضخم، الممول على حساب شعوب العالم، أولاً، ودافعي الضرائب من العمال والفئات الوسطى الأميركية، ثانياً، لم تكن تستفيد منه الإحتكارات الأميركية على هذا الصعيد فحسب، بل إن جانباً كبيراً من مكوناته، كانت تنتج الإحتكارات المتمركزة في البلدان الإمبريالية الأخرى، وبخاصة اليابانية (وحتى الإسرائيلية).

■ ولكن هذا كله، لم يكن يشكل أكثر من عوامل تساعد مؤقتاً في لجم مفعول القانون العام. وفي المدى البعيد، يبقى مفعول هذا القانون الذي لا مفر منه، هو: أن التمرکز الإحتكاري، يؤمن كتل رؤوس الأموال اللازمة من أجل تحمل كلفة التجديد التكنولوجي، ويجعل منه عملية مستمرة، ولكنه لا يقود إلى زيادة وتيرة هذا التجديد، بل إلى إبطائها (فالإستثمار في التجديد بحاجة إلى توفر معدل ربح مناسب)، لا يقود إلى زيادة القدرة على استيعاب منجزات الثورة التكنولوجية، بل إلى تراجعها النسبي المضطرد. ففي ظل الإحتكار لا يجري التجديد تلقائياً، كما هو الحال في ظل المنافسة الحرة، بل يصبح محكوماً باعتبارات المنافسة الإحتكارية وضرورتها.

■ إن التجديد يجري بالرغم من الإحتكارات، وليس برغبتها. وبالتالي، فإن التمرکز الإحتكاري لا يوقف مفعول القانون الذي يدفع نحو زيادة الإنتاجية باضطراد، ولكنه يلجم مفعول هذا القانون، وإن يكن ذلك بشكل نسبي وظرفي ومتفاوت، بين مختلف قطاعات الإنتاج، وبالتالي، بين مختلف البلدان. وبذلك، فإن التمرکز الإحتكاري، من جهة، يعمق التفاوت في التطور التقني بين القطاعات والبلدان، ويؤدي، من جهة أخرى، إلى تباطؤ وتأثر التجدد التكنولوجي، الذي يترجم نفسه بتراجع معدلات نمو الإنتاجية على المدى البعيد ■

(٢)

الثورة التكنولوجية الحديثة، قانون القيمة

■ إذا كانت الإحتكارات تتلأ في الإستثمار المادي (الإقتصادي) لمنجزات الثورة العلمية - التكنولوجية الحديثة، فهي بالتأكيد، تشجع بحرارة محاولات الإستثمار الأيديولوجي لها. وتذهب هذه المحاولات باتجاهين متناقضين: الأول، هو الإدعاء بأن تطور التكنولوجيا الحديثة يدحض قانون القيمة الماركسي ويثبت بطلانه؛ والثاني، هو الإدعاء بأن المشاريع المرنة الحديثة، أو ما يسمى بالصناعات والمشاريع «الرائدة»، لا تحقق ربحاً، وأن الإحتكارات التي تنشئها لا تسعى إلى الربح، بل إلى تطوير الإنتاج لفائدة المجتمع فحسب، كما وإلى «جعل العمل أكثر حقناً وتنوعاً ونكاه». والواقع أن كلا الادعائين، رغم تناقضهما، باطلان.

■ لنبدأ بالإدعاء الأول: معلوم أن ماركس ينطلق من حقيقة، أن العمل الإنساني الحي هو المصدر الوحيد للقيمة (القيمة)، وفق التعريف الماركسي، هي علاقة التبادل بين سلعة ما والسلع الأخرى بصرف النظر عن قيمتها الاستعمالية. وينبغي أن لا نخلط القيمة هنا بالسعر، فالسعر هو فقط التعبير النقدي عن القيمة، وهو يعكس العلاقة بين القيمة الحقيقية للسلعة، وبين القيمة المجردة التي تمثلها النقود بصفقتها مقياساً للقيمة. وبالتالي، فإن أسعار السلع يمكن أن ترتفع، بينما تنخفض قيمتها الحقيقية في نفس الوقت). إن وسائل الإنتاج، التي هي بدورها تجسيد لعمل ميت ومستلب بذل في إنتاجها سابقاً، تنقل قيمتها إلى الناتج النهائي كما هي دون زيادة أو نقصان، أما العمل الحي، فهو الذي يضيف عليه قيمة جديدة.

■ هنا إذن ينشأ التساؤل: إذا كان هدف رأس المال، هو إنتاج المزيد من فائض القيمة الذي هو مصدر الربح، لماذا إذن يسعى رأس المال، عبر التجديد التكنولوجي، إلى تخفيض كمية العمل الحي اللازمة لإنتاج بضائعه؟ ولقد أجبنا سابقاً على هذا التساؤل، لنوضح أن البضائع لا يتم تبادلها في السوق وفقاً للقيمة المتجسدة فيها فعلاً، بل وفقاً لقيمتها السائدة اجتماعياً، أي وفقاً لوقت العمل الضروري اجتماعياً اللازم لإنتاجها.

إن خفض كمية العمل الحي المبذول في إنتاج السلعة، رغم أنه يخفض مقدار فائض القيمة المتجسد فيها فعلاً، إلا أنه يُمكن الرأسمالي من أن يحتفظ لجيبه بالفرق بين القيمة المتجسدة فيها فعلاً، وبين قيمة البضائع المماثلة في السوق، والتي يبذل في إنتاجها عمل أكثر، وبالتالي تكون كلفة إنتاجها (وسعر إنتاجها) والقيمة المتجسدة فيها أعلى نسبياً. وهذا الفرق يشكل ربحاً إضافياً يضيفه الرأسمالي إلى فائض القيمة المستخلص من عماله مباشرة.

■ هذه الحقيقة البديهية، التي يكررها ماركس مرة بعد أخرى، يتجاهلها المنظرون، ويعيدون

طرح التساؤل نفسه: في المصانع المؤتمتة، التي تبلغ فيها كمية العمل الحي المستخدم صفرًا أو تكاد، كيف يمكن لرأس المال أن ينتج فائض قيمة، وكيف يمكن بالتالي أن يحقق ربحاً؟

• أولاً، ليس ثمة -حتى الآن على الأقل- مصنع مؤتمت تصل كمية العمل الحي فيه إلى الصفر. وثمة فرق كبير، في الحياة الاقتصادية كما في الرياضيات، بين الصفر وبين الإقتراب من الصفر. وحتى الوحدات الفرعية المرنة بشكل كامل، والتي لا قيمة لإنتاجها ما لم يكن حلقة في سلسلة إنتاجية متكاملة، فإن العمل الحي فيها ما يزال ضرورياً، حتى لو اقتصر على عامل واحد، أو حفنة من العمال. ولقد رأينا أن تطبيق أقصى درجات الأتمتة المعروفة حتى الآن، في إطار مشروع متكامل، يمكن أن يخفض كمية العمل الحي المستخدمة إلى الخمس، أو السدس مما هي عليه الآن، ولكنه لا يخفضها إلى الصفر. فالعمل الحي، حتى في حال بلوغ درجة أعلى من الأتمتة، يبقى ضرورياً لتغذية الآلات، ومراقبتها، وتوجيهها، وصيانتها، ومعالجة توقعاتها.

إن شكل العمل الحي، وإنتاجيته، والجهد (البدني أو الذهني) المبذول فيه، وأسلوب أدائه، كلها تختلف وتتغير، ولكنه يبقى مع ذلك عملاً حياً، لا يختلف جوهره الذي يكمن في أن يستخدم الإنسان قدراته البدنية والذهنية لتطويع الطبيعة، بهدف إنتاج الخيرات اللازمة لحياته ورفاهه. إن تطور التكنولوجيا، هو تطوير لأسلوب الإنسان في معالجة الطبيعة لهذا الغرض، وهو يغير درجة ونوعية الجهد الإنساني المبذول في هذه المعالجة، ولكنه لا يلغي جوهر هذا الجهد بصفته عملاً إنسانياً حياً.

■ [إن جهداً أكبر، ومن نوعية مختلفة تماماً، يلزم لحراثة الأرض بمحراث خشبي، عما هو الحال عند استخدام التراكاتور. ولكن هذا لا يغير من طبيعة عمل سائق التراكاتور، بصفته عملاً إنسانياً حياً، حتى لو تم اختراع صنفاً من التراكاتور يُسيّر بوسائل التحكم عن بعد، فإن عمل العامل الجالس إلى لوحة المراقبة والتحكم، سيبقى عملاً حياً.]

• ثانياً، في المصانع المؤتمتة، يستخدم رأس المال كمية أقل من العمل الحي لإنتاج نفس الكمية، أو كمية أكبر، من البضائع. إن مقدار القيمة الجديدة التي يضيفها العمل الحي على البضاعة الواحدة، يصبح أقل، وبذلك تنخفض القيمة المتجسدة فعلاً في كل وحدة من البضاعة. وهذا هو الذي يفسر، لماذا تصبح كلفة إنتاجها أقل، رغم ضخامة كمية رأس المال المستثمر في الآلات والمعدات، وهو الذي يفسر، لماذا - رغم ضخامة رأس المال - ينخفض سعر إنتاجها (كلفة الإنتاج + متوسط الربح) الذي هو تعبير نقدي أكثر دقة عن الانخفاض في قيمتها. إن هذه الحقيقة، هي برهان على صحة معادلة ماركس وليس العكس، إذ بدون

هذه المعادلة، كيف يمكن لكلفة الإنتاج، مضافاً إليها متوسط الربح السائد في الصناعة، أن تتخفف بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الكلفة الإجمالية للأجور، ومع زيادة كلفة اهتلاك الآلات وثبات العوامل الأخرى؟ من أين يأتي هذا الانخفاض الإضافي في الكلفة؟ إن هذا لا يمكن تفسيره إلا بالعودة إلى معادلة ماركس، التي تعيد الانخفاض في القيمة إلى تناقص كمية العمل الحي المستخدم، وبالتالي التناقص المناظر في القيمة التي يضيفها على البضاعة، وليس إلى احتساب محصلة الزيادة والنقصان في كلفة عناصر الإنتاج، التي تدخل في تشكيل كلفة البضاعة.

في المصانع المؤتمتة، وفقاً لمعادلة ماركس، فإن مقدار القيمة المستخلص من عمالها مباشرة، ينخفض، وبالتالي، القيمة المجسدة في البضاعة تتخفف، ولكن معدل فائض القيمة يزداد. فمعدل فائض القيمة (فق ÷ رم)، هو النسبة بين قيمة ذلك القسط من الناتج الكلي، الذي يستحوذ عليه رأس المال دون مقابل (والتي تزداد في هذه الحالة)، وبين قيمة القسط الآخر من الناتج الكلي، الذي يوازي القيمة الإجمالية لقوة العمل المستخدمة (والتي تتخفف في هذه الحالة أيضاً). وبما أن معدل فائض القيمة، وليس مقدار فائض القيمة، هو العنصر المؤثر في تكوين معدل الربح، فإن معدل الربح في هذه الحالة يرتفع فوق المتوسط، رغم ضخامة حجم الإستثمار في الآلات والمعدات.

• **ثالثاً،** ولكن هذا ليس كل شيء بعد. فإن المشروع المؤتمت يستمد ربحه الخارق، في جانبه الرئيسي، ليس من فائض القيمة المستخلص مباشرة من العمال المستخدمين فيه، بل من الفرق الهائل بين كلفة إنتاج بضائعه، التي تتخفف على نحو ملموس بفعل انخفاض القيمة المتجسدة فيها فعلاً، وبين سعر البضاعة المماثلة السائد في السوق. وبالتالي، فإن «المشروع الرائد»، يستطيع أن يبيع بضاعته بسعر يقل كثيراً عن سعر السوق، ولكنه يزيد كثيراً مع ذلك على كلفة إنتاج البضاعة، وبذلك يحقق ربحاً إضافياً خارقاً فوق متوسط معدل الربح المحتسب ضمن أسعار إنتاجه. إن هذا الفرق يتناقص طبعاً كلما اتسع نطاق المشاريع المماثلة، التي تميل نحو خفض معدل كلفة الإنتاج السائد إجماعياً. ولكن بما أن المشاريع المماثلة، لا يستطيع أن يتحمل كلفة إنشائها العالية، سوى عدد قليل جداً من الإحتكارات المنافسة، فإن الموقع الإحتكاري المتميز للمشروع الرائد، والذي يتمتع بفضله بأرباح خارقة، يستمر الحفاظ عليه لفترة طويلة من الزمن، أطول بكثير مما كان عليه الحال في زمن المنافسة الحرة.

■ إن هذا النموذج العملي الملموس، يؤكد بطلان الإدعائين اللذين يحاول بواسطتهما منظرُو الفكر الاقتصادي البورجوازي، أن يستثمروا، أيديولوجياً، «منجزات الثورة العلمية -

التكنولوجية» ويوظفوها في محاولة دحض الماركسية. وتشويه وعي الطبقة العاملة. إنه يؤكد أن «المشاريع الرائدة»، هي ليست فقط مشاريع تحقق ربحاً، ولا تقام إلا من أجل الربح، بل إنها في الواقع تحقق ربحاً خارقاً، ربحاً احتكارياً. وهو يؤكد أيضاً، أن هذا لا يمكن تفسيره إلا وفقاً لمعادلة ماركس حول القيمة، التي يمكن فهمها على نحو أفضل من خلال المقطعات التالية: «إن القيمة الحقيقية للبضاعة هي ليست قيمتها الفردية، بل قيمتها الاجتماعية، أي إن القيمة الحقيقية لا تقاس بوقت العمل الذي تكلفه البضاعة للمنتج في كل حالة على انفراد، بل بوقت العمل الضروري اجتماعياً من أجل إنتاجها». (المجلد الأول، ص ٣٠٠).

■ لذلك، فإن «رأس المال يميل إلى تخفيض الاستخدام المباشر للعمل الحي، إلى الحد الذي لا يزيد عن الضروري، وإلى التقليل دوماً من العمل اللازم لإنتاج بضاعة ما، عبر استغلال زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي، ليحقق هكذا أقصى توفير ممكن في العمل الحي المستخدم مباشرة. كذلك، فإن رأس المال يميل إلى استخدام هذا العمل، المختزل إلى حده الأدنى، في ظل أكثر الشروط الإقتصادية توفيراً، أي إلى اختزال قيمة رأس المال الثابت المستخدم إلى حدها الأدنى. وإذا كان وقت العمل الضروري اجتماعياً، هو الذي يحدد قيمة البضاعة، وليس وقت العمل الذي تحتويه فعلاً، فإن رأس المال هو الذي يحقق الفائدة من هذا التحديد.. لأن سعر إنتاج البضاعة ينخفض إلى الحد الأدنى، بما أن كل قسم من أقسام العمل (الميت والحي) اللازم لإنتاجها يختزل إلى حده الأدنى». (المجلد الثالث، ص ١٧).

■ و«عندما يبيع الرأسمالي بضاعته بسعر إنتاجها، فهو يستعيد مالاً يتناسب مع قيمة رأس المال المستهلك في إنتاجها، مضافاً إليه ربح يتناسب مع رأسماله الخاص بصفته حصة من مجموع رأس المال الاجتماعي. فالبضائع، التي تقل القيمة المتجسدة فيها عن القيمة السائدة في السوق، تحقق فائض قيمة إضافياً، أو ربحاً إضافياً، بينما تعجز بضائع أخرى عن تحقيق قسم من فائض القيمة المتجسد فيها». (المجلد الثالث، ص ١٧٨).

وهكذا، فإن «الرأسمالي الذي لا يستخدم -في خطه الإنتاجي- أي عمال على الإطلاق -وهذا طبعاً افتراض مبالغ فيه في الواقع- سوف يحقق مصلحته عبر استغلال الطبقة العاملة ككل من قبل رأس المال الكلي، وسوف يستمد أرباحه من فائض العمل الاجتماعي غير مدفوع الثمن، تماماً كالرأسمالي الذي يوظف مجموع رأسماله في استخدام العمال، أي في الأجور، وهذا أيضاً بدوره افتراض مبالغ فيه طبعاً». (المجلد الثالث/ ص ١٩٧).

هكذا تكلم ماركس ليرد مسبقاً على منظري «المشاريع الرائدة»، المرنة والمؤتمتة، الذين يحاولون اليوم دحضه دون أن يكلفوا أنفسهم عناء قراءته ■

(٣)

انعكاسات الثورة التكنولوجية الحديثة على البنية

الهيكلية للرأسمالية المعاصرة، دورها في تعميق أزماتها

■ الثورة التكنولوجية المعاصرة، التي جاءت في سياق تسارع عملية توليد الإنتاج والتبادل، وتعاطف تمركز رأس المال على نطاق دولي، وعملاقة الإحتكارات فوق القومية، وهيمنتها الحاسمة على السوق العالمية، ساهمت في توفير الشروط التقنية لهذه التحولات البنوية في تكوين رأس المال العالمي، وكان لها، بالتالي، انعكاسات هامة على البنية الهيكلية للصناعة والزراعة والبنية الإجتماعية للرأسمالية المعاصرة عموماً. سوف نناقش في ما يتبع، مدى مساهمة الثورة التكنولوجية الحديثة في التغيير النسبي، للعلاقة بين قطاعات الاقتصاد على المستويين الوطني والعالمي (وبخاصة العلاقات بين الخدمات والصناعة)، وكذلك مدى مساهمتها في إحداث التحولات في بنية الطبقة العاملة وفي علاقاتها بالفئات الوسطى، وسائر الطبقات في المجتمع الرأسمالي، وسوف نجد أن الثورة التكنولوجية وفرت الامكانية والشروط لإحداث هذه التحولات، أما أسبابها الحقيقية، فتعود إلى عوامل إقتصادية تتعلق بدرجة تمركز رأس المال، ودرجة تفاقم التناقضات المتأصلة في عملية إعادة الإنتاج والتبادل الرأسمالية.

■ لكن مما لا شك فيه، أن الثورة التكنولوجية، كانت لها انعكاسات بارزة على بنية هيكل الإنتاج الرأسمالية، وبخاصة في الصناعة والزراعة، ويمكننا تلخيصها في النقاط التالية :

• أولاً، وفرت ثورة المعلوماتية والإتصالات، الشروط التقنية اللازمة لتأمين الإدارة الكفؤة للاحتكار فوق القومي العملاق. فالتطور في وسائل الاتصال، ووسائط النقل، وفي الأجهزة التقنية للإدارة والحسابات، ولتخطيط وتحليل ومعالجة المعلومات والعمليات الإنتاجية وعمليات السوق، كلها مكنت الإحتكار من أن يوسع نطاق نشاطاته وأن يحتفظ بالسيطرة المركزية على هذه النشاطات وإدارتها بكفاءة في نفس الوقت .

• ثانياً، وبالتالي، ساهمت الثورة التكنولوجية، في تأمين الشرط التقني للزيادة الحادة في نطاق الإنتاج الكبير، وفي انتشار وحداته الفرعية على نطاق دولي، كما وزيادة الترابط بينها وبين المركز. إن تنظيم المشروع الكبير المعاصر، يميل إلى إحالة المزيد من الحلقات في سلسلة الإنتاج، من المصنع المركزي إلى وحدات إنتاجية فرعية، ولكن تطور وسائل الإنتاج والاتصال والنقل السريع والسيطرة الإلكترونية المركزية يجعل من الترابط والصلة بين هذه الوحدات الفرعية، وبينها وبين المركز، أوثق وأعمق مما كان عليه الحال في حالة المصنع الضخم المجمع في موقع واحد.

إن هذا التحول يتطلب، بلا شك، تطويراً مناسباً في أساليب تنظيم الطبقة العاملة، النقابي والسياسي، وهي مسألة ينبغي أن تتصدى لدراستها، واستخلاص النتائج منها، القوى العمالية الجادة وبخاصة في بلدان المركز الإمبريالية المتقدمة.

• ثالثاً، التحولات الهيكلية العميقة التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في بنية الصناعة، وفي العلاقات بين قطاعاتها المختلفة، ساهمت في تعميق الأزمات الهيكلية التي تعاني منها الصناعات المختلفة، بالتعاقب والتناوب، وفي تحويل هذه الأزمات إلى ظاهرة دائمة ومزمنة، بحيث باتت انفجاراتها تتكرر بوتائر أسرع في فترة أقصر من السابق. وأدى هذا إلى تعميق التفاوت في النمو والتطور بين قطاعات الصناعة، واتخاذها طابعاً مأزوماً متفجراً. ونتيجة ترشيد استخدام الطاقة والخامات، وابتداع البدائل الصناعية لها، فإن الصناعات الإستخراجية عموماً، تعاني من أزمة دائمة، وتراجع لصالح الصناعات التحويلية. وفي نطاق هذه الأخيرة، تصيب الأزمة، بشكل خاص، صناعات إنتاج الآلات ومعدات الإنتاج، ولكنها تتأثر أيضاً من عدد من صناعات سلع الاستهلاك، كالنسيج والجلود، بينما تتطور صناعات الطاقة الذرية والكهربائية والصناعات الإلكترونية والكيميائية .

• رابعاً، إنعكاسات الثورة التكنولوجية على هيكل الزراعة، كانت أعمق وأبعد مدى. بوجه عام تراجعت مكانة الزراعة في هيكل الإنتاج المادي والرأسمالي، بفعل التطور السريع للكيمياء الحيوية وإنتاج البدائل الصناعية للغذاء والخامات الزراعية، كالقطن والصوف والمطاط، وغيرها. ومن جهة أخرى، فقد تطورت إنتاجية العمل الزراعي، وتوفرت الشروط التقنية الضرورية لتكثيف مكننة الزراعة وتقننتها، كما لزيادة اندماجها بالصناعة، في إطار سلسلة المجمعات الصناعية الزراعية التي أقامت احتكارات الغذاء. وعبر هذا التحول، كما عبر نشر الوحدات الصناعية خارج المدن، توفر الثورة التكنولوجية الشروط التقنية لإزالة التناقض بين المدينة والريف، وإلغاء التفاوت بين الزراعة والصناعة. ولكن الشروط التقنية لوحدها لا تكفي لإحداث هذا التحول الجوهري. إنها توفر فقط الإمكانيات والمقدمات المادية له، ولكن تحوله إلى واقع فعلي، يتطلب شروطاً إجتماعية سياسية، لا تتوفر في ظل النظام الرأسمالي .

• خامساً، ساهمت الثورة التكنولوجية الحديثة، في إحداث تحولات هامة في بنية الطبقة العاملة، وفي نمط العلاقات الصناعية السائدة في مواقع الإنتاج، أكثر من أية موجة سابقة من موجات التطور العلمي- التكنولوجي. إن هذه الثورة توفر الشروط التقنية لإلغاء التناقض بين العمل اليدوي والعمل الذهني، ولكن هنا أيضاً، فإن هذا يتم على قاعدة تكثيف استغلال امتهان العمل الذهني واليدوي معاً. وبالتالي، فإن إزالة هذا التناقض فعلاً، لصالح إعلاء شأن العمل، لصالح التطور المتكامل لإنسان العمل، يتطلب شروطاً اقتصادية - إجتماعية، وسياسية لا

يمكن توفرها في ظل استمرار النظام الرأسمالي.

■ في النتيجة الإجمالية، فإن الثورة العلمية - التكنولوجيا، تتحو باتجاه تعميق أزمة الرأسمالية وتناقضاتها، وبقدر ما يتم استيعاب منجزات هذه الثورة فعلاً في عملية الإنتاج، فإن الزيادة في إنتاجية العمل، بينما تساعد في المدى القريب على تحقيق إرتفاعات في معدلات الربح لبعض القطاعات والمشاريع، فإنها تتحو في المدى الأبعد باتجاه التعجيل في تدهور معدلات الربح بشكل عام في جميع قطاعات الإقتصاد، وبالتالي، تقود إلى تسارع تقاوم التناقض الأعماق، الذي يمزق عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية: التناقض بين شروط ومتطلبات تراكم رأس المال، وبين التدهور في معدلات الربح الذي يرافق هذا التراكم.

■ إن الثورة العلمية - التكنولوجيا بذلك، تزيد من تقاوم أزمة فيض التراكم في رأس المال، وتحولها إلى أزمة مديدة مزمنة، وتقرب بها من حالة الفيض الدائم. وهي تتحو باتجاه تعميق التناقض بين تركيز وجمعة الإنتاج والتزايد المضطرد لطابعه الإجتماعي، وبين علاقات الإنتاج الإجتماعية القائمة على الاستحواذ الرأسمالي الخاص على وسائل الإنتاج وعلى ناتج العمل، وهي علاقات تدفع باتجاه المزيد من تمركز الملكية في أيدي حلقة ضيقة من أقطاب المال والصناعة على نطاق دولي.

على قاعدة هذا التناقض الأساس، فإن الثورة العلمية - التكنولوجيا، إذ تجري في إطار استمرار علاقات الإنتاج الرأسمالية، تقود إلى تعميق سلسلة من التناقضات الأخرى: بينما يتسارع التدمير والهدر اللاعقلاني لرأس المال الإنتاجي، عبر تعجيل الاهتلاك المعنوي للآلات والمعدات، يؤدي التطور التكنولوجي في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالي، بالمقابل، إلى تضخيم جيش العمل الإحتياطي، وتعجيل نمو فيض السكان النسبي، وتتحول البطالة إلى ظاهرة مزمنة، تتزايد معدلاتها باضطراد على المدى الطويل، ويتفاقم التهميش الإجتماعي المضطرد لقطاعات واسعة من السكان:

• بينما توفر الثورة العلمية - التكنولوجيا الشروط التقنية لقفزات هائلة في إنتاجية العمل الإجتماعي، فإن علاقات الإنتاج الإجتماعية السائدة تلجم هذه الزيادة، وتقود إلى تدهور معدلات نمو الإنتاجية على المدى البعيد، وبينما تتوفر الشروط التقنية لزيادة هائلة في الإنتاج الزراعي وإنتاج الغذاء، يسقط عشرات الملايين من البشر في هاوية المجاعة، بالمعنى الحرفي للكلمة، ويعيش خمس البشرية دون مستوى خط الفقر.

• وبينما تتوفر الشروط التقنية لإلغاء التناقض بين المدينة والريف، وبين الزراعة والصناعة، تتفاقم أزمة القطاع الزراعي ويزداد تراجع النسبي، وتخلفه عن الصناعة.

• وبينما تتوفر الشروط التقنية لإزالة التناقض بين العمل الذهني واليدوي، يتعمق إمتهان العمل الذهني إلى جانب اليدوي وتشتد درجة استغلالهما معاً، الخ.. إن الثورة العلمية - التكنولوجية، بتوفيرها الشروط التقنية لإزالة الفوارق بين المدينة والريف، وبين العمل الذهني والعمل اليدوي، والشروط التقنية للإرتقاء إلى مستوى التخطيط الشامل للإقتصاد، على أسس تلبي حاجات المجتمع بأكمله، وبعميقها لأزمة الرأسمالية وتناقضاتها، تساهم - إلى جانب التمركز الهائل لرأس المال على نطاق دولي - في إرساء المقدمات المادية للإنتقال إلى المجتمع الجديد، المجتمع الإشتراكي. ولكن هذا مرة أخرى - يتطلب أولاً الإطاحة بسلطة رأس المال ■

الفصل الثالث

نمو قطاع الخدمات، تراجع وتأثر النمو، التفاوت في توزيع الدخل، دور الدولة

- ١- نمو قطاع الخدمات، التراجع النسبي لقطاعات الإنتاج
 - ٢- تراجع وتأثر النمو، استمرار نمو التضخم
 - ٣- استمرار تفاقم التفاوت في توزيع الدخل
 - ٤- سيادة السياسات النيوليبرالية، انعكاساتها على دور الدولة
 - ٥- فائض السكان النسبي.. تحول البطالة إلى ظاهرة مزمنة
- ملحق: « حضارة العالم الثالث »

(١)

نمو قطاع الخدمات، التراجع النسبي

نقطاعات الإنتاج المادي في المراكز الإمبريالية المتقدمة

■ نظريات الاقتصاد البورجوازي، تنسب إلى الثورة العلمية - التكنولوجية المسؤولية الرئيسية عن النمو الملحوظ لقطاع الخدمات، أو ما يسمونه بالقطاع الثالث، وتراجع الأهمية النسبية للصناعة وقطاعات الإنتاج المادي عموماً، في بلدان الرأسمالية المتقدمة. وتدعي هذه النظريات أنه، بفعل الثورة العلمية - التكنولوجية، يتجه «القطاع الثالث» العتيد إلى الحلول محل الصناعة بصفته القطاع القائد للنمو وللعمالة في الاقتصاد. وتندرج هذه الإدعاءات في سياق الترويج المناق لنزعة تقديس التكنولوجيا، واعتبار التطور التكنولوجي العامل الرئيسي والحاسم في التحولات الجارية في البنية الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة، والتمويه، بالتالي، على الأسباب والعوامل الحقيقية لهذه التحولات، والناجمة عن درجة تمركز رأس المال، وتطور علاقات الإنتاج الاجتماعية الرأسمالية. ويطلق الحديث جزافاً حول ظهور حضارة جديدة، يطلق عليها «حضارة القطاع الثالث»، وحول الانتقال الوشيك إلى ما يسمى «المجتمع ما بعد الصناعي»، وينسب ذلك كله إلى الثورة العلمية - التكنولوجية، التي جعلت خدمات العلم والمعلوماتية، كما يزعمون، العنصر الأبرز في النمو الاقتصادي.

■ يعود بدء ظهور هذه النظريات إلى عام ١٩٧٠، وهي تتمركز حول فكرة رئيسية تزعم، «أن الثورة العلمية - التكنولوجية تبطل مفعول الصراع الطبقي، وتوجد حلاً تلقائياً للمشاكل الاجتماعية، من خلال إقامتها لحضارة «القطاع الثالث»، حيث يتمحور الاقتصاد حول قطاع الخدمات، الذي هو قطاع مدفوع بحافز التقدم التكنولوجي السريع، ولا ينزع إلى البطالة، وسيمثل بالتالي عامل ضمان الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي. هذا التحول إلى حضارة القطاع الثالث، التي يسميها البعض بالمجتمع ما بعد الصناعي، ينطوي على بروز طبقة وسطى جديدة من العلماء والمدراء والتقنيين وعمال اللياقات البيضاء، التي تقود الانتقال إلى المجتمع الجديد، حيث لن تلعب القوى المنتجة المادية الدور الحاسم، بل المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تنظيم المعرفة النظرية، وحيث البنى المحورية لهذا المجتمع، لا ترتبط بالاقتصاد، بل بالمعرفة العلمية التي تصبح المورد الإستراتيجي الرئيسي. فالتكنولوجيا، ولاسيما الإلكترونيات، أخذت تصبح بصورة متزايدة المحددات الرئيسية للتغير الإجتماعي. ويتكون «مجمع علمي- إداري» يشكل مركزاً جديداً للسلطة، إلى جانب المجمع العسكري- الصناعي. ويصبح العلم قوة مهيمنة على الإقتصاد، ويقود هذا التحول إلى أن تتولى النخبة

الموهوبة، بفعل معرفتها العلمية، مقاليد السلطة في المجتمع الجديد». (راجع بهذا الخصوص كتاب: «الإقتصاد السياسي غير الماركسي المعاصر»/ ترجمة عصام خفاجي/ مصدر سبق ذكره، ص ١٨١ + ٩٦ ؛ كذلك راجع الملحق في نهاية هذا الفصل).

■ ليس من الصعب أن نتبين ما هي الأهداف التي يرمي إليها، وما هي الوظائف التي يؤديها، مثل هذا التنظير: التبشير بنبذ الصراع الطبقي، وتعليق الآمال على التكنولوجيا لخلق مجتمع جديد، تحكمه نخبة من العلماء الذين يدعون السمو فوق الطبقات، مجتمع يتمتع بالاستقرار الدائم والنمو الاقتصادي المتواصل، تخنفي فيه التناقضات، وتحل التكنولوجيا تلقائياً جميع المشاكل الاجتماعية. وليس من الصعب أن نرى أي دور يلعبه هذا التنظير، في التمويه على حقيقة الهيمنة الإحتكارية المطلقة، على المجتمع والإقتصاد والدولة، التمويه الذي تجيده «نخبة» من «العلماء» والتكنوإداريين، الذين هم في الواقع ليسوا سوى مستخدمين بأجر، يتفاوضون رواتبهم من الإحتكارات، أو من دولة رأس المال الإحتكاري، ويطعمون أنفسهم جزواً فارغاً بادعائهم أنهم مركز السلطة الاقتصادية والسياسية، وذلك بتشجيع من الإحتكارات نفسها، التي تهتم أساساً بالممارسة الفعلية للسلطة لا بالإدعاء الوهمي لها، الذي لا وظيفة له سوى تزييف وعي العمال لحقيقة واقعهم الإقتصادي وشراء ولاء الفئات الوسطى.

■ ولكن ليس من الصعب أيضاً، أن نرى مدى التأثير الذي يمارسه هذا التنظير، الموظف بوضوح في خدمة الإحتكارات، على أفكار منظري النزعة الإصلاحية الحديثة، الداعين إلى استيعاب الماركسية لمنجزات «النظريات والعلوم الاجتماعية الأخرى» (هذه هي «العلوم» المطلوب استيعابها والمصالحة معها) والذين يكادون يستعيرون من هذه النظريات، حرفياً، آراءهم حول دور الثورة التكنولوجية - العلمية في طمس تناقضات الرأسمالية المعاصرة، ودور الثورة العلمية - التكنولوجية، في بروز شرائح جديدة من الفئات الوسطى، تلعب الدور الطبيعي، بديلاً عن البروليتاريا، في قيادة التحول إلى المجتمع الجديد الذي تصير إليه الرأسمالية، عبر صيرورة تطورها الداخلي، وعبر «تناسب جديد» بين العملية الثورية وعملية الإصلاح، أو التقدم الإقتصادي.

■ دعونا نتفحص مدى علاقة هذه «النظريات» و«العلوم» بالواقع الفعلي للرأسمالية المعاصرة. علينا أولاً، أن ندقق بعض التعريفات والمفاهيم، ذلك أن منظري الإقتصاد البورجوازي يطلقون عبارة «القطاع الثالث»، أو قطاع الخدمات على طائفة واسعة من النشاطات، التي تلعب أدواراً مختلفة تماماً في الإقتصاد والحياة الاجتماعية عموماً، وتحتل مواقع متباينة في إطار عملية الإنتاج والتبادل. وهذا الخلط يخدم أغراضهم في التمويه على حقيقة الموضوع، وطمس جوهره، ولكن وفقاً لهذا الخلط يتساوى عالم الكومبيوتر بمستخدمي التخديم في

البيوت، ويتساوى نشاط المضاربة والسمسرة مع نشاطات النقل والاتصال والخدمات التعليمية والصحية. ولذلك لا بد من جلاء هذا الخط، حتى نتمكن حقاً من المعالجة العلمية.

■ ينبغي التمييز بين أربعة أصناف من النشاطات الاقتصادية، التي تندرج جميعها عادة تحت اسم القطاع الثالث أو قطاع الخدمات، وهذه الأصناف الأربعة هي:

(أ) ■ النشاطات التي تنتج «سلعاً خدمية»، تتجسد فيها قيمة جديدة، أي النشاطات الخدمية التي تساهم في إنتاج فائض قيمة، تشارك فيها، وتقدم لمستهلكها - من خلال ذلك - سلعاً تشبع حاجاتهم؛ وتحت هذا الصنف تندرج الفنادق والمطاعم والصناعة السياحية ودور التسلية، وصيانة السلع المعمرة ووسائل نقل الركاب (التاكسي، أو الباصات، أو الطيران)، والخدمات الصحية والتعليمية. وهذه النشاطات، رغم كونها خدمية، تشكل جزءاً من عملية إنتاج القيمة، تساهم فيها، تشارك بها، وإن لم تنتجها بشكل مباشر.

(ب) ■ النشاطات التي تساعد في تأمين تكامل عمليات الإنتاج، أو الوصل فيما بينها، أو استكمال العملية الإنتاجية إلى النقطة، التي تصبح فيها البضاعة قادرة على تحقيق قيمتها بالتبادل، النقطة التي توضع فيها تحت تصرف المستهلك، وتحت هذا الصنف، تندرج نشاطات النقل والاتصال والتخزين، والجانب الرئيسي من العمل في تجارة الجملة. وهذه النشاطات يعتبرها ماركس جزءاً من عملية الإنتاج، أو على الأقل امتدادات لعملية الإنتاج داخل نطاق عملية التبادل. هذان الصنفان إذن هما ما يمكن أن تطلق عليه اسم «الخدمات الإنتاجية»، أي التي تساهم في إنتاج فائض القيمة - من موقعها - في إطار تقسيم العمل الإجتماعي.

(ج) ■ النشاطات التي تساعد رأس المال على تحقيق فائض القيمة في نطاق عملية تداول رأس المال، وتحت هذا الصنف، تندرج نشاطات تجارة المفرق والمصارف والتأمين، وسائر عمليات القطاع المالي. وهي أيضاً تحتوي على عناصر، ولكن عناصر محدودة، تشكل امتداداً لعملية الإنتاج، ولكن طابعها الرئيسي يجعل منها جزءاً من عملية التبادل.

العاملون في هذه الأصناف الثلاثة (أ+ ب + ج) هم جزء من النشاط الاقتصادي الذي يتكون من دورة إنتاج وتداول رأس المال، وهم يستمدون دخلهم من رأس المال عبر إنتاج فائض القيمة، أو مساعدة رأس المال على تحقيقه.

(د) ■ الذي يضم الخدمات الشخصية والمنزلية والاجتماعية والحكومية (الإدارة الحكومية) والقانونية. وهذه النشاطات لا تعتبر جزءاً من دورة الإنتاج والتبادل، والعاملون فيها يستمدون دخلهم من الإيراد المخصص للاستهلاك، لا من رأس المال.

■ في ضوء هذا التمييز الضروري في المفاهيم، نستطيع أن نتفحص الوقائع حول دور القطاع الثالث وأسباب نموه، ذلك أن مما لا شك فيه أن هذا القطاع، إذا أخذ بالإجمال، يشهد نمواً في أهميته النسبية بالمقارنة مع قطاعات الإنتاج السلعي المادي (الزراعة، والصناعة الإستخراجية والتحويلية، والبناء). ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، بعد استثناء القطاع الحكومي (إدارة ومشاريع إنتاجية)، فإن نصيب قطاع إنتاج السلع المادية (الذي يضم الفروع الأربعة المشار إليها قبل قليل) من إجمالي ناتج القطاع الخاص، تراجع من ٣٦,٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣٠,٩٪ في عام ١٩٨٩، ولكن: هل يجعل هذا من القطاع الثالث حقاً قطاعاً قائداً للنمو؟

■ إن القطاع القائد للنمو، هو ذلك القطاع الذي يرتفع فيه معدل زيادة إنتاجية العمل إلى حده الأقصى. ولقد رأينا سابقاً أن قطاعات الإنتاج المادي، وبخاصة الصناعة، تمسك بزمام المبادرة على هذا الصعيد. ففي استعراضنا للأرقام والوقائع، حول معدلات نمو الإنتاجية في عدد رئيسي من البلدان الرأسمالية المتقدمة، توصلنا إلى أن معدل نمو الإنتاجية في قطاع الخدمات، هو عموماً أدنى من معدلات نمو الإنتاجية في الصناعة، وأكثر من ذلك: أن معدلات نمو الإنتاجية في الخدمات، تتدهور بوتيرة أسرع من وتيرة تراجعها في الصناعة.

إن قطاع الخدمات ينمو بالفعل، والعمالة فيه تتزايد، ولكنه بعيد عن أن يكون القطاع الحاسم في النمو، أو القائد له. إن نمو قطاعات الخدمات ليس «مدفوعاً بحافز التقدم التكنولوجي السريع»، بل العكس: إن التقدم التكنولوجي فيه هو أبداً منه في الصناعة، والدليل على ذلك هو، أن معدلات نمو الإنتاجية في الخدمات، هي أقل منها في الصناعة، وأنها تتراجع بسرعة أكبر من تراجع معدل زيادة إنتاجية الصناعة.

■ هل صحيح أن الثورة العلمية التكنولوجية هي السبب في النمو الملحوظ لقطاع الخدمات؟

ليست ثمة احصائيات حول نصيب القطاع العلمي- التكنولوجي، وبخاصة قطاع المعلوماتية والإلكترونيات الذي يشكل محور ثورة التكنولوجيا، من إجمالي ناتج قطاع الخدمات. فعلم الاحصاء ما يزال لا يعير انتباهاً كبيراً للخرافات التي يروجها منظرو علم الإقتصاد البورجوازي.

ولكننا نستطيع أن نتخذ كمؤشر، على دور الثورة العلمية - التكنولوجية في نمو قطاع الخدمات، المعطيات المتوفرة حول حجم العمالة في الخدمات المرتبطة بالثورة العلمية التكنولوجية، بمقارنتها مع العمالة الإجمالية، ومع العمالة في قطاع الخدمات ككل بشكل

خاص:

• في الولايات المتحدة، كان مجموع العاملين (علماء وإداريين وسكرتيرات استقبال في وكالات خدمات الكمبيوتر والمعلوماتية المستقلة، أي العاملة خارج نطاق المشاريع الصناعية، يوازي ٢٢١ ألف شخص في عام ١٩٨٠، وكانوا يمثلون نسبة ٠,٢٢٪ من مجموع العاملين، ونسبة ٠,٣٣٪ فقط من مجموع عدد العاملين في قطاع الخدمات (بما فيها النقل والاتصالات).

• في ١٩٩١، بلغ عدد العاملين في وكالات خدمات الكمبيوتر والمعلوماتية، خارج نطاق القطاعات الإنتاجية الأخرى، حوالي ٨٤٧ ألف شخص وبلغت نسبتهم من مجموع العاملين ٠,٧٢٪ ومن إجمالي عدد العاملين في قطاع الخدمات ٠,٩٩٪. إن عدد العاملين في خدمات المعلوماتية، محور الثورة العلمية - التكنولوجية الحديثة، ينمو بلا شك، ولكنه ما يزال يمثل نسبة تافهة من مجموع العاملين، بل وأقل من ١٪ من مجموع العاملين في قطاع الخدمات. إن نسبة الزيادة في عدد العاملين في خدمات المعلوماتية إلى مجموع الزيادة في عدد العاملين في الخدمات ككل تبلغ ٤٪ فقط.

• أكثر من ذلك: إن مجموع عدد المهندسين الإلكترونيين والكهربائيين ومبرمجي الكمبيوتر ومحلي الأنظمة، العاملين في الإقتصاد الأمريكي، سواء في الصناعة أو الخدمات في عام ١٩٨٩ كان يوازي مليون، و ٣٧٢ ألفاً يمثلون ١,١٧٪ من مجموع العاملين في ذلك العام. الإحصائيات الأميركية لا تقدر مكاناً لأي من الخدمات الأخرى المرتبطة بالثورة العلمية - التكنولوجية، أو من سائر «المؤسسات الإجتماعية المعنية بتنظيم المعرفة العلمية»، باستثناء المعاهد العليا والجامعات. لنلقِ نظرة على تطور عدد العاملين في هذه المؤسسات، الذي بلغ في ١٩٨٠ حوالي ٢,١ مليون شخص (مجموع العاملين، وليس الأساتذة فقط)، وكان يمثل ٢,١٢٪ من مجموع العاملين، و ٣,١٦٪ من مجموع العاملين، في الخدمات، وارتفع في ١٩٩١ إلى ٢,٦ مليون يمثلون ٢,٢٪ من مجموع العاملين، و ٣٪ من مجموع العاملين في الخدمات.

• وأخيراً: من حسن الحظ أن الإحصائيات الأميركية تتضمن بيانات عن الوظائف والمهن التي تشهد أعلى نمو لعدد العاملين فيها، وتلك التي تشهد أسرع نمو. من بين المهن التي تشهد أعلى نمو لعدد العاملين فيها، تأتي مهنة مبرمجي الكمبيوتر في المرتبة الـ ١٣، وتسبقها المهن التالية: باعة المفرق، الممرضون، الفراشون، البوابون، غرسونات المطاعم، المدراء العامون وذوو المناصب التنفيذية العليا في الشركات، مستخدمو المكاتب، السكرتيرات،

مساعدو التمريض، سواقو الشاحنات، مستخدمو منصات الإستقبال، مستخدمو صناديق الصرف، والحراس.

ومن بين المهن التي تشهد النمو الأسرع، تأتي مهنة محلي أنظمة الكمبيوتر في المرتبة الـ ٧، وتليها في المرتبة الـ ٨ مهنة مبرمجي الكمبيوتر، وتسبقهما المهن التالية: مساعدو التمريض، ممرضات المنازل، تقنية التصوير بالأشعة، سكرتيرات الأطباء، سماسرة السندات والخدمات المالية، ووكلاء السفر. لكم، في ضوء ذلك، أن تقدروا أية خدمات هي التي تنمو وتقود النمو في القطاع الثالث العتيدي، وما هو مدى مسؤولية الثورة العلمية - التكنولوجية عن هذا النمو(!).

■ المعطيات التالية سوف تساعد، على نحو أفضل، في تحديد اتجاهات النمو الفعلي لمختلف قطاعات الخدمات في الولايات المتحدة، واستخلاص الدلالات منها:

• **قطاع إنتاج السلع المادية:** نصيبه من إجمالي ناتج القطاع الخاص، قد تراجع من ٣٦,٢٪ عام ١٩٨٠، إلى ٣٠,٩٪ عام ١٩٨٩. والواقع أن العمالة في هذا القطاع قد ازدادت بنسبة ١٢,٥٪ من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٨٩، وكانت نسبة العاملين فيه، إلى إجمالي عدد العاملين ٣٧,٥٪ عام ١٩٧٠، ثم انخفضت إلى ٢٨,٤٪ عام ١٩٨٩.

• **قطاع النقل والسلع الخدمية:** (الذي يضم النقل والبريد والبرق والهاتف، وخدمات الكهرباء والغاز والمرافق العامة، والتخزين وتجارة الجملة والفنادق والسياحة ودور التسلية، وتصليح وخدمة السيارات، وخدمات الصحة والتعليم)، ارتفعت مساهمة هذا القطاع، في إجمالي ناتج القطاع الخاص من ٢٦,١٪ إلى ٢٧٪ بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٩، ونمت العمالة فيه بنسبة ٥٣,٥٪ بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٩، وزادت نسبتها إلى مجموع عدد العاملين من ٢٦,٧٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٧,٦٪ عام ١٩٨٩.

• **قطاع تجارة المفرق:** ازداد نصيبه من إجمالي ناتج القطاع الخاص زيادة طفيفة أيضاً، من ١٠,٤٪ إلى ١٠,٧٪ بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٩، وازداد نصيبه من العمالة من ١٥,٥٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٦,٧٪ عام ١٩٨٩، حيث ازداد عدد العاملين فيه بنسبة ٥٩,٣٪ خلال هذه الفترة.

• **قطاع المصارف والتأمين:** ازداد نصيبه من إجمالي ناتج القطاع الخاص، من ١٧٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٩,٧٪ عام ١٩٨٩، وازداد نصيبه من العمالة من ٥٪ عام ١٩٧٠ إلى ٦,٩٪ عام ١٩٨٩، حيث تضاعف عدد العاملين فيه وزيادة، خلال هذه الفترة.

• قطاع الخدمات غير المنتجة: (الذي يضم الخدمات المنزلية والشخصية والاجتماعية والقانونية والاستشارات التجارية)، ازداد نصيبه من إجمالي ناتج القطاع الخاص، من ٨,٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ١١,٦٪ عام ١٩٨٩. وهذا القطاع (مضافاً إليه موظفي الإدارة الحكومية) تضاعف عدد العاملين فيه بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٩، حيث ارتفع نصيبه من إجمالي العمالة من ١٥,٣٪ إلى ٢٠,٤٪.

• قطاعات التجارة والنقل وإنتاج السلع الخدمية: شهدت نمواً محدوداً لا يزيد على نقطتين مئويتين في نصيبهما معاً من الناتج، كما في نصيبها من العمالة. وقطاع الإنتاج المادي تراجع نصيبه من الناتج حوالي ٥ نقاط مئوية، ومن العمالة بحوالي ٩ نقاط مئوية (مؤشراً على أن الزيادة الرئيسية في الإنتاجية كانت في هذا القطاع).

• أما القطاعات التي «قادت» النمو فهي: القطاع المالي، وقطاع الخدمات غير المنتجة، وكلاهما لا علاقة له بتطوير التكنولوجيا، حيث ازداد نصيب كل منهما من الناتج بحوالي ٣ نقاط خلال ٩ سنوات، وتضاعف عدد العاملين في كل منهما خلال ٢٠ عاماً، وازداد نصيبهما من العمالة بنحو نقطتين، و ٥ نقاط مئوية على التوالي.

■ في ضوء هذا، نستطيع أن نحكم على الخرافات التي تدعي أنه، بسبب الثورة العلمية - التكنولوجية، أصبح القطاع الثالث قائداً للنمو والعمالة، وأن خدمات العلم والمعلوماتية باتت هي العنصر الأبرز في نمو هذا القطاع. وفي ضوء هذه الوقائع أيضاً، نستطيع أن نقدر ما هي حقيقة «حضارة القطاع الثالث» و«المجتمع ما بعد الصناعي»، الذي يندفع فيه رأس المال أكثر فأكثر إلى السمسرة والمضاربة، والعيش على عوائد المال الربوي وتعمق سمته الطفيلية، بينما تدفع قطاعات من البروليتاريا دفعاً إلى التهميش، وتحول إلى حاشيات من الخدم والبوابين والسكرتيرات.

■ الواقع أن كلتا الظاهرتين: نمو القطاع المالي، ونمو الخدمات غير المنتجة، متلازمان، وكلاهما تعبران عن تقادم الانفصام بين ملكية رأس المال، وبين استخدامه في عملية الإنتاج، وعن تعمق السمة الطفيلية للرأسمالية ونسخها، في ظل هيمنة رأس المال الإحتكاري الدولي، وتعاضم النهب الإمبريالي للبلدان التابعة.

والحال أن المعطيات التي أوردناها أعلاه، لا تعطي صورة متكاملة عن نمو الأهمية النسبية للقطاع المالي. فمنذ ١٩٥٠ تضاعفت الأهمية النسبية للقطاع المالي، بالمقارنة مع قطاع الإنتاج السلعي في الولايات المتحدة: في ١٩٥٠ كانت نسبة قيمة ناتج القطاع المالي إلى قيمة الناتج السلعي ٢١٪. في عام ١٩٨٥ أصبحت هذه النسبة ٣٩,٩٪.

■ في مؤلفه «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، يلاحظ لينين التلازم بين الظاهرتين ونموهما معاً في إنجلترا، التي كانت حينذاك أكبر دولة إمبريالية في العالم دون منازع: «إن عدد الممولين (الذين يستمدون دخلهم من عوائدهم المتأتية من ملكية رأس المال النقدي) في إنجلترا يقترب من المليون، ونسبة الذين يستخدمون في العمل الإنتاجي من بين مجموع السكان تتدهور، وتوضح الأرقام التالية (أن هذه النسبة تراجعت من ٢٣٪ إلى ١٥٪ بين عامي ١٨٥١ و ١٩٠١)، (لينين: المصدر أعلاه/ الأعمال الكاملة/ المجلد ٢٢، ص ٢٨٢). ويربط لينين هاتين الظاهرتين بكونهما نتيجة هيمنة رأس المال المالي، التي «تعني سيطرة الممول والطغمة المالية»، ونتيجة لنمو الإحتكارات وتفاقم النهب الإستعماري للبلدان التابعة، ويعتبرهما أحد أبرز الدلالات على تعمق السمة الطفيلية للرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية، حيث «الإنفصام بين ملكية الرأسمال النقدي، وبين استخدامه في الإنتاج يبلغ أقصى مداه»، وهو أبرز الدلالات على تسخها وتعنفها.

(٢)

تراجع وتائر النمو ونسب تشغيل الطاقة الإنتاجية،

استمرار نمو التضخم

■ إن مظاهر الأزمة المديدة للرأسمالية المعاصرة تتفاقم وتتخذ طابعاً زمنياً. ويعبر ذلك عن الإحتدام المضطرد للتناقض الأعرق الكامن في صميم عملية إعادة إنتاج رأس المال: التناقض بين شروط ومتطلبات التراكم، الذي هو غاية الإنتاج الرأسمالي، وبين التدهور المضطرد في معدل الربح، الذي هو هدفه المباشر. وبفعل هذا التناقض، يتفاقم فيض تراكم رأس المال ويصبح زمناً، ويقترب من النقطة التي يتحول عندها إلى فيض مطلق دائم، ويقابل ذلك تفاقم في فيض السكان النسبي؛ وفيما يلي سوف نتناول المظاهر الرئيسية التالية للأزمة:

■ أول هذه المظاهر، هو التراجع المضطرد في معدلات تشغيل الطاقة الإنتاجية لرأس المال، المستمر في أصول الإنتاج، وتحول التعطيل في الطاقة الإنتاجية إلى ظاهرة زمينة، تتزايد نسبها باضطراد. هذه الظاهرة، هي التعبير الأبرز عن مأزق فيض التراكم في رأس المال، وتحوله إلى فيض مزمن لا يجد حلاً له عن طريق الأزمات الدورية، وما تحدثه من تدمير كما كان الحال في السابق.

■ خلال عقد ثمانينات ق ٢٠، في البلدان الرأسمالية الصناعية الرئيسية، بلغ متوسط معدل تشغيل الطاقة الإنتاجية للصناعة، حوالي ٨٣,٥٪، وهو يوازي المعدل الذي كانت تهبط

إليه نسب التشغيل، خلال الأزمات الدورية في عقدي الخمسينات والستينات، وللمقارنة، فإن متوسط معدل التشغيل للطاقة الإنتاجية في نفس البلدان، خلال هذين العقدين، كان ٨٨,٥٪. أكثر من ٥٪ من طاقة الصناعة باتت معطلة بشكل دائم ومزمن، علاوة على نسبة التعطيل خلال العقود السابقة والتي بلغت حوالي ١٢٪.

■ تبلغ نسبة التعطيل مستوى أعلى وأكثر خطورة في بعض الصناعات الرئيسية، التي تعاني من أزمات هيكلية دائمة. ففي دول المجموعة الأوروبية مثلاً، تبلغ الطاقة الإنتاجية لصناعة الصلب ١٩٣ مليون طن سنوياً. وثمة مصانع متوقفة عن الإنتاج بشكل كامل، تبلغ طاقتها ٣٠ مليون طن، أما باقي المصانع فهي تعمل بأقل من طاقتها.

وحتى في ذروة انتعاش الثمانينيات، في عام ١٩٨٩، فقد كان حجم الإنتاج يوازي ١٤٠ مليون طن، أي حوالي ٧٢,٥٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية. وفي ١٩٩٢، انخفضت نسبة التشغيل إلى ٦٨,٤٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار، أن مصانع الصلب تخسر، إذا اشتغلت بأقل من ٨٠-٨٥٪ من طاقتها، فإن الصناعة بأكملها تستمر فقط، بفضل الدعم الحكومي الهائل الذي تقدمه الدولة إلى احتكارات الصلب. وفي عام ١٩٩١، كانت نسبة تشغيل الطاقة الإنتاجية لعموم الصناعة في الولايات المتحدة حوالي ٧٧٪، وهي الآن تتراوح بين ٨٠٪ و ٨١٪.

■ **المظهر الأبرز الثاني** من مظاهر الأزمة المديدة، هو التراجع المضطرب في وتائر النمو الاقتصادي. وهذا التراجع هو أيضاً يعكس التدهور في معدلات تكوين رأس المال الناجم عن فيض التراكم:

• في الفترة ١٩٧٩-١٩٩٠، كان المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج القومي للفرد، بالأسعار الثابتة في الولايات المتحدة، يوازي ١,٣٪ سنوياً، وهو أدنى من نسب النمو التي كانت سائدة في الفترة ما بين الحربين العالميتين.

• في عام ١٩٩٠، تراجع الحجم المطلق للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة ٠,٥٪، وأحرز مزيداً من التراجع في ١٩٩١، حيث انكمش بنسبة ١,٨٪.

• في ١٩٩٢، استمر التراجع حيث كان معدل النمو بالأسعار الجارية ١,٧٪، مع نسبة تضخم ٣٪، ما يعني انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٣٪.

• في مجموع البلدان الرأسمالية الصناعية، كان متوسط معدل النمو الاقتصادي، خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥، يساوي ٢,٣٪، وهذا المتوسط مرتفع بشكل استثنائي لأن معدل النمو

عام ١٩٨٤ كان عالياً في أعقاب أزمة مطلع العقد.

وقد شهدت وتأثر النمو انخفاضاً في عامي ١٩٨٥-١٩٨٦، وحتى ألمانيا الغربية، التي كان يعتبر نموها قوياً بشكل استثنائي خلال هذه الفترة، لم يتجاوز معدل النمو فيها ٢,٢٪ سنوياً كمتوسط للفترة ١٩٨٢-١٩٨٧.

• في ١٩٨٨، حين كان انتعاش أواخر ثمانينيات ق ٢٠ يقترب من ذروته، كان الناتج المحلي الإجمالي المشترك لدول السوق الأوروبية ينمو بالأسعار الجارية، بنسبة ٤٪ وهي لا تزيد، الا قليلاً، عن نسبة التضخم التي قدرت بحوالي ٣٪.

■ في عام ١٩٩١، كان معدل النمو لدول السوق بالأسعار الجارية ١,١٪، وهي أقل من نسبة التضخم، مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انكمش حجمه وتراجع:

• في ألمانيا الموحدة، تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١,٥٪ في عام ١٩٩٢، وتراجع تكوين رأس المال بنسبة ٣٪، وطلب المستهلكين بنسبة ٥,٥٪. وكانت نسبة التراجع في حجم الناتج الصناعي ١,٥٪ عام ١٩٩٢، ويتوقع أن تصل إلى ٣٪ عام ١٩٩٣.

• في بريطانيا، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ عام ١٩٩٠، وفي عام ١٩٩١ تراجع مجدداً بنسبة ٢,٩٪، وفي العامين المذكورين كانت نسبة تراجع الناتج الصناعي ١٪ و ٢,٨٪ على التوالي.

• في فرنسا، بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية، حوالي ١,٩٪ لعام ١٩٩٢، مع معدل تضخم ٢,١٪، أي أن الناتج المحلي الحقيقي تراجع بنسبة ٠,٢٪، ومنذ الربع الأخير من عام ١٩٩٢، بدأ الناتج القومي الإجمالي يسجل معدل نمو سلبياً حتى بالأسعار الجارية، ويتوقع أن يقلص بنسبة ٠,٤٪ عام ١٩٩٣.

• في إيطاليا، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١,٨٪ لعام ١٩٩٠، مع نسبة تضخم ٦٪، و ١,٤٪ لعام ١٩٩١، مع نسبة تضخم ٧٪، أي أن الناتج المحلي الحقيقي قد تقلص بنسبة ٤,٢٪، ثم بنسبة ٥,٦٪ على التوالي خلال هذين العامين.

• في اليابان، كانت نسبة النمو والأسعار الجارية ١,٦٪ لعام ١٩٩٢، مع نسبة تضخم حوالي ٣٪، مما يعني أن الناتج المحلي الحقيقي قد تراجع بنسبة ١,٤٪. وهكذا، فإنه بعد انتعاش قصير ومحدود نسبياً خلال السنوات الثلاث الأخيرة من ثمانينيات ق ٢٠، دخل العالم الرأسمالي بأكمله، منذ مطلع تسعينيات ق ٢٠، في حال من الركود، انتهت إلى أزمة حادة، ومعدلات نمو سلبية في جميع بلدانه الرئيسية، وما تزال هذه الأزمة تتواصل حتى الآن.

■ **المظهر البارز الثالث** من مظاهر الأزمة، هو استمرار معدلات التضخم بالتصاعد، رغم المحاولات المحتمدة التي تبذل من أجل الحد منها، ففي البلدان الرأسمالية الصناعية، ككل، كان المتوسط السنوي لمعدل نمو التضخم يبلغ ٥,٨٪ خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥، واتجهت السياسات النيوليبرالية في معظم دول المركز الرأسمالي المتطورة، بعد ١٩٨٢، إلى الحد من معدلات التضخم حماية لمصالح الإحتكارات المالية المصرفية، التي بادت لها الغلبة الراجحة على مجموع رأس المال الإحتكاري في ثمانينيات ق ٢٠. ولذلك، إنخفضت وتيرة زيادة التضخم، ولكن ظاهرة التضخم استمرت تتفاقم، وإن بوتائر أبطأ:

• **ففي مجموعة الدول الصناعية السبع**، كان معدل التضخم ٧,٤٪ لعام ١٩٨٢، و٥٪ لعام ١٩٨٣، و٤,٨٪ لعام ١٩٨٤، و٤,٢٪ لعام ١٩٨٥، و٢,٣٪ لعام ١٩٨٦.

• وكان الانخفاض في وتائر التضخم ملموساً بشكل خاص في **الولايات المتحدة**، بسبب السياسة الليبرالية المتطرفة التي انتهجتها إدارة ريغان، حيث كانت معدلات التضخم ٦,٢٪ عام ١٩٨٢، وانخفضت إلى ٣,٢٪ عام ١٩٨٣، و٤,٣٪ عام ١٩٨٤، و٣,٦٪ عام ١٩٨٥، و١٪ عام ١٩٨٦.

• وكان لسياسة حكومة تاتشر في **بريطانيا** نفس الأثر ولو بشكل أضعف، حيث انخفضت وتائر التضخم من ٨,٦٪ عام ١٩٨٢، إلى ٤,٦٪ عام ١٩٨٣، إلى ٥٪ عام ١٩٨٤، و٦,١٪ عام ١٩٨٥ و٣,٤٪ في ١٩٨٦.

■ لذلك، فإن البلدان التي لم تأخذ حكوماتها بهذه السياسة إلا في وقت متأخر، كما هو الحال في **فرنسا** في ظل الحكومة الاشتراكية، فحتى عام ١٩٨٥، بقيت معدلات التضخم فيها عالية نسبياً: ١١,٨٪ في عام ١٩٨٢، و ٩,٦٪ في عام ١٩٨٣، و ٧,٤٪ في عام ١٩٨٤، وبدأت تنخفض في ظل حكومة التعايش بين اليمين واليسار، فبلغت ٥,٨٪ في عام ١٩٨٥، و ٢,٥٪ لعام ١٩٨٦. ورغم تأثيرات السياسة الحكومية، فإن القانون الذي بدأ يحكم حركة التضخم منذ أواخر ستينيات ق ٢٠، استمر يظهر مفعوله، فمعدلات التضخم ترتفع أثناء الأزمة، أو في فترات التباطؤ، وتنخفض نسبياً في فترات الإنتعاش وقد أوضحنا سبب هذه الظاهرة حين معالجة ظاهرة الركود التضخمي ■

(٣)

استمرار تفاقم التفاوت في توزيع الدخل

■ أدت السياسات النيوليبرالية التي انتهجتها دولة رأس المال الإحتكاري، في ثمانينيات ق

٢٠، إلى تفاقم التفاوت في توزيع الدخل الوطني بين الطبقات الإجتماعية المختلفة، في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة، وإلى تراجع الخدمات الصحية والتعليمية والتقديرات الإجتماعية عموماً، وزيادة ظواهر البؤس والفاقة والتشرد إلى جانب البطالة المتزايدة.

■ تؤكد منظمة الصحة العالمية في تقرير نشرته في حزيران (يونيو) ١٩٩٣، أن هنالك ٢٠ مليون طفل متشرد في البلدان الرأسمالية المتقدمة، يمثلون ٢٠٪ من عدد الأطفال المتشردين في العالم كله، بينما تبلغ نسبة عدد سكان هذه البلدان، إلى إجمالي عدد السكان في العالم، حوالي ١٣٪. وسوف نقدم هنا صورتين نموذجيتين عن درجة التفاوت في توزيع الدخل، وتزايد نسب الفقر، إحداهما للولايات المتحدة الأمريكية، أكبر البلدان الرأسمالية في العالم وأغناها على الإطلاق، والثانية لبلجيكا:

• **في الولايات المتحدة:** ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠، إرتفعت مداخيل الـ ٢٠٪ الأغنى بنسبة ٣٠٪ خلال عقد ثمانينيات ق ٢٠، بينما انخفضت دخول الـ ٢٠٪ الأفقر بنسبة ٤٠٪. وفي ١٩٩٠ كان ثمة ٤٤,٨ مليون شخص في الولايات المتحدة، يعيشون على حافة خط الفقر، أو دونه، ويمثلون ١٨٪ من مجموع السكان. وحسب إحصاءات وزارة التجارة الأمريكية، إرتفع عدد الأميركيين الفقراء بنسبة ٢٪ عام ١٩٩١، بالمقارنة مع العام السابق له. وتبلغ نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر من الأفرو-أميركيين ٣١,٩٪ عام ١٩٩٠، ومن اللاتينو-أميركيين ٢٨,١٪.

وفي ١٩٩٠، كان متوسط الدخل النقدي للعائلة الأفرو - أميركية يوازي ٥٨٪ من متوسط الدخل النقدي للعائلة البيضاء، وهو تراجع عما كان عليه في ١٩٧٠، حيث كان ٦١٪ تقريباً. وثمة نحو ٣٥ مليون أميركي، أي واحد من كل سبعة، لا يتمتعون بأي تأمين صحي. وهناك ٢٥ مليون، أي واحد من كل عشرة، يعتمدون على بطاقات الغذاء التي تقدمها الدولة للبقاء على قيد الحياة.

منذ ١٩٧٣ حتى عام ١٩٩٠، إنخفض معدل الأجر الحقيقي للساعة الواحدة للعامل في الولايات المتحدة بنسبة ١٣٪. ورغم الزيادة النسبية الهائلة في عدد العاملين بأجر، فقد انخفضت حصة الأجر والرواتب من مجموع الدخل القومي، من ٥٢,١٪ عام ١٩٧٠، إلى ٤٩,٦٪ عام ١٩٨٩، وارتفعت حصة الأرباح والفوائد ودخول المالكين من ٢٥,٨٪، إلى ٢٦,٩٪ عام ١٩٨٩. وهكذا، فإن حوالي ٥٪ من السكان النشيطين إقتصادياً، يحصلون على نحو ٢٧٪ من الدخل، بينما يحصل ٨٠٪ من السكان النشيطين إقتصادياً على أقل من ٥٠٪ من الدخل.

• في بلجيكا، ثمة ٤٠ ألف عائلة تمثل ١٪ من مجموع السكان، تملك حوالي ٢٥٪ من مجموع الثروة الوطنية، وتساوي ثروتها قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام ١٩٩١. ومن عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩١، ازدادت الدخول المتأتية من ملكية رأس المال والعقارات بنسبة ١٤٣٪، بينما ازدادت الأجر والرواتب بنسبة ٦٣٪ فقط، وانخفضت حصة الأجر والرواتب، من الناتج القومي الإجمالي، بنسبة ٧,٦٪ خلال ١١ عاماً، بينما ازدادت حصة الأرباح بنسبة ٥٪. ومنذ عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٩١، إنخفضت تقديرات الرفاه الاجتماعي التي تؤمنها الدولة للعمال بنسبة ٣٩٪ تقريباً. (المصادر: ١- بالنسبة للولايات المتحدة: «الملخص الإحصائي للولايات المتحدة لعام ١٩٩٢»، ص ٤٤٩، الجدول الرقم ٧٠٢. ٢- بالنسبة لبلجيكا: «العالم الرأسمالي في أزمة»، خطاب للأمين العام لحزب العمل البلجيكي) ■

(٤)

سيادة السياسات النيوليبرالية،

انعكاساتها على دور الدولة

■ بدرجة أو بأخرى، أخذت معظم حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة، خلال عقد ثمانينيات ق ٢٠، بالسياسات المقترحة من قبل المدرسة «النقودية». وتمثل ذلك بإطلاق حملة واسعة لتخصيص وتصفية القطاع العام في العديد من البلدان، بما في ذلك بيع مؤسسات الدولة التي تقدم خدمات أساسية للجمهور، كالبريد والهاتف وبعض المرافق العامة. وإذا كانت هذه البرامج تبرر بمحاولة تقليص إنفاق الدولة، وتأمين إيرادات إضافية لها، فإن تفاقم العجز في موازنات جميع هذه الدول، يؤكد أن هذه الحجة لا تتطابق مع الوقائع، وأن عملية التصفية هذه كانت في الواقع تلبي مصالح الإحتكارات على حساب الجمهور، أكثر مما كانت تستهدف تأمين مصالح الدولة، أو معالجة الخلل في موازنتها. وأدت محاولات التخصيص في حالات عديدة إلى انفجار مقاومة عمالية عنيدة، فرضت على الدولة مراجعة برامجها بهذا الشأن، كما كان الحال مثلاً بالنسبة للأزمات المتكررة التي أثارته محاولات بيع وتصفية صناعة الفحم في بريطانيا، التي جوبهت بإضرابات عمالية وهزات سياسية عنيفة.

■ إتجهت السياسات الضريبية أكثر فأكثر، نحو تطبيق التوجه النيوليبرالي، نحو إعادة توزيع العبء الضريبي لتحميل العمال قسطاً أكبر منه:

• في الولايات المتحدة، إنخفضت نسبة مساهمة الضرائب على أرباح الشركات، من مجموع العبء الضريبي، إلى ٨,٥٪، بينما كانت ١٠,٢٪ عام ١٩٨٠. وفي كندا إنخفضت

هذه النسبة من ١١,٦٪ إلى ٨,٥٪ خلال الفترة نفسها.

• في الولايات المتحدة، كانت الضرائب المفروضة على العمال لتمويل برامج التأمين الإجتماعي توازي ١٠٪ من العبء الضريبي عام ١٩٨٠، وارتفعت إلى ١١,٥٪ عام ١٩٨٩. وفي كندا ارتفعت من ٣,٧٪ إلى ٤,٤٪ خلال نفس الفترة. وفي المملكة المتحدة (بريطانيا) من ٦,٧٪ إلى ٧,٥٪. وفي ألمانيا من ١٥,٣٪ إلى ١٥,٦٪.

• في الموازنة التي أعلنتها الحكومة الفرنسية الجديدة، مقابل تخفيض الضرائب على أرباح الشركات، سوف تتم زيادة الضريبة المفروضة على العمال لتمويل الضمان الإجتماعي بنسبة ٣,٥٪ وزيادة الضرائب على المشروبات والمحروقات والبنزين بنسبة ١٦٪. وفي بلجيكا، كانت نسبة الضرائب على أرباح الشركات توازي ٤١,٧٪ في عام ١٩٨٠، وانخفضت إلى ١٨٪ عام ١٩٩١.

■ بالمقابل، ازدادت الإعانات المباشرة التي تقدمها الحكومة إلى الشركات. ففي الولايات المتحدة، ازدادت قيمة هذه الإعانات من ٤,٨ مليار دولار عام ١٩٨٠، إلى ١٤,١ مليار دولار عام ١٩٨٧، أي أنها تضاعفت مرتين خلال ٧ سنوات. والنموذج التالي يعطينا صورة ملموسة عن الدور الجديد الذي باتت تسنده دوائر رأس المال الإحتكاري إلى الدولة:

ففي عام ١٩٩٢، أعلنت الحكومة اليابانية عن إطلاق برنامج لإنقاذ الاقتصاد من الركود، يتضمن تقديم مساعدات مالية من الدولة حجمها ٢٤ ترليون ين (أي حوالي ٢٠٠-٢٢٠ مليار دولار)، تُقدم نظرياً إلى الشركات المتوسطة والصغيرة المفلسة، أو التي تعاني من المصاعب. ومساعدة الشركات المتوسطة والصغيرة، هي ليست سوى اليافاطة الخارجية التي يتستر بها البرنامج، فالواقع أن هدفه الحقيقي هو «إنقاذ» البنوك العملاقة من الخسائر الهائلة التي تعرضت لها، بسبب إفلاس هذه الشركات، وعدم قدرتها على دفع ديونها المستحقة للبنوك، مما أدى إلى زيادة رصيد الديون المعدومة، أو صعوبة التحصيل، لدى البنوك إلى ١١٠ مليار دولار، وفق الرقم المعلن من قبل البنوك نفسها، وهو عادة رقم أقل من الواقع الحقيقي، بينما تقدر مصادر مستقلة، أن الحجم الفعلي للديون الصعبة لدى المصاريف يصل إلى ٢٧٥ مليار دولار، وهو رقم لا يزيد إلا قليلاً عن حجم البرنامج الحكومي المخصص «لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة». وهكذا تقوم الدولة عملياً بتسديد خسائر البنوك على حساب دافعي الضرائب من العمال والمستخدمين.

■ رغم الدعوة الليبرالية المناقفة إلى خفض الإنفاق العام، وتخفيض العجز بالموازنة، فقد تقافم العجز في موازنات جميع البلدان الرأسمالية المتطورة خلال ثمانينيات ق ٢٠، وبلغ أرقاماً

فلكية. وتضخم أيضاً حجم الدين العام، إلى درجة أصبحت مدفوعات أقساطه وفوائده من أحد أبرز مكونات عجز الموازنة:

• في الولايات المتحدة، ارتفع العجز في الموازنة من ٣٥,٦ مليار دولار عام ١٩٧٧، إلى حوالي ٢٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٦، وإلى ٤٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٢، حيث أصبح يمثل ٧,٥٪ من الناتج القومي الإجمالي. وارتفع حجم الدين العام من تريليون دولار عام ١٩٨٢ إلى ٣,١ تريليون دولار في أواخر الثمانينيات. وارتفعت مدفوعات خدمة الدين العام، من ٢٥,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨,٨ مليار دولار عام ١٩٩٢، وباتت أبرز عنصر في الموازنة بعد الانفاق العسكري، حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي نفقات الموازنة ١٣,٦٪، وهي تمثل حوالي نصف العجز في الموازنة.

• في بريطانيا، بلغ العجز في الموازنة العامة حوالي ٥٠٠ مليار جنيه استرليني عام ١٩٩٣، ويبلغ حجم الدين العام البريطاني حوالي ثلث الناتج القومي.

• في فرنسا، بلغ العجز في موازنة الدولة لعام ١٩٩٣ حوالي ٦٢ مليار دولار، توازي ٤,٥٪ من الناتج القومي.

• في إيطاليا، بلغ حجم الدين العام أكثر من ١,١ تريليون دولار عام ١٩٩١، وهو ما يوازي حجم الناتج المحلي تقريباً، وبلغت الفوائد والأقساط التي تدفعها الحكومة يومياً لتسديد هذا الدين ٣٢٥ مليون دولار، وفي ١٩٩١ بلغ عجز الموازنة حوالي ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع إلى ٢٠٪ عام ١٩٩٢.

■ وهكذا نرى أن الشعارات البراقة للمدرسة الليبرالية لا تقود إلى شيء مما تدعيه في الواقع، سوى إلى زيادة الضرائب على العمال وتخفيض التقديمات الإجتماعية وخفض القيمة الحقيقية للأجور، بينما تقوم الإحتكارات بنهب موارد الدولة بوسائل متعددة مباشرة وغير مباشرة.

(٥)

فائض السكان النسبي يحول البطالة إلى ظاهرة مزمنة،

التصاعد المضطرد لمعدلاتها في الأجل الطويل

■ «إن توليد فائض السكان النسبي لا ينفصم عن، بل يتم تعجيله، من خلال تطوير إنتاجية العمل التي تعبر عن نفسها بهبوط معدل الربح. إن فائض السكان النسبي يصبح

أكثر بروزاً في بلد ما بقدر ما يكون نمط الإنتاج الرأسمالي أكثر تطوراً في هذا البلد». هكذا كتب ماركس منذ قرن وربع القرن. (المجلد الثالث، ص ٢٣٦). وفي ظل درجة تركز رأس المال التي بلغت الرأسمالية المعاصرة بعمق الإحتكارات فوق القومية وهيمنتها المطلقة، فإن فائض السكان النسبي يصبح، ليس أكثر بروزاً فحسب، بل يتحول إلى فائض مزمن ودائم، يقابله فيض مزمن في تراكم رأس المال. ويعبر ذلك عن نفسه، إلى جانب التهميش الإجتماعي المضطرد لقطاعات واسعة من السكان، بتحول البطالة إلى ظاهرة مزمنة، واستمرار تصاعد معدلاتها بشكل مضطرد في الأجل الطويل، بصرف النظر عن تقلبات الدورة الاقتصادية.

■ في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال عقد ثمانينيات ق ٢٠، تطور معدل البطالة (نسبة البطالة إلى مجموع القوة العاملة) على النحو التالي: بلغ ٧٪ عام ١٩٨٠، و ٧,٥٪ عام ١٩٨١، و ٩,٥٪ عام ١٩٨٢، و ٩,٥٪ عام ١٩٨٣، وانخفض قليلاً في سنة الانتعاش (١٩٨٤) إلى ٧,٤٪، وبلغ ٧,٣٪ عام ١٩٨٥، و ٧,١٪ عام ١٩٨٦. وفي فترة الانتعاش ١٩٨٧-١٩٨٩ كان يتراوح بين ٦,٩٪ وبين ٥,٤٪ في ذروة الانتعاش عام ١٩٨٩. وعاد إلى الارتفاع إلى ٥,٦٪ عام ١٩٩٠، وإلى ٦,٨٪ عام ١٩٩١، وإلى ٧,٥٪ عام ١٩٩٢.

■ في عام ١٩٨٣، سجل معدل البطالة رقماً قياسياً لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ ٨,٧٪ كمعدل متوسط في مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الدول الـ ٢٤ الأكثر تقدماً في عالمنا الرأسمالي اليوم). ونلاحظ أن هذا العام كان يلي مباشرة موجة التجديدات التكنولوجية التي ارتبطت بحركة الاندماجات والاستيلاءات بين الإحتكارات، خلال أزمة مطلع ثمانينيات ق ٢٠، ولكن أزمة مطلع تسعينياته، سرعان ما كسرت هذا الرقم القياسي:

• في كندا، ارتفع معدل البطالة من ٧,٥٪ عام ١٩٨٠ إلى ١١,٢٪ عام ١٩٨٤، وأصبح ١٠,٥٪ عام ١٩٨٥، و ٩,٥٪ عام ١٩٨٦، و ٨,٨٪ عام ١٩٨٧، و ٧,٨٪ عام ١٩٨٨، و ٧,٦٪ عام ١٩٨٩.

• في فرنسا، ارتفع معدل البطالة من ٥,٤٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٠٪ عام ١٩٨٤، وإلى ١٠,٤٪ عام ١٩٨٥، و ١٠,٦٪ عام ١٩٨٦، وإلى ١٠,٧٪ عام ١٩٨٧، و ١٠,٢٪ عام ١٩٨٨، وبلغ ٩,٧٪ في ذروة الانتعاش في ١٩٨٩.

• في بريطانيا، ارتفع معدل البطالة من ٧٪ عام ١٩٨٠ إلى ١١,٨٪ عام ١٩٨٤، وبلغ ١١,٢٪ خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، و ١٠,٣٪ عام ١٩٨٧، و ٩,٨٪ عام ١٩٨٨، و ٧٪ في ذروة الانتعاش في ١٩٨٩.

• في إيطاليا، ارتفع معدل البطالة من ٤,٤٪ عام ١٩٨٠ إلى ٥,٩٪ عام ١٩٨٤، وإلى ٦٪ عام ١٩٨٥، و٧,٥٪ عام ١٩٨٦، و٧,٩٪ عام ١٩٨٧، وأيضاً ٧,٩٪ عام ١٩٨٨، و٧,٨٪ عام ١٩٨٩.

• في اليابان، فقط، كانت معدلات البطالة «معتدلة» نسبياً، فقد كانت تتراوح بين ٢,٥٪ و٢,٩٪ خلال السنوات ١٩٨٤-١٩٨٨، بالمقارنة مع ٢٪ عام ١٩٨٠.

■ في ١٩٩٠، بلغ مجموع العاطلين عن العمل، في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أكثر من ٢٤,٥ مليون شخص. وبلغ المعدل الرسمي للبطالة، في مجموع هذه الدول، ٧,٩٪ عام ١٩٩٢. وتقدر تقارير المنظمة (في تموز/ يوليو ١٩٩٣) أن يصل المعدل إلى ٨,٥٪ في مجموع دول المنظمة خلال عام ١٩٩٣، مما يعني بطالة لحوالي ٣٦ مليون شخص في أغنى الدول الرأسمالية في العالم.

■ وفي دول المجموعة الأوروبية، بلغ المعدل الرسمي للبطالة ٩,٩٪ عام ١٩٩٢، وفي العديد من هذه الدول تجاوزت نسبة البطالة الـ ١٠٪ خلال هذا العام، فبلغت ١٠,٧٪ في بريطانيا، و١٠,٤٪ في فرنسا، و١١٪ في إيطاليا، وبلغ رقماً قياسيماً في إسبانيا، حيث ٢٢٪ من مجموع قوة العمل يرزح تحت نير البطالة.

وفي تقرير قدم إلى اجتماع وزراء المال للمجموعة الأوروبية في ٦/٦/١٩٩٣، جاء أن نسبة البطالة في دول السوق بلغت ١٠,٤٪ في نيسان (إبريل) ١٩٩٣، ومن المتوقع أن يصل معدلها السنوي عام ١٩٩٣ إلى ١١,٤٪، ما يعني بطالة ١٨ مليون شخص بنهاية العام. ويتوقع التقرير أن يرتفع معدل البطالة في دول السوق إلى ١٢٪ من مجموع قوة العمل خلال العام ١٩٩٤.

وفي أيار (مايو) ١٩٩٣، كان عدد العاطلين عن العمل في الدول الصناعية السبع الكبرى - G٧، ٢٣ مليون شخص. ويتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (تموز/ يوليو ١٩٩٣) أن يبلغ معدل البطالة في مجموع دول هذه المنظمة ذروته في النصف الأول من ١٩٩٤، حيث سيكسر الرقم القياسي لفترة ما بعد الحرب الثانية ويتجاوز ٨,٧٪ لمجموع دول المنظمة.

■ يعترف معظم الاقتصاديين أن المعدلات الرسمية المعلنة للبطالة لا تعكس تماماً حجم هذه الظاهرة، فهي تتجاهل ما يسمى بالبطالة المخفية أو الكامنة، أي العمال الذين لا يسجلون أنفسهم على لأحة البطالة، بسبب يأسهم من إمكانية الحصول على عمل والذين يمكن أن يعودوا إلى دخول سوق العمل في حال الانتعاش الاقتصادي.

■ أرقام البطالة الرسمية لا تعطي صورة كاملة عن حقيقة الوضع، أيضاً، لأنها تهمل كذلك عدد العمال الذين يجري استخدامهم على أساس جزئي ومؤقت، وأعداد هؤلاء تتزايد في ضوء توجه المشاريع الإحتكارية إلى ما يسمى «المرونة الكاملة»، حيث تصبح نسبة ملموسة من عمالها مستخدمة على أساس مؤقت. وفي تقرير للأمم المتحدة، نشر مؤخراً (أواخر آب/ أغسطس ١٩٩٣)، أنه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كان ثمة عام ١٩٩٠ أكثر من ٦٠ مليون عامل يعملون جزءاً من الوقت، ويجري استخدامهم على أساس مؤقت بالساعة. وتتراوح نسبة هؤلاء بين ١٠٪ و ٢٠٪ من قوة العمل في مختلف هذه البلدان. وهم في مجموع هذه البلدان يشكلون ٢٥٪ من عدد النساء العاملات، و ٤٪ من عدد الذكور العاملين. ويكشف التقرير نفسه أن عدد العاطلين عن العمل، المسجلين رسمياً في بلدان العالم الثالث، عام ١٩٩٠، بلغ ١٠٠ مليون شخص، هذا عدا عن مئات الملايين من العاطلين غير المسجلين والمهمشين اجتماعياً.

■ في إطار ظاهرة البطالة المزمنة، تتفاقم ظاهرة «الإدمان على البطالة» التي تشمل عدداً متزايداً من العمال الذين يجبرون على البقاء في حالة بطالة مستمرة لفترات طويلة تتجاوز خمس سنوات. وقد أصبحت هذه الظاهرة تشمل أكثر من نصف عدد العاطلين عن العمل في البلدان الرأسمالية الصناعية الرئيسية، وبلغت نسبتها ٥٦٪ من مجموع البطالة في فرنسا وبريطانيا، و ٦٠٪ في بلجيكا، و ٥٥٪ في اسبانيا وهولندا على سبيل المثال.

■ هذه هي المعطيات التي توضح الدرجة المتفاقمة التي بلغها تطور فائض السكان النسبي، الذي بات مزمناً في عالمنا الرأسمالي اليوم، جنباً إلى جنب مع الفيض المزمن في تراكم رأس المال. أكثر من خمس الطاقة الإنتاجية للمصانع معطلة، يقابلها عشرات الملايين من العمال العاطلين، أو شبه العاطلين بصورة دائمة، مما يعني التعتيل المزمن لأكثر من ١٠٪ من قوة العمل. وبينما يؤدي الجمع بين الاثنين إلى دفعة هائلة لتطور قوى الإنتاج ولفراه البشرية، فإن الجمع بين الاثنين ممنوع لأنه يقود إلى مزيد من تدهور معدلات الربح لرأس المال ■

ملحق

«حضارة العالم الثالث»

■ من بين أبرز المنظرين البورجوازيين لما يسمى «حضارة القطاع الثالث»، نشير بخاصة إلى الاستاذ الأميركي دانييل بيل، أستاذ علم الاجتماع في جامعة هارفارد ورئيس اللجنة الخاصة بالعام ٢٠٠٠ التابعة للأكاديمية الأميركية للعلوم والفنون؛ وزبغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأميركي السابق؛ وجان فوراستيه، رئيس قسم الإقتصاد في المدرسة العليا للأبحاث العلمية في باريس: [

■ دانييل بيل، في تقرير له نشر في ١٩٧٠، بعد أن يقرر أن «الملكية باتت ببساطة خرافة قانونية» يستخلص أيضا أنه: «في فترة الإنتقال إلى المجتمع بعد - الصناعي، لن تلعب القوى المنتجة المادية الدور الحاسم، بل المؤسسات الإجتماعية المسؤولة عن تنظيم المعرفة النظرية». وهو يرى أن الرأسمالية تفادت الثورة الإجتماعية، لأن الثورة العلمية - التكنولوجية عوضت عنها، وأن البنى المحورية للمجتمع بعد- الصناعي لا ترتبط بالإقتصاد، بل بالمعرفة النظرية بوصفها مورد المجتمع الإستراتيجي. فالى جانب المجتمع العسكري - الصناعي، تشكل في الولايات المتحدة، برأيه، مجمع علمي - إداري، شكل مركزاً جديداً للسلطة، يتمتع بتركز مفرط في النفوذ. والعلم أصبح قوة مهيمنة على الإقتصاد. النخبة المكونة من أفراد موهوبين (من مختلف المراتب الإجتماعية- MERITOCRACY) بفعل معرفتها العلمية، هي التي تتولى السلطة في المجتمع بعد - الصناعي، الذي يغدو فيه تنظيم المعرفة النظرية، أهم مصدر للإبداع، وتصبح المؤسسات العلمية ذات موقع مركزي في البنية الإجتماعية.

■ بريجنسكي، ينطلق من «نظرية» بيل حول المجتمع ما بعد - الصناعي ليقول: «إننا ندخل اليوم عصر أخذت فيه التكنولوجيا، ولا سيما الالكترونيات، تصبح بصورة متزايدة المحددات الرئيسية للتغيير الإجتماعي». وهو يسمي هذا التغيير إنتقالاً إلى ما يسميه «المجتمع التكنوتروني». ويعتقد بريجنسكي أن الماركسية قد شاخت، فقد كانت فكر الحقبة الصناعية، ونحن بحاجة لفكر جديد للحقبة ما بعد - الصناعة. وهو يرى أن هناك ثلاثة قطاعات في الإقتصاد الأميركي: ١- القطاع التكنوتروني: الصناعات الجديدة التي تعتمد المعلوماتية والالكترونيات، ووسائل الإعلام والمعاهد العلمية. ٢- القطاع الصناعي: الصناعات التقليدية ذات العمال مرتفعي الأجور. ٣- القطاع قبل الصناعي، الذي يُشغل العمال غير الماهرين بأجور متدنية ومستوى تعليمي متدن، وكذلك الأقليات العرقية. وأن

الديمقراطية ستبرز من خلال تعايش مؤسسات الحكومة والقطاع التكنولوجي، وليس من خلال نزع الملكية والثورة السياسية، فهذه شعارات للفترة الصناعية.

■ **جان فوراستيه**، كتب مؤلفه المعنون «حضارة ١٩٩٥» والمنشور في عام ١٩٧٠، حيث يتنبأ بأن: «الثورة العلمية التكنولوجية تبطل مفعول الصراع الطبقي، وتحل المشكلات الاجتماعية من خلال «حضارة القطاع الثالث»، حيث يتمحور الإقتصاد حول قطاع الخدمات و«المجتمع الإستهلاكي». إن إعادة التوزيع للثروة الوطنية ليست هي الطريق لتحسين مستوى حياة المجتمع، بل النمو الإقتصادي الناجم عن التقدم التكنولوجي، الذي يقيم «حضارة الرفاه». الممكنة والأتمتة حررت العمل من القطاعين الأول (الزراعة) والثاني (الصناعة). وعليه فسيتم التشغيل في القطاع الثالث (الخدمات) الذي هو قطاع مدفوع بحافز التقدم التكنولوجي السريع، وبالتالي فسوف يمثل عامل ضمان الإستقرار الإقتصادي والاجتماعي. هذه الفلسفة المتحذقة ينكشف فحواها عندما نقرأ التوصيات الملموسة التي يطرحها فوراستيه في تقريره المعنون «تأملات لعام ١٩٨٥»: «يجب ألا تؤدي السياسة الضريبية إلى تدمير روح الإبداع والمبادرة الفردية والميل للإدخار. المطلوب إقامة نظام برمجة على نطاق أوروبي في ميادين النقل والغاز والنفط والتعدين والكيمياء وتصفية النفط والطاقة النووية»، الخ. ■

الفهرس

- هذا الكتاب ٥
- ■ القسم الأول: تطور الرأسمالية حتى نهاية ستينيات ق ٢٠ ٧
- مقدمة ٩
- الفصل الأول - أزمات ما بين الحربين ، التجديد الذاتي
بعد الحرب العالمية الثانية ١٣
- الفصل الثاني- ظهور الإحتكارات فوق القومية ٢٥
- الفصل الثالث- النهب الإمبريالي والأزمات الدورية ٤٥
- ■ القسم الثاني: تطور الرأسمالية في سبعينيات ق ٢٠،
ومطلع ثمانينياته ٦٩
- مقدمة ٧١
- الفصل الأول - تطور معدلات الربح، علاقاتها بمعدلات نمو الإنتاج ٧٣
- الفصل الثاني- تمركز رأس المال، عملاقة الإحتكارات فوق القومية ٩١
- الفصل الثالث- النهب الإمبريالي للبلدان النامية ١٠٥
- ■ القسم الثالث: دور الدولة، سمات الأزمة الإقتصادية ١٢١
- الفصل الأول- تطور دور الدولة، سياساتها الإقتصادية والنقدية ١٢٣

١٤٣	• الفصل الثاني- سمات الأزمة الإقتصادية، مظاهرها المزمنة
١٦٩	■ ■ القسم الرابع: سمات الرأسمالية المعاصرة
١٧١	• مقدمة
١٧٥	• الفصل الأول- التدهور في معدلات الربح، تدويل الإنتاج والتبادل
١٩٧	• الفصل الثاني- تكثيف النهب الإمبريالي للبلدان التابعة
		■ ■ القسم الخامس: التحولات البنوية للرأسمالية، جرّاء
٢١٣	الثورة العلمية - التكنولوجيا
٢١٥	• مقدمة
٢١٩	• الفصل الأول- التحولات البنوية جرّاء الثورة العلمية - التكنولوجيا
٢٤١	• الفصل الثاني - الثورة التكنولوجية، إنعكاسها على البنية الهيكلية
٢٥٧	• الفصل الثالث - نمو قطاع الخدمات، دولة الدولة
٢٧٩	■ ■ الفهرس

سلسلة
«من الفكر
السياسي
الفالسطيني
المعاصر»

١ - الجبهة الديمقراطية..

النشأة والمسار

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠١

٢ - البرنامج المرحلي.. ١٩٧٣ - ١٩٧٤

صراع - وحدة في المقاومة

ط١: نيسان (إبريل) ٢٠٠٢

٣ - المقاومة الفلسطينية.. ١٩٧٠

في ظل ازدواج السلطة

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

٤ - حملة أيلول وما بعدها..

١٩٧٠ - ١٩٧١

في المراجعة النقدية للبدايات

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

٥ - النهوض مرة أخرى.. ١٩٧٢ - ١٩٧٣

في المراجعة النقدية للبدايات

ط١: تموز (يوليو) ٢٠٠٧

٦ - قضايا نظرية

في الاشتراكية، أزمة الرأسمالية، العلمانية

ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢

٧ - مخاض التجديد

١٩٩٨ - ١٩٨٨

ط١: كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣

٨ - في المسألة الفلسطينية

١٩٧٥ - ٢٠١٣

ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٤

٩ - في جماهيرية الحزب

١٩٩٨ - ٢٠١٣

ط١: آذار (مارس) ٢٠١٤

١٠ - المعارضة الفلسطينية وقضية التسوية

[الجبهة الديمقراطية نموذجاً]

ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥

١١ - الإنتفاضة الثانية

[٢٠٠٥/٢/٨ - ٢٠٠٠/٩/٢٨]

ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧

١٢ - الجبهة الديمقراطية لتحرير
فلسطين..

المؤتمر الوطني العام السابع - ٢٠١٨

ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨

١٣ - عقد النهوض والإنتصارات

١٩٧٢ - ١٩٨١

ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٩

١٤ - عقد الصمود والخيارات

١٩٨٢ - ١٩٩٤

ط١: آذار (مارس) ٢٠١٩

١٥ - في الإشتراكية العلمية، الدولة
المدنية، المجتمعات الإنتقالية

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٢٠

١٦- النموذج السوقي لعمليّة

الانتقال إلى الإشتراكية

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٢٠

١٧- الرأسمالية المعاصرة في أطرافها

ط١: أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

ط٢: تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٠

١٨- الرأسمالية المعاصرة في مراكزها

ط١: أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

ط٢: تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٠

